وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية التربية - ابن رشد
قسم التاريخ

النشاط التجاري في مصر وبلاد الشام خلال عصر المماليك البحرية

٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م

أطروحة مقدمة
إلى مجلس كلية التربية – ابن رشد جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الإسلامي

من قبل الطالب
عمار مرضي علاوي الجميلي

إشراف الأستاذ الدكتورة
سهيلة مزبان حسن

ربيع الثاني ١٤٣١هـ بغداد نيسان ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ
وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ
عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾

سورة الحجرات: آية
(١٣)

قرار لجنة المناقشة

نشـــهد بأننا أعضـــاء لجنة المناقشـــة، اطلعنا على الأطروحة الموســـومة **(النشـــاط التجاري في مصـــر وبلاد الشـــام خلال عصـــر المماليك البحرية 648-784هـــ/1250-1382م)** وقد ناقشنا الطالب **(عمار مرضي علاوي الجميلي)** في محتوياتها، وفيما له علاقة بها ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلســـفة في التاريخ الإسلامي بتقدير (   ).

التوقيع
الاسم: أ. د. عبد الحسين مهدي الرحيم
رئيس اللجنة
التاريخ: 2010/6/3

التوقيع
الاسم: أ. د. عبد الرضا كامل
عضواً
التاريخ: 2010/6/3

التوقيع
الاسم: أ. د. كاظم ستر خلف
عضواً
التاريخ: 2010/6/3

التوقيع
الاسم: أ. م. د. محمود تركي اللهيبي
عضواً
التاريخ: 2010/6/3

التوقيع
الاسم: أ. م. د. خليف عبود الطائي
عضواً
التاريخ: 2010/6/3

التوقيع
الاسم: أ. د. سهيلة مزبان حسن
عضواً - مشرفاً
التاريخ: 2010/6/3

صادق مجلس كلية التربية - ابن رشد على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:
أ. م. د. كريم حيدر خضير
عميد كلية التربية – ابن رشد
2010 /   /

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة ونطاق البحث واهم المصادر

الحمد لله رب الأرباب ومسبب الأسباب الرزاق من غير احتساب، والصلاة والسلام على الهادي البشير من بعثه الله رحمة للعالمين سيدنا محمد ρ وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين

إن الباحث في شؤون الأمم والدول يجد أنها مليئة بتلك الأحداث الجسام، ليس فقط على النواحي السياسية والاجتماعية وإنما تتعداه إلى الحركة التجارية والعلاقات الدولية.

ومما لا شك فيه أن دراسة الأنشطة التجارية لدولة من الدول الإسلامية له أهمية كبرى. ذلك أن الدارس لها سيجد ويقدر مدى إمكانات هذه الدولة أو تلك من خلال طبيعة حكمها مروراً باهتماماتها على المستوى المحلي، وكذلك علاقاتها المتعددة مع الدول القريبة منها والبعيدة. ورغبة منا في خوض غمار بحر التجارة وما تحتويه من فعاليات وأنشطة كثيرة في كافة الأصعدة، فضلاً عن أن موضوع دراسة الماجستير كان عن التجار وإسهامهم في العصر العباسي. أحببنا أن ندرس (النشاط التجاري في مصر وبلاد الشام خلال عصر المماليك البحرية).

وبداية فإن مثل هكذا مواضيع تحتاج إلى دراية واطلاع وتأن في سبيل الوصول إلى جمع المادة المطلوبة ولسنا نبالغ إذا قلنا إن هذه الدراسة ليست باليسيرة لا من حيث إطار المواضيع وكذلك المصادر التي تتكلم عن تلك النشاطات. حيث أن المصادر القديمة لم تفصل في معلوماتها عن الأنشطة التجارية مثلما أسهبت في ذكر الأحداث السياسية والعسكرية، فجاءت المعلومات متناثرة في بطون تلك المصادر، الأمر الذي تطلب قراءة المصادر ورقة ورقة من اجل فهم المادة.

وتأتي أهمية الموضوع من خلال دراسة كل من مصر وبلاد الشام وطبيعة جغرافية البلدين، إذ إنهما شهدا أوج ازدهارهما التجاري في أيام المماليك لاسيما

دولتها البحرية. فضـــلاً عن بروز قوة الصــليبين في تلك الحقبة تنافس مصـــر وبلاد الشام وتعمل على إزاحتهما بكافة الوسائل.

واقتضت طبيعة الدراسة أن نقسمها إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول ومن ثم الخاتمة مع ملحق بأسماء سلاطين المماليك البحرية وأسماء الخلفاء العباسيين في مصر، وكذلك الخرائط لدولة المماليك والطرق التجارية.

تضمن التمهيد دراسة تاريخية لتسمية وأصول المماليك مع عرض الآراء حول ذلك وترجيح الرأي الراجح بالتســـمية ثم تدرج في ذكر أهم الإعمال التي قام بها المماليك وصولاً إلى خدمة الأيوبيين ثم قيام دولتهم البحرية سنة (648هـ–1250م)

وابتدأ **الفصـــل الأول** (المحاصـــيل الزراعية والصـــناعات المحلية) بتعريف مختصـــر للطبيعة الجغرافية لمصـــر وبلاد الشـــام وما تحتويه من مقومات طبيعية ساعدتها على ديمومة الإنتاج الزراعي والصناعي.

وكذلك دراســـة الأراضـــي الزراعية التي قام المماليك الاهتمام بها من إقامة الجســور وحفر الترع، وتقسـيم الأراضـــي الزراعية ثم زراعة المحاصـيل فيها. التي امتازت بتنوعها وكثرتها إضافة إلى التبادل فيما بين البلدين. وفيما يتعلق بالصناعات المحلية المملوكية فكانت كبيرة ومتطورة وهذا جاء من الحاجة الماســـة للمماليك بوصـفهم جيل المحاربين ولا يمكنهم الاستغناء عن الصـناعات الحربية، إضـافة إلى الصناعات الغذائية والنسيجية. كل هذه الصناعات امتازت بها الدولتين وحققت انجازاً محلياً أصيلاً.

وأما **الفصل الثاني** (التجارة الداخلية) فتضـمن الحديث عن الأسواق التجارية في مصـــر وبلاد الشـــام، وســبب قيامها مع ذكر أنواع الأســواق المقامة في المدن. وكذلك عرض الســلع والبضـــائع التي يتم تداولها في تلك الأســواق. هذا فيما يتعلق بالجانب الايجابي فيها، وأما الجانب السلبي فتطرق إلى أهم معوقات التجارة الداخلية

التي أثرت بعض الشيء على مسار الفعاليات التجارية. وكذلك الحديث عن المنشات التجارية التي أقيمت من اجل ضمان استمرار التجارة وحماية بضائع التجار ولتعطي صـــورة واضـــحة عن تلك النشـــاطات التجارية، حيث تفاعل معها التجار. وهذه الفعاليات كان لابد لها من عمل حكومي يشـرف عليها ويحدد طبيعة عملها، فجاءت الحسبة والمحتسب في الرقابة على الأسواق وما يتم فيها من عملية البيع والشراء.

وبخصوص **الفصل الثالث** (التجارة الخارجية) فقد فصل دراسة الطرق التجارية بفرعيها الداخلية والخارجية وما فيها من طرق برية ونهرية وبحرية، حيث كان لهذه الطرق أهمية كبيرة في ربط المدن مع بعضـــها واختيار الطرق التي تمتاز بالأمان وكذلك بســـهولة المرور عليها. مع ذكر وســـائل النقل المتمثلة بالدواب التي تقطع المسافات الطويلة براً، والسفن التي تمتلئ بالبضائع التجارية بحراً. وتطلب الموضوع دراســة المراكز التجارية المنتشـرة على البحار الثلاثة النيل والأحمر والمتوسـط، التي كانت ملتقى التجار من مختلف الجنســيات، إذ كانت هذه المراكز المرجعية التجارية لهم يبيعون ويشـترون ما يشـاءون من السـلع، وعملياً فكان للمماليك سـياسـة تجارية بعيدة المدى من اجل وضع بلادهم موضع الصدارة التجارية، فكان لهم ما أرادوا. فقد عمد هؤلاء الســـلاطين على ديمومة التجارة الخارجية من خلال نظرتهم إليها بعين النماء وذلك بترغيب التجار الأجانب من مختلف الدول في مزاولة النشـــاط التجاري مع دولتهم التي تشـــتهر بالأمن والأمان. ويبدو أن هذا الأمر لـه ما يبرره إذ أن المماليك عملوا جاهدين على حماية الطرق التجارية من قطاع الطرق وعبث العابثين. فكانت لهم علاقات تجارية واســـعة ســـواء مع الدول العربية القريبة منها أم الدول الأجنبية البعيدة منها. فامتازت هذه العلاقة بالواسعة المنتشرة وتبادل البضائع والسلع فيما بينها، ولم تقف الأوضـــاع السـياسـية القائمة حائلاً أمام النشـاط التجاري، وإذا حدث ذلك الأمر فهو قليل جداً ولم يؤثر على طبيعة علاقتها. حتى أن المماليك بدأوا يتدخلون في شـؤون بعض الدول الداخلية من تعيين الحكام ورسـم السـياسـة الداخلية

لها. وأصــبحت البضــائع والســلع منتشــرة بكثافة ولم يندر وجودها في أي بلد كان باستثناء بعض حالات الحرب التي تهدد تلك العملية .

وأخيراً كان **الفصـــل الرابع** (أســاليب التعامل المالي والتجاري) عن دراســة الأوزان والمكاييل المنتشــرة في مصــر وبلاد الشــام وكذلك النقود الإســلامية الذهبية والفضية والنحاسية منها، حيث شهد العصر المملوكي ضرب نقود إسلامية مكتوب عليها آيات قرآنية مع صورة لأحد الملوك، إلا أن هذه النقود تعرضت للغش والتزوير مما افقدها شــرعيتها ومصــداقيتها عند التجار، وعالج المماليك ذلك الأمر بضــرب فلوس نحاســية كانت مقبولة لدى المتعاملين بها. إضــافة إلى ذكر أهم طرق التعامل التجاري كالمقايضة والصيرفة والسفتجة. وتطرق البحث إلى ذكر الضرائب المفروضة على التجار في المراكز المنتشرة في البحار الثلاثة.

ثم الخاتمة التي توصــلت إليها الدراســة وهي متمثلة بأبرز النتائج من خلال عرض المادة ودراستها. وكذلك الملاحق والخرائط -كما أسلفنا- وأخيراً ثبت المصادر والمراجع.

أهم المصادر والمراجع

اعتمدت الدراسة في بيان مضامين المادة على العديد من المصادر المتنوعة، التي كان لها الأثر الكبير في إغناء الأطروحة بالمادة العلمية من خلال المعلومات القيمة الموجودة في ثناياها.

- **الكتب التاريخية:** كان لهذا الكتب أهمية كبيرة بالنســبة للأطروحة، حيث اشتملت على العديد من المعلومات ويأتي في مقدمتها كتاب (تشريف الأيام والعصور

في سيرة الملك المنصور) لابن عبد الظاهر (ت692هــ-1292م) وتأتي أهمية هذا الكتاب أن صـــاحبه قد عاصـــر المماليك البحرية، وكان حينها يتولى كاتب الســـر للظاهر بيبرس، وكتب للعديد من الســـلاطين. وذكر في كتابه العديد من المعلومات عن علاقات المماليك فضـلاً عن أعمالهم التي تخص النشاط التجاري. وكذلك كتاب (التحفة المملوكية في تاريخ الدولة التركية) وكتاب (زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة) لبيبرس (ت725هـــــ-1324م) حيث أورد في هذين الكتابين معلومات مفيدة عن الســـلاطين ونشـــاطاتهم وما جرى خلال حكمهم وكذلك شـــارك في الدولة المملوكية فكتب تفاصيل ذلك بدقة.

وكتاب (مسالك الأبصار في ممالك الأمصار) للعمري (ت749هـ- 1349م) وهذا الكتاب يعد موســـوعة لما فصّـــل فيه العمري عن أخبار المماليك والاهتمامات بالقطاع الزراعي وما في مصر وبلاد الشام من خيرات كثيرة وكتاب (البداية والنهاية) لابن كثير (ت774هـ -1373م) وتأتي أهمية هذا الكتاب من أن ابن كثير اعتمد فيه على جمهرة من كتب علماء الشـــام، فجاءت معلوماته دقيقة فيما يخص تاريخ المماليك البحرية، فيذكر ابرز الأحداث الســياســية فيها تارةً ويذكر العلاقات العديدة للمماليك تارةً أخرى.

وأما كتاب (صـبح الأعشى في صـناعة الإنشا) للقلقشـندي (ت821هـــــ-1418م) فهو عبارة عن موســـوعة علمية كبيرة لا يمكن الاســـتغناء عنه، حيث أورد فيه العديد من المعلومات المفيدة والهامة كالســـياســـية والاقتصـــادية. فمثلاً ذكر المعاهدات بين ســـلاطين المماليك وبين العديد من حكام وأمراء الدول والإمارات، وكذلك اهتمامات الســـلاطين في حماية الطرق التجارية وتشـــجيع التجار الأجانب، فضـــلاً عن ذكر الرســـوم الكمركية وجوازات المرور والعملات النقدية التي كانت متداولة آنذاك.

وكتاب (الخطط) للمقريزي (ت845هـ-1442م) حيث يعد المرجع الأول عن الأسواق المصرية في العصر المملوكي فضلاً عن المنشات التجارية المتعددة في ذلك العصـــر. وكذلك كتابه الآخر (الســـلوك لمعرفة دول الملوك) الذي تناول فيه العديد من الأحداث التي مرت بها البلاد سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ولم يغفل عن ذكر الأوبئة والكوارث وكذلك العلاقات الخارجية للمماليك مع الدول الأوربية.

وكتاب (عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان) للعيني (ت855هـ-1451م) فهو أيضاً كتاب مهم إذ أورد العيني فيه العديد من مكاتبات سلاطين المماليك وعلاقاتهم الخارجية مع الدول الأوربية.

وكتاب (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) لابن تغري بردي (ت874هـ-1469م) الذي تحدث فيه عن سلاطين المماليك وعلاقاتهم وما أحدثوه خلال حكمهم من أعمال ايجابية لدولتهم.

- **كتب التراجم:** كان لهذا الكتب فائدة في ترجمة العديد من الشـــخصـــيات التاريخية في الحقبة المملوكية. ومن هذه الكتب (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) لابن خلكان (ت681هـــ-1282م) و(الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) و(أنباء الغمر بأنباء العمر) لابن حجر العسقلاني (ت852هـــ-1449م) و(المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي) لابن تغري بردي (ت874هـ-1169م) و(أنباء الهصر بأبناء العصر) للصيرفي (ت900هـ-1495م)

-**كتب الحســبة:** هذه الكتب تمتاز بوصــفها الدقيق عن مراقبة الأســواق وما ينبغي أن يتخذه المحتســـب تجاه التجار فيها، فضـــلاً عن ذكر الأوزان والمكاييل الشرعية. ومن هذه الكتب:

(نهاية الرتبة في طلب الحسبة) للشيزري (ت589هـ-1193م) و(معالم القربة في أحكام الحسبة)) لابن الأخوة (ت729هـــ-1328م) وتأتي أهمية هذا الكتاب من

أن مؤلفة عاصر دولة المماليك البحرية وكتب كتابه وسط حركة المعاملات التجارية الواسعة، وفيه العديد من الوصايا للمحتسب في اتخاذه دوره الرقابي على الأسواق.

- **كتب الجغرافية:** أفادت هذه الكتب الأطروحة بالتعريف بالمدن والأماكن والبقاع، إضافة إلى ذكر المسالك البرية والنهرية ومن هذه الكتب:

(صورة الأرض) لابن حوقل (ت367هـ-977م) و (نزهة المشتاق في اختراق الأفاق) للإدريسي (ت560هـ-1164م) و(معجم البلدان) لياقوت الحموي (ت626هـ-1228م) و(تقويم البلدان) لأبي الفدا (ت732هـــ-1331م) و(مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع) لابن عبد الحق (ت739هــــ-1338م) و(الانتصار لواسطة عقد الأمصار) لابن دقماق (ت809هـ- 1406م)

- **كتب الرحلات:** تعد كتب الرحلات ذات فائدة كبيرة بالنسبة للنشاط التجاري، حيث يتم التعرف من خلال رحلاتهم على الفعاليات التجارية التي تحصـــل في البلاد التي يزورونها، ومن هذه الكتب:

(تحفة النظار في غرائب الأمصــــار) لابن بطوطة (ت779هـــــــ-1371م) و(رحلة طافور) لطافور (عاش في القرن التاسع الهجري).

وفيما يخص المراجع الحديثة فقد أفادت الدراســـــة فيها فائدة جيدة في بعض أجزاء الأطروحة ومنها:

كتاب (العصـر المماليكي في مصـر وبلاد الشـام) للدكتور سـعيد عبد الفتاح عاشـــور و(طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشـــرق والغرب) للدكتور نعيم زكي فهمي، و(الدولة المملوكية) لأنطوان خليل ضـــــومط، و(العلاقات الاقتصـــــادية بين الشرق والغرب) للدكتور عادل زيتون و(أسواق مصـر في عصـر سلاطين المماليك) للدكتور قاسم عبده.

وأما الرســائل الجامعية فهي الأخرى كان لها أثرٌ في مســار الأطروحة من خلال المعلومات الواردة فيها ومن هذه الأطاريح: (تجار الكارم، أثرهم الاقتصـــادي والحضـــاري من القرن الرابع وحتى القرن التاســع الهجري) لعبير كريم الشــاوي من جامعة بغداد – كلية التربية للبنات، و(الجوانب الاقتصـــادية في كتابات المقريزي) لعفاف عبد الجبار من جامعة بغداد – كلية التربية للبنات.

وفيما يخص الدوريات فكانت بمثابة استشـهاد لما ذكر من معلومات، ومنها: (نظام المقايضـــة في تجارة مصـــر الخارجية) لتوفيق اســكندر، و(التجارة الكارمية) لصبحي لبيب.

التمهيد

المماليك لغة واصطلاحاً:

المماليك لغة: المماليك مفردها مملوك وهو العبد إذا ملك ولم يملك أبواه، أو الذي سبي ولم يملك أبواه(1).

اصطلاحاً: إن هذا المصطلح الذي شاع في تاريخنا العربي الإسلامي أصبح يقصد به جموع الرقيق الأبيض الذين صاروا رقيقاً لأسباب عديدة منها، الأسر في الحرب أو الشراء من التجار الذين دأبوا على جلبهم إلى البلاد الإسلامية، ويطلبون مقابلهم أثماناً باهظة(2).

وهذه اللفظة (المماليك) وإن اشـــتقت من الفعل ملك، التي تعني الرقيق الذي يشترى بقصد التربية والاستعانة به كجندي وحاكم، فقد حلت هذه اللفظة محل لفظة (عبيد) التي تعني العبودية، فالعبد يولد من الرقيق بينما المملوك يولد من أبوين حرين، كما أن العبد قد يكون أسوداً بينما المملوك كان غالباً أبيض اللون(3).

---

(1) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ-1311م): لسان العرب، دار المعارف (القاهرة: د. ت)، ج10، ص136؛ الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت1205هـــ-1790م): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار احمد فراج، (الكويت: 1965م)، ج1، ص792؛ البستاني، بطرس: قطر المحيط، الناشر مكتبة لبنان، (بيروت: 1869م)، ج2، ص175.

(2) المقريزي، تقي الدين احمد بن علي (ت845هـــ-1441م): السلوك في معرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1 (بيروت:1997)، ج1، ص459؛ طقوش، محمد سهيل (دكتور)، تاريخ المماليك في مصر والشام، دار النفائس، ط2، (بيروت: 1999م)، ص10.

(3) ماجد، عبد المنعم (دكتور): نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة الرسالة، (القاهرة: 1964م)، ص10؛ ماجد، التاريخ السياسي لدولة سلاطين المماليك في مصر، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة: 1988م)، ص64؛ اليوسف، عبد القادر احمد (دكتور): علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر، منشورات المكتبة العصرية، (بيروت: 1969م)، ص204؛ يانج، المستر جورج: تاريخ مصر بين عهد

وكذلك فإن المماليك كما يدل على اســمهم أرقاء، أصــبحوا في حيازة غيرهم عن طريق البيع والشراء أو المبادلة أو الأسر أو كجزء من الضريبة المفروضة على أحد الحكام التابعين، ولكن إذا كان كل مملوك في أصــله رقيقاً فلم يكن كل رقيق من طبقة المماليك[1].

وعلى هذا الأساس فقد انتسب المماليك إلى تجار النخاسة أحياناً والى سادتهم الذين اشــتروهم أحياناً أخرى، فضــلاً عن الثمن الذي دفع عند شــراء أحدهم إن كان المبلغ كبيراً[2].

وهؤلاء المماليك لم يكونوا من جنس واحد، فمنهم التركي والجركسـي والفارسـي والحبشي والزنجي[3].

إلا أن أحد الباحثين[4] يؤكد أن المماليك أحرار وليسوا أرقاء وأن بيعهم باطل، بسبب صفقات غير شرعية إذ كان الأب يبيع الابن ليدفعه للعيش في حياة القصور، فضــلاً عن أن النخاسـين كانوا يخطفون الأطفال ويسـتولون عليهم عنوة ثم يبيعونهم، والإسلام يرفض هذا الإجراء.

الأصل والنشأة:

المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب علي احمد شكري، مطبعة الرحمانية، (القاهرة: د. ت)، ص22؛ Encq of Isi. (art Mamluk) 2ed t3, p. 230 s99.

(1) الحويري، محمود (دكتور): مصـر في العصـور الوسـطى، الناشـر عين للدراسـات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (القاهرة: 2003م)، ص237.

(2) عاشـــور، فايد حماد (دكتور): العلاقات بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الأولى، تقديم ومراجعة الدكتور جوزيف نعيم، دار المعارف، (القاهرة: 1974م)، ص12.

(3) الفقي، محمد كامل (دكتور)، الأدب في العصـر المملوكي، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، (القاهرة: 1976م)، ص35.

(4) شلبي، احمد (دكتور): موسوعة التاريخ الإسلامي، ط8 (القاهرة:1990)، ج5، ص 215.

يعود أصل المماليك إلى الرقيق الآسيوي الأبيض من الأتراك والجراكسة، وهم من جهات القفجاق[1]، من شمالي آسيا في حوض نهر الفولغا شمالي البحر الأسود وفي القوقاز، حيث تعيش قبائل متنوعة من الأتراك والروس والمجر[2].

وعندما قام المغول بغزو تلك الأصـــقاع بقيادة (باتوخان) حفيد (جنكيز خان) سام أهلها الذل والهوان وفتكوا بهم فتكاً ذريعاً، فقام سكان الولايات القزوينية والقزقاسية بالهجرة من ديارهم وكانت تجارة الرقيق الأبيض والأسـود على أشـدها انتشـاراً، فكان النخاســـون يبتاعون أبناءهم ونســـاءهم وفي بعض الأحيان يقومون باختطافهم ثم يبيعونهم لمن يشــاء من الأمراء والأغنياء في مصـــر والشـــام، بحيث يقربونهم إليهم لجمالهم وذكائهم وولائهم في الخدمة[3].

وكما مر ذكره فإن مكان المماليك الذي جاءوا منه هو من بلاد القفجاق الممتدة إلى البحر الأســـود وبحر قزوين والتركســـتان أو حتى إلى بلاد الططر أو منغوليا، إذ أن الترك كانوا يبيعون الذكور والإناث من أولادهم[4]، وكذلك كانت بيزنطة ومدن إيطاليا لها مســتعمرات على البحر الأســود قد خصــصــت في بيع

(1) القفجاق: هم فرع من المغول يقطنون في المناطق الواقعة بالقرب من بحر قزوين في حوض نهر الفولغا، وعرفت دولتهم باسم القفجاق أو القبيلة الذهبية نسبة إلى اللون الذهبي الذي اشتهرت به مخيماتها، شـبارو، عصـام: تاريخ المشـرق العربي الإسـلامي، دار الفكر اللبناني، (بيروت: 1999م)، ص212.

(2) المرجع نفسه، ص212.

(3) اليوزبكي، توفيق سـلطان (دكتور): تاريخ تجارة مصــر البحرية في العصــر المماليكي، (الموصـل: 1975م)، ص11؛ زيدان، جرجي: تاريخ مصــر الحديث من الفتح الإســلامي إلى الآن، ط2 مطبعة الهلال، (مصر: 1911م)، ج2، ص326؛ حمزة، عبد اللطيف حمزة (دكتور): الحركة الفكرية في مصــر في العصـــرين الأيوبي والمملوكي الأول، دار الفكر العربي، ط8، (بيروت: 1968م)، ص40؛ سـلام، محمد زغلول (دكتور): الأدب في العصــر المملوكي، دار المعارف، (القاهرة: 1970م)، ص15.

(4) ياقوت الحموي، شهاب الدين بن عبد الله (ت 626هـ-1228م): معجم البلدان، دار صادر، (بيروت: 1995م)، ج2، 184.

المماليك مثل الجنويين[1]، وكان التجار الأجانب يجلبون المماليك غالباً عن طريق البحر حيث كانوا يدخلون إلى القاهرة عن طريق ثغري دمياط والإســـكندرية، بينما التجار المســلمون يأتون عن طريق البر[2]. وفي مدينة القاهرة أسـواق خاصـــة ببيع المماليك، كسوق خان الخليلي وخان مسرور ويشرف على هذه الأماكن تجار يسمى أحدهم معلم تجار المماليك[3].

ويعد الأتراك والصــقالبة من أشــهر الرقيق الأبيض في القرون الوســطى، فقد وصـل المسلمون بلاد تركستان وما وراء نهر جيحون في أواخر القرن الأول الهجري **(ومنذئذ صار للرقيق التركي مكانة متميزة في البيوت الإسلامية لوفائهم وشجاعتهم وتجنبهم الغدر مع تمام قاماتهم وحسن صورهم وظرافة شمائلهم)**[4].

وعدت مدينة (وخاب) الواقعة في أعالي نهر جيحون مركزاً لقوافل الرقيق من الترك التي تأتي من أواسط آسيا[5].

---

(1) ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك، ص12.

(2) المرجع نفسه، ص12.

(3) المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بـــــ(الخطط المقريزية) الناشـر مكتبة الآداب، (القاهرة: د. ت)، ج2، ص: 199؛ ابن شـــاهين الظاهري، غرس الدين بن خليل (ت 873هـــ–1468م): زبدة كشـف الممالك وبيان الطرق والمسـالك، تصـحيح بولس راوايس، المطبعة الجمهورية، (باريس: 1892م)، ص115؛ ابن تغري بردي، أبو المحاســن جمال الدين يوســف (ت 874هـــــ–1469م): حوادث الدهور في مدى الأيام والشــهور، تحقيق وليم بوير، (كاليفورنيا: 1931)، ج2، ص 15؛ ابن إياس، محمد بن احمد الحنفي (ت 930هـــ–1524م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى زيادة، (القاهرة:1963)، ج4، ص144.

(4) القلشندي، أبو العباس بن علي (ت 821هــ–1418م): صبح الأعشى في صناعة الأنشا، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (القاهرة: د. ت)، ج4، ص458.

(5) ابن حوقل، محمد بن علي (ت 367هـــــ–977م): صـورة الأرض، ط2، مطبعة فؤاد بيبان وشركاؤه، (بيروت: د. ت)، ص476.

وبالنســبة للرقيق الصــقالبة فإن طريقه كان يبتدأ من شــرق ألمانيا إلى إيطاليا وفرنسا ومنها إلى إسبانيا ثم يصل إلى العالم الإسلامي(1).

تاريخ ظهور المماليك:

يرجع ظهور المماليك في العالم الإســـلامي كقوة عســـكرية إلى جانب قيام دولتهم في مصــر والشــام بحقبة طويلة، حيث يذكر أن أول من قام باســتخدامهم هم الأمويون (41-132هـــــ-661-749م) إذ إن معظم مماليكهم في بداية الأمر من سبي الترك في وسط آسيا وأشار إلى ذلك الجاحظ(2) بقوله: **(إن أجسامهم من دون أجسام سائر الناس، بنيت على تقبل اللحوم، وأنهم أقرب الشعوب إلى العرب حتى عرفوا بأعراب العجم)**. وبقي هذا الاستخدام محدوداً حتى مجيء العباسيون (132-656هـــــــ/749-1258م) إلى دفـة الحكم، فقـد ولى الخليفـة المهـدي (158-169هـــــ/775-785م) أحد الأتراك وهو أبو صــالح يحيى بن داود المشــهور بابن محمود الخرسي ولاية مصر، وكان هذا تركياً(3).

واســتمر الخلفاء العباســيون في اســتخدام المماليك، فقد بذل الخليفة المأمون (198-218هــــ/813-832م) الأموال لشرائهم وذلك كي يجعلهم الحراس الأمنيين، وبلغ ثمن الواحد منهم مـائتي ألف درهم(4)، وســـــار الخليفـة المعتصــــم (218-

(1) متز، آدم: الحضــارة الإســلامية في القرن الرابع الهجري، نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط3، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة: 1957م)، ج1، ص300.

(2) أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هــ-868م): رسائل الجاحظ (رسالة إلى الفتح بن خاقان في مدح المماليك الترك)، تحقيق: عبد الســـلام محمد هارون، الناشـــر مكتبة الخانجي، ط1، (القاهرة: 1979م)، ج1، ص73.

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، (القاهرة: 1932م)، ج2، ص44.

(4) المقريزي، النزاع والتخاصــم فيما بين بني أمية وبني هاشــم، تحقيق: الدكتور حســين مؤنس، دار المعارف، (القاهرة: 1988م)، ص75.

227هـ/832-842م) على نهج أخيه في استخدام المماليك الذي كان تمثيلهم بشكل أكثر من سابقه حيث **(بذل لهم الأموال وألبسهم أنواع الديباج ومناطق الذهب)**[(1)].

إن اســتخدام المماليك بهذه الأعداد دليل على قدرتهم الفائقة فقد كانت ثقافتهم وتربيتهم تهدف إلى الاهتمام بالناحية العسكرية والاحتفاظ بهم جنوداً يعتمد عليهم في القتال، وكذلك تربيتهم على أســاس القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، وتأتي مرحلة تعلم أساليب الحرب والقتال أخيراً[(2)].

وبهذا يكون المعتصــم أول خليفة اعتمد على المماليك بشـكل أســاســي نظراً لمقدرتهم القتالية المميزة، حتى أضحى الحرس التركي يمثل دعامة من دعائم الخلافة أيام حكمه، فاقتناهم منذ أن كان أميراًً، حيث كان يرسل سنوياً من يشتري له منهم حتى اجتمع له في أيام الخليفة المأمون ما يقارب ثلاثة آلاف[(3)].

ومهما قيل عن غرض المعتصــم في جلبه للمماليك، فإنه قد خصــهم بالنفوذ وقلـدهم قيـادة الجيش ومكنهم في الأرض وجعـل لهم مركزاً متفوقـاً في مجـال السياسة[(4)].

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ-1505م): تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، (بيروت: 1975م)، ص205.

(2) عاشور، العلاقات بين المماليك والمغول، ص12.

(3) اليعقوبي، احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب (ت بعد 292هـ-904م): البلدان، مطبعة بريل، (ليبزك: 1892م)، ص23.

(4) طقوش، تاريخ المماليك، ص13.

ونظراً لطبيعتهم البدوية وعدم القدرة على الاندماج في المجتمع البغدادي اضطر المعتصم إلى إخراجهم من بغداد وبنى لهم مدينة سامراء وأسكنهم فيها[1].

ويبدو أن فسح المجال لهؤلاء المماليك الأتراك قد تسبب في التدخل في شؤون الخلافة العباســـية، وتطور الأمر إلى أن يقوموا بعزل خليفة وتولية آخر حتى أن بعض الخلفاء قتلوا نتيجة مؤامراتهم[2].

إلا أن هذا الجانب الســـلبي في حياة المماليك قابله جانب إيجابي وهو أن بعض الشـخصـيات المملوكية التركية، كالآفشـين وأشـناس وإتياخ قد خدموا الخلافة العباسية في التصدي للحركات المناوئة لها والتي ظهرت في تلك الحقبة[3].

وتطور الأمر في حياة المماليك بأن الدويلات الاســتقلالية الانفصـــالية في الدولة العربية الإســـلامية دأبت بالاعتماد عليهم كالدولة الصـــفارية (254-296هــ/887-999م) والدولة الغزنوية (351-582هــ/962-1186م) والسلاجقة

---

(1) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت346هـ-957م): مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (بيروت: د. ت)، ج3، ص466.

(2) قتل الخليفة المتوكل نتيجة مؤامراتهم سـنة 247هـــــ وكذلك قاموا بخلع المعتز والمؤيد ابنا المتوكل من ولاية العهد، ثم قاموا بتولية المســتعين بدلا من أولاد المنتصـــر، ينظر، ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد (ت630هــــــ-1232م): الكامل في التاريخ، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، الناشر دار الكتاب العربي، ط4، (بيروت: 2004م)، ج6، ص 171-189.

(3) الآفشين: هو غلام تركي استخدمه الخليفة المعتصم لقتال بابك الخرمي حيث وقعت بينهما عدة معارك أدت إلى دحر حركة بابك الخرمي سنة 223هــ، وأصبح مسؤولاً عن حرس المعتصم ثم توفي سنة 226هـ. المصدر نفسه، 11/6.

اشناس: غلام تركي كان يتولى خدمة الخليفة المعتصم وتدرج في الخدمة إلى أن أصبح مسؤولاً عن قيادة الجيوش، وكانت له مشاركة في فتح عمورية وتوفي سنة 230هـــــ. المصدر نفسه، 95/6.

إيتاخ: هو غلام خزري كان يعمل طباخاً للخليفة المعتصم وكانت فيه شجاعة فضمه المعتصم إليه وأعطاه أعمالاً منها المعونة بســـامراء وغيرها من أعمال الجيش والبريد إلى أن قتله ســـنة 235هـ. المصدر نفسه، 118/6.

(429-592هـــ/1037-1195م)[1]، ولم يقتصر الأمر على استخدامهم في الأجزاء الشرقية من الخلافة العباسية، بل أنه انتشر إلى أجزاء واسعة من هذه الخلافة، فقد قام احمد بن طولون (254-270هـــــ/868-884م) الذي كان مملوكاً تركياً وأرسله حاكم بخارى إلى الخليفة المأمون مع جملة من الهدايا بالطمع في الاستقلال بمصر ودعم هذا الاســـتقلال بقوة ضــــاربة من المماليك الديالمة والأتراك[2]، إذ بلغ عددهم أربعة وعشرين ألف مملوك[3]. وهو بذلك يعد أول من أدخل المماليك إلى مصر.

ونهجت الدولة الأخشيدية (323-358هـ/935-969م) نهج الدولة الطولونية في الاعتماد على المماليك، حيث أن محمد بن طغج الأخشيد كان عنده منهم حوالي ثمانية آلاف مملوك من الأتراك والديلم، حتى أنه كان ينام تحت حراســــة ألف مملوك[4]. وعلى الرغم من كون أن الرقم مبالغ فيه إلا أنه يدل على مدى الاعتماد على هؤلاء المماليك وضرورة تواجدهم لأنهم أصحاب خدمة وعمل.

وعند مجيء الفاطميين (358-567هـ/969-1171م) إلى الحكم في مصر، كانوا بحاجة إلى عدد كبير منهم لتعزيز وتقوية جيشهم، لذلك قاموا بشراء الكثير من الأجناس المختلفة كالديالمة والأتراك والعبيد الســـــود والأرمن وغيرهم منذ بداية حكم المعتز (341-365هـ/952-975م)[5].

واستخدم الخليفة العزيز (365-386هـــ/975-996م) الأتراك في الوظائف العامة والقيادية، إذ أنه ولى مملوكه (منجوتكين) التركي قيادة الجيش[6]. وقوي نفوذ

(1) النباهين، علي سالم: نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك في مصر، دار الفكر العربي، ط1، (القاهرة: 1981م)، ص101.

(2) عاشور، سعيد عبد الفتاح (دكتور): العصر المماليكي في مصر والشام، النهضة المصرية، ط1، (القاهرة: 1965م)، ص8.

(3) المقريزي، الخطط، 104/2؛ ابن إياس، بدائع الزهور، 37/12.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 256/3.

(5) المقريزي، الخطط، 166/2.

(6) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 117/4.

المماليك في عهد الظاهر (411-427هـــــ/1021-1036م) الذي كان ميالاً لهم، فكانت قيادة الجيوش تحت يد أبي منصور (آنوشتكين) التركي[1].

ولما تولى الأيوبيون الحكم (567-647هـ/1171-1249م) ساروا بمن خلفهم في الاعتماد على المماليك، إلا أن الفرق بين مماليك الأيوبيين والطولونيين والأخشيديين والفاطميين هو أن المماليك الذين اعتمد عليهم الأيوبيين كانوا من الأتراك القفجاق بينما مماليك الآخرين كانوا أصلاً من البيض والسود[2].

ويرجع استخدام الأيوبيين للمماليك عقب الخلاف الذي وقع بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي سنة (589هـــ-1193م)، إذ اقتسم ورثته الدولة فوقع الخلاف وحصل الشقاق بينهم، وفي ظل تلك الفوضى كان لابد لكل أمير أن يكون لنفسه عصبية يعتمد عليها للاحتفاظ بإمارته[3]، لذلك لم يجد هؤلاء سوى المماليك فأكثروا من شرائهم وعنوا بتدريبهم وتنشئتهم، وكانت كل مجموعة من هؤلاء تنسب إلى صاحبها الذي اشتراها وتولاها بالتربية والتدريب للعمل في خدمته، فالأسدية نسبة إلى أسد الدين شيركوه عم صلاح الدين، والصلاحية نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي، والعادلية نسبة إلى العادل أخو صلاح الدين، والكاملية نسبة إلى الكامل بن العادل، والصالحية نسبة إلى الصالح أيوب بن الكامل[4]. وفي ظل حكم الأيوبيين كان للمماليك أثر كبير، حتى أن صلاح الدين الأيوبي اشتراهم في كثير من الأحيان[5].

وعندما أراد العادل أخو صلاح الدين أن يضم مصر إلى أملاكه، خشي المماليك الأسدية والصالحية من هذا الإجراء فتدخلوا للحيلولة دون الحصول على ما

---

(1) المصدر نفسه، 17/5.

(2) العبادي، احمد مختار: قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت: 1969م)، ص300؛ حسن، علي إبراهيم (دكتور): تاريخ المماليك البحرية، مكتبة النهضة المصرية، ط4، (القاهرة: 1967م)، ص24.

(3) عاشور، العصر المماليكي، ص9.

(4) عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، (القاهرة: 1959م)، ص13.

(5) طقوش، تاريخ المماليك، ص24.

يريد، وقاموا بمساندة العزيز بن صلاح الدين وابنه المنصور واستدعوا الملك الأفضل وســلموه مقاليد الأمور[1]. وتنامت قوة المماليك الأمر الذي أدى إلى التدخل في خلع الملوك الأيوبيين وتنحيتهم، فعند وفاة العادل سنة (615هـــ-1218م) كره المماليك العادلية تولية ابنه الكامل وأرادوا تنصيب أخيه المعظم عيسى، إلا أن الكامل استطاع السيطرة على الحكم وقبض على عدد منهم وصــادر أموالهم[2]. وحدث الأمر نفســه عندما توفي الكامل وتنصـــيب ابنه العادل الثاني، فعارض المماليك الكاملية ذلك وتحالفوا مع المماليك الأشرفية ضد هذا الرأي[3].

واســـتطاع المماليك من أن يوصـــلوا الصـــالح نجم الدين أيوب (637-674هـــــ/1240-1249م) إلى دفة الحكم، وعندها أدرك مدى أهميتهم فدفعه ذلك الأمر للإكثار من شــرائهم حتى أضـــحى معظم جيشـــه منهم، وأخذ يعتني بتربيتهم وجعلهم بطانته وحرسه الخاص[4].

---

(1) أبو شــامه، شــهاب الدين عبد الرحمن بن إســماعيل (ت697هـــــ-1266م): الذيل على الروضــتين، طبع بعنوان تراجم رجال القرنين الســادس والســابع، نشــر عزت العطار، ط2، دار الجيل، (بيروت: 1974م)، ص320.

(2) المقريزي، السلوك، 339/1.

(3) المصدر نفسه، 345/1.

(4) ابن إياس، بدائع الزهور، 269/1.

تسمية المماليك البحرية:

يعد الملك الصــالح أيوب (638-647هـــــ/1240-1249م) مؤســس فرقة المماليك البحرية في مصـــر[1]، وذلك بســبب تفرق العناصـــر الكردية عنه وتركهم لخدمته، ولما لم يبق معه منهم إلا القليل أكثر من شـــراء المماليك وجعلهم معظم عســكره[2]. على أن هؤلاء المماليك لما عاشــوا داخل مصـــر تفاقم شــرهم وعبثهم فاضـطر الصـالح بإسكانهم بقلعة خاصـة بناها لهم بجزيرة الروضـة وأنفق عليهم أمولاً طائلة لبناء قلعتها وكانت القلعة متنزها لوالده فأكمل بناءها في ثلاث سنوات، وتحول إليها وسمى مماليكه بالمماليك البحرية لإحاطة ماء النيل بهم[3].

إلا أن هذه التســـمية لا يمكن اعتمادها أو التســـليم بها، وذلك لأن أحد الباحثين[4] قام بدراسة مستفيضة حول هذا الموضوع وأكد بأن تسميتهم بالبحرية نسبة

---

(1) اشتور، أ.س: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عباس، (دمشق: 1985م)، ص339؛ حسن، علي إبراهيم (دكتور): النظم الإسلامية، ط2، مكتبة النهضـة المصـرية، (القاهرة: 1959م)، ص371؛ علي، محمد كرد: خطط الشـام، ط3، (دمشق: 1983م)، ص107.

(2) السيوطي، كوكب الروضـة في تاريخ النيل وجزيرة الروضـة، تحقيق محمد الشـشـتاوي، دار الآفاق العربية، ط1 (القاهرة: 2002م). ص90.

(3) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هــ-1405م): تاريخ ابن خلدون المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن الأسـتاذ خليل شـحادة، مراجعة الدكتور سـهيل زكار، ط2، دار الفكر للطباعة والنشـر والتوزيع، (بيروت: 1988م)، ج5، ص313؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 320/6؛ الميرالاي، إسماعيل سرهنك الدارس: حقائق الأخبار عن دول البحار، المطبعة الميرية، (مصر: 1314هـ)، ج2، ص164؛ موير، السير وليم: تاريخ دولة المماليك في مصر، ترجمة محمود عابدين وسليم حسـن، الناشـر مكتبة مدبولي، ط1، (القاهرة: 1995م)، ص39؛ حمود، عبد الوهاب، صـفحات من تاريخ مصـر في عصـر السـيوطي، المؤسسـة المصـرية العامة للتأليف والنشـر، (القاهرة: د. ت)، ص3؛ زيادة، محمد مصـــطفى: بعض ملاحظات جديدة في تاريخ دولة المماليك بمصـــر، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج4، 1936م، ج1، ص72.

(4) العبادي، قيام دولة المماليك، ص97.

إلى بحر النيل تســمية غير صــحيحة، وإنما **(ســموا بذلك لأنهم جاءوا من وراء البحر)**، وذلك لأنه كان هناك تسـمية للمماليك البحرية قبل تسـمية الصــالح لهم، فقد كان للفاطميين طائفة من الجند تعرف (بالغز البحرية) وكذلك كان للســلطان العادل الأول فرقة خاصــة من المماليك اسـمها (البحرية العادلية) وكذلك كان سـلطان اليمن نور الدين عمر بن رسول مؤسس الدولة الرسولية لديه مماليك بحرية[1].

وكل هذه الدلائل تثبت بطلان نســبة البحرية إلى بحر النيل، بعد أن وجدت بحرية بعيدة عن مصر والنيل[2].

ظروف قيام دولة المماليك البحرية

إن من بين الظروف التي مهدت لقيام دولـة المماليك البحريـة في مصـــر والشــام، هو انقســام البيت الأيوبي بعد وفاة صــلاح الدين، حيث كانت فرق المماليك موزعة على الأمراء الذين اقتنوهم فشاركوا في تولية وعزل السلاطين كما مر بنا[3].

وكذلك فإن الملك الصـــالح كان له الأثر الكبير في تســلم المماليك البحرية الحكم، ذلك لأنه هو من قام بتأســيس فرقة المماليك البحرية[4]. على أن الأمر الذي أثبت كفاءة المماليك وجعلهم في مركز الصدارة هو تصديهم للخطرين الصليبي ومن ثم المغولي، ففي الحملة الصليبية السابعة (647هـــ-1249م) التي تقدمت وتوغلت

(1) عاشور، العصر المماليكي، ص5؛ زيادة، بعض ملاحظات، ص72.

(2) الشيال، جمال الدين (دكتور): تاريخ مصر الإسلامية، الناشر دار المعارف، ط2، (القاهرة: د. ت)، ج2، ص110.

(3) المقريزي، السلوك، 339/1.

(4) موير، تاريخ سلاطين المماليك، ص39؛ سليم، محمد رزق: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، الناشر مكتبة الآداب، مطبعة المتوكل، (مصر: 1947م)، ق1، ج1، ص27.

في مصر تصدت لها قوة مملوكية بحرية بقيادة الظاهر بيبرس في مدينة المنصورة وانتهت المعركة بهزيمة الصليبيين[1].

وفي ذلك علق بيبرس[2] على هذه الحادثة قائلاً: **(نهض مماليك الصالح نهوض الأسود وبيضوا وجه الأيام السود، وأزاحوا الإفرنج وكسروهم وهزموهم).**

وفي ظل هذه الأحداث توفي الصالح أيوب، فقامت زوجته (شجرة الدر) بكتم نبأ وفاته حتى انتهاء المعركة، فأرسلت إلى ابنه توران شاه الذي كان متواجداً في حصن كيفا فسلمته مقاليد الحكم، وبدلاً من مكافأته لزوجة أبيه المخلصة قام بتهديدها وأبعد رجال الدولة الذين ساعدوه في الحفاظ على سلامة البلاد، وأعرض عن مماليك أبيه فاجتمعت هذه الأسباب مؤدية إلى مقتله سنة (648هـ-1250م)[3]. وبمقتله يكون قد انتهى حكم الأيوبيين وبداية حكم المماليك البحرية.

قيام دولة المماليك البحرية (648-784هـ-1250-1382م)

إن الناظر إلى تاريخ المماليك البحرية يجد أنها جاءت استجابة للظروف السياسية والعسكرية للعالم الإسلامي، إذ أنها خرجت من رحم الظروف التاريخية ونجحت في انتزاع الدور التاريخي من الأيوبيين[4]. وهذه الدولة نشأت من الدولة

(1) المقريزي، السلوك: 448/1؛ ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي الصالحي (ت953هـ-1546م): أعلام الورى بمن ولى نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق عبد العظيم حامد خطاب، مطبعة جامعة عين شمس، (القاهرة: 1973م)، ص7.

(2) بيبرس المنصوري (ت 725هـ-1324م): التحفة الملوكية في الدولة التركية، نشر وتقديم الدكتور عبد الحميد صالح حمدان، الناشر الدار المصرية اللبنانية، ط1، (القاهرة: 1978م)، ص25.

(3) العيني، بدر الدين محمود بن احمد (ت855هـ-1451م): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة العامة للكتاب، (القاهرة: 1988م)، ج1، ص230؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 370/6.

(4) قاسم، قاسم عبده (دكتور): في تاريخ الأيوبيين والمماليك، الناشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (القاهرة: 2007م)، ص139.

الأيوبية، أي أنها لم تقم على أكتاف عناصــــر خارجية بل قام بها رجال خدموا الأيوبيين في الجيش والإدارة(1).

وبهذا قامت دولة المماليك البحرية بداية في مصـــر ثم توســعت إلى الشـــام، واتفق المماليك على تولية شجرة الدر (زوجة الصــالح) وهي جارية من أصـل أرمني تركي، وحلفوا لها وأقاموا في الملك وخطب لها على المنابر، وضـربت السكة والنقود باسـمها(2)، إلا أن حكمها لم يدم طويلاً إذ جوبهت بمعارضــة شـديدة من قبل الأمراء الأيوبيين، وكذلك من بين المعارضـــين الخليفة العباســـي المســـتعصـــم (640-656هـ/1242-1258م) حيث قام بمعاتبة أهل مصر على توليتهم شجرة الدر قائلاً: **(إذا كانت الرجال قد عدمت عندكم، فأعلمونا حتى نســـير إليكم رجالاً)**(3). فقامت شجرة الدر بخلع نفسها وتزوجت من الأمير عز الدين آيبك الذي كان مملوكاً لزوجها الصالح، فسلمت إليه مقاليد الأمور ولقب بالمعز (4).

---

(1) الباشـــا، حســن (دكتور): الألقاب الإســلامية في التاريخ والوثائق والآثار، مكتبة النهضــة المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، (القاهرة: 1957م)، ص87.

(2) ابن الفوطي، أبو الفضــل عبد الرزاق البغدادي (ت 723هـــــ-1323م): الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، نشر مصطفى جواد، (بغداد: 1351هــ)، ص247؛ بيبرس المنصـوري، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق دونالد س. ريتشـارد، المؤسـسـة الألمانية للبحث العلمي، ط1، (بيروت: 1998م)، ص3؛ أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل (ت732هــ-1331م): التبر المســبوك في تاريخ الملوك، تحقيق الدكتور محمد زينهم محمد عزب، الناشـر مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة: 1995م)، ص78؛ ابن الوردي، سـراج الدين عمر بن مظفر (ت 749هـــــ-1348م): تـاريخ ابن الوردي، ط2، منشـــورات المطبعـة الحيـدريـة، (النجف: 1969م)، ج2، ص262؛ ابن خلدون، العبر، 812/5؛ العصــــامي، عبد الملك بن حســـين بن عبد الملك (ت 1409هــــ-1639م): سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، المطبعة السلفية، (القاهرة: 1380هــ)، ج4، ص16؛ الاسحاقي، محمد بن عبد المعطي (ت 1060هــ-1650م): أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، (القاهرة: 1303ه)، ص126.

(3) المقريزي، السلوك، 486/1.

(4) ابن الوردي، تـاريخ ابن الوردي، 185/2؛ ابن خلـدون، العبر، 812/5؛ ابن تغري بردي، المنهل الصـــافي والمســتوفي بعد الوافي، تحقيق، احمد يوســف نجاشـــي، مطبعة دار الكتب

إلا أن حكم المعز جوبه بمعارضــة أيوبية أيضــاً، على أســاس أنهم أصــحاب الحق الشرعي في ذلك[1]. فحدثت مواجهات بين الطرفين، وإزاء ذلك أحست الخلافة العباسية بخطر المغول الزاحف نحو بلاد المسلمين فقام الخليفة المستعصم بمصالحة الفريقين وأمرهم بالتوحد ضد الغزو المغولي[2]. وقام المعز بتعيين قطز نائباً له والذي أتاحت له الظروف بأن يصبح سلطاناً سنة (657هـــ-1259م) بعد مقتل المعز[3]. وكان قطز ســياســياً حكيماً اســتطاع أن يهزم المغول في معركة عين جالوت ســنة (658هـــ-1260م)[4]، فدخل مدينة دمشق واستقبل استقبال الأبطال لأن (**القلوب كانت قد يئست من النصر على التتار لاستيلائهم على معظم بلاد الإسلام ولأنهم ما قصدوا إقليماً إلا فتحوه ولا عسكراً إلا هزموه**)[5].

المصــرية، (القاهرة: 1956م)، ج1، ص5، القرماني، أبو العباس احمد حلبي احمد بن يوســف (ت1019هـــــ-1610م): أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، عالم الكتب، (بيروت: د. ت)، ص197.

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 5/7.

(2) المقريزي، السلوك، 385/1؛ العريني، السيد الباز (دكتور): المماليك، دار النهضــة العربية للطباعة والنشر، (القاهرة: 1967م)، ص48.

(3) الداوداري، أبو بكر عبد الله بن أيبك (ت 736هـــــــ-1335م): كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: أولرخ هارمان، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، (القاهرة: 1971م)، ج8، ص22.

(4) الداوداري، كنز الدرر، 49/8؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، 295/2؛ الكتبي، محمد بن شــاكر بن احمد (ت764هـــ-1362م): فوات الوفيات، تحقيق: إحســان عباس، دار صــادر، (بيروت: 1973م)، ج1، ص230؛ ابن كثير، عماد الدين إســماعيل بن عمر (ت 774هـــــ-1372م): البداية والنهاية، دار أبي حيان، ط1، (القاهرة: 1996م)، مكتبة المعارف، ج13، ص286؛ المقريزي، السلوك، 516/1.

(5) العيني، عقد الجمان، 243/1.

لقد كان لمعركة عين جالوت نتائج خطيرة، فقد أوقفت الزحف المغولي وأنقذت مصـر من خطرهم، وأقصـتهم عن الشـام، ووحدت المعركة بين مصـر والشـام وثبتت دعائم حكومة المماليك[1].

ومن المشــاكل التي واجهت حكم المماليك، شــرعية حكمهم، ذلك لأن الكثير من الأعداء بقوا متربصــين بهم فلم تكن لهم قوة شـرعية يسـتندون إليها في حكمهم، لذلك بحثوا عن قوة تحميهم وتمنحهم حكماً شـــرعياً للبلاد ففكروا في إحياء الخلافة العباسية[2].

فقام الظاهر بيبرس الذي تولى الحكم بعد مقتل قطز باســتقدام أبي القاســم احمد الملقب بـ(المستنصر بالله) وهو أحد أبناء الأسرة العباسية الذي هرب مع البقية الباقية أثناء الغزو المغولي وكان وقتها في دمشـــق، فبايعه بالخلافة فقام احمد (المستنصر بالله) بتسليم بيبرس أمور البلاد الإسلامية[3]. ولم يكن مقصد بيبرس من هذا هو إعداد الخليفة لاســترجاع بغداد والخلافة فيها، بل ليكون الخليفة شــخصــية نافعة ويعطي الشرعية في حكمه[4].

وقد أكسـب ذلك الإجراء مصـر وجعلها موضـع احترام العالم الإسـلامي، وفي ذلك يقول السـيوطي[5]: **(وأعلم أن مصــر من حين صــارت دار خلافة عظم أمرها،**

---

(1) الطوني، يوسـف جرجيس جبو: جهود العراقيين الحضــارية في بلاد الشـام ومصـر (656-803هـــ-1258-1400م) أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد – كلية الآداب (1411هـ-1990م)، ص34.

(2) غانم، حامد زيدان (دكتور)، صفحة من تاريخ الخلافة العباسية في ظل دولة المماليك، دار الثقافة للطباعة والنشر (القاهرة: 1978م)، ص19.

(3) ابن خلدون، العبر، 44/5؛ المقريزي، المقفى الكبير، تحقيق علي العيلاوي، دار المغرب الإسلامي، (بيروت: 1990م)، ج1، ص69.

(4) زيادة، بعض ملاحظات، ص78.

(5) حسـن المحاضـرة في تاريخ مصـر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضـل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (القاهرة: 1967م)، ج2، ص94.

وكثرت شعائر الإسلام فيها، وعلت فيها السنة، وعفت البدعة، وصارت محل سكن العلماء، ومحط رجال الفضلاء).

ومع ذلك فإنه من الخطأ القول بأن بيبرس كان أول من فكر في نقل الخلافة العباسية إلى مصر، بل حاولا بذلك احمد بن طولون والأخشيد، ويمكن قوله أنه أول من نجح في تنفيذ هذا المشروع[1].

واستظل المماليك في حكمهم بظل الإسلام، وكانت القوة هي السبيل للوصول إلى الحكم وكانوا حريصـــين في التمســك بالإســـلام والدفاع عن مقدســاته والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واســتمر عصــرهم ما يقارب قرن ونصــف تولى فيها خمس وعشــرون ســلطاناً بينهم من تقلد ولايتين وثلاث وتميزت بطول حكم كثير من سلاطينها[2].

ومن مظاهر حكمهم، أن العائلة المملوكية تتألف من الأســـتاذ الذي يعني الأب، والخشداش ويعني الأخ، والأغا يعني الأخ الكبير، والآني يعني الأخ الصغير، وكل من لم يكن عضـــواً في هذه العائلة يعد غريب أو أجنبي[3]. وعاشـــوا كطائفة منفصــلة عما حواليها واحتفظوا بشـخصـيتهم، ولم يختلطوا بأي عنصــر من عناصــر السكان المصرية، ولم يسمحوا لسكان مصر أو أي جزء من ممتلكاتهم بالانخراط في

---

(1) الشيال، تاريخ مصر الإسلامية، 131/2.

(2) ابن حبيب، الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر (ت779هـ-1377م): تذكرة النبيه في أيام المنصــور وبنيه، تحقيق، الدكتور محمد محمد أمين، مراجعة وتقديم الدكتور ســعيد عبد الفتاح عاشــور، مطبعة دار الكتب، (القاهرة: 1967م)، ص47؛ الغياثي، عبد الله بن فتح الله البغدادي (ت بعد 901هـ - 1495م): التاريخ الغياثي، دراسة وتحقيق، طارق نافع الحمداني، مطبعة أسعد (بغداد: 1975م)، ف5، ص 346؛ مجهول، تاريخ ســلاطين المماليك، نشــر زيترشــتين، (ليدن: 1919م)، ص35؛ زامباور، أدوارفون: معجم الأنســاب والأســر الحاكمة في التاريخ الإســلامي، ترجمة، زكي حســن وحســن محمود، (القاهرة: 1952م)، ص162؛ ســلام، الأدب في العصــر المملوكي، ص20.

(3) عبد الرزاق، احمد (دكتور): العلاقات الأســرية في المصــطلح المملوكي، المجلة التاريخية المصرية، 1976، ج23، ص173.

صـفوفهم ولم يتزوجوا منهم، وقصـروا أعمال الجندية على أشـخاصـهم وكانت اللغة التركية هي السـائدة وقلما من يتكلم منهم العربية[1]، وكانت إدارة الدولة تقوم على نيابات وكل نيابة يتولاها نائب عن السـلطان[2]، واعتمد الجهاز الإداري على عدد كبير من الدواوين كديوان الجيش والإنشـاء والأحباس، وكانت معظم الوظائف العسـكرية يتولاها الأمراء المماليك، أما المدنية وهي دينية وديوانية[3] ومن أهم الوظائف الديوانية وظيفة الوزير (ناظر النظار) وتم خلال حكمهم اسـترجاع عكا من أيدي الصليبيين[4].

نهاية دولة المماليك البحرية (784هـ-1382م)

ورغم كل الانجازات التي تحققت في ظل هذه الدولة إلا أن البلاط المملوكي تعرض لفساد شديد خلال الحقبة بين وفاة السلطان الناصر محمد (741هـ–1340م) وبين نهاية الدولة عام (784هـ–1382م)، حيث حكم خلال هذه الحقبة (12) سلطان، وهؤلاء لم يكونوا على مستوى المسؤولية وعدم وجود لهم المؤهلات لممارسة الصلاحيات إلا بواسطة الأتابكة والذين كانوا مثالاً للجشع والفساد، فعمت الفوضى وأصبحت عملية اعتلاء السلاطين وعزلهم بمثابة شواهد واضحة على ما أصاب الدولة من ضعف[5].

ومن بين الأمور التي أدت إلى انهيار هذه الدولة هي صـغر سـن بعض السلاطين وازدياد نفوذ الأمراء وشدة سطوتهم وتحكمهم في مصالح البلاد، إضافة إلى الصـراع بين الأمراء وازدياد التناحر والعداء بين طوائف المماليك، وأخيراً وليس

---

(1) حسـن، علي، تاريخ المماليك، ص27؛ ماجد، التاريخ السـياسـي، ص79؛ سـلمان، وليم (دكتور): القاهرة في مصر المملوكية، مجلة الطليعة، ع (2)، السنة الخامسة 1969، ص51.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 453/5.

(3) الديوانية: هي التي تخص ديوان السلطة، وناظر النظار هو بمثابة وزير يقوم بالإشراف على دواوين النيابة ويطلق عليه أيضاً ناظر المملكة، السيوطي، حسن المحاضرة، 130/2.

(4) أبو الفدا، المختصـر في أخبار البشـر، ط1، المطبعة الحسـينية، (القاهرة: د. ت)، ج3، ص188.

(5) طقوش، تاريخ المماليك، ص299.

آخراً ازدياد نفوذ طائفة المماليك البرجية الذين اســتطاعوا كســب الجولة الأخيرة من الصراع ويؤسسوا الدولة الثانية[1].

وفي عهد السلطان شعبان (746-747هـ/1345-1346م) تدهورت السلطة نتيجة انخفاض دخلها وانتشار الفوضى والفساد[2].

وتأثرت الأوضــاع في بلاد الشــام بالتطورات في مصــر، فخرج نوابها على طاعة السـلطان واسـتقلوا بنياباتهم[3]. وفي عهد السـلطان الأخير الصــالح (783-784هـ/1381-1382م) الذي كان عمره ست سنوات تقلد برقوق وهو أحد المماليك البرجية منصب الأتابك وكان إيذاناً بنهاية البحرية ومجيء البرجية[4].

---

(1) عاشور، العصر المماليكي، ص128.

(2) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، 250/6.

(3) المقريزي، السلوك، 136/5.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 206/11.

الفصل الأول

المحاصيل الزراعية والصناعات المحلية في مصر وبلاد الشام

أولاً: الطبيعة الجغرافية لمصر وبلاد الشام:

1. جغرافية مصر:

لقد ساعد موقع مصر الجغرافي من أقدم العصور في أن تكون مركزاً تجارياً مهماً، وهذا ما أكده المقدسي[1] بقوله **(إنها بلد التجارات)**.

واختلف في تسميتها، فقيل إنها سميت مصر نسبة إلى أن نوح υ كان له ثلاثة أولاد، ودعا ربه تعالى أن يرزقه الإجابة في أولاده، فدعا لمصر بن بنبصر بن حام بأن يسكنه الأرض المباركة وهي مصر فسكنها فسميت على اسمه[2]. وقيل سميت بذلك الاسم نسبة إلى مصر بن مركابيل بن دوابيل بن عريان بن آدم υ وهو مصر الأول[3].

ومصر لها أربعة حدود، القبلي إلى عيذاب على الجنادل والى جبال عدن وصحراء الحبشة، وأما الشرقي فإلى البحر الأحمر والسويس إلى أطراف بلاد الشام، والشمالي وتسميه أهالي مصر البحري إلى الزعقة والعريش، وأما الحد الغربي فعلى الإسكندرية والعقبة ويلتقي آخره بالحد القبلي[4].

---

(1) شمس الدين محمد بن احمد البشاري (ت 380هـ-990م): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، مطبعة بريل (ليدن:1906م)، ص202.

(2) ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم (ت 257هـ-871م): فتوح مصر وأخبارها، نشر تشارلز تووري (ليدن:1920)، ص7.

(3) ابن إياس، نزهة الأمم في العجائب والحكم، تحقيق الدكتور محمد زينهم محمد عرب، الناشر مكتبة مدبولي، ط1 (القاهرة: 1995)، ص19.

(4) ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص25.

وتشمل مصر وجهين قبلي وبحري ويكون معدلهما خمس عشرة ولاية، فالوجه القبلي هو أكبرها ويشمل على تسعة أعمال، بينما الوجه البحري يشمل ستة أعمال[1].

ومن فضائل مصر **(أنها فرضة الدنيا، حيث تحمل من خيرها إلى سواحلها، وذلك أن من ساحلها بالقلزم[2] ينقل إلى الحرمين والى جدة[3] والى عمان والى الهند وعدن[4] والشحر[5] والسند[6] وجزائر المحيط الهندي والبحر المتوسط، ومن جهة تنيس[7]ودمياط[8] والفرما[9] إلى حدود العراق، ومن جهة الإسكندرية فرضة اقريطش[10]**

---

(1) العمري، شهاب الدين أبي العباس احمد بن يحيى (ت 749هـ–1349م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (الباب السادس)، تحقيق دوروتيا كرافولسكي، الناشر المركز الإسلامي للبحوث، ط1 (بيروت:1986م)، ص161، بينما يجعلها ابن شاهين (14) إقليم، سبعة بالوجه القبلي وسبعة بالوجه البحري، ينظر زبدة كشف الممالك، ص25.

(2) القلزم: بلدة تقع على ساحل بحر اليمن وهي كورة من كور مصر، ولهذه المدينة ينسب بحر القلزم (الأحمر)، وقد خربت ويعرف موضوعها اليوم بالسويس، المقريزي، الخطط، 393/1.

(3) جدة: بلد على ساحل اليمن، وهي فرضة مكة المكرمة بينهما يوم وليلة، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 115/2.

(4) عدن: مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن، وهي بلدة التجارة، المصدر نفسه، 89/4.

(5) الشحر: هو الشط وهو صقع يقع على ساحل البحر الهندي من ناحية اليمن، وهو بين عدن وعمان وينسب إليه العنبر الشحري، المصدر نفسه، 327/3.

(6) السند: بلاد كبيرة تقع بين بلاد الهند وكرمان وسجستان وقصبة السند مدينة يقال لها المنصورة، ومن مدنها الديبل، المصدر نفسه، 267/3.

(7) تنيس: بلدة من بلاد مصر في وسط الماء وهي من كورة الخليج، وهي جزيرة في وسط بحيرة منفردة عن البحر المتوسط ويحيط بها البحر من كل جهة، وبينها وبين البحر المتوسط بر مستطيل ومشتهرة بعمل الثياب، المقريزي، الخطط، 327/1.

(8) دمياط: كورة من كور أرض مصر بينها وبين تنيس إثنا عشر فرسخاً ومعناها الإشارة إلى مجمع العذب والملح، مختصة بالهواء الطيب وعمل الثياب الشرب الفائق، المصدر نفسه، 394/1.

(9) الفرما: مدينة قديمة بين العريش والفسطاط، وهي الساحل من ناحية مصر، وأول مدن مصر من الشمال، المصدر نفسه، 255/4.

(10) اقريطش: جزيرة تقع في البحر الشامي، وهي عامرة كثيرة الخصب وبها معدن الذهب، إضافة إلى الأشجار المثمرة، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 236/1.

وصقلية[1] وبلد الروم والمغرب كله إلى طنجة ومغرب الشمس ومن جهة الصعيد[2] فرضة بلد النوبة[3] أو البجة[4] والحبشة والحجاز واليمن)[5].

وكذلك فإن حدها في الطول من مدينة برقة التي في جنوب البحر المتوسط إلى آيله[6] من ساحل الخليج، وحدها في العرض من مدينة أسوان وأعمالها من الصعيد الأعلى إلى رشيد[7] وما حداها من مسافة النيل في البحر المتوسط، ويكنفها في العرض جبلان، أحدهما في الضفة الشرقية من النيل والآخر في الضفة الغربية إلى نهاية الفسطاط[8].

---

(1) صقلية: جزيرة في البحر الشامي فتحها المسلمون في صدر الإسلام، فيها معدن الذهب والفضة والحديد والرصاص، المصدر نفسه، 416/3.

(2) الصعيد: وهي من ضمن بلاد واسعة كبيرة في مصر، وتنقسم إلى الصعيد الأعلى وحده أسوان وآخره أخيم، والثاني من أخيم إلى البهنسا، والثالث الأدنى من البهنسا إلى الفسطاط، الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت 727هـ-1326م): الروض المعطار في غرائب الأمصار، تحقيق إحسان عباس، دار القلم (بيروت:1975م)، ص361.

(3) النوبة: هي بلاد واسعة تقع جنوب مصر وهي أول بلادهم بعد أسوان، وأهلها نصارى يباعون في مصر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 309/5.

(4) البجة: هي بلدة تبدأ من قرية حزبة في صحراء قوص وآخره أول بلاد الحبشة، وأهلها شديدي السواد، المقريزي، الخطط، 358/1.

(5) النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ-1332م): نهاية الأرب في فنون الأدب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (القاهرة:د. ت)، ج1، ص341.

(6) آيله: مدينة على ساحل البحر الأحمر مما يلي الشام، وهي بين الفسطاط ومكة وتعد في بلاد الشام وبها زرع يسير، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 292/1.

(7) رشيد: من مدن البلاد المصرية وهي كبيرة تقع على كثيب رمل عظيم وهي على ساحل البحر والنيل قرب الإسكندرية، الحميري، الروض المعطار، ص272.

(8) ابن إياس، نزهة الأمم، ص14.

وكان لموقع مصـــر الجغرافي أثر مهم في الحياة الاقتصـــادية القائمة على التجارة وتبادل الســلع والبضـــائع بين دول الشـــرق والغرب، إذ تشـــرف على البحر المتوســـط شـــمالاً والبحر الأحمر شـــرقاً ثم نهر النيل الذي يربط بين أجزائها وبين شـــعوب أفريقيا جنوباً[1]. كذلك حلقة الوصـــل بينهما وبين دول القارات الثلاث[2]، فضـلاً عن الصـلات الوثيقة بالنوبة والسودان وأوساط أفريقية عن طريق الملاحة في نهر النيل[3]، ويبلغ امتداد إقليمها (1030) كم طولاً، ومســـاحتها نحو(900) ألف كم2، ويقسم سطحها من الناحية الطبيعة إلى قسمين، الأول الدلتا أو مصـر السفلى (الوجه البحري)، والثاني الوجه القبلي أو الصعيد (مصر العليا)[4].

كذلك فإن لموقع مصـــر أثر كبير في إبعادها من جشـــع المتغلبين من جهة، وغارات الروم من جهة أخرى[5].

2. جغرافية بلاد الشام:

تطلق لفظة بلاد الشـــام على الرقعة الجغرافية الحالية، التي تشـــمل كلاً من (ســـوريا ولبنان وفلســـطين والأردن). وهناك آراء حول تســمية بلاد الشـــام، منها انه سميت بهذا الاسم لكثرة قراها وتداني بعضـها عن بعض، والشام جمع شامة فتشبهت

---

(1) الخربوطلي، علي حســـن (دكتور): مصـــر العربية الإســـلامية، منشـــورات مكتبة الانجلو المصـــرية (القاهرة: 1963م)، ص63؛ العبادي، احمد مختار، وســـالم، الســـيد عد العزيز: تاريخ البحرية الإسلامية في مصر وبلاد الشام، دار النهضة العربية (القاهرة:1981م)، ص201.

(2) البوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص 5.

(3) العبادي وسالم، تاريخ البحرية، ص201.

(4) زيدان، تاريخ مصر الحديث، 17/1.

(5) حسن، حسن إبراهيم حسن (دكتور): تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب وسوريا وبلاد العرب، ط2 مطبعة النهضة (القاهرة:1958م)، ص118.

بالشامات[1]. وقيل سميت شاماً لأنها من شمال الكعبة المشرفة، كما أن اليمن عن يمينها[2].

وبالنسبة لحدود الشام من المشرق الجزيرة بينه وبين العراق، وسميت الجزيرة لأنها بين نهري دجلة والفرات والجزيرة هي التخوم الفاصلة بين بلاد الشام والعراق، وحدود الشام من الجنوب وادي القرى ومن الغرب عسقلان[3].

وفيما يتعلق بحدودها، فحدها من الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية، وعرضها ضمن جبلي طي من نحو القبلة إلى البحر المتوسط وما يشابه ذلك من البلاد[4]. ويمكن عد البحر المتوسط حدود بلاد الشام الغربية، بينما تشكل صحراء سيناء حدودها الجنوبية[5]، وأما من الشرق فالمنطقة الصحراوية التي تسمى اليوم (بادية الشام) ضمن العقبة إلى حدود تركيا، وتحيط بها من الشمال جبال طوروس التي تمتد من البحر المتوسط غرباً حتى شمال الجزيرة الفراتية شرقاً[6].

---

(1) ياقوت، الحموي، معجم البلدان، 312/3.

(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص152؛ العمري، مسالك الأبصار، ص170.

(3) العمري، مسالك الأبصار، ص167.

(4) ياقوت الحموي، معجم البلدان، 312/3.

(5) الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (ت في النصف الأول من الرن الرابع الهجري): مسالك الممالك، تحقيق الدكتور محمد جابر عبد العال الحسيني، دار القلم (القاهرة:1961م)، ص55.

(6) ابن حوقل، صورة الأرض، ص153.

ويمكن وضــع الخط الحدودي الذي يحيط ببلاد الشــام ابتداءً من الغرب على البحر المتوسط، وتبدأ من طوروس على ساحل البحر باتجاه الجنوب إلى مدينة رفح على حدود مصر إلى صحراء سيناء وكانت تعرف باسم (الجفار)[1].

وتمتد من الجفار إلى العقبة على رأس البحر المتوســط ثم إلى الشــويكة[2]، حتى مشاريق صرخد[3] وكذلك الأطراف الشرقية لغوطة دمشق، وهي المنطقة المطلة على الصــحراء إلى سـلمية[4] وبالسـد والفرات وقلعة نجم[5]وسـميسـاط[6] وحصــن منصور[7] ومرعش[8].

---

(1) الجفار: جمع جفر، وهي البئر القريبة الواســعة، وتكون مســيرتها ســبعة أيام بين فلســطين ومصــر، وتعد رفح أولها من جهة الشــام وســميت بذلك لكثرة الجفار بأرضــها، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 145/2.

(2) الشويكة: وهي قرية تقع في نواحي القدس، المصدر نفسه، 374/3.

(3) صـرخد: هو بلد يقع في أراضــي حوران من أعمال دمشـق وهي قلعة حصـينة وولاية حسـنة واسعة، المصدر نفسه، 401/3.

(4) ســلمية: بلدة تقع في ناحية البرية من أعمال حماة وكانت تعد من أعمال حمص، المصــدر نفسه، 3240.

(5) قلعة نجم: هي قلعة حصـــينة تطل على نهر الفرات على جبل تحتها ربل وتعرف بجســـر منبج، المصدر نفسه، 391/4.

(6) سميساط: مدينة تقع على شاطئ الفرات في بلاد الروم على غربي الفرات وينسب إليها عدد من العلماء، المصدر نفسه، 258/3.

(7) حصــن منصــور: هو عبارة عن قرية تقع في منطقة الجزيرة من ديار مضــر غربي الفرات قرب سميساط وكانت مدينة عليها سور وخندق وثلاثة أبواب، المصدر نفسه، 265/2.

(8) مرعش: مدينة في الثغور تقع بين الشــام وبلاد الروم في وســط حصـــن يقع على ســور، المصدر نفسه، 107/5.

ثانياً: المحاصيل الزراعية في مصر وبلاد الشام:

1. اهتمام سلاطين المماليك بالزراعة:

اهتم سـلاطين المماليك بالزراعة، على أسـاس أنها مصـدر الثروة الأول الذي تعيش عليه غالبية الأهالي على مر العصور، وهي الحرفة الأساسية لمعظم الأهالي، لذلك عنى سلاطين المماليك بحفر الترع وإقامة الجسور المشيدة حرصاً على وصول المياه إلى أراضـــي لم تصـــل إليها من قبل، وهذه الإجراء زاد في رقعة الأراضـــي الصـــالحـة للزراعـة ومن ثم كثرة الغلات والخيرات[1]، وهـذا الإجراء زاد من إنتـاج الأرض الزراعية نتيجة إقامة الجســـور والترع ومقاييس النيل، وكانت الجســـور في العصــر المملوكي على نوعين، الأول الجســور الســلطانية **(وهي الجســور العامة الجامعة للبلاد الكثيرة التي ترمم في كل ســـنة من الديوان الســـلطاني بالوجهين القبلي والبحري)**[2].

والثاني البلدية **(وهي الخاصـــة ببلد دون بلد، ويتولى عمارتها المقطعون بالبلاد من الأمراء والأجناد وغيرهم من أحوال البلاد الجارية في أقطاعهم)**[3].

وكان ســـلاطين المماليك يرســـلون الأمراء لعمارة الجســـور، حتى أن الأمير المكلف بهذه المهمة يسمى (كاشف الجسور) وذلك لكشفه عن عملية الاعمار فيها، فضـــلاً عن ذلك كان المهندســـون موجودين في هذه العملية[4] ولم يكتف الســـلاطين بإرســـال الأمراء، بل كانوا يتفقدون ذلك بأنفســـهم فقد اهتم الســـلطان الظاهر بيبرس (658-676هـــ/1259-1277م) بكري الترع وتطهير الخلجان، فضلاً عن اهتمامه

(1) الحويري، مصر في العصور الوسطى، ص288.
(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 488/3.
(3) المصدر نفسه، 489/3.
(4) المصدر نفسه، 449/4.

بإنشـــاء القناطر كالقنطرة التي بناها على بحر أبي المنجا[1] بناحية بيســـوس[2]، كما بنى قنطرة على ترعة شبرامنت بالجيزة[3].

كذلك فعل الأمر نفســـــه الســــلطان الناصـــــر محمد بن قلاوون (709-741هـ/1309-1340م) عندما سار بنفسه سنة (737هـ-1336م) إلى نواحي شيبين القصر عندما سمع بتشريق بعض الجهات، فأمر ببناء جسر يمتد من شبين القصر إلى بنها العسل وجمع له اثني عشر ألف رجل في سبيل انجازه بسرعة، وأقام به عدة قناطر وهذا الإجراء ساعد على وصول المياه إلى الأراضي المرتفعة[4].

وطبق السـلطان الناصـر هذا الإجراء في غزة، إذ كانت مشـروعاته الزراعية أثرها في الارتقاء بغزة إلى درجة النيابة بعد أن كانت كآحاد قرى البلاد الشـــامية[5]، وفي سنة (738هـ-1337م) أصدر السلطان الناصر أوامره بحفر خليج الخور والذي تم إنجازه في مدة شـــهر بعدما أخذ والي القاهرة الناس من الشـــوارع للعمل في حفر الخليج، فأنشأت عليه العديد من الجسور[6]. وعلى أثر ذلك نمت ثروة البلاد وازدادت محصولاتها[7].

2. تقسيم الأراضي الزراعية:

---

(1) أبي المنجا: يرجع تاريخ هذه القنطرة إلى أيام الأفضل بن بدر الجمالي سنة 506هـ وأشرف على حفرها أبو المنجا اليهودي فعرفت باسمه، المقريزي، الخطط، 487/1.

(2) بيسوس: قرية صغيرة تقع على الشاطئ الشرقي لفرع دمياط واسمها الحالي باسوس، مبارك، علي باشـا: الخطط التوفيقية الجديدة لمصـر والقاهرة، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، (القاهرة: 1980م)، ج1، ص25؛ ســرور، محمد جمال الدين: دولة الظاهر بيبرس في مصــر (القاهرة:1960م)، ص139.

(3) المقريزي، السلوك، 445/1.

(4) المقريزي، الخطط، 276/3.

(5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 192/9؛ ابن طولون، أعلام الورى، ص23.

(6) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 126/9.

(7) سرور، دولة الظاهر بيبرس، ص139.

وفيما يخص هذا الإجراء فقد قسمت الأراضي الزراعية في عصر المماليك على أربعة وعشرين قيراطاً[1]، اختص السلطان بأربعة منها للكلف والرواتب وغيرها، وخصص عشرة للأمراء، والعشرة الباقية فكانت من نصيب الأجناد[2].

وروعي في هذا التقسيم أن توزع الأرض على شكل اقطاعات تتفاوت من حيث الري والخصوبة ووفرة الإنتاج، فاختص السلطان وكبار أمرائه بأجود هذه الأراضي، وأما الأرض متوسطة الجودة فكانت تقطع للأجناد والعربان والتركمان[3] وجرت العادة بحسب النظام الإقطاعي أيام المماليك أن يقوم السلطان بإعادة توزيع الاقطاعات كلما دعت الحاجة لذلك، ويقوم السلطان بمسح الأراضي وحصرها وتقدير درجة خصوبتها لربط خراج مناسب عليها وإعادة إقطاعها، وهذه العملية عرفت باسم الروك[4]. ففي مصر اشتهر الروك الحسامي الذي أجراه السلطان حسام الدين لاجين سنة (697هـ-1296م) وكذلك الروك الناصري الذي أجراه السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (715هـ-1315م)[5] وفي البلاد الشامية تمت عملية الروك لأراضي

---

(1) القيراط: هو مقياس مساحة مصري، ويعادل اليوم 24/1 فدان أو 175.035م2، هنتس، فالتر: المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة كامل العسلي (عمان:1970م)، ص98.

(2) المقريزي، الخطط، 165/1؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 92/8.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 458/3.

(4) الروك: كلمة قبطية أصلها (روش) ومعناها الحبل، ثم ما لبثت أن استخدمت للدلالة على عملية قياس مساحة الأرض بالحبل، وهي تعني تقسيم الأرض، طرخان، إبراهيم علي (دكتور): النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة:1968م)، ص95.

(5) العباسي، أبو محمد الحسن بن عبد الله بن عمر (ت بعيد 717هـ-1317م): نزهة المالك والمملوك في مختصر سيرة من ولي مصر من الملوك، تحقيق الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، ط1 (بيروت: 2003م)، ص176.

دمشق سنة (713هـــ-1313م) حيث تم مسح الأرض وتقويم العقارات وتوزيعها من جديد[1].

وتمت عملية الروك الثانية في طرابلس، حيث مســـحت الأراضــــي ووزعت الإقطاعات من جديد، وعدلت الضــــرائب والمكوس ما أدى إلى كثير من الســـخط والاضطرابات[2].

وفي حلب تمت عملية الروك فيها ســنة (725هـــــ-1324م) إذ قام الوزير مغلطاي الجمالي[3] ومســتوفي الدولة بمســحها وكذلك تمت فيها الكشـف عن القلاع وحملا ما فيها من المحاصـيل[4] وتم تقسـيم الأراضـي الزراعية إلى أقسـام بحسـب جودتها وما يتبع ذلك من قيمة محصولها، وهي كالآتي[5]:

1. الباق: وهو خير الأراضـــي وأعلاها قيمة وأوفاها ســعراً، وذلك لأنها تصـــلح لزراعة الكتان والقمح، إذ كان يؤجر الفدان الواحد منها بأربعين درهماً في ســــنة (790هـ-1388م).

---

(1) المقريزي، السلوك، 488/2.

(2) المصدر نفسه، 489/2.

(3) مغلطاي الجمالي: وهو من مماليك السـلطان الناصــر حيث ترقى في خدمته، وأرسـله أميراً على الحج سنة 718هـــ وأصبح من أكبر أمراء الناصرية، ثم تولى الوزارة سنة 723هـــ وكان مشهوراً بأخذ الأموال من الناس توفي سنة 730هــ، ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين احمد بن علي (ت 852هـ-1449م): الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، (القاهرة: 1966م)، ج2، ص140.

(4) المقريزي، السلوك ، 82/3.

(5) ابن مماتي، الأسعد بن المهذب بن مينا أبو المكارم (ت 606هـ-1209م): قوانين الدواوين، تحقيق عزيز ســـوريال عطية (القاهرة:1991م)، ص201-204؛ المقريزي، الخطط، 188/1، عاشور، العصر المماليكي، ص284-285.

2. البرائب: هذه الأرض تصـــلح لزراعة القرط (غذاء الدواب) والمقاتي (الخيار والقثاء) إلا أن سـعرها أقل من الباق، بسـبب ضـعف الأرض ويؤجر الفدان بثلاثين درهماً.

3. البرش: وهي تطلق على كل أرض خلت من أثر ما زرع فيها للسنة الباقية.

4. الوسـخ: وهي الأرض التي استحكم وسـخها ولم يتمكن المزارعون من إزالته، وقاموا بحرث الأرض وزرعها وعلى أثر ذلك جاء الزرع مختلطاً بالحلفاء ونحوها، وهذه الأرض على الأغلب تصلح للرعي.

5. الخرس: هي عبارة عن الأرض التي لا يصل إليها الماء وذلك لقصور النيل أو علوها، أو بسبب سد طريق الماء عنها.

6. الشراقي: هي الأراضي التي لا يصل إليها الماء وذلك لقصور النيل أو علوها أو لسد طريق الماء عنها.

7. المستبحر: هي الأرض الواطئة التي إذا سار فيها الماء لا تجد مصرفاً له.

8. الســباخ: هي الأرض التي غلب عليها الملح فأصـــبح لا ينتفع بها في زراعة الحبوب وقد يزرع فيها الباذنجان والقصب الفارسي.

ورغم تقسيم الأراضي إلى اقطاعات، فإن الطبقة العسكرية قد استحوذت على الجزء الأكبر من الممتلكات الزراعية، الأمر الذي أحدث حالة من الإرباك وتدهور حالة الفلاح، وعبر عن ذلك المقريزي[1] بقوله **(وكانت الغلال معظمها لأهل الدولة أولي الجاه وأرباب الســيوف الذين تزايدت في اللذات رغباتهم، فخربت معظم القرى لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد).**

---

(1) إغاثة الأمة بكشـف الغمة، تقديم سـعيد عبد الفتاح عاشـور، دار الهلال (مصـر: د. ت)، ص36.

وما أدى في تدهور الزراعة هو عدم الاهتمام بها فضلاً عن فرض الضرائب[1]، والكوارث التي أسهمت في تدهور النظام الإقطاعي خاصة الطاعون الذي اجتاح البلاد سنة (749هـ-1348م) والذي قضى على عدد كبير من الفلاحين[2].

وكانت مصر مشتهرة بحاصلاتها الزراعية إذ إنها **(تمير جميع الساكنين فيها وفي أعمالها وتمير الحرمين الشريفين والوافدين فيها من سائر الأقطار وتمير الشام وغيرها إذا وقع الغلاء بالشام وبغداد)**[3].

3. وسائل الري:

وقد اختلفت وسائل الري من منطقة لأخرى، ففي المناطق التي تتوافر فيها الأنهار اعتمد الفلاحون على مياهها لري أراضيهم، في حين اعتمدوا على الآبار والأمطار في مناطق أخرى، إلا أن اعتمادهم الأول كان على مياه الأمطار في الري وكانت زراعة المحاصيل تتم مرتين في السنة[4].

وفيما يخص أساليب الري في مصر، فقد اعتمدت الأراضي المصرية على أسلوب مميز في ري الأراضي الزراعية، وذلك لأن وجود نهر النيل أوجب اللجوء إلى ري الحياض[5]، وأكثر الأراضي المصرية تعتمد على هذا النمط، ورغم ذلك لم تتطور

---

(1) الطوني، جهود العراقيين، ص41.

(2) المقريزي، السلوك، 78/4.

(3) ابن ظهيرة، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم (ت 891هـ-1471م): الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس، مطبوعات دار الكتب (القاهرة:1969م)، ص145.

(4) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، 285/2.

(5) ري الحياض: هو أن تترك مياه النيل أبان الفيضان بحيث تغطي أراضي الحياض لمدة خمسة وأربعين يوماً بعمق متر ونصف المتر، وعندما ينخفض منسوب مياه النيل تفتح المجاري في الحياض فتعود المياه المتبقية إلى النيل بعد أن تكون الأرض شربت حاجتها، ضومط،

وسائل الري طيلة العصر المملوكي إذ بقي الري يعتمد على الشادوف وطريقة الاعتماد على الراحة عند بدء الفيضان[1].

وفيما يخص بلاد الشام فإنها أيضاً من البلاد ذات الثروة الواسعة والخيرات العظيمة، حيث وصفها ابن الوردي[2] بقوله **(إقليم عظيم كثير الخيرات، جسيم البركات، ذو بساتين وجنات وغياض وروضات، ومرج ومنتزهات، وفواكه مختلفة رخيصة، وبها اللحوم الكثيرة، إلا أنها كثيرة الأمطار والثلوج).**

هذا الوصف يعطي دلالة واضحة على الأرض الزراعية الجيدة والخصبة التي امتازت بها كل من أراضي مصر وبلاد الشام، الأمر الذي ساعد على زراعة العديد من المحاصيل الزراعية المتنوعة فضلاً عن الموقع الجغرافي للبلدين بما يتضمنه من وجود الأنهار.

وارتبطت الحياة في بلاد الشام بالزراعة، وارتبط النشاط الزراعي بسقوط الأمطار، وكانت جودتها وكميتها تعتمد بالدرجة الأولى على مياه الأمطار، فازدهرت الزراعة في كثير من المدن واشتهرت دمشق بكثرة البساتين والخضرة والخيرات، أما الأراضي بين حلب وأنطاكية فكانت عامرة ليس فيها خراب[3].

ومن الطرق المتبعة في الإنتاج الزراعي، فقد جرت العادة أن يقسم الفلاح الأرض شطرين، يزرع شطر ويريح الآخر[4]. وكانت تستخدم أساليب الري في

أنطوان خليل (دكتور): الدولة المملوكية، التاريخ السياسي والعسكري والاقتصادي، دار الحداثة، ط1 (بيروت: 1980م)، ص130.

(1) المقريزي، الخطط، 106/1.

(2) خريدة العجائب وفريدة الغرائب (القاهرة:1923م)، ص48.

(3) زيود، محمد احمد: حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العهد الطولوني حتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر (دمشق: 1992م)، ص86.

(4) البغدادي، عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي (ت 629هـ-1233م): الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، تحقيق الدكتور علي محسن

المناطق التي تتوفر فيها الأنهار إذ يشير إلى ذلك النويري[1] بقوله **(ومن أراضي الشام ما يسقى بالمياه السارحة من الأنهار والعيون، وقيمة الأملاك بها أرفع وأغلى)** ففي غوطة دمشق كانت تحتوي على (121.000) بستان **(تسقى بماء واحد يأتي إليها من أرض الزبداني ومن وادي بردى)**[2]. كذلك استخدمت النواعير في سقي المزروعات في مناطق نهر العاصي[3].

4. المحاصيل الزراعية في مصر:

وفي مصر تعد الزراعة من أهم مصادر الثروة، إذ كانت المحاصيل الزراعية تقسم إلى محاصيل شتوية وصيفية، فالشتوية هي القمح والشعير والفول والعدس والحمص والكتان والبرسيم (القرط) والبصل والثوم[4].

والصيفية هي البطيخ واللوبيا والسمسم والقطن وقصب السكر والباذنجان والفجل والخس والتين والتفاح[5].

وفيما يتعلق بمواقيت الزراعة فقد بقيت مصر تتبع المواقيت نفسها المتبعة منذ القدم التي تقوم على أساس السنة الشمسية[6].

عيسى مال الله، منشورات دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، مطبعة التعليم العالي (بغداد:1987م)، ص44.

(1) نهاية الأرب، 257/8.

(2) شيخ الربوة، شمس الدين أبي عبد الله محمد (ت 727هـ–1327م): نخبة الدهر في عجائب البر والبحر (ليبزخ:1923م)، ص94.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 80/4.

(4) المقريزي، الخطط، 162/1.

(5) المصدر نفسه ، 162/1.

(6) عاشور، العصر المماليكي، ص287.

وسوف نقوم بالحديث عن هذه المحاصيل بشيء من الاختصار:

1. القمح: شغلت زراعة القمح الجزء الأكبر من الأراضي المصرية ذات التربة الخصبة، خاصة في أنحاء الدلتا والوجه القبلي على أساس أنه الغذاء الرئيس للسكان[1]. وكان لهذا المحصول أهمية كبيرة إذ شغل الجزء الأكبر من الأراضي فقد زرع في المناطق المعروفة بغزارة المياه والسهول والجبال[2].

واختصت بعض المناطق بزراعة أنواع ممتازة من القمح مثل منفلوط التي وصفت بأنها **(بلدة في نهاية من الطيب ليس في الصعيد مثلها وقمحها يجلب إلى مصر لطيبة ورزانة حبته، والتجار يصعدون إلى المراكب لاستجلابه)**[3]. ووصفت أرض مصر بكثرة خيراتها خاصة القمح منها **(مصر إقليم كرر الله في القرآن ذكره وأظهر للخلق فضله، مصر قبة الإسلام ونهره أجّل الأنهار، وخيراته تعمر الحجاز وبأهله يبهج موسم الحج وبرّه يعم الشرق والغرب)**[4].

وتكثر زراعته أيضاً في بلاد الصعيد، إذ بلغ غلّة الفدان الواحد من أردبين[5] إلى عشرين[6].

2. الشعير: يزرع محصول الشعير في الأرض التي شربت الماء الكثير وهي رطبة، وتتقدم زراعته على زراعة القمح بأيام وكذلك حصاده[7].

---

(1) المقريزي، الخطط، 163/1.

(2) العاني، عفاف عبد الجبار: الجوانب الاقتصادية في كتابات المقريزي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد كلية التربية للبنات (2006م)، ص191.

(3) ابن جبير، أبو الحسن محمد بن احمد الكناني (ت614هـ-1217م): رحلة ابن جبير، تحقيق الدكتور حسين نصار، مكتبة مصر (القاهرة:1992م)، ص35.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص195.

(5) الأردب: هو مكيال مصري للحنطة والشعير ويساوي 73.125 كغم حنطة، و56 كغم للشعير، هنتس، المكاييل، ص58.

(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 165/1.

(7) العمري، مسالك الأبصار، ص138.

وتنتشر زراعته في جميع البلاد من أسوان جنوباً حتى ساحل البحر المتوسط شمالاً[1].

3. البقول: اشتهرت مصر بزراعة البقول منذ أقدم العصور، ومن أهم البقول التي عرفت في مصر الفول والعدس[2].

ويزرع في نواحي كثيرة من مصـــر منها قوص[3] وأســوان[4] وفي ضـــواحي القاهرة[5]. ويعد الفول من المحاصيل الرئيسة في غذاء أهل مصر[6].

وهناك مزروعات غذائية أخرى اعتمد عليها المصـــريون في تلبية احتياجاتهم كاللوبيا[7]، التي طبخها المصـــريون باللحم بعد تقطيعها مع قشـــورها فتكون طعاماً لهم[8].

وأيضـــاً زرعوا الســمســم الذي عرفته قرية صــحرشــت الصــغرى[9]. ومن المحاصـــيل الأخرى الباذنجان الذي زرع في برمهات والخس في مدينة قفط[10]. وأيضاً الأرز الذي اشتهر إقليم الفيوم بزراعته[11].

---

(1) الحميري، الروض المعطار، ص445.

(2) العمري، مسالك الأبصار، ص82.

(3) الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت 560هـــ-1164م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، (روما: 1970م)، ج1، ص131.

(4) الحميري، الروض المعطار، ص57.

(5) المقريزي، الخطط، 164/1.

(6) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، 47/1.

(7) المقريزي، الخطط، 164/1.

(8) البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص19.

(9) الإدريسي، نزهة المشتاق، 333/1.

(10) المصدر نفسه، 128/1.

(11) الحميري، الروض المعطار، ص445.

ومن المحاصــيل التي لها علاقة بالصــناعة القطن الذي كان يزرع في مدينة برمودة[1]. ويزرع في جوانب النهر وكذلك في الفيوم، إذ ينتج الفدان من قنطارين إلى ثمانية قناطير [2].

وكذلك الكتان الذي يعد من أقدم النباتات التي كانت تزرع في مصــر، ويزرع بعد هبوط النيل عقب موسم الفيضـان واشتهرت قرية حانوت بزراعته، فوصفت بأنها **(قرية حانوت قرية ذات مياه جارية وعمارات وهي برســم زراعة الكتان وهو غلتها وعليه يعول أهلها، ونبات الكتان يجود فيها)**[3]. ولم تقتصــر زراعته على هذه القرية، بل أنه زرع في أرض الصعيد[4]. والفيوم إلا أنه أقل من الأنواع الباقية[5]. وقد صدرت منه كميات هائلة إلى البلاد المجاورة[6].

وقصب السكر الذي توسع المصريون في زراعته، وكانت زراعته منتشرة على جانب النيل ومن الصـعيد حتى مصـب النهر، وتعد الأرض الواقعة بين فرعي دمياط ورشيد من أصلح الأماكن لزراعته[7].

ومن المزروعات الأخرى البرســيم (القرط) الذي يزرع عندما يأخذ ماء النيل بالنقصــان، وزراعته لها أهمية كبيرة لكونه الغذاء المفضــل للماشـية، إضــافة إلى إن زراعته تزيد في خصوبة التربة[8].

---

(1) المقريزي، الخطط، 164/1.

(2) القنطار: وحدة وزن تساوي (100) رطل وأطلق على الذهب ويساوي (2.33) كغم ويستعمل بأوزان في بلدان العالم الإسلامي، هنتس، المكاييل، ص40.

(3) الإدريسي، نزهة المشتاق، 335/1.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص203.

(5) المصدر نفسه، ص203.

(6) ابن بطوطة، شرف الدين أبي عبد الله بن محمد إبراهيم الطنجي (ت 779هـ-1371م): رحلة ابن بطوطة، المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار، (القاهرة: 1928م)، ج1، ص27.

(7) الإدريسي، نزهة المشتاق، 51/1.

(8) المقريزي، الخطط، 102/1.

واشتهرت مصر أيضاً بزراعة أنواع الفواكه والخضروات لسد حاجة السوق المحلية[1] كالعنب والتين والرمان والخوخ[2]. وكان البطيخ الصيفي من المحاصيل الشائع زراعته في مصر[3]. كذلك الخيار والفجل[4].

كذلك زرع العدس في الأراضي السفلى من مصر وأيضاً البصل والثوم الذين تتراوح مدة بقائهما في الأرض من سبعين إلى تسعين يوم[5].

5. المحاصيل الزراعية في بلاد الشام:

أما فيما يخص المحاصيل الزراعية في بلاد الشام فهي لا تختلف كثيراً عنها في مصر، فيعود ازدهار الزراعة وخصوبة الإنتاج إلى توفر التربة الجيدة ومعدل الأمطار المرتفع وتوفر الأنهار الكبيرة والصغيرة وتنوع المناخ الذي أدى بدوره إلى تنوع المحاصيل الزراعية[6]، **(فصيفها معتدل وشتاؤها بارد، ونهر قويق نهرها القديم ونهر الساجور مستجد فيها وحكمه جارياً عليها)**[7]. واتبع فلاحو بلاد الشام الدورة الزراعية التي اعتمدت على نظام الحقلين، فقد قسم الفلاح أراضيه على قسمين، زرع الأول وحرث الثاني جيداً وتركه، ثم يقوم في المرة بزراعته ويريح القسم الأول الذي

---

(1)المقريزي، الخطط، 103/1.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 165/1.

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 301/2.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 165/1.

(5) ابن إياس، نزهة الأمم، ص138-139.

(6) ابن العديم، عمر بن احمد (660هـ-1261م): زبدة الحلب من تاريخ حلب، تحقيق سامي الدهان، (دمشق:1951)، ص273، النقاش، زكي (دكتور): العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والإفرنج خلال الحروب الصليبية، منشورات الكتاب اللبناني للطباعة والنشر (بيروت:1946م)، ج1، ص94.

(7) العمري، مسالك الأبصار، ص271.

زرعه أولاً[1]. إلا أن الزراعة فيها قد تقلصت بعض الشيء نتيجة استمرار الغزوات المغولية[2]، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار بعض المناطق بزراعة المحاصيل الزراعية[3].

وعلى هذا الأساس اشتهرت بلاد الشام بكثرة إنتاجها الزراعي وتنوعه كالحبوب وغيرها، وهذه المحاصيل الزراعية تسقى بماء المطر[4]. فضلاً عن ذلك فقد كان القمح والشعير فيها **(أرصن وأرجح وزناً منها في غيرها)**[5].

وبهذا يكون محصول القمح على رأس المحاصيل الزراعية إذ له السيادة على المحاصيل الأخرى، فضلاً عن محصول الشعير وهما محصولان يوصفان بأنهما مصدر رئيس لغذاء الإنسان[6].

وتعد أراضي حلب الغربية حتى إنطاكية أراضي صالحة لزراعة محصولي الحنطة والشعير[7]، ومن بين المدن الأخرى التي اشتهرت بزراعة القمح والشعير هي شيزر وقنسرين ومعرّة النعمان[8].

---

(1) النويري، نهاية الأرب، 256/8.

(2) كهجوم المغول سنة 659هـ على حمص وهجومهم سنة 671هـ على البيرة، عاشور، العلاقات السياسية، ص68.

(3) ابن الشحنة، فهد بن الوليد (ت883هـ-1478م): الدر المنتخب من تاريخ حلب (دمشق:1984م)، ص226.

(4) القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت 682هـ-1283م): آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر للطباعة والنشر (بيروت:1960م)، ص83.

(5) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص251.

(6) اشتور، التاريخ الاقتصادي، ص55.

(7) ابن حوقل، صورة الأرض، ص162؛ الاصطخري، المسالك والممالك، ص26.

(8) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت 646هـ-1248م): تاريخ الحكماء وهو مختصر الزوريني المسمى المنتخبات الملتقطات من كتاب أخبار العلماء بأخبار الحكماء (بغداد:1903م)، ص396.

ومن المحاصـــيل الزراعية الأخرى القطن والســـمســـم والذرة وكافة أنواع الخضراوات والزيتون والجوز والفواكه بأنواعها[1].

واشـتهرت مدينة حلب بوجود زهرة تنبت في أرضـها تسـمى القرنفل وهي ذات رائحة طيبة، وكذلك اشـتهرت بالفستق الأخضـر الذي قام الإفرنج بجلبه إلى مملكتهم عن طريق المراكب، وأيضاً التين الذي لا يوجد نظير له في البلدان فضلاً عن الخوخ الزجاجي والرمان بكافة أنواعه والبطيخ الأخضر[2]، وكذلك القطن وقصب السكر[3].

ومن المدن الشامية الأخرى التي امتازت بالمحاصيل الزراعية المعرة وسرمين اللتان اشتهرتا بإنتاج محصول الزيتون ومختلف الفواكه[4].

وبالنســبة للمناطق الواقعة بين حلب ونهر الفرات فقد امتازت بزراعة أشــجار التوت، بينما امتازت مناطق الرحبة بإنتاج النخيل والزيتون[5].

وازدهرت مناطق الســاحل الشــامي خاصــة طرابلس وبيروت وصــيدا بزراعة قصب السكر والقطن والكروم[6].

وكان محصـول القطن أيضـاً يزرع في بعلبك الذي ذاع صـيته في أنحاء كثيرة إذ كان **(ينقل منها الميرة إلى جميع بلاد الشام)**[7].

---

(1) أبو الفدا، تقويم البلدان (باريس:1840م)، ص53؛ النويري، نهاية الأرب، 331/1.

(2) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص251.

(3) القزويني، آثار البلاد، ص83؛ أبو الفدا، تقويم البلدان، ص253.

(4) ابن سـعيد، أبو الحسـن علي بن موسـى (ت 685هـــــ–1286م): كتاب الجغرافيا، تحقيق إسـماعيل العربي، منشـورات المكتب التجاري للطباعة والنشـر (بيروت:1970م)، ص153؛ ابن بطوطة، تحفة النظار، 85/1.

(5) ابن سعيد، الجغرافيا، ص154.

(6) أبو الفدا، تقويم البلدان، ص253؛ ابن بطوطة، تحفة النظار، 81/1.

(7) القزويني، آثار البلاد، ص156.

وكانت زراعة النخيل وقصب السكر والموز مشتهرة بها كل من مناطق فلسطين وشرق الأردن(1).

ولعل شهرة دمشق جاءت من زراعتها للموز وهذا ما ذكر البغدادي(2) بقوله **(ورأيته بالغور وبدمشق مجلوباً وكونه من فراخ تظهر من أصل شجرته).**

واشتهرت بلاد الشام بزراعة الزيتون وذلك لما لأشجاره أهمية غذائية واقتصادية، وزراعة الزيتون من المزروعات القديمة وقلما تخلو مدينة أو قرية من أشجاره وكان يزرع في غوطة دمشق(3). وكان يضرب المثل بالزيت الشامي في الجودة والنظافة(4).

واشتهرت مدينة نابلس بزراعتها للزيتون الشهير، إذ كان يوزع بكميات كبيرة إلى مناطق الشام ومصر والمناطق المجاورة(5).

واشتهرت أيضاً مناطق حلب الشمالية والغربية بزراعة الأشجار المثمرة، كزراعة أشجار اللوزيات في جبال سمعان والسماق، وانتشرت أشجار المشمش والتفاح والتين واللوز والرمان(6). إضافة إلى محصول القطن الذي زرع في مناطق جبل السماق وهو يعد من أهم المحاصيل الصناعية فيها(7).

---

(1) ياقوت الحموي، معجم البلدان، 69/3.

(2) الإفادة والاعتبار، ص54.

(3) الأوتاني، احمد (دكتور): دمشق في العصر الأيوبي، تقديم الأستاذ الدكتور سهيل زكار، التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ط1 (دمشق: 2007م)، ص216.

(4) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد إسماعيل (ت 429هـ-1038م): لطائف المعارف، تحقيق إبراهيم الإبياري وحسن كامل الصيرفي، دار إحياء الكتب العربية (بيروت: 1960م)، ص157.

(5) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص200.

(6) ابن العديم، بغية الطلب: 223/1.

(7) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص148.

وتمتعت مناطق شرق الأردن بزراعة الفواكه ذات الأشكال المتنوعة بالإضافة إلى وفرته فيها، فكانت مدينة الصلت[1] تزود كافة مناطق الشام بحب الرمان[2].

وكذلك التفاح الشامي الذي كان من أطيب الأنواع وأجودها وضرب به المثل في حسنه[3].

ولعل الشيء الذي يميز به بلاد الشام على مصر فضلاً عن تفردها، هو كثرة الفواكه والثمار الكثيرة كالجوز والبندق والأجاص والعنب والسفرجل والرياحين من الآس والورد والنرجس والبنفسج والياسمين[4]، وهذا يعود إلى الأرض الخصبة الصالحة للزراعة والى المناخ الملائم وتوافر المياه، كل ذلك ساعد على اشتهار بلاد الشام في تلك المنتوجات.

6. الثروة الحيوانية:

أدت الثروة الحيوانية دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية للعصر المملوكي، لذلك نجد سلاطين المماليك مكثرين من إنتاج الأغنام وجلب الأنواع الممتازة منها لغرض تربيتها، فازدادت أعداد المواشي وارتفعت سلالتها. وهذا ما قام به السلطان الناصر قلاوون الذي قام بإنشاء حظائر للدواجن والأغنام والمواشي في سنة (738هـ-1337م) وأجرى إليها الماء من القلعة وأودع بها ألفي رأس من الضأن بعث في

(1) الصلت: وهي من أعمال دمشق بناها الملك المعظم عيسى بن العادل، وقيل في سبب بنائها أنه سبي له جواري بعد عبورهن إلى جهة أخرى فبناها على قنة جبل يعرف برأس الأمير، العمري، مسالك الأبصار، ص189.

(2) أبو الفدا، تقويم البلدان، ص247.

(3) ابن الوردي، خريدة العجائب، ص247.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 87/4.

طلبها من بلاد الصـــعيد، وأربعة آلاف من الوجه البحري فضـــلاً عن عدد كبير من البقر [1].

ولم يكتف السـلطان الناصـر بهذا الإجراء، بل قام يتتبع مراعيها في عيذاب وقوص وغيرها من أنحاء البلاد، كما أنه بعث في طلب الأغنام الممتازة من بلاد النوبة واليمن حتى بلغت عدتها بعد موته ثلاثين ألف رأس سوى إتباعها[2].

إن هذه الأعداد الكبيرة من الأغنام والمواشي التي جلبها السلطان الناصر تدل على مدى أهميتها من قبل السـلاطين على أسـاس أنها تمثل رافداً مهما من روافد النشاط الزراعي للمماليك الذين لم يألوا جهداً في إنجاح هذه العملية.

وانتشـرت تربية الماشـية في المناطق المسـتقرة والبدوية في حلب وغيرها، وتنوعت أنواعها حسب الحاجات الإنسانية لها، حيث شاعت تربية الأغنام والإبل بين البدو وذلك بسبب الأهمية الغذائية والاقتصادية لها[3].

وأما بالنسبة لأهل القرى فقد انتشرت لديهم حرفة تربية الأغنام أيضـاً، فضـلاً عن تربية الأبقار والبغال والحمير من أجل استخدامها كقوة وحركة في الفلاحة والنقل والتنقل[4].

فضـلاً عن اهتمام المماليك بالمواشـي، فإنهم أيضـاً كانوا يعشقون الصيد، فهذا السـلطان الناصـر كان يعشـق الصـيد ومن المهتمين بالجوارح، إذ إنه جعل لهم

---

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 119/9؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ص 188.

(2) المقريزي، السلوك، 531/2.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 88/4.

(4) المصدر نفسه، 88/4.

البازدارية[1] والخواندارية[2] وحراس الطيور[3]، واقطعهم الاقطاعات الهائلة وأجرى لهم الرواتب من اللحم والكساوي وغير ذلك لغرض الاعتناء بها[4].

وفي سنة (748هـ-1347م) قام السلطان المظفر حاجي (747-748هـ/1346-1347م) بإصدار أوامره لغرض إنشاء حظيرة في الدهيشة، حيث جعل فيها الصواري والأخشاب العالية وملأها بمختلف أنواع الحمام حتى أن النفقة عليها بلغت سبعة آلاف درهم[5].

ورغم هذا الاعتناء بالثروة الحيوانية وما كانت تنتجه وتدره على المماليك من ثروة، إلا أنها تأثرت تأثيراً سلبياً ببعض العوامل كانتشار الأوبئة وهذا ما حدث في سنة (749هـ-1348م) حيث تعطل الصيد في بحيرة البرلس بسبب الوباء فمات من جراءه عدد كبير من الصيادين وشمل هذا الوباء حيتان البطارخ[6] التي أصيبت به هي الأخرى[7].

وفي سنة (764هـ-1362م) تعرضت الأبقار إلى وقوع الفناء بها، فهلكت أعداد كبيرة منها الأمر الذي أدى إلى إلحاق الأذى بالزراعة[8].

---

(1) البازدارية: هو نسبة للذي يحمل الجوارح والطيور المعدة للصيد على يده، عاشور، العصر المماليكي، ص395.

(2) الخواندارية: هو نسبة للشخص الذي يتصدى لخدمة طيور الصيد ويحملها في موضع تعليم الجوارح، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 19131.

(3) حراس الطيور: هذا الشخص يكون مسؤولاً على حراسة الطيور من الكراكي التي يقوم السلطان بصيدها في الأماكن التي تنزل بها هذه الطيور من المزارع وغيرها، القلقشندي، صبح الأعشى، 22/4.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 138/9.

(5) المقريزي، السلوك، 326/2.

(6) حيتان البطارخ: وهو نوع من السمك يتواجد في بحيرة البرلس والبحر الأحمر، والبطرخ هو بيض السمك، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 160/10.

(7) الصيرفي، علي بن داود الخطيب (ت 900هـ-1494م): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ أهل الزمان، تحقيق حسن حبشي (القاهرة:1973م)، ص397.

(8) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 29/11.

ثالثاً: الصناعات المحلية في مصر وبلاد الشام

1. الصناعات المحلية في مصر:

ارتقت الصناعة وازدهرت خلال عصر المماليك، إذ استفاد المصريون من ثرواتهم المعدنية والطبيعية، وخلّف هذا العصر الكثير من المصنوعات الراقية بلغت شأواً بعيداً في الدقة والإتقان(1).

المعادن:

توجد في مصر بعض المعادن التي استخدمت في كثير من الصناعات التي أسهمت في رفع مستوى الأوضاع الاقتصادية ومن هذه المعادن:

1. الذهب:

تعد مدينة العلاقي الواقعة على مسيرة خمسة عشر مرحلة من أسوان أكبر مدينة لمناجم الذهب، وكذلك كانت الصحراء الحارة الواقعة شرقي النيل في الصعيد بين أسوان وعيذاب أهم مناجم الذهب، وكان العمال يخرجون في الليالي التي يضعف فيها ضوء القمر ويبحثون عن الشيء المضي ثم يحملونه صباحاً مع الرمل الموجود معه فيغسلونه بالماء وتتم عملية استخراج التبر(2) والسبك(3).

---

(1) ضومط، الدولة المملوكية، ص153؛ عاشور، مصر في عصر دولة المماليك، ص 200.

(2) التبر: هو الذهب بأجمعه، وقيل هو من الذهب والفضة وجميع جوامع الأرض، وقيل أيضاً الذهب المكسور، ابن منظور، لسان العرب، 88/4.

أما السبك: فهو السبيكة المعمولة من الذهب والفضة حيث تذاب وتفرغ في مسبكة مصنوعة من الحديد، المصدر نفسه، 438/10.

(3) فهمي، نعيم زكي (دكتور): طرق التجارة الدولية محطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: 1973م)، ص253.

ويتواجد الذهب أيضاً في الفسطاط، إذ فيها جبل يحتوي على معدن الذهب[1]، وأيضـــاً كان جبل المقطم مليء بالذهب الجيد[2]. إضـــافة إلى وجوده في مدينة قوص[3].

واتخذ أهالي مصـــر من الذهب في صـــناعة الثريات ونوافذ بيوت ســـلاطين المماليك ودليل ذلك القاعة التي بناها السلطان الناصر قلاوون (693هـــ-1293م) التي تسمى (البيسرية) حيث كانت تحتوي على تسع وأربعون ثرية ذهب[4].

2. الزمرد:

كانت بلاد الصـعيد المصـدر الرئيس لمناجم الزمرد الذي صـدر منه إلى أوربا وآسيا والحبشة[5].

وفي جنوب أســوان على مســافة ثمانية أيام من قوص في برية منقطعة عن العمارة، وجدت مناجم الزمرد أيضاً[6].

ويســـتخرج الزمرد من حجر أبيض الـذي هو على ثلاثـة أنواع منـه الطلق الكافوري والثاني الفضـــي والثالث حجر حرمود، إذ يضـــرب بهذه الحجارة حتى يخرج الزمرد وهو كالعروق فيه[7]، ويعد هذا الزمرد لا مثيل له في كافة البلاد[8].

---

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص209.
(2) الإدريسي، نزهة المشتاق، 133/1؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ص159.
(3) المقريزي، الخطط، 381/1.
(4) المصدر نفسه، 111/3.
(5) فهمي، طرق التجارة، ص250.
(6) العمري، مسالك الأبصار، ص78.
(7) المصدر نفسه، ص78.
(8) القلقشندي، صبح الأعشى، 387/3.

3. النطرون:

تعد أرض الوجه البحري والقبلي مصــدراً لتواجد معدن النطرون، ويكثر بها إذ يستخرج من المطرانة الواقعة غرب النيل، حيث قام المسؤولون بفرض ضرائب ثقيلة على الذي يقوم باستخراجه[1].

ولأهمية هذا المعدن فقد قام ســلاطين المماليك باحتكار اســتخراجه وتصــديره إلى الأوربيين الذي حرصوا كل الحرص على طلبه، إذ اشتروه بضعف ثمنه[2].

4. الشب:

اشتهرت كل من أسوان والواحات باستخراجه[3]. إذ كان التجار العرب يحملونه إلى ساحل قوص والبهنسا، وعن طريق البهنسا ينقل إلى الإسكندرية ومنها يصــدر للخارج[4].

والشب يوجد على أنواع، وأحسنها الذي يشبه الثلج في لونه، حتى وإن شابته بعض الألوان الأحمر والأخضر وهو يستخدم في الأغراض الطبية وكذلك في تثبيت الألوان والرسم والدباغة[5].

(1) المقريزي، الخطط، 176/1.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 459/3.

(3) الإدريسي، نزهة المشتاق، 341/1.

(4) البراوي، راشــد إبراهيم: حالة مصــر الاقتصــادية في عهد الفاطميين، ط1 مكتبة النهضــة المصرية (مصر:1948م)، ص134.

(5) فهمي، طرق التجارة، ص238.

أهم الصناعات:

1. صناعة المنسوجات.

ازدهرت صناعة النسيج في العصر المملوكي واشتهرت أنواع الكتان المصري والفرش والبسط حتى أصبحت لمصر شهرة عالمية في هذا المضمار [1].

واشـــتهرت العديد من المدن المصـــرية بصـــناعة هذه المنســـوجات، فمدينة الإسكندرية ذات شهرة واسعة بفضل منسوجاتها، إذ كان عائدات مصانعها تعود إلى السلطة ومدخولها اليومي يزيد عن ألف دينار [2].

وكانت تصـــدر منســـوجاتها إلى الهند وأوربا بحيث كان يرتديها أبناء الطبقة الغنية والأمراء والحكام[3].

وكان للدولة دور طراز تصـنع فيها الخلع التي يخلعها السـلطان على الأمراء وكبار رجال الدولة في المناســـبات المختلفة، وتكون مطرزة بالذهب[4]، وكانت أهم مراكز لتصنيع المنسوجات هي في مدينتي تنيس ودمياط، حيث برز سكانها في عمل الثياب الملونة والفرش النادرة فضلاً عن حياكة الثياب المصنوعة من الكتان[5].

واشـتهرت مدينة تنيس بصـنع الثياب الشـروب التي لا يصـنع مثلها في الدنيا، إذ كان يصـنع فيها العمائم عن طريق القصـب الملون[6]. ولقد أشـاد الرحالة بالثياب المصـــنعة في تنيس فذكر بأنه **(وينســـج بها القصـــب الملون من عمامات ووقايات**

(1) حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص320.
(2) بيبرس الظاهري، زبدة الفكرة، ص39.
(3) المصدر نفسه، ص39.
(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 52/4.
(5) المصدر نفسه، 387/3.
(6) سرور، دولة الظاهر، ص141.

ومما يلبس النساء ولا ينسج مثل هذا القصب في جهة ما غير تنيس، والأبيض منه ينسج في دمياط، وما ينسج منه في مصانع السلطان لا يباع ولا يعطى لأحد، ولتنيس صناع مختصون بنسج ملابس السلطان وينسجون في مدينة تنيس البوقلمون الذي لا ينسج في مكان آخر من العالم وهو قماش ذهبي يتغير لونه بتغير ساعات النهار، وتحمل أثوابه من تنيس إلى المشرق والمغرب)[1].

وتعد أنسجة تنيس دقيقة الصنع وهي مطلوبة في الشرق والغرب على السواء[2].

وشاركت دمياط مدينة تنيس في صناعة المنسوجات، فكان في هاتين المدينتين (**... يتخذ رفيع الثياب من الدبيقي والشروب والمصبغات من الحلل التنيس التي ليس في جميع الأرض ما يدانيها في الحسن والقيمة)**[3].

وقامت أيضاً في مدينتي تنيس ودمياط العديد من دور الطراز[4] التي كانت تطرز فيها مختلف أنواع الأقمشة وتوضع عليها الكتابات الخاصة بالدولة[5]. وتعدى عمل دمياط إلى صناعة الخلع التي يخلعها السلاطين على الأمراء وكبار رجال الدولة[6] حتى أن كسوة الكعبة صنعت في هذه الدور ثم ترسل إلى مكة المكرمة[7]. ومن شهرة مدينة دمياط هو صناعة القصب الأبيض وهو عبارة عن قماش من تيل

---

(1) خسرو، ناصر علوي أبو معين الدين القبادياني (ت 481هـ-1088م): سفرنامه، رحلة ناصر خسرو إلى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية في القرن الخامس الهجري، ترجمة يحيى الخشاب، ط2 دار الكتاب الجديد (بيروت:1970م)، ص77.

(2) ضومط، الدولة المملوكية، ص157.

(3) الإدريسي، نزهة المشتاق، 177/1.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 199/9.

(5) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر (بيروت:د. ت)، ص266.

(6) المقريزي، الخطط، 355/1.

(7) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 85/4.

رقيق فضلاً عن صناعة نوع من القماش (البوقلمون) ذو الألوان البراقة وهو يتلألأ عندما تتكسر عليه أشعة الشمس ويتغير لونه باختلاف ساعات النهار [1].

واشتهرت مدينة البهنسا بصناعة طراز الستور فقيل عنها **(وبها طراز الستور الذي يحمل منه إلى الآفاق من سائر البلاد ولا يخلو منه مجلس ملك ولا رئيس)**[2]. إضافة إلى الثياب الصوفية الجيدة[3].

وعرفت مصر بصناعة الثياب الديبقية التي تميزت بها عن غيرها[4]، وأيضاً الصناعات الجلدية، إذ أقيمت لأجلها عدد من المدابغ في منطقة الحسينية[5].

وعرفت مصر أيضاً صناعة الأديم الذي يشبه الأديم الطائفي لحسن جودته[6].

وكان لمدينة دلاص شهرة واسعة في صناعة الأنسجة، إذ كانت غالية الأثمان لجودتها الأمر الذي ساعدها في تصديره إلى جميع المدن المصرية[7].

ومن المدن المصرية التي اشتهرت بمنسوجاتها هي أسيوط فقد وصفها أحد الرحالة[8] بقوله **(وينسجون في أسيوط من صوف الخز عمائم لا مثيل لها في العالم)**.

---

(1) سرور، دولة الظاهر، ص141.

(2) ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة، ص58.

(3) ابن بطوطة، تحفة النظار، 39/1.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 85/4.

(5) جاء الأشراف الحسينيين إلى مصر أيام فترة السلطان الكامل الأيوبي واتخذوا من القاهرة مركز لبناء المدابغ فيها، المصدر نفسه، 48/4.

(6) الأديم: هو الجلد، والطائفي نسبه إلى مدينة الطائف، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 48/4.

(7) ابن بطوطة، تحفة النظار، 37/1.

(8) خسرو، سفرنامة، ص77.

وكثرت في مدينة القاهرة العديد من مصانع النسيج، حيث توزعت في سويقة أمير الجيش وسوق الجملون الصغير، وكان الكتان والخام الملون والأصناف القطنية المتعددة مصدراً لصناعة النسيج(1).

2. الصناعات الحربية:

كان للصناعات الحربية الدور البارز من بين الصناعات ذلك أن المماليك كانوا طبقة محاربة اعتمادها يكون على الجيش، مستخدمين القوس والنشاب والحربة وغالباً ما صنعت في مصر وامتلأت أسواق السلاح بالأسلحة المتنوعة وعند حدوث أي شيء يرتفع سعر الحديد وأجور الحدادين إضافة إلى آلات السلاح وذلك للإقبال على شرائه(2).

وقامت الدولة بإنشاء دار السلاح، إذ كان يحفظ فيها السلاح بالقلعة وتسمى (الزردخاناة) فالسلاح هو (خاناة) ويكون معناها بيت السلاح، وهذه الدار بها العديد من الصناع المقيمين لإصلاح العدد إضافة إلى تجديد الأسلحة القديمة، وكان الصانع يسمى الزردكاش(3).

وهذه الدار هي دائمية ولم تقتصر على السلاطين، بل إن الأمراء كانت لهم زردخانات تصنع فيها الأسلحة وأدوات القتال للأمير وجنوده(4).

ومن أسواق السلاح كانت في مدينة القاهرة، إذ كانت مزدحمة بالأمراء والجنود خاصة أيام الحروب(5).

---

(1) المقريزي، الخطط، 164/2.

(2) المقريزي، السلوك، 9/2.

(3) الزردكاش: كلمة فارسية تعني صانع الزرد وهو حلقة الدرع، وللزردخاناة غلمان وفراشون غير الصناع، ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، 11/4.

(4) ابن طولون، أعلام الورى، ص25.

(5) المقريزي، السلوك، 9/2.

3. صناعة السفن:

ارتبطت هذه الصناعة بالصناعات الحربية، حيث كان لإحاطة الدولة العربية الإسلامية بالبحار أثر في تطور الملاحة البحرية وظهور صناعة السفن، وكان لوقوع مصر على سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر إضافة إلى وجود نهر النيل عامل مهم في نشوء البحرية والتي ترجع إلى وقت مبكر[1].

لذلك حرص السلاطين المماليك على إنشاء الأسطول البحري، ويعد الظاهر بيبرس من السلاطين الذين اعتنوا بدور صناعة السفن إذ **(وصار ينزل بنفسه إلى دور الصناعة ويرتب ما يجب ترتيبه)**[2].

وعلى هذا الأساس أنشئت دور لصناعة السفن في كل من الإسكندرية[3]، وجزيرة الروضة[4]، ودمياط[5] إضافة إلى دار أخرى في ساحل بولاق إذ كان يصنع بها مراكب الغزاة الذاهبين للجهاد إلى قبرص وغيرها من المدن[6]. وكانت العناية ببناء الأساطيل خلال العصر المملوكي تتمثل في الاستعداد الحربي للرد على الغارات الصليبية في البحر المتوسط[7].

والسفن المصرية كانت على نوعين، السفن البحرية والسفن النيلية وقد فصل ذلك المقريزي[8] عندما تحدث عن صناعة السفن وأنواعها بقوله **(الصناعة اسم لمكان قد أعد لإنشاء المراكب الحربية التي يقال لها السفن واحدتها سفينة وهي**

---

(1) العاني، الجوانب الاقتصادية، ص200.
(2) المقريزي، الخطط، 278/4.
(3) المصدر نفسه، 288/1.
(4) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، 450/3.
(5) المقريزي، الخطط، 347/1.
(6) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، 450/3.
(7) ابن طولون، أعلام الورى، ص26.
(8) الخطط، 307/3.

بمصر على قسمين، نيلية وحربية، فالحربية هي التي تنشأ لغزو العدو وتشحن بالسلاح وآلات الحرب والمقاتلة فتمر من ثغر الإسكندرية وثغر دمياط وتنيس والفرما إلى جهاد أعداء الله من الروم والفرنج، وكانت هذه المراكب الحربية يقال لها الأسطول، وأما المراكب النيلية فإنها تنشأ لتمر في النيل صاعدة إلى أعلى الصعيد ومنحدرة إلى الأرض لحمل الغلال وغيرها).

نستشف من كلام المقريزي أن القصد من صناعة السفن كان لغرضين، الأول هو دفاعي بمعنى بناء أسطول بحري عسكري مهمته الدفاع عن أرض المملكة من أي عدو خارجي. والثاني هو لغرض التبادل التجاري مع الداخل والخارج.

ويبدو أن صناعة المراكب النيلية كانت مزدهرة أكثر من المراكب البحرية، وذلك بسبب اعتماد المماليك على تجارة العبور فقد كانت ثلاثين ألف مركب ذاهبة إلى الصعيد وتنحدر منه إلى الإسكندرية ودمياط[1].

ومن أهم السفن التي عرفت في تلك الفترة هي الحراريق[2] حيث كانت تبحر في نهر النيل واستخدمت في فتح الخلجان[3]، وكذلك العشاري[4] التي استخدمها الفاطميون في تخليق المقياس[5]. والنوع الآخر الشواني[6] وكانت تجهز بالمقاتلة

(1) ڤييت، جاستون: القاهرة مدينة الفن والتجارة، ترجمة الدكتور مصطفى العبادي، مكتبة لبنان (بيروت:1968م)، ص103.

(2) الحراريق: جمع حراقة، نوع من السفن الحربية استخدمت لحمل الأسلحة النارية وكان بها مرام تلقى منها النيران على العدو، ينظر عاشور، العصر المماليكي، ص415.

(3) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، 502/3.

(4) العشاري: نوع من المراكب التي تسير في النيل وتجر بعشرين مجذافاً، ينظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 104/4.

(5) المصدر نفسه، 104/4.

(6) الشواني: نوع من المراكب الحربية الضخمة في مصر وكان يجذف بمائة وأربعين مجذافاً وتركب فيه المقاتلة والجذافون، ينظر عاشور، العصر المماليكي، ص236.

وآلات الحرب[1]. واســــتخدمها الظاهر بيبرس في حملته على قبرص فدمر عدد منها[2].

ومن السفن الأخرى الجنوك[3]، حيث استخدمها التجار الذين قدموا من الصين إلى ميناء عدن[4].

4. صناعة السكر:

بقيت صـــناعة الســكر مزدهرة في مصـــر، ويعود ازدهاره إلى المســاحات الشاسعة في الدلتا التي كانت تزرع بقصب السكر، إذ اعتمد في ريها على ما يعرف بري الحياض[5].

وعرفت مراكز صـناعته بالمعاصـر والمطابخ والمسـابك إذ كانت منتشـرة في كافة أنحاء مصر [6].

وزرع قصـب السكر ببعض الجهات للوجه القبلي من مصـر كملوي وسـمهود وقفط وبلغت صـــناعة الســـكر ذروتها في عهد الناصـــر قلاوون حيث كانت مدينة سمهود مشتهرة بعصر قصب السكر، فكانت تحتوي على سبعة عشر حجراً لعصر القصب والأمر نفسه في مدينة ملوي[7].

---

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 154/8.

(2) الكتبي، محمد بن شـاكر (ت 764هــــ-1356م): عيون التواريخ، تحقيق نبيلة عبد المنعم والدكتور فيصل السامر، دار الحرية للطباعة، (بغداد:1984م)، ج2، ص404.

(3) الجنوك: مراكب صـــينية كبيرة متعددة القلاع وتعد من أكبر ســـفن المحيط الهندي، ينظر ماهر، سعاد: البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية (مصر:1967م)، ص336.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 194/14.

(5) ضومط، الدولة المملوكية، ص162.

(6) المقريزي، الخطط، 220/2.

(7) المصدر نفسه، 329/1.

وبلغ محصـــول الســـكر ألف قنطار من مســـاحة الأرض التي تقدر بألف وخمسمائة فدان والتي تعود لأسرة أولاد فضل[1].

وزرع قصب السكر في مدينة دمياط بكثرة، ويصنع أيضاً بكميات كبيرة حتى أنه كان يوزع على باقي مدن الإقليم[2].

وامتدت معاصر السكر لتشمل القاهرة التي ضمت الكثير من معاصره[3]. وكذلك مدينة منفلوط التي عرفت بمصانعها إضافة إلى استخراج مادة شبه العسل (القند) أيضاً[4].

وفي قرية صـــهرجت الكبرى والصـــغرى كان يزرع قصـــب الســـكر بكميات كبيرة[5].

5. صناعة الزيوت:

يعد السمسم من النباتات الزيتية الصناعية والتي تعد الدعامة الأساسية في صناعة الزيت المصري، إضافة إلى الكتان الذي يستخرج منه الزيت الحار، وانتشرت معاصـــر الزيوت في الأقاليم التي تزرع فيها النباتات الزيتية[6], واشـــتهرت الفيوم والإسكندرية بزراعة هذا المحصول[7].

(1) سرور، دولة الظاهر بيبرس، ص145.
(2) بيبرس الظاهري، زبدة الفكرة، ص35.
(3) المقريزي، الخطط، 121/2.
(4) بيبرس الظاهري زبدة الفكرة، ص35.
(5) الشـــامي، عبد العال عبد المنعم (دكتور): مدن مصـــر وقراها عند ياقوت الحموي، ط1 (الكويت:1981م)، ص21.
(6) ضومط، الدولة المملوكية، ص167.
(7) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص197.

ويعد السـمسـم المعروف (بالشـيرج) من أفضـل الأنواع وأن سـعره يكون مرتفعاً[1].

وتتم أيضـاً عملية اسـتخراج الزيت من الفجل والخس في أماكن سـندقا[2] والفسطاط والفيوم[3].

6. صناعة الصابون:

تتم عملية صـنع الصـابون عن طريق طحن بذور البقول، إذ كانت مدينة قفط مشـتهرة بمزارع البقول الموجودة فيها، ويقوم المزارعون بجمعها ثم طحنها وبعد ذلك يسـتخرجون الدهون منها ويصـنعون منه أنواعاً من الصـابون الذي وزع على جميع مدن مصـر[4]، ووصـف صـابون قفط بالنظافة لما يتمتع من عناية وجهد في صناعته[5]. وكذلك مدينة الفسطاط التي كان بها مطابخ للصابون[6]. وكان للمحتسب دوراً في هذه الحالة، إذ كان يأمر أصـحاب الحمامات بغسـل الأرضـية من بقايا الصابون لكي لا يتزحلق الناس بها فيصابون بالضرر[7].

---

(1) خسرو، سفرنامة، ص153.

(2) سندقا: وهي بليدة من نواحي مصر، وتعد المحلة الكبرى لها، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 268/3.

(3) المقريزي، الخطط، 403/1.

(4) الإدريسي، نزهة المشتاق، 128/1.

(5) الحميري، الروض المعطار، ص477.

(6) المقريزي، الخطط، 132/2.

(7) الشيزري، عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله (ت 589هـ-1193م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق ونشر الباز العريني (القاهرة:1946م)، ص88.

7. صناعة الزجاج:

ازدهرت صـــناعة الزجاج في مصـــر، وكان يعمل منه القناديل وعمائر المماليك، والزجاج الملون المزركش دليل على رقي هذه الصـــناعة[1] وكذلك الزجاج غير الملون الذي صنعت منه المصابيح[2].

8. صناعة التكفيت (التطعيم):

انتشـــرت صـــناعة تكفيت البرونز والنحاس بالذهب والفضـــة، وكان ســـوق الكفتيين مشـتهراً بهذه الصـناعة في مدينة القاهرة، إذ عمل الكفتيون على إنشـاء هذه السوق وعملهم هو تطعيم أواني الشرب والطسوت بالذهب والفضة[3].

9. صناعة الأواني:

كان للصناع المصريون أثر كبير في تقدم هذه الصناعة، إذ تم صناعة أواني وحلي من الذهب والفضة وزينت بكثير من النقوش والكتابات العربية[4]. ولعل الشيء الذي يميز هذه الأواني هو الهدية التي أرسلها السلطان الظاهر بيبرس إلى بركة خان سلطان مغول القفجاق حيث كانت تشتمل على كثير من الأواني[5].

10. صناعة الورق:

---

(1) ابن طولون، أعلام الورى، ص26؛ حســن، زكي محمد: فنون الإســلام، مكتبة النهضـة المصرية (القاهرة:1948م)، ص551.

(2) سرور، دولة الظاهر بيبرس، ص142.

(3) المقريزي، الخطط، 171/3.

(4) ابن طولون، أعلام الورى، ص26.

(5) ابن أبي الفضائل، المفضل بن أبي الفضائل المصري (ت 672هـ–1273م): النهج السديد والدرر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد (ذيل تاريخ ابن العميد)، تحقيق بلوشيه (باريس:1919م)، ص112.

اشتهرت هذه الصناعة وازدهرت في العصر المملوكي ومن مراكزها القاهرة وقوص وفي الوجهين القبلي والبحري[1]. ودليل ذلك هو كثرة العاملين من أهل مصر بالوراقة[2].

11. صناعة لوازم الدواب:

انتشرت أسواق هذه اللوازم في القاهرة، ومنها سوق المرحليين وسوق المهمازيين وسوق اللجميين وسوق الحوائصيين[3].

وانتشرت الرحلات والاقتاب ومختلف ما تحتاج إليه الجمال في سوق المرحليين، وكانت مزدحمة بالناس حيث يكثر البيع في موسم الحج[4].

وصنعت المهاميز[5] من الذهب والفضة الخالصة والحديد المطلي بالذهب، وكذلك بدلات اللجم صنعت من الفضة في سوق المهمازيين[6].

2. الصناعات المحلية في بلاد الشام:

عرفت بلاد الشام بالصناعات على مختلف أنواعها، وكان أهلها حاذقين بها، وأخذت معظم المدن والبلدان قسطها من تلك الصناعات كالغزل، والحياكة والنسيج واشتهرت بلاد الشام ببزه وقماشه، وكذلك من الصناعات الهامة الحدادة والنحاسة[7].

وسوف نورد بعض هذه الصناعات على وجه الاختصار:

---

(1) ضومط، الدولة المملوكية، ص172.
(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 232/4.
(3) ضومط، الدولة المملوكية، ص170.
(4) المقريزي، الخطط، 154/3.
(5) المهاميز: وهي تعبير عن العصا التي في رأسها حديدة ينخس بها الحمار، وهي كذلك مقارع للنخاسين يهمزون بها الدواب لكي تسرع، ابن منظور، لسان العرب، 425/5.
(6) المقريزي، الخطط، 158/3.
(7) النقاش، العلاقات الاجتماعية، ص96.

المعادن:

قامت هذه الصناعات نتيجة توفر المواد الأولية:

1. **معدن القار والمغرة والطين:**

وجدت هذه المعادن في جبل البشـــر، حيث أنه صـــنع منه بواتق ســـبك الحديد[1].

2. **الحديد:**

كان معدن الحديد متواجداً في بيروت[2]. ويدل على ذلك وجود ســـوق الحدادين، إذ قامت على أثرها صناعة السيوف والرماح ما لا يعمل في الدنيا أحسن منها[3].

3. **الكبريت:**

تتم عملية استخراج معدن الكبريت من جنوب البحر الميت قرب بلدة زغر[4].

4. **الأملاح:**

---

(1) ياقوت الحموي، معجم البلدان، 426/1.

(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص184.

(3) العمري، مسالك الأبصار، ص93.

(4) النويري، نهاية الأرب، 241/1.

وجدت الأملاح في أماكن عديدة من مدينة حلب وتحديداً بالقرب من قرية الجبول[1]، وكانت هذه القرية تزود مناطق عديدة من بلاد الشام والجزيرة الفراتية[2].

5. النحاس:

لم نعثر على تفاصيل حول هذا المعدن سوى إشارة لأحد المؤرخين[3] في حديثه عن الدهنج بقوله **(وهي حجارة من نحاس وله معادن بالشام).**

6. الفضة:

يوجد معدن الفضة في بلاد الشام في قرية يعفور وهي أحد أعمال مدينة دمشق[4].

أهم الصناعات:

1. صناعة المنسوجات:

تعد صناعة المنسوجات من الصناعات الرئيسية في الشام، خاصة في دمشق وحلب وغيرها، وقد اشتهرت حلب ومدنها منبج[5] والباب بصناعة الألبسة الصوفية والقطنية وصناعة العباءات الخشنة والناعمة التي تتصف بالمتانة[6]. إضافة إلى

(1) الجبول: قرية كبيرة إلى جنب ملائحة حلب، يصب فيها نهر بطنان وهو نهر الذهب ثم يجمد هذا النهر فيصبح ملحا يمتار منه كثير من بلدان الشام، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 107/2.

(2) القزويني، آثار البلاد، ص208.

(3) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص83.

(4) المصدر نفسه، ص84.

(5) منبج: بلد قديم بناه كسرى لما غلب على الشام وسماها، وهي مدينة كبيرة واسعة ذات خيرات كثيرة وأرزاق واسعة، كان عليها سور مبني بالحجارة بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 206/5.

(6) ابن العديم، بغية الطلب، 39/3.

صناعة السجاد والبسط والحصر والمشدات وصناعة الخيام التي كانت تصنع من الصوف والشعر والوبر [1].

وكذلك صناعة الأعلام (الرايات) إذ كانت تصنع من حرير أصفر، وهي مطرزة بالذهب وينقش عليها اسم السلطان وألقابه وتسمى (السناجق السلطانية)[2].

ونالت دمشق شهرة واسعة من خلال الأقمشة الحريرية والقطنية والكتانية والمطرزات المزركشة والعباءات المطرزة والخيم، وكذلك الأثواب المصنوعة للنخبة المملوكية[3]. وللنسيج البعلبكي شهرة واسعة، إذ أن صيته فاق الصناعات النسيجية الأخرى[4]، وكذلك القماش القطني الممتاز الذي استخدم على نطاق واسع في مدينة القاهرة[5]. ومن المدن الشامية التي تمتعت بصناعة الأكسية هي الرصافة الواقعة بالقرب من الرقة إذ عمل منها أحسن أنواع الأكسية والجوالق ووزعت إلى كافة البلاد[6]. وكانت لبلاد الشام شهرة في الأنسجة الصوفية كالعبي التدمرية والتي لاقت إقبالاً في مصر والشام[7].

---

(1) ابن شداد، عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم (ت 684هـ-1285م): الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق ونشر دومنيك سورديل، (دمشق:1953م)، ص107.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 132/4.

(3) لابيدوس، ايرامارفين: مدن الشام في العصر المملوكي، نقله إلى العربية وقدم له الدكتور سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، ط1 (دمشق:1985م)، ص54.

(4) ابن إياس، بدائع الزهور، 172/1.

(5) لابيدوس، مدن الشام، ص53.

(6) القزويني، آثار البلاد، ص198.

(7) المقريزي، السلوك، 536/1.

ومن الصناعات النسيجية التي كانت تجود في مدينتي دمشق وحلب عن باقي المدن الشامية، هي صناعة القيشاني[1]، وكانت صناعة الحصر مشتهرة في مدينة طبرية[2].

وأنتجت مدينة حلب العديد من أنواع المنسوجات الحريرية والصوفية والقطنية، إضافة إلى البسط والحصر والسجاد والخيم وذلك بسبب توفر المادة الخام والحرفيين الجيدين، فاشتهرت مدينة سرمين بصناعة الثياب القطنية[3]. واشتهرتا كل من ملطية ودابق بصناعة الثياب القطنية الصوفية[4].

ومن الصناعات الأخرى هي صناعة الثياب البيض وصناعة الحرير والشقف القطنية والحريرية وكذلك المناديل الحريرية وأقمشة الجوخ[5].

2. الصناعات الحربية:

إن من بين الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الصناعات هو كثرة الاعتداءات الصليبية مما تتطلب الأمر في الشروع بها، فقامت في مدينة دمشق صناعة الأسلحة كالسيوف والقسي إذ أنها صنعت مطعمة بالذهب والفضة[6]. وامتلأت الأسواق الدمشقية بالأنواع المتعددة من الأسلحة، حيث كان لكل نوع منها سوق خاص وامتلأت المخازن الملحقة بالأسواق بالمجانيق وآلات الحصار والمكاحل العظيمة إضافة إلى الأسلحة الخفيفة مثل السيوف والرماح والنبال وغيرها[7].

---

(1) علي، خطط الشام، 204/4.

(2) الحميري، الروض المعطار، ص71.

(3) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص195.

(4) المصدر نفسه، ص195.

(5) علي، خطط الشام، 176/4.

(6) الريحاوي، عبد القادر: مدينة دمشق تراثها ومعالمها التاريخية (دمشق:1969م)، ص132.

(7) القلقشندي، صبح الأعشى، 138/4

3. صناعة السفن:

لا توجد لدينا تفاصيل دقيقة حول صناعة السفن في بلاد الشام، وكل ما في ذلك أن مدينتي طرابلس وبيروت كانت مشتهرتين بصناعة السفن الحربية وكذلك السفن التجارية بأنواعها المختلفة[1].

4. صناعة السكر:

تعد صناعة السكر من الصناعات الهامة في العصر المملوكي، لما كانت تدره من أموال طائلة للخزينة السلطانية، فلقيت هذه الصناعة اهتماماً خاصاً من قبل سلاطين المماليك أنفسهم، وتعد منطقة أغوار الأردن أشهر منطقة لصناعة السكر، إذ يوجد فيها أربعة وثلاثين معصرة وثلاثة معاصر إشراف مباشر من قبل نائب دمشق[2].

واشتهر سكر غور الصافي بنقاوته وبياضه، حيث أمكن تصديره إلى أوربا[3].

ومن المدن الشامية التي كانت لها شهرة في صناعة السكر هي مدينة حلب، فكانت المعاصر منتشرة بكثرة فيها حتى شبهت بفلسطين لكثرة ما بها من معاصر[4].

---

(1) المقريزي، السلوك، 75/2.

(2) الزقرطي، إبراهيم موسى، صناعة السكر في أغوار الصافي في العصر المملوكي، الجمعية الأردنية لتاريخ العلوم، المؤتمر الثالث (عمان:2001م)، ص1.

(3) المرجع نفسه، ص2.

(4) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص149.

واشتهرت المدن الشامية بكثرة مصانع السكر، فكان منها يعود للدولة، والقسم الآخر يعود للقطاع الخاص وتحديداً لأبناء الأمراء(1). وتنتج هذه المصانع أنواع عديدة من السكر المكرر والوسط وكذلك على شكل رقائق أو على شكل حلوى(2).

وكانت مدينة طرابلس منطقة مهمة لإنتاج السكر، إذ إنها من المحتمل أنها تضمنت صناعة واسعة وضخمة لتكرير السكر(3).

5. صناعة الزيوت:

عرفت بلاد الشام هذه الصناعة منذ القدم، إذ أنها قامت نتيجة توفر محصول الزيتون بكثرة خاصة في حلب، وكانت معاصر الزيتون موجودة في جبل الأعلى وسمعان ومعرة مصرين، إذ أن الزيتون يحفظ في صهاريج تبنى في الأرض بالقرب من القيساريات(4) أو في داخلها(5).

وكان الزيت يصدر منه إلى بلاد المشرق ومنها العراق وذلك نتيجة لجودته(6).

---

(1) ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر احمد بن محمد (ت 851هـ-1448م): تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق عدنان درويش، (دمشق:1977م)، ج3، ص180.

(2) حتي، فيليب: لبنان في التاريخ، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة والنشر (بيروت:1959م)، ص414.

(3) لابيدوس، مدن الشام، ص54.

(4) القيساريات: وهي منشأة تجارية، وسيتم الحديث عنها في الفصل الثاني إن شاء الله.

(5) ابن العديم، بغية الطلب، 133/1؛ ابن شداد، الأعلاق الخطيرة، 93/1؛ القلقشندي، صبح الأعشى، 126/4.

(6) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص241.

وفي مدينة نابلس وجدت معاصر لاستخراج الزيت وتعد من المراكز المهمة بهذا المجال، حيث صدر منه إلى خارج المدينة[1]. وكذلك اشتهرت كل من طرابلس وبيروت بصناعة الزيوت وتصديره إلى الخارج[2].

6. صناعة الصابون:

لقد كانت صناعة الصابون في المدن الشامية مزدهرة وذلك لكثرة الزيتون فيها[3].

وقد ارتبطت صناعة استخراج الزيت بصناعة الصابون، وذلك لأن هذه الصناعة تعتمد على بقايا الزيتون (الجفت) حيث اشتهرت كل من مدن بالس وسرمين بهذه الصناعة، وعدتا مركزين من مراكز صناعة الصابون ونقلت منها كميات كبيرة إلى مدن بلاد الشام وكذلك إلى مصر[4].

وصنع كذلك الصابون في حلب وكان يسمى بالصابون المطيب وصدر منه إلى دمشق ومصر والعراق وديار بكر وبلاد الروم[5]. ووجدت مصانع الصابون في نابلس، حيث تم تصديره إلى الخارج[6].

وكذلك طرابلس وبيروت فيها العديد من مصانع الصابون[7].

7. صناعة الزجاج:

---

(1) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص200.

(2) حتي، لبنان في التاريخ، ص414.

(3) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص200.

(4) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص242؛ ابن بطوطة، تحفة النظار، 272/1.

(5) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص241.

(6) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص200.

(7) حتي، لبنان في التاريخ، ص414.

توفرت المادة الأولية لهذه الصناعة المتمثلة بالرمل الأبيض حيث كان موجوداً في جبل البشر شرق حلب من جهة بادية الشام[1].

واشتهر الشمال السوري بصناعة الزجاج المموه بالميناء والذهب[2]. وعرفت حلب بأسواقها الكثيرة، ومنها سوق لأصحاب حرفة صناعة الزجاج والحرف المتصلة بها، وقد أشاد القزويني[3] بذلك قائلاً **(ومن عجائبها سوق الزجاج، فإن الإنسان إذا اجتاز بها لا يريد أن يفارقها لكثرة ما يرى فيها من الطرائق العجيبة والآلات اللطيفة تحمل إلى سائر البلاد للتحف والهدايا، وكذلك سوق المزوقين ففيها آلات عجيبة مزوقة)**.

وكان لصناعة الزجاج الشامي مميزات برقيها وتفننها من حيث الجودة والرقة[4].

وعرفت بلاد الشام صناعة الفسيفساء المصنوعة من الزجاج وهو على أنواع منه المسمور والملون[5].

8. صناعة الورق:

امتازت المدن الشامية بصناعة الورق، فكانت دمشق تصنع الورق المسمى بالشامي وكذلك حماة يعرف بالحموي، وامتاز الورق المصنوع بالجودة حيث كان يستخدم في كتابة ملفات الكتب وبطائق الحمائم وذلك لكونه رقيق للغاية[6].

---

(1) ياقوت الحموي، معجم البلدان، 426/1.
(2) اشتور، التاريخ الاقتصادي، ص308.
(3) آثار البلاد، ص183.
(4) ابن الوردي، خريدة العجائب، ص162.
(5) العمري، مسالك الأبصار، 193.
(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 191/6.

واشتهرت مدينة حلب بصناعة الورق أيضاً، إذ كان فيها محلة خاصة يجتمع فيها الوراقة[1].

9. صناعة العطور:

نشطت صناعة العطور في العصر المملوكي في مدن الشام، إذ امتازت قرية المزة وهي من قرى غوطة دمشق بصناعة تقطير ماء الورد[2].

واشتهرت مدينة حلب بصناعة العطور وماء الورد، خاصة مدينة منبج[3]، وكذلك اختصت بماء الورد النصيبي الذي كانت تستخرجه مدينة (الباب) التابعة لحلب من الورود الموجودة في إقليمها، حيث صدر منها إلى مصر ويعد من أحسن الأنواع التي تصنعها بلاد الشام[4]. ويوجد في حلب سوق العطارين وهو سوق خاص بأهل العطور [5].

10. الصناعات الخشبية:

تمتعت مدن الشام بوجود الأشجار الكثيرة وخاصة حلب، إذ وجدت الأشجار الكثيرة في الجبل الأسود وهي غير مثمرة ويؤخذ منه إلى البلاد المجاورة[6].

وزرع شجر الجوز في أراضي حلب، الذي يمكن أن يستخدم خشبه في الصناعة[7].

---

(1) الغزي، كامل بن حسين بن مصطفى بن بالي (ت1271هـ–1854م): نهر الذهب في تاريخ حلب، المطبعة المروانية، (حلب 1926م)، ج2، ص304.

(2) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص198.

(3) ابن العديم، بغية الطلب، 106/1.

(4) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص251.

(5) ابن شداد، الأعلاق الخطيرة، 346/1.

(6) ابن العديم، بغية الطلب، 438/1.

(7) المصدر نفسه، 438/1.

واشتهرت حلب باستخدام الخشب في سقوف أسواقها، إذ كانت لكل سوق سقوف خشبية عملت لها[1].

وكذلك استخدم الخشب في صنع خزائن الحوانيت الخشبية بديعة الصنع، وكذلك في الفنون الزخرفية وتجلى ذلك في منبر ومحراب جامع حلب[2].

وكان لمدينة بعلبك نصيب من هذه الصناعات الخشبية، فلقد اشتهرت بصناعة الأخشاب المدهونة والتي لاقت رواجاً كبيراً في الأسواق المصرية والشامية[3].

11. صناعة الدباغة والجلود:

قامت هذه الصناعة بسبب توفر الجلود المأخوذة من الحيوانات في المدن الشامية، إذ كانت في مدينة حلب حارة تسمى المدبغة[4]، وأصبح اسمها فيما بعد (حارة الدباغة)[5].

واستخدمت الجلود في صناعة الأحذية المتنوعة والسروج والقرب والمحافظ والأحزمة[6].

---

(1) ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص203.

(2) المصدر نفسه، ص204.

(3) ابن بطوطة، تحفة النظار، 100/1.

(4) ابن شداد، الأعلاق الخطيرة، 192/1.

(5) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص242.

(6) المصدر نفسه، ص242.

الفصل الثاني

التجــارة الداخليـة

أولاً: الأسواق التجارية في مصر وبلاد الشام:

1. الأسواق التجارية في مصر:

يظهر بصــورة واضــحة نشــاط التجارة الداخلية المصــرية، هو تعدد الأســواق العامرة بمختلف البضائع والسلع الثمينة، وقد ذكر المقريزي[1] أكثر من خمسين سوقاً والتي شـهدت العديد من الفعاليات التجارية وكانت التجارة الداخلية على درجة واسـعة من النشــاط، إذ اشــتهرت المدن المصــرية وعلى رأسـها القاهرة[2] بالأسـواق المتنوعة ذات الطابع الخاص، فظهرت طبقة من التجار امتلكت ثروة هائلة وأصـبح لهم مركز مهم في الدولة[3]. وكانت هذه الأســواق تقام في أماكن يراعى فيها أن يكون الســوق متعدد المنافذ والمســالك وذلك من أجل الدخول إلى الأســواق والخروج منها[4]. وكان في القاهرة وضــواحيها من الأســواق العدد الكبير حيث قيل عنها **(وكفاك دليلاً على كثرة عددها أن الذي خرب من الأسـواق فيها بين أراضــي اللوق إلى البحر بالمقس اثنان وخمسون سوقاً)**[5].

وفيما يخص أنواع الأسواق، فقد كانت على ثلاثة أنواع وهي موسمية وسنوية ومحلية (دائمية)[6].

---

(1) الخطط، 153/3.

(2) القاهرة: أحدثها جوهر الصقلي واشتقها بعساكره ونزل بموضع القاهرة، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 301/4.

(3) عاشور، المجتمع المصري، ص34.

(4) قاسم، قاسم عبده (دكتور): أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك، مكتبة سعيد رأفت (القاهرة:1978م)، ص17.

(5) المقريزي، الخطط، 153/3.

(6) ضومط، الدولة المملوكية، ص211.

فالأســواق الموســمية كانت تعقد في بلدان مختلفة مثل بلاد الشــام والحجاز إضــافة إلى مصــر، ووقتها حين ترد الســفن والبضــائع، لاســيما التوابل من الهند والصــين، وفي الوقت نفســه تصــل الســفن الأوربية لحملها في مواعيد ثابتة[1]. ومن خلالها تتم صــفقات البيع خاصــة التوابل التي كانت مرغوبة لدى الأوربيين بقوة، إذ كانت ترد التوابل إلى مصــر بكميات في العصــر المماليكي، الأمر الذي شكل سبباً مهماً في اتســـاع نطاق المعاملات التجارية[2]، ومن أمثلة هذه الأســـواق هو خان سوق[3] الخليلي على الرغم من أنه لم يكن سوقاً موسمياً إلا أن المراجع صنفته من ضمن الأسواق الموسمية، وذلك لأن عملية البيع والشراء كانت تتم في وقت مواسم وصـــول المراكب التي تتم في أوقات محددة، وصـــفقات البيع لها يومين الاثنين والخميس من كل أسبوع والمسؤول على هذه العملية يدعى الدلال لقاء عمولة تحصل من قبل التجار، وهذا الدلال مكلف بالإعلان عن الســلع وإرشــاد من يريد إلى مكان البيع[4].

وفيما يخص الأسـواق السـنوية فتعقد في مناسـبات معينة، فكانت تحدث في مواسـم الحج، فقد كان يصـلها أعداد كبيرة من تجار الشـرق والغرب الإسـلامي أثناء وصـول البضـائع الشـرقية[5] وكانت في بعض الأحيان لا يتفق وقتها ووقت وصـول تجار أوربا، لأن نظام الأســواق الســنوية يكون في الأعياد لذلك فإن موعد انعقادها

(1) فهمي، طرق التجارة، ص283.

(2) الشاوي، عبير كريم عبد الرضا: تجار الكارم، أثرهم الاقتصادي والحضاري من القرن الرابع وحتى القرن التاســـع الهجري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد–كلية التربية للبنات (2005م)، ص148.

(3) خان الخليلي: يقع هذا الخان في حي الزراكشة العتيق في القاهرة، أنشأه الأمير جهار كسب الخليلي (ت 791هـ–1388م)، المقريزي، الخطط، 152/3.

(4) فهمي، طرق التجارة، ص284.

(5) المقريزي، السلوك، 97/2.

كان يختلف على مدار السـنين ولا يتفق مع مواعيد مجيئهم ورحيلهم ومواعيد أسـواقهم في أوربا عامة وايطاليا بصـورة خاصـة، وتطورت هذه الأسواق لتكون سنوية ونصـف سنوية[1].

أما الأسـواق المحلية فكانت عبارة عن أسـواق دائمية، فقد انتشـرت بصـورة واســعة في القاهرة وقد اختص كل ســوق بنوع خاص مميز من البضـــائع، فســوق الشماعين اختص ببيع الشمع وسوق النحاسين اختص ببيع النحاس[2].

وفي الإسـكندرية يوجد سـوق يسـمى التوابل وفيه درب يسـمى درب الفلفل، إذ جرت عادة بعض التجار الأوربيين لاســيما البنادقة على البقاء في الإســكندرية بعد انقضــاء الموسـم السـنوي لتجارة التوابل لشـراء المزيد منها، حيث كانت تتراوح ما بين (500-600) حمل[3] لملء مخازنهم وانتظار عودة الســـفن من رحلاتها إلى بلاد المغرب[4].

والملاحظ أنه كان لكل مدينة من المدن المصرية أسواقها الخاصة بها، وكانت كثرة الأسواق وقلتها راجع إلى حجم مساحة المدينة، فكلما كانت كبيرة كثرت أسواقها، واشتهرت مدن الوجه القبلي والبحري بالأسواق المزدهرة[5]. إذ كانت مدينة قليوب تمد أسواق القاهرة بمعظم حاجتها من الفواكه والألبان ومنتجاتها[6].

---

(1) فهمي، طرق التجارة، ص283.

(2) عاشور، العصر المماليكي، ص396.

(3) الحمل: يساوي (225كغم) وهو مقدار ما يحمله البعير من الفلفل، هنتس، المكاييل، ص27.

(4) الشاوي، تجار الكارم، ص150.

(5) ابن دقماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدم العلائي (ت 809هـ-1406م): الانتصار لواســطة عقد الأمصـــار، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشــورات دار الآفاق الجديدة (بيروت:د. ت) ق1، ص25.

(6) المصدر نفسه، ق1، ص99.

وذكر الرحالة ابن بطوطة[1] من أن المسافر على صفحة نهر النيل لا يحتاج إلى أن يحمل معه زاداً **(لأنه مهما أراد النزول للشاطئ سيجد سوقاً يشتري منه ما يريد.. والأسـواق متصـلة من مدينة الإسكندرية إلى مصـر ومن مدينة مصـر إلى مدينة أسوان من الصعيد..)**.

إن هذا الوصـف يعطي تصـوراً على العدد الكبير للأسـواق المصـرية، الأمر الذي سهل عملية التبادل التجاري داخل المدن المصرية من جهة، والاتصـال بالمدن الخارجية من جهة أخرى.

وتشـابهت كل من أسواق الأقاليم والقاهرة من حيث التنظيم[2]، على الرغم من أن بعض أســواق العاصـــمة لم يكن لها نظائر بالأقاليم كســوق الســلاح وســوق المهامزيين وغيرها من الأسواق التي تخصصت في بيع لوازم الجيش المملوكي وأنباء الطبقة الحاكمة[3].

وقد عرفت المدن المصرية أنواعاً من الأسواق، منها الدورية والمؤقتة والدائمة.

فالأسـواق الدورية كانت تقام بصـفة دورية في يوم معين من أيام الأسـبوع[4]، حيث كان في مدينة الجيزة كل يوم أحد من كل أسبوع سوق يجتمع إليه التجار وتكثر فيه البضائع والسلع المتنوعة[5].

وأما الأسـواق المؤقتة، فقد عرفتها أيضـاً المدن المصـرية والتي كانت تقام في مواقع التجمعات، إذ كان يجتمع عدد كبير حول مناســبة بعينها، ســواء في مولد أو

(1) تحفة النظار، 31/1.
(2) عاشور، المجتمع المصري، ص86.
(3) قاسم، قاسم عبده (دكتور): دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي (عصر سلاطين المماليك)، دار المعارف، ط2 (القاهرة:1983م)، ص32.
(4) قاسم، أسواق مصر، ص21.
(5) المقريزي، الخطط، 332/1.

احتفال ديني أو لبناء جسر على النيل أو لشق ترعة أو لبناء جامع أو مدرسة[1]. كما كانت الأســـواق تقام في ميادين الحروب، حيث كانت تقدم للمحاربين ما يحتاجونه نظراً لأن جيوش تلك العصـــور لم تعرف أســـلحة الخدمات التي تعرفها الجيوش الحديثة[2].

وبالنســبة للأسـواق الدائمية، فكانت تقام في مواقع العمل، فعندما أغرق النيل بعض الأراضي سنة (723هـــ-1323م) بدأت الاستعدادات لبناء جسر يمنع المياه، فنصبت الأسواق وتم إكمالها في مدة عشرين يوماً[3].

وكانت أسواق القاهرة وضواحيها قد شهدت حراكاً تجارياً من قبل التجار الذين يأتون إليها لمزاولة نشـاطهم فيها، وقد عبر عن هذه الحالة المقريزي[4] عندما وصـف الحركة التجارية ما بين الحسينية إلى المشـهد النفيسـي **(أدركت هذه المسافة بأسرها عامرة بالحوانيت غاصـة بأنواع المشـاكل والمشـارب والأمتعة تبهج رؤيتها ويعجب الناظر هيئتها...).**

وتنوعت الأسواق المصرية في ذلك العصر، إذ أن كلاً من الأسواق قد انفرد ببيع أنواع خاصـة من المنتجات والبضـائع، فمثلاً كان سـوق الجملون الصـغير فيه العديد من البزازين وكذلك سـوق الخياطين والحياكين والرسـامين، إذ كانت تباع منها الأنواع العديدة من الثياب المخيطة والأمتعة من الفرش ونحوها[5].

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 26/4.
(2) قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص32.
(3) المقريزي، السلوك، 67/3.
(4) الخطط، 154/3.
(5) سرور، دولة بني قلاوون (القاهرة: 1947م)، ص322.

ومن أسـواق القاهرة الأخرى، سـوق الشـرابشـيين[1] نسـبة إلى الشـرابيش التي يعطيها السـلطان لمن يؤمره من المماليك، وهي أغطية الرأس تكون مثلثة الشـكل وقد شاع استعمالها في عصر الناصر قلاوون[2].

وشـهدت الأسواق المصـرية نوعاً من التخصـص في البضـائع التي تباع فيها، فكانت أســـواق المواد الغذائية منتشـــرة في جميع أنحاء البلاد ســـواء في القاهرة أو الأقاليم، وهذا الأمر طبيعي لأنه جاء متماشـياً مع توزيع السـكان[3]، وهذا الأمر أكده الرحالة (طافور)[4] عندما وصـف هذه الأسواق بقوله **(إن أحسن وأبهى وأروع شيء يراه المرء في القاهرة هو سوقها الذي تعرض فيه أكداس هائلة وكميات ضخمة من شتى البضائع الواردة من الهند).**

ومن أسواق المواد الغذائية، سوق لبيع أصـناف اللحوم والجبن[5]، وسوق لبيع الطيور والدواجن التي تباع في سـوق الدجاجين، حيث تباع كميات كبيرة من الدجاج والإوز[6] ويوجد سـوق آخر لبيع الفاكهة الذي يسـمى (بدار الفاكهة) إذ كان يسـتقبل الفواكه المنتجة من بساتين مصر والتي يتم استيرادها من بلاد الشام، وعن طريق هذا

(1) الشـرابشـيين: الشـربوش يلبس على الرأس ويكون شـكله عنده مثلث شـبيه التاج، المقريزي، الخطط، 160/3.

(2) المقريزي، الخطط، 160/3؛ سرور، دولة بني قلاوون، ص332.

(3) قاسم، دراسات في تاريخ مصر، ص32.

(4) بدرو (عاش في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي): رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشر الميلادي، ترجمة حسن حبشي (القاهرة:1968م)، ص97.

(5) الصيرفي، علي بن داود الخطيب (ت 900هـ-1494م): أنباء الهصر بأبناء العصر، تحقيق حسن حبشي (القاهرة: 1970م)، ص187.

(6) قاسم، أسواق مصر، ص8.

السوق يتم توزيع الفاكهة على بقية الأسواق وهذا السوق تم بناؤه سنة (740هـــــ-1339م)[1].

وهذا يؤكد على مدى التبادل الزراعي ما بين مصـــر وبلاد الشـــام، بدليل أن الأسواق كانت مزدهرة بالفواكه العديدة من مختلف المدن المصرية والشامية.

وكذلك يوجد سوق للمواد الغذائية يسمى (سوق المتعيشين) الذي احتوى على كافة المأكولات المتنوعة[2].

ومن الأسواق الأخرى سوق (الحلاويين) وقد اكتسب هذا الاسم من الحلوى التي تصنع من السكر، ولهذا السوق مواسم يزداد الطلب عليه لاسيما في الأعياد والمناسبات[3].

وهناك أسـواق تخصـصـت في بيع الملابس، كسـوق الخلعيين الذي جاءت تسـميته من الثياب المسـتعملة وغيرها، وكانت تباع فيه ملابس أصـحاب السـلطة وغيرهم من الخلع والتشاريق[4]. وأيضاً سوق الشرابشيين الذي تباع فيه الخلع الخاصة التي يلبسها السلطان والأمراء والوزراء والقضاة وغيرهم[5].

ومن الأسواق الأخرى هي سوق الأسلحة التي تخصصت في بيع لوازم الجند من الأسـلحة ومعدات الركوب، ومن ضـمن الأدوات التي تتوفر في هذه الأسـواق القسي والنشاب وغيرها[6].

(1) المقريزي، السلوك، 265/3.
(2) قاسم، أسواق مصر، ص9.
(3) المرجع نفسه، ص9.
(4) المقريزي، الخطط، 161/3.
(5) المصدر نفسه، 97/2.
(6) قاسم، أسواق مصر، ص11.

واشـتهرت في مصـر أسـواق بيع الجواري، إذ كان في خان مسـرور الذي يقع على يمين السـالك من سـوق باب الزهومة[1] إلى الجامع الأزهر، حيث كان سـاحة يباع فيها الرقيق بعدما كان موضعه المدرسة الكاملية[2].

ويوجد سوق للرقيق يقع تجاه المدرسة الحسامية التي بناها الأمير حسام الدين طرنطاي المنصـوري، ويسـلك منها إلى درب العداس وحارة الوزيرية[3]. وبالنسـبة للجواري السـود فيتم بيعهن في أسـواق أسـيوط والقاهرة، فقد كان بها وكالة خاصـة لجلب هذا النوع من الجواري والسـوق والوكالة يقعان بالقرب من جامع السـلطان الأشرف قايتباي[4].

ومن أسـواق مدينة قوص، سـوق الغرابليين ويسـمى (المغربلين) الواقع في ظاهر المدينة، ويحتوي السـوق على أنواع الغلال والحبوب التي ترد إلى قوص من توابعها، حيث كان مقراً رئيسياً لتجار الحبوب من مختلف أنواعها من القمح والشـعير وفول وذرة وعدس، وارتبط الاسـم بالغرابليين الذين هم طائفة تتولى غربلة الغلال وتنقيتها من الأتربة والشوائب[5].

---

(1) باب الزهومة: يقع بالقرب من الصـيارف وسـمي بالزهومة لأن اللحوم وحوائج الطعام الداخلة للمطبخ تدخل من هذا الباب فقيل لـه بـاب الزهومـة أي بـاب الزفر، ينظر المقريزي، الخطط، 158/3.

(2) المصدر نفسه، 158/3.

(3) الوزيرية: نسـبة إلى الوزير الفاطمي يعقوب بن يوسـف بن كلس وهو يهودي من أهل بغداد، المصدر نفسه، 7/3.

(4) فهمي، طرق التجارة، ص224.

(5) الشيزري، نهاية الرتبة، ص21.

وبالنسـبة لسـوق الوراقين، فكان نشـطاً نتيجة ما تمتعت به قوص من نهضـة ثقافية واسـعة، فقد كان الأهالي يحترفون الإنسـاخ والتصـحيح والتجليد وسـائر الأمور الكتبية[1].

وســـوق قوص العام يقع في قلب المدينة، إذ راجت فيه مختلف البضـــائع والمصنوعات الواردة من بلاد المشرق والمغرب إضافة إلى المحلية منها، والتي كانت تنتجها هذه المدينة، وحوانيت المنســـوجات الحريرية والقطنية والكتانية كانت ملتحمة مع بعضها[2].

وعلاوة على ما تطرقنا إليه من وصـف عام للأسـواق المصـرية، لابد من ذكر أسواق كل من القاهرة والفسطاط والإسكندرية بشيء من التخصص والاستقلالية.

أسواق القاهرة:

1. سـوق الجوخيين: يقع هذا السـوق في الجزء الجنوبي الغربي من القاهرة، حيث يباع فيه الجوخ المستورد من الأوربيين لعمل الستائر وثياب السروج وغواشيها[3].

2. سـوق الفرايين: يقع هذا السـوق بجوار الجامع الأزهر إذ سـكنه صـناع الفراء وتجاره فعرف بهم، ويعد هذا الفراء من الأشـياء النادرة إذ كان لا يسـتطيع أن يلبســه بعض الأمراء[4].

3. سوق الشرابشيين: يقع هذا السوق في منطقة الغورية، ويباع فيه الملابس التي ينعم بها السلطان على الأمراء والوزراء والقضاة وغيرهم[5].

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص421.
(2) الحجامي، محمد عبده: قوص في التاريخ الإســـلامي، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب (القاهرة:1982م)، ص81.
(3) المقريزي، الخطط، 159/3.
(4) المقريزي، الخطط، 168/3.
(5) المصدر نفسه، 160/3.

4. سوق الحوائصين: يعد هذا السوق متصلاً بسوق الشرابشيين، إذ كان يباع فيه الأحزمة التي عملت بإعداده كبيرة[1].

5. ســـوق الخلعيين: اختص هذا الســـوق ببيع الخلع، وهي الثياب القديمة التي لبســـت من قبل، وشـــهد هذا الســـوق رواجاً كبيراً لكثرة ما يباع فيه من ملابس أهل الدولة وغيرهم[2].

6. ســوق الدجاجين: كان يباع فيه الدجاج والإوز والعصـــافير والطيور المتنوعة وبكميات كبيرة، حتى إنه خصـص حانوت لبيع العصـافير إلى الصـبية وكان سـعرها فلس واحد[3].

7. سوق السماكين: هذا السوق يقع بين سويقة المغاربة، وله أربعة مسالك يوجد فيه أنواع الأسماك[4].

8. سوق الشوايين: هذا السوق كان يعرف بالشرايحيين، ثم سكن فيه أهل الشواء فعرف بهم[5].

9. سوق الحلاويين: يقع بجوار سوق الشوايين، ويباع فيه كل ما يتخذ من السكر لكي تصنع الحلوى، وقد تفنن الصناع فيها وبلغت الصناعة منتهى الجمال والفن[6].

10. ســوق الســـلاح: يقع هذا الســـوق بالقرب من مدرســـة الظاهر بيبرس، وكان مخصصاً لبيع القسي والنشاب وغيرها من آلات النحاس[7].

---

(1) المصدر نفسه ، 161/3.

(2) المصدر نفسه، 169/3.

(3) المصدر نفسه، 156/3.

(4) ابن دقماق، الانتصار، ق1/ 33.

(5) مبارك، الخطط التوفيقية، 30/2.

(6) المقريزي، الخطط، 161/3.

(7) المصدر نفسه، 157/3.

11. ســوق المهامزيين: عرف هذا الســوق واشــتهر بعد زوال الدولة الفاطمية، إذ يباع فيه المهاميز حيث اتخذ الناس المهماز من الذهب الخالص والفضــة الخالصــة ولا يترك ذلك إلا من كان متورعاً باتخاذ الحديد وطليه بالذهب والفضة(1).

12. سـوق اللجميين: اتصـل هذا السـوق بسـوق المهامزيين، حيث تباع فيه آلات اللجم ونحوها مما يتخذ من الجلد، وعملت الســـروج في هذا الســـوق ذات الألوان المتعددة(2).

13. سوق الكتبيين: يقع ما بين الصاغة والمدارس الصالحية، وهذا السوق هو من ضمن أوقاف المارستان المنصور، وبيعت فيه أمهات الكتب(3).

أما أســواق الفســطاط، فقد كان فيها عدداً من الأســواق التجارية التي تنوعت ببيعها، ومنها سوق البزازين وسوق القناديل وسوق النحاسين وسوق العيارين وسوق الرقيق وسوق المغاربة وسوق وردان(4).

وكذلك تنوعت أسـواقها واتسـعت لتشـمل سـوق البربر وسـوق العسـل وسـوق السماكين وسويقة العراقيين وسويقة الوزير وسويقة دار النحاس وغيرها(5).

2. الأسواق التجارية في بلاد الشام:

تميزت بلاد الشـام كغيرها من المدن بوجود الأسـواق المتعددة في كافة مدنها، ومن خلال مشاهدات الرحالة يمكن قياس مدى فعالية هذه الأسواق ونشاطها.

---

(1) المصدر نفسه، 158/3.

(2) مبارك، الخطط التوفيقية، 26/2.

(3) المقريزي، الخطط، 165/3؛ ابن إياس، بدائع الزهور، 283/2.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 343/3.

(5) ابن دقماق، الانتصار، ق32/1.

فقد امتدح الرحالة ابن بطوطة[1] الحركة التجارية في الشام والتي ساعدت في ازدياد الأسـواق وسـعتها وبمختلف الاختصـاصـات، وشـمل الوصـف أسـواق القدس والرملة ونابلس وعكا وصـــور وصـــيدا وبيروت وطرابلس وحمص وغيرها من المدن التي امتازت برواج الحركة التجارية فيها[2].

وكذلك وصـــف إقليم الشـــام بأنه **(جليل الشـــأن ذو فضـــائل لا تخفى وفواكه ورخاء... والتجارات مفيدة، ودمشق هي مصر الشام... أكثر أسواقها مغطاة ولهم سوق على طول البلد مكشوف.. بلد كثرت به الثمار مع رخص الأسعار)**[3].

ولقد تركزت أسـواق المسـلمين ومنشـآتهم بالقرب من المسـجد الجامع والقلعة، في حين تركزت أسواق الطوائف الأخرى ما بين الزاوية الشمالية الشرقية من المدينة والمنطقة الجنوبية، الأمر الذي ساعد على الاختلاط فيها[4].

ووصـف ابن جبير[5] أسـواق دمشـق بأنها **(من أحفل أسـواق البلاد وأحسـنها انتظاماً وأبدعها وصفاً ولاسيما قيساراتها وهي مرتفعات مثل الفنادق...)**.

وكانت هذه الأسواق في تنظيمها وترتيبها تتفق والطابع العام للأسواق في بقية المدن الإســلامية، أي أنه توجد ســوقاً خاصـــة لكل ســلعة وصـــنف كســوق البطيخ والفاكهة والقمح والغلال والغنم والماشية والصاغة والحدادين والنحاسين وغيرها[6].

وعرفت أسواق بلاد الشام أنواعاً من الأسواق وهي الأسواق المحلية والدائمية، والأسواق الموسمية، والأسواق الأسبوعية.

---

(1) تحفة النظار، 183/1.
(2) المصدر نفسه، 184/1.
(3) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص151.
(4) عاشور، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى (القاهرة:1977م)، ص33.
(5) رحلة ابن جبير، ص247.
(6) عاشور، بحوث ودراسات، ص33.

فبالنسـبة للأسـواق المحلية والدائمية، فقد كانت منتشـرة في أغلب مدن الشـام وتكون على مدار السـنة بمزاولة نشـاطها التجاري، ولم يقتصـر وجودها على أماكن المدينة فقد وجدت أيضاً في الريف، فقد كانت غوطة دمشق من أكثر القرى الدمشقية احتواءً على الأسواق[1]. وهذه الأسواق تمتاز بسعتها كسوق أنطاكية[2]، وحمص[3].

وتمتعت أسـواق دمشـق بعمل جديد يشـمل توسـعة أسـواقها كسـوق السـلاح والسوق الكبير[4].

وكانت أسواق الشام مسقفة ومضللة وذلك لحماية السابلة من المطر والشمس، وهذا ما كان موجوداً في أسـواق حلب حيث كانت أسـواقها **(وكلها مسـقف بالخشـب فكأنما في ظلال وارفة)**[5].

ومن مميزات هذا النوع من الأسواق، أن أصحابها كانوا يباشرون بفتح محالهم التجارية في أول النهار ثم ينهون العمل فيها مساءً[6].

وكانت أسـواق دمشـق مكتظة بالتجار، والشـيء اللافت للنظر فيها هو كثرة مصابيحها الزجاجية المتوقدة في الليل[7].

وأما الأسـواق الموسـمية، فهي التي تنعقد في مواسـم معينة عكس الدائمة، كمواسم ورود التوابل من الهند والصين بواسطة مينائي عدن وطور، وكانت الصفقات

---

(1) ابن بطوطة، تحفة النظار، 114/1.

(2) الحميري، الروض المعطار، ص38.

(3) ابن بطوطة، تحفة النظار، 85/1.

(4) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، 417/2.

(5) ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص201.

(6) العمري، مسالك الأبصار، ص202.

(7) زيادة، نقولا (دكتور): دمشـق في عصـر المماليك، نشـر بالاشـتراك مع مؤسـسـة فرنكلين للطباعة والنشر (بيروت: 1966م)، ص108.

التجارية تنشط في هذه الأسواق، إذ أن تجار الشام تستعد قوافلهم بمجيء قوافل الهند والصين الخاضعة لموعد هبوب الرياح الموسمية[1].

وتعد مواسم الحج الإسلامية من المواسم الفعالة في حركة الفعالية التجارية، إذ كانت تقام الأسواق الخاصة في الأماكن المخصصة للاستراحة بالنسبة للحجيج من مختلف المناطق[2].

ومن أهم المحطات التي نشطت فيها الأسواق الموسمية هي المزيريب والزرقاء والكرك والحسا ومعان[3].

وتعد المناطق التي يتواجد فيها قبور الأئمة والصالحين كقبر الإمام الصالح إبراهيم بن أدهم (رحمه الله) سوقاً موسمياً حيث تجتمع فيها مقصد الزيادة ومصالح التجارة[4].

وفيما يتعلق بالأسواق الأسبوعية، فهي عبارة عن أسواق تعقد في أيام محددة من كل أسبوع، وكانت نشطة في مناطق الريف حيث تعقد في أيام الأسبوع وتشهد نشاطاً تجارياً[5].

وتمتعت أسواق المدن الشامية بالأنشطة الأسبوعية، ففي دمشق أقيم سوق أسبوعي في الميدان الأخضر وكان يوم السبت مخصصاً له[6].

---

(1) طافور، رحلة طافور، ص78.

(2) ابن بطوطة، تحفة النظار، 128/1.

(3) ابن عبد الحق، صفي الدين المؤمن البغدادي (ت 739هـ-1338م): مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع، تحقيق علي محمد البجاوي، ط1 (لبنان:1954م)، م2، ص679.

(4) ابن بطوطة، تحفة النظار، 96/1.

(5) أبو الفدا، تقويم البلدان، ص261.

(6) القزويني، آثار البلاد، ص191.

وتعد إمارة حلب مدينة عامرة تحتوي على أسواق غنية، ويصفها ابن حوقل[1] بقوله **(كانت بها أسواق حسنة وحمامات وفنادق كثيرة ومحال وعراص فسيحة).**

وكانت أسعارها جداً رخيصة وهذا ما أكده الرحالة ناصر خسرو[2] عندما زارها وشاهد بأم عينيه الحالة فوصفها قائلاً **(ولم تزل أسعارها في الأغذية قديمة، وجميع المآكل والمشارب واسعة ورخيصة والأوزان بسوقها بالرطل الظاهري).**

وشكلت الأسواق صفوف من الحوانيت، وتعددت الأسواق فمنها أسواق للمواشي والأغنام واللحوم والسمك والسكر والعسل والدجاج والجبن والبقول وبعض الفواكه[3].

ويكمن النشاط التجاري في طبيعة الأسواق التي تخصصت بنوع أو أكثر من المواد والسلع الضرورية، ووجه التجار اهتمامهم صوب السلع والبضائع التجارية التي يتم جلبها بكميات كبيرة إلى الأسواق، إذ بيعت في أسواق حلب العديد من أنواع الحرير والصوف والقماش العجمي والفراء ومما نشط حركة الأسواق هو توافر المنسوجات الحريرية والقطنية، مما شجع التجار للقدوم إلى حلب[4].

وتتجلى التجارة الداخلية في المبادلات التجارية بين أسواق حلب من جهة أخرى، فقد كانت أسواق حلب مكتظة بالمتاجر وهي عبارة عن أسواق متصلة ببعضها ولكل سوق مختص بصنعة معينة وهي تسر الناظر لجمالها وترتيبها[5].

---

(1) صورة الأرض، ص163.
(2) سفرنامة، ص45، والرطل الظاهري هو الذي اعتمد في أيام الملك الظاهر لإعزاز دين الله.
(3) لابيدوس، مدن الشام، ص157.
(4) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص251.
(5) ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص203.

ويوجد أكثر من أربعين سوقاً في حلب فقط، وكل سوق اختص بصنعه معينة كسوق الغزل والحرير والقطانين والحدادين والماشية والخيل والسلاح[1].

وهذه الأسواق أعطت طابعاً تجارياً مهماً، فقد لبت الاحتياجات اليومية لسكان المدن، إضـــافة إلى تأمين حاجات الريف والبدو[2]. وهذه الحركة التجارية بقيت مســتمرة فقد أشـــار ابن العديم[3] إلى **(نفاق ما يجلب إليها من البضـــائع كالحرير والصوف.. والقماش العجمي وأنواع الفراء.. والبضائع الهندية.. وأجناس الرقيق)**.

ونشــطت حركة المبادلات التجارية في مدن أخرى، إذ اشــتملت بلدة (الباب) على أسواق نشيطة تختص بعمل (الكرباس)[4] بكميات كثيرة يصدر منه إلى دمشق مصر [5].

وكذلك كانت أسواق مدينة بزاعة[6] جامعة بين البضائع والحاجات التي يطلبها المسافرون وأهل الريف[7].

وكانت أســـواق مدينة منبج **(فســـيحة متســـعة ودكاكينها وحوانيتها كأنها الخانات والمخازن اتساعاً وكبراً)**[8].

(1) ابن العديم، زبدة الحلب: 39/3.
(2) عثمان، محمد عبد الســتار: المدينة الإســلامية، ســلســلة عالم المعرفة (الكويت:1988م)، ص252.
(3) زبدة الحلب، 254/1.
(4) الكرباس: وهي أثياب فارسية ويسمى بائعه بالكرابيسي وهو أيضاً القطن، ابن منظور، لسان العرب، 195/6.
(5) ياقوت الحموي، معجم البلدان، 303/1.
(6) بزاعة: وهي بلدة من أعمال حلب في وادي بطنان بين منبج وحلب، بينها وبين كل واحدة منها مرحلة، وفيها عيون جارية وأسواق جليلة، المصدر نفسه، 409/1.
(7) ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص200.
(8) المصدر نفسه، ص201.

ومن بين مدن حلب الأخرى التي اشتهرت بكثرة الأسواق حاضر السليماني والرمادة[1].[2] وفي القرى أيضاً كقرية كفر سوت[3].

إن توزع الأسواق في مدينة حلب ووجود كافة السلع والمنتجات، إضافة إلى العادات والتقاليد قد أدى بالناس لارتياد الأسواق بشكل مستمر للحصول على احتياجاتهم اليومية، وكذلك قيام موظفي الدولة بشراء وبيع فائض الإنتاج من الاقطاعات العسكرية المخزنة، حيث كان لكل مدينة أسواقها الخاصة كسرمين وبهنسا وعينتاب وملطية والمصيصة[4].

وكانت مدينة عينتاب مقصودة من قبل التجار والمسافرين وذلك لوجود الأسواق الجيدة التي توفرت فيها مختلف البضائع[5].

وضمت حلب كل من سوق البزازين والغزل والزجاجين[6]، وسوق الطير [7]، وسوق الغنم[8]، وسوق الصابون[9]، وسوق الطباخين والصاغة[10].

(1) الرمادة: محلة كبيرة كالمدينة تقع في ظاهر مدينة حلب، وهي متصلة بالمدينة لها أسواق وهناك والي يرأسها، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 66/3.

(2) ابن شداد، الأعلاق، 1/ ق1/ 200.

(3) كفر سوت: قرية من أعمال حلب، تقع الآن قرب بهسنا وفيها أسواق حسنة عامرة، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 469/4.

(4) ابن بطوطة، تحفة النظار، 272/1.

(5) الشيزري، نهاية الرتبة، ص11؛ ابن بسام، محمد بن احمد التنسي (ت أواخر القرن السادس الهجري–الثاني عشر الميلادي): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق محمد حسام الدين السامرائي (بغداد:1968م)، ص17.

(6) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص242.

(7) ابن شداد، الأعلاق، 66/1.

(8) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص246.

(9) المصدر نفسه، ص246.

(10) ابن شداد، الأعلاق، 62/1.

وهذه الأســواق تميزت بوجود حوانيت متلاصــقة ببعضــها ويوضــع أمامها مصاطب، إذ كان التاجر يعرض عليها بضاعته[1].

وهناك أنشـئت سـوقاً للخيل، تباع فيه وتشـترى ويتم البيع بواسـطة المنادي والدلال، فالمنادي هو من يعرّف المشـتري بالبضـاعة، أما الدلال فهو الوسـيط بين البائع والمشـتري، وتعد الدلالة من الوظائف المهمة في تنشيط التجارة لذا فقد اهتمت الدولة بتنظيمها وإصدار قوانين منظمة لها[2].

وفي دمشـــق كانت فيها ثلاثة أســـواق لبيع الجواري، فالجواري ذات الجمال الحسـن يبعن في سـوق الشـيخاب وما دونهن يبعن في خان الدكة إذ كانت الجواري يعرضـــن على الدكة، ويجري البيع يومي الاثنين والخميس من كل أســـبوع ومعظم رواده من المماليك الأثرياء من أهل دمشق[3].

وكانت أسواق دمشق ومتاجرها، مدعاة بإدخال السرور والمتعة لمن يقصدها من الشرق والجنوب، حيث حوت هذه الأسواق على العديد من البضـائع المعروضـة إضافة إلى التنظيم الدقيق لها[4].

وشـهدت منطقة شرق الأردن خلال العصـر المملوكي نشـاطاً ملموسـاً، حيث اشتملت على الأسواق العامرة بشتى صنوف السلع والصناعات، فكانت بحق مراكز

(1) ابن الأخوة، محمد بن محمد بن احمد القريشي (ت 729هـ-1328م): معالم القربة في أحكام الحسـبة، تحقيق الدكتور محمد محمود شـعبان والدكتور صـديق احمد عيسـى المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: 1976م)، ص135.

(2) العمري، آمال: دراسـة لبعض وثائق تتعلق ببيع وشـراء خيول من العصـر المملوكي، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج 10، ج1 (القاهرة:1964م)، ص229.

(3) العصـفور، سـعود محمد (دكتور): الجواري في العصـر المملوكي، مجلة دراسـات تاريخية، ع99-100 (دمشق:2007م)، ص320.

(4) زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص103.

تجارية هامة تعقد فيها الأسواق الأسبوعية واليومية وكان أهل الريف يجلبون فائضهم من الإنتاج المحلي لكي يباع في أسواقها نقداً أو مقايضة[1].

ومن هذه الأسواق سوق مدينة عجلون الذي يحتوي على أسواق للجلود وسوق القطانين وسوق الخليع[2]، وسوق الصاغة وسوق الفامية وغيرها[3].

لقد كانت التجارة الداخلية على درجة كبيرة من النشـاط في عصـر المماليك، فقد شـهدت الأسـواق المصـرية والشـامية نشـاطاً ملحوظاً في تبادل البضـائع والسلع، فزودت الأسواق الشامية الأسواق المصرية العديد من هذه المنتجات كالأغنام والفواكه والتمور والأرز، وبالنسبة للأقمشة والقطن فلاقت رواجاً في أسواق القاهرة[4]. وبالمقابل زودت الأسـواق المصـرية الأسواق الشـامية بكميات كبيرة من الحبوب، ففي سنة (724هـ-1323م) أرسل تجار مصر كميات هائلة من الحبوب إلى الشام بعدما حلت بهم الأزمة[5] وتبادل البلدان المنتوجات فيما بينهما، فكانت الفواكه والخضـر منتشرة في أسواق مصر[6]، إضافة إلى الزيت الذي اشتهرت به مدينة نابلس[7].

---

(1) غوانمة، يوسف درويش (دكتور): تاريخ شـرقي الأردن في عصـر دولة المماليك الأولى (القسم الحضاري)، وزارة الثقافة والشباب (عمان:1979م)، ص59.

(2) الخليع: هو السوق الذي يتعاطى ببيع الثياب القديمة الملبوسة، المقريزي، الخطط، 169/3.

(3) الفامية: تعني الحنطة والخبز وسـائر الحبوب، وهي من قولهم: فوموا لنا، أي اختبزوا لنا، غوانمة، تاريخ شرقي الأردن، ص59.

(4) لابيدوس، مدن الشام، ص75.

(5) المرجع نفسه، ص96.

(6) أبو الفدا، تقويم البلدان، ص247.

(7) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص200.

والجدير بالذكر أن أغلب مصـــادر الســـلع التجارية التي يتم تبادلها فيما بين المدن بصـــورة عامة هي محلية كالشـــب والنطرون والمنســـوجات الحريرية والقطنية والكتانية والأواني الزجاجية والفخارية، إضافة إلى المحصولات الزراعية[1].

(1) الجاحظ، التبصر بالتجارة في وصف ما يستظرف في البلدان من الأمتعة الرفيعة والأعلاق النفيســة والجواهر الثمينة، تصــحيح وتعليق حســن حســني وعبد الوهاب التونســي، ط2، مطبعة الرحمانية (القاهرة:1953م)، ص23؛ الدمشـــقي، أبو الفضـــل جعفر بن علي (عاش في القرن السادس الهجري): الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق البشري الشوربجي، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط1 (القاهرة:1977م)، ص22.

3. معوقات التجارة الداخلية:

وعلى الرغم من حركة النشـــاط التجاري الداخلي إلا أنه كانت هناك مشـــاكل اعترضـت التجارة الداخلية والتي تمثلت بسـوء معاملة التجار والإسـاءة إليهم بمختلف الطرق، فضــلاً عن النكبات والخسـائر التي تعرضـوا لها وذلك بإجبارهم على شـراء البضـــائع من قبل رجال الدولة ومن له ســطوة ونفوذ في الدولة، كما فعل النشــو[1] الناظر الخاص سنة (737هــ-1336م) عندما قام برمي الخشب على التجار وباعه لهم بثلاثة أضـعاف سـعره[2]، وكان ينزل العقوبة بمن يعارض إجراءاته فحصـل من بيعه هذا أموالاً طائلة[3]. وكان يقوم باحتكار بيع الأغنام وفرض الأبقار الهزيلة على التجار، حيث حدث ذلك سنة (737هــــ-1336م) فقد كان يشتري الأغنام بنصـف قيمتها ويســتبدل الأبقار الضــعيفة والمريضـــة بالجيدة وكان يطلب من نائب الشـــام وحلب بحمل الأغنام إلى مصر، وقام ببيع الأبقار الضعيفة والهزيلة بسعر مائة درهم بينما لا يتجاوز السعر الحقيقي عشرين درهماً، وبهذا الإجراء تعرض التجار إلى نكبة وخسارة ثقيلة[4].

---

(1) النشـو: هو شـرف الدين عبد الوهاب بن فضـل الله المعروف بالنشـو، كان كاتباً مترسـلاً من أهل مصــر، خدم الملك الأشـرف والملك الناصــر فجعله الناصــر كاتب السـر في دمشـق وكان متعسـفاً للرعية يصــادر أموالهم ويفرض عليهم الضــرائب، توفي ســنة (640هــــ)، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 428/2.

(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 116/9.

(3) المقريزي، السلوك، 212/3.

(4) المصدر نفسه، 212/3.

وكان النشـــو يصـــادر الســـماســـرة وعدد من مخازن التجار مع ما فيها من البضائع، ثم يبيعها مع تعويض أصحابها بسفاتج[1] على الخشب والبوري[2].

وكان للأحوال غير المستقرة والاضطرابات خاصة في صعيد مصر، من بين العراقيل التي أعاقت التجارة الداخلية بسـبب انعدام الأمان في الطرق التجارية فضــلاً عن تعرض القوافل التجارية إلى عمليات الســلب والنهب من قبل العربان وفرضـــهم الضرائب مقابل السماح بمرور قوافلهم التجارية، وهذا ما فعله عربان الوجه القبلي في أسيوط ومنفلوط بقطع الطريق التجاري وفرضهم الضرائب على التجار[3].

وكان يفرض على التجار العديد من البضائع التي هم في غنى عنها، فيجبروا على شرائها بالسعر المحدد من قبل السلطة فتحل بهم الضائقة المادية جراء ذلك[4].

وتعرض التجار إلى مصادرة أخرى سنة (737هــــ-1336م) عندما فقد فرو السنجاب من الأسواق بسبب توقف الاستيراد، فقام النشو بمصادرة مخازن التجار بما فيها من الفرو، ولم يكتف بهذا الإجراء بل وجه إلى التجار اتهامات باطلة بأنهم يتعاملون بالربا، حتى أخذ منهم مالاً يقدر بثلاثة آلاف دينار[5].

وتعرضت التجارة الداخلية إلى حالات من الكساد فانعدمت فيها عمليات البيع والشراء -ولو لفترة قصيرة- بسبب انتشار الأوبئة والأمراض خاصة الطاعون الذي

(1) سفاتج: هي كتاب صاحب المال لوكيله أن يدفع مالاً قراضاً يؤمن به خطر الطريق، ينظر الزبيدي، تاج العروس، 59/2.

(2) البوري: هو نوع من أنواع السمك وهو نسبة لبلدة بورة الواقعة على شاطئ البحر المتوسط، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 506/1.

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 148/8.

(4) المقريزي، السلوك، 212/3.

(5) المصدر نفسه، 214/3.

انتشـر في مصـر حيث أغلقت الأسـواق وانعدمت حركة البيع والشـراء فيها وكان ذلك سنة (749هـ-1348م)[1].

إن معوقـات التجـارة الـداخليـة من خلال مـا مر بنـا، يظهر جلياً عـدم رغبـة وجدية ســـلاطين المماليك في معالجة الوضـــع الداخلي للتجار من خلال معاقبة المســـؤولين الذين امتدت أيديهم بالإســـاءة للتجار من جهة، وعدم تقديم المســـاعدة الحقيقية والمساهمة في تنشيط التجارة من جهة أخرى.

ويعلل أحد[2] الباحثين أســباب تراجع التجارة الداخلية بســببين، الأول: هو أن الأمراء المقربين من الســـلاطين والذين كانوا يحظون بمكانة مرموقة عندهم، كانت لديهم صــلاحيات احتكار ومصــادرة العديد من الســلع، وهذا الأمر أســهم في ســحق التجار، والثاني: هو تبذير الحكام في الأرصـدة من المعادن النفيسـة من أجل اسـتيراد احتياجاتهم.

---

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 199/10.

(2) منصـور، احمد إبراهيم عبد: النظام الاقتصـادي والاجتماعي في مصـر المملوكية مع إشـارة خاصــة لفكر المقريزي، رســالة ماجســتير مقدمة إلى جامعة الموصــل، كلية الإدارة والاقتصــاد (1996م)، ص83.

ثانياً: المنشآت التجارية في مصر وبلاد الشام:

1. الفنادق:

والفندق عبارة عن منشأة تجارية وهو بناء ضخم مربع الشكل يشبه الصحن، محاط بالحدائق ويتألف من ثلاثة طوابق ويوجد في الطابق الأرضـــي المحلات ومخازن البيع والشـــراء وهي مطلة على فناء داخلي واســـع يســـتخدم لعمليات خزن البضائع، أما الطابق العلوي فهو مخصص لمبيت التجار الذين يقفلون غرفهم بأقفال رومية فلا يبرحونها ليلاً[1]. والسبب في ذلك خوفاً من أن يؤدي خروجهم إلى حدوث مصادمات مع الأهالي، أو يقوم هؤلاء التجار بممارسة أعمال غير مسموح بها. وتعد الفنادق من المنشآت التجارية التي احتوت التجار وغيرهم من الأجانب، والفنادق هي أبنية حكومية مخصصة لإقامة التجار الأجانب فيها، ويشرف عليها موظف يدعى الفنداقي[2]. ومن الفنادق التي أنشئت في مصر.

1. فندق طرنطاي: يقع هذا الفندق خارج باب البحر، وهو خاص ينزل فيه تجار الزيت الواردين من الشام[3].

2. فندق القصب: خصص هذا الفندق لبيع محصول قصب السكر، يقع بالقرب من دار الزمان[4].

3. فندق الحصر: كان يباع فيه الحصر الرقيقة والحصر القبطان التي تجلب من الفيوم، إضافة إلى بيع الرطب والزيتون الأخضر[5].

---

(1) Heyd, w., Historie du commereedu Levant au moyon-99e (2 Vol., Leipxiq 1923).p. 430-431.

(2) فهمي، طرق التجارة، ص288.

(3) المقريزي، الخطط، 153/3.

(4) ابن دقماق، الانتصار، 40/4.

(5) المصدر نفسه، 40/4.

4. فندق دار التفاح: كانت هذه الدار عبارة عن فندق يقع تجاه باب زويلة، إذ كان يرد إليه الفواكه على مختلف أصنافها سواء المزروعة في القاهرة، أو من التفاح والكمثري المجلوب من المدن الشـامية، وبظاهر هذه الدار حوانيت تباع فيها الفاكهة طيبة المذاق وحسنة المنظر(1).

5. فندق حوى بن حوى العذري: يقع هذا الفندق في عقبة النجارين، وحوى هو من أهل وادي القرى(2).

6. فندق الوكالة: عمّر هذا الفندق يكتمر السـاكمي الناصـري وبقي على حاله حتى اشتراه الملك الظاهر برقوق (784-791هـ-1382-1388م) سنة (696هـ-1296م) بـ(250) الف درهم(3).

7. فندق الدماميني: يقع هذا الفندق في مدينة الإسكندرية حيث سمي على اسم التاجر الكارمي تاج الدين عتيق المخزومي الدماميني(4).

ومن الفنادق الأخرى هي:

1. فندق بلال المغيثي: أنشـأ هذا الفندق في أيام الملك الناصـر محمد قلاوون، أنشأه الأمير حسام الدين المغيثي، حيث كان التجار يودعون أموالهم وحليهم الذهبية والفضية فيه(5).

2. فندق بن قريش: يعود تاريخ هذا الفندق إلى أيام القاضـي شـرف الدين بن قريش كاتب الإنشاء زمن الأيوبيين(6).

---

(1) المقريزي، الخطط، 151/3؛ فهمي، طرق التجارة، ص293.
(2) ابن دقماق، الانتصار، 40/4.
(3) المصدر نفسه، 40/4.
(4) المقريزي، السلوك، 150/3.
(5) المقريزي، الخطط، 149/3.
(6) المصدر نفسه، 151/3.

وبالإضـــافة إلى هذه الفنادق، فكانت هناك فنادق خاصـــة بالتجار الأجانب في كل من مصر وبلاد الشام.

حيث وجدت في الإســـكندرية عدة فنادق للجاليات الأجنبية على مختلف أجناسها، وكان للتجار الأجانب الأوربيين في المدن المصرية والشامية فنادق خاصة بهم وضعتها الحكومة المملوكية تحت إمرتهم، واتصفت فنادقهم بكونها مربعة الشكل ومحاطة بسـور وتشـرف على سـاحة داخلية تسـتخدم لتعبئة السـلع والمتاجر، حيث كانت مستودعات التجار الأوربيين في الطابق الأرضي[1]، وتتميز هذه الفنادق بوجود حديقة يزرع فيها الأشجار المجلوبة من بلادهم[2].

وامتلك البنادقة فندقان في مدينة الإســـكندرية، بينما امتلك تجار جنوا وبيزا وبالرمو ونابولي وكريت ومرســـيليا على فندق واحد في الإســـكندرية[3]، وفي المدن الشـــامية كان للتجار البنادقة فندق في كل من دمشـــق وبيروت وطرابلس وحلب واللاذقية[4]، ولم يقتصـــر إنشـــاء الفنادق على التجار الأجانب، فقد قامت الدولة المملوكية بإنشاء الفنادق لتجار الكارم[5] الذي يقع على شاطئ النيل باتجاه الفسطاط، حيث كانت ترسو مراكب الكارم وهي محملة بمختلف البضائع[6].

---

(1) القيسي، إيلاف عاصم مصطفى: التجارة الكارمية في عصر المماليك في مصر (1260-1517م) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد (2006م)، ص70.

(2) فهمي، طرق التجارة، ص289.

(3) المرجع نفسه، ص252.

(4) زيتون، عادل (دكتور): تاريخ المماليك، جامعة دمشق (دمشق:2002م)، ص193.

(5) الكارم: اســـم يطلق على المحطات التجارية القائمة في بلاد وادي الرافدين، وبمرور الوقت أصـــبحت الكارمية تعني فئة من التجار الذين كانوا يديرون تجارة التوابل الواردة إلى مصـــر من الصـــين والهند عن طريق موانئ اليمن تحديداً، ثم أطلق اللفظ على كل من مارس التجارة مع الشـرق بصـورة عامة ولاسـيما التوابل في مصـر، كما يطلق عليهم أحياناً تجار الفلفل، ينظر: الشاوي، تجار الكارم، ص16.

(6) ابن دقماق، الانتصار، 50/4.

ومن الفنادق التي كانت مخصـصــة لأنواع معينة من السـلع، فندق الخضــر وفندق العســل وفندق البلاط وفندق الســدر وفندق الدقيق[1]، ولم يكن للأجانب حق الملكية في الفنادق، ذلك لأنها أبنية تابعة للدولة وتحت تصـــرف تجارهم تســـهيلاً لإقامتهم في البلاد وقيامهم بالصفقات التجارية[2]، وكان قنصل كل دولة مسؤول عن الفندق الذي يخص دولته وتسديد رسوم التجار للسلطان[3].

ولقد عمل ســـلاطين المماليك على حماية الجاليات الإيطالية وتأمين الحماية لهم، ففي سنة (652هـــ-1254م) طلب تجار البنادقة رفع سوق السمك الذي يقع بجوار فندقهم في الإسـكندرية، فأمر السـلاطين بنقل هذا السـوق إلى مكان آخر[4]. وتكرر الحال نفسـه ففي سـنة (763هــــ-1361م) عندما شـكى تجار البنادقة في الإسكندرية من كثرة الضوضاء أمام فنادقهم، فقام والي الإسكندرية بنقل الحانات التي يتواجد فيها السكارى والتي تقع أمام فندقهم إلى مكان آخر[5].

وبالإضـــافة إلى هذه الإجراءات، فقد كانت هناك تعليمات من الواجب على الجاليات الإيطالية الالتزام بها وفق المعاهدات الموقعة بين الجانبين، من ذلك إقفال الفنادق ليلاً وإغلاقها أيضـــاً في أوقات صـــلاة الجمعة تجنباً لحدوث اشــتباكات مع المســـلمين[6]. وهذه الاشـــتباكات كانت تحدث عندما يقوم هؤلاء التجار بعمل أمور

(1) ابن دقماق، الانتصار ، 41/4.

(2) ســرور، تاريخ الحضـــارة الإســلامية في الشــرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصــف القرن الخامس الهجري، ط2، دار الفكر العربي (بيروت:1967م)، ص155.

(3) فهمي، طرق التجارة، ص251.

(4) زيتون، عادل (دكتور): العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار دمشق، ط1 (دمشق: 1980م)، ص247.

(5) Heyd, 1. p. 411.

(6) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص247.

تغضــب الناس. كما تمتعت هذه الجاليات بتخصــيص مكان لها لممارســة شــعائرهم الدينية[1].

ويمكن القول بأن الفنادق باعتبارها منشـآت تجارية، فهي تعد قمة ما وصــلت إليه الخدمات التجارية في مصر وبلاد الشام وذروة ما وصل إليه من اجتهاد السلطة والتجار في عملية النشاط التجاري[2].

2. القياسر:

ترجع هذه الكلمة في الأصـل إلى الإغريق التي تعني المسـتعمرة، وهي منشـأة تجارية نسـبة إلى يوليوس قيصـر، وأنشـئت في كل مدينة تجارية يجتمع فيها التجار وذلك لحفظ البضائع والسلع فيها[3].

وتعد القياسـر نوع من أنواع الأسـواق، بل أن البعض اعتبرها سـوقاً في بعض الأحيان، فقد وصـف المقريزي[4] قيسـارية العنبر بأنها كانت سـجناً ثم أصـبحت سـوقاً للعنبر.

والقيســارية تضــم عدداً من الحوانيت وتختص ببيع نوع معين من البضــائع، فمثلاً كانت قيسارية شبل الدولة مخصصة ببيع الأقمشة النسائية[5]، وقيسارية بيبرس خاصة ببيع الخفاف الخاص بالنساء ونعالهن[6].

(1) عاشور، المجتمع المصري، ص56.

(2) لبيب، صبحي: التجارة الكارمية، المجلة التاريخية المصرية، م4، ع2 (1952م)، ص12.

(3) الفاسـي، الحسـن بن الحسـن الوزان: وصـف أفريقيا، ترجمة محمد صـبحي ومحمود خضـير، (الرباط:1980م)، ج1، ص194.

(4) الخطط، 145/3.

(5) ابن دقماق، الانتصار، 38/4.

(6) المقريزي، الخطط، 144/3.

ومن القيســاريات الأخرى هي قيســارية الفاضــل التي تبيع جهاز النســاء[1]. وعلى الرغم من احتواء القياســـر على دكاكين إلا إنها عبارة عن بناء قائم بنفســـه ويمتلكه أحد الأشخاص عكس الأسواق التي بنيت على جانبي الشارع[2].

وهذه القياسـر كانت تغلق ليلاً، وهناك شـخص يكون مسـؤولاً على حراسـتها ويتفاوت أجر الحانوت الواحد فيها من قيسارية لأخرى[3] والقياسر تكون ملك لشخص واحد وتسمى باسمه، وتكون ورثة لمن يأتي بعده[4].

وعادة ما تكون القياسـر متركزة في المدن التجارية، وهذا يتجلى بوضـوح في قياسر دمشق التي كانت داخل المدينة وحول الجامع الأموي، كقيسارية الدهشة التي أنشئت سنة (715هـ-1315م) الواقعة عند سوق الوراقين واللبادين[5] وقيسارية التجار التي تقع على باب الجامع الأموي[6] وهذه القيســاريات تكون مســقفة وتعلوها الرباع التي يقوم التجار باسـتئجارها، وتضـم بداخلها مصــانع صــغيرة بالإضــافة إلى أنها تعرض السلع والبضائع للبيع بالجملة[7], وتحتوي كل قيسارية على بركة ماء تستعمل للوضوء، حيث كانت قيسارية يلبغا في دمشق والتي أنشأها الأمير سيف الدين يلبغا سنة (747هـ-1346م) تحتوي على بركة ماء ودكاكين وفي أعلاها بيوت للسكن[8].

---

(1) المقريزي، الخطط ، 144/3.

(2) المصدر نفسه، 145/3.

(3) ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص236.

(4) ابن دقماق، الانتصار، 38/4.

(5) ابن كثير، البداية والنهاية، 94/14.

(6) ابن قاضي شهبة، تاريخ ابن قاضي، 126/3.

(7) عاشور، العصر المماليكي، ص418؛ فهمي، طرق التجارة، ص295.

(8) ابن كثير، البداية والنهاية، 273/14.

وكان حسن منظر القياسر ودقة التنظيم قد أعجب الرحالة ابن جبير[1] عندما زار بلاد الشـام ووصـف قيسـارية دمشـق وحلب قائلاً **(وهي مرتفعات كأنها الفنادق مثقفة كلها بأبواب حديد كأنها أبواب القصور).**

ووصف قيسارية حلب **(وأكثر حوانيتها خزائن من الخشب البديع الصنعة)**[2].

ومن أهم القياسر التي كانت في ذلك العصر هي:

1. قيسارية ابن أبي الثريا:

نســـبة إلى أبي الثريا وهو أحد غلمان الأمير محمد بن تكين أمير مصـــر، وتوفي سنة (369هـ-979م)[3].

2. قيسارية أمير الجيوش:

بناها أمير الجيوش الأفضل بن بدر الجمالي، وتقع في باب حارة برجوان إلى قريب الجامع الحاكمي[4].

3. قيسارية جهاركس:

قام ببناء هذه القيسارية الأمير فخر الدين جهاركس سنة (592هـــ-1195م) ثم اشتريت لشجرة الدر سنة (645هــ-1247م)[5]، حتى أن التجار الذين طافوا بعدة قيساريات قد أثنوا على هذه القيسارية لحسنها وإحكام بناؤها[6].

4. قيسارية الفاضل:

---

(1) رحلة ابن جبير، 238.
(2) المصدر نفسه، ص204.
(3) ابن دقماق، الانتصار، 39/4.
(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 49/5.
(5) ابن عبد الظاهر، محي الدين أبو الفضل عبد الله (ت 692هـــ-1292م): الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيد، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1 (القاهرة: 1996م)، ص23.
(6) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد (ت 681هـ-1282م): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، (بيروت:د. ت)، ج1، ص150.

تقع هذه القيســـارية على يمين باب زويلة، وعرفت بالقاضـــي الفاضـــل عبد الرحيم بن علي، ثم أصبحت ضمن أوقاف المارستان المنصوري، وتحتوي على بركة ماء للوضوء ويباع فيها جهاز النساء، إضافة إلى أنه يعلوها عدة مساكن(1).

5. قيسارية الشرب:

تقع تجاه قيسارية جهاركس في شارع القاهرة، وكانت من أعمر أسواق القاهرة، وهي موضع رعاية الصوفية(2).

6. قيسارية أمير علي:

تقع تجاه الجملون الكبير بجوار قيســـارية جهاركس، وعرفت بالأمير علي بن الملك المنصور قلاوون والذي عهد له بالملك ولقبه بالصالح(3).

7. قيسارية بكتمر:

أنشأها الأمير بكتمر الساقي في عصر الناصر محمد بن قلاوون وتقع بسوق الحريريين بالقرب من سوق الوراقين(4).

8. قيسارية سنقر الأشقر:

تقع على يسار باب زويلة، أنشأها الأمير شمس الدين سنقر الأشقر الصالحي النجمي أحد المماليك البحرية(5).

9. قيسارية بيبرس:

(1) المقريزي، الخطط، 144/3.
(2) المصدر نفسه، 140/3.
(3) المصدر نفسه، 140/3.
(4) المصدر نفسه، 147/3.
(5) المصدر نفسه ، 140/3.

كانت في الأصـل تعرف بدار الأنماط، فقام بشـرائها الأمير ركن الدين بيبرس قبل ولايته السـلطة فقام ببنائها من جديد، وطلب من تجار قيسـاريات جهاركس والفاضـل باخلاء حوانيتهم والتحول إلى قيسـاريته، وقام التجار باسـتئجار الحوانيت، ونقل بيبرس صناع الإخفاف وأسكنهم في الحوانيت فعمرت من الداخل والخارج[(1)].

10. قيسارية طاشتمر:

تقع بجوار سـوق الوراقين ولها باب كبير على جهة سـوق الحريين، أنشـأها الأمير طاشـتمر في حدود سـنة بضـع وثلاثين وسـبعمائة للهجرة، حيث كان يسكنها عقادوا الأزرار، وكان لهم منظر بهيج وهم من بياض الناس[(2)].

11. قيسارية ابن قريش:

تقع في صـدر سوق الجملون الكبير بجوار أرباب سوق الوراقين، حيث سكن في جزء منها الأرمن والجزء الآخر البزازين، أنشـأها القاضـي المرتضـى صـفي الدين أبو المجد بن قريش توفي سنة (586هـ-1990م) وكان مكانها اصطبلاً[(3)].

12. قيسارية العصفر:

تقع في شـارع القاهرة، لها باب من سـوق المهامزين وباب آخر من سـوق الوراقين وعرفت بهذا الاسـم لأن العصـفر كان يدق بها، أنشـأها الأمير علم الدين سنجر المسروري المعروف بالخياط ووقفها سنة (692هـ-1293م)[(4)].

13. قيسارية العنبر:

---

(1) المقريزي، الخطط، 144/3.

(2) المصدر نفسه، 147/3.

(3) ابن عبد الظاهر، الروضة البهية، ص55.

(4) المقريزي، الخطط، 145/3.

وهي في الأصــل مكان لســجن المعونة، فقام الســلطان قلاوون بهدمه وعمر مكانه سوق العنبريين وبنى القيسارية سنة 680هـ-1281م) وجعلها سوقاً للعنبر[1].

14. قيسارية المحسني:

تقع خارج باب زويلة، أنشـــأها الأمير بدر الدين بيلبل المحســـني والي الإسكندرية، وقام الملك الناصر قلاوون بإخراجه إلى الشام فمات بها سنة (737هـ-1327م)[2].

15. قيسارية ابن ميسر الكبرى:

تقع في خط سـويقة وردان بمصـر وهي تشـتمل على العديد من الأقمشـة من الكتان الأبيض والأزرق[3]، كما كان يباع بها الخام البلدي والمجلوب[4]، ولها خمسـة أبواب اثنان في الجانب الشرقي واثنان في بحريها وواحد غربيها[5].

16. قيسارية ابن ميسر الصغرى:

تقع بسـوق القشـاشـين، حيث كان يباع بها الصـناديق وبها العديد من أعيان التجار، وهي موقوفة وبها ثلاثة أبواب، الأول في بحريها واثنان في شـــرقيها وقد قسمت هذه القيسارية بباب يفصل بين قبليها وبحريها[6].

17. قيسارية الصبانة:

(1) المقريزي، الخطط، 145/3.
(2) المصدر نفسه، 147/3.
(3) المصدر نفسه، 148/3.
(4) ابن دقماق، الانتصار، 38/4.
(5) المقريزي، الخطط، 148/3.
(6) ابن دقماق، الانتصار، 38/4.

تقع في مدينة مصـــر، وكانت وقفاً على البيمارســـتان المنصـــوري بالقاهرة، وتحتوي على خمسة أبواب اثنين في قبليها واثنين في بحريها والأخير في شرقيها[1].

18. قيسارية المحلي:

تقع في ســـوق المغرابليين والعطارين، وتحتوي على ســـتة أبواب، ثلاثة في قبليها وواحد في شرقيها وواحد في غربيها والأخير في بحريها، وفيها يباع سائر أنواع الصوف والخيش والشعر وغيره[2].

3. الخانات:

الخان لفظة فارسية الأصل، أطلقت في العصور الوسطى على الحانوت وهو منزل التاجر وعلى الفندق وهو منزل المسافر، وكانت الخانات تشمل كلا المنزلين[3]. وهو مبنى ضخم يفوق القيسارية كبراً وضخامة ولا يقل انتشارها أهمية عن القياسر، وهذا واضـح من وصـف ابن جبير[4] لأحد قيسـاريات الموصـل بقوله **(كأنها الخان العظيم)**. وهي أيضـاً أبنية مربعة الشكل تتكون من طابقين وبداخلها سـاحة سماوية وفي وسطها بئر ماء، ويحف الساحة بوائك كبيرة لمبيت الدواب وخزن البضـائع، وأما الطابق العلوي فيتكون من غرف صـغيرة معدة لمبيت التجار والمسـافرين، ويوجد في

---

(1) ابن دقماق، الانتصار ، 38/4.

(2) المصدر نفسه ، 40/4.

(3) عبد الهادي، يوسـف: الإعانات على معرفة الخانات، نشـر حبيب زيات، مجلة المشـرق، السنة (36) (بيروت:1938م)، ص66.

(4) رحلة ابن جبير، ص210.

كل خان مسـجد صـغير[1]، وخزانة كبيرة لحفظ أموال التجار وما يمتلكونه من ذهب وفضة[2].

وقد أفاض الرحالة وصـفهم للخانات من خلال مرورهم بها فقد وصـف ابن بطوطة[3] الخانات الكثيرة ما بين مصر والشام بقوله **(إن الطريق بين مصر والشام مليئة بالخانات حيث ينزل المسـافرون بدوابهم.. ويوجد خارج كل خان سـاقية للسبيل وحانوت يشتري المسافر ما يحتاج لنفسه ودابته).**

ووصـفها أيضـاً ناصـر خسـرو[4] بقوله **(ورأيت في مدينة مصر خاناً يسمى دار الوزير لا يباع فيه إلا القصـب. وفي الدور الأسـفل يجلس الخياطون وفي الأعلى الرفأون وأجرة هذا الخان الكبير سنوياً عشرون ألف دينار مغربي، وقيل أن في هذه المدينة مائتي خان أكبر منه أو مثله).**

ومن الملاحظ أن هذا النوع من الخانـات، كـان يبنى خـارج المدينـة أو في داخلها، إذ كان يبنى على هيئة صـحن ويسـمى أحياناً رباط، ويدور حول جداره الخارجي أبراج للمراقبة ولصد هجمات الأعداء[5].

ومن أهم الخانات في مصر هي:

1. خان مسرور:

أصـله مكانان أحدهما كبير والآخر صـغير، ويقع الكبير على اليسـار سـوق باب الزهومة، والصغير على يمين باب الزهومة، وكان عبارة عن ساحة واسعة يباع

---

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، 378/14.

(2) ابن المجاور، محمد بن مسـعود بن علي النيسـابوري (ت 630هـ-1232م): تاريخ المستبصر، (ليدن: 1954م)، ج 2، ص93.

(3) تحفة النظار، 111/1.

(4) سفرنامة، ص106.

(5) فهمي، طرق التجارة، ص256.

فيها الرقيق وسمي بهذا الاسم نسبة إلى خادم السلطان صلاح الدين (مسرور) وكان فيه مائة بيت ومســجد ومدرســة، وكان ينزله التجار الشـاميون بتجاراتهم[1]. وهو من أعظم الخانات وأكبرها إضافة إلى الأموال التي كانت مودعة فيه[2].

2. خان السبيل:

يقع هذا الخان خارج باب الفتوح، أنشـأه الأمير بهاء الدين قراقوش خادم أسـد الدين شيركوه توفي (577هـــ-1181م) وقد جعله لأبناء السبيل والمسافرين[3]. وفي سنة (664هــ-1265م) جمع أصحاب العاهات في القاهرة بهذا وتم نقلهم إلى مدينة الفيوم[4] وكان إيراده في سنة (722هـ-1322م) يزيد سبعين ألف درهم[5].

3. خان منكورش:

يقع هذا الخان بســوق الخيميين، أنشـــأه الأمير ركن الدين منكورش زوج أم الأوحد بن العادل أحد مماليك صـــــلاح الدين الأيوبي، وتم شـــــراءه من قبل الملك الصــــالح بعشــرة آلاف دينار بعد وفاة منكورش[6]. وعرف هذا الخان في العصـــر المملوكي باسم خان النشارين وأوقف على جهات البر[7].

4. خان الزكاة:

(1) المقريزي، الخطط، 92/2.
(2) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر بأنباء العمر، 373/1.
(3) ابن عبد الظاهر، الروضة البهية، ص66.
(4) المقريزي، السلوك، 38/2.
(5) المصدر نفسه، 53/3.
(6) ابن عبد الظاهر، الروضة البهية، ص27.
(7) المقريزي، الخطط، 151/3.

تعد المدرســـة الظاهرية قبل إنشـــائها فندقاً يعرف بخان الزكاة[1]. وهو من أوقاف الناصر محمد بن قلاوون، وفي سنة (746هـ-1345م) عزم السلطان الكامل بن الناصر قلاوون (746-747هــ/1345-1346م) على إنشاء مدرسة في موضع الخان إلا أن القضـــاة لم يوافقوا على ذلك[2]. ورغم فشـــل الســـلطان الكامل إلا أن السلطان برقوق نجح في استبداله وبناء مدرسة مكانه، حيث تم ذلك سنة (783هـــ-1381م)[3].

5. خان الخليلي:

كان موضـــعه التربة المعزية تربة الخلفاء الفاطميين المعروفة بتربة الزعفران والتي كانت من جملة القصــر الكبير[4]. وأنشــأ هذا الخان الأمير جهاركس الخليلي، وقد أوقفه على أعمال البر حيث كان يعطي كل فقير منه رغيفان في اليوم[5].

وفيما يخص الخانات الموجودة في بلاد الشـــام، فقد توزعت في المدن وأرباضها ومنها:

1. خان منجك:

يقع هذا الخان في منطقة ســـوق حكر الســـماق، وكان يؤدي وظيفة تجارية مهمة[6].

2. خان عياش:

---

(1) المقريزي، الخطط ، 216/4.

(2) المقريزي، السلوك، 14/4.

(3) المصدر نفسه ، 40/5.

(4) المقريزي، الخطط، 152/3.

(5) المصدر نفسه، 152/3.

(6) ابن صصري، محمد بن محمد (كان حياً في نهاية القرن الثامن الهجري): الدرة المضية في الدولة الظاهرية، تحقيق وليم م. بريز، مطبعة جامعة كاليفورنيا (بيركلي: 1963م)، ص41.

يقع هذا الخان عند مفرق طريق دمشـــق-بغداد، أنشـــأه الأمير حســـام الدين لاجين سنة (690هـ-1290م) وكان محطة للقوافل والمسافرين[1].

3. خان ذو النون:

وهو من الخانات التي أنشئت على طريق القوافل التجارية عبر الشام، وكانت تقدم خدمات جليلة للتجار، كمصـانع الماء والحوانيت وغيرها، أنشـأه التاجر علي بن ذي النون الأسعردي المتوفى سنة (778هـ-1376م)[2].

وفي منطقة شـــرقي الأردن أقام ســـلاطين المماليك العديد من الخانات خدمة للتجار المســـافرين، فكان بعضـــها يقدم الغذاء وحذاء الخيل مجاناً للمارين والمقيمين فيها[3]. ووجد بجانب كل خان مشـيد بركة ماء وحانوت ليتزود منها المارة[4]، وأطلق على هذه الأماكن (فنادق مبيت القوافل) حيث يستريح فيها التجار ودوابهم[5].

ومن أشـــــهر الخانات في هذه المنطقة هي: خان العقبة، وخان عنيزة، وخان معان، وخان الحســـــا، وخان القطرانة، وخان الكرك، وخان ضـــــبعة[6]. وفي عام (662هـــــ-1263م) أمر السـلطان بيبرس بإنشـاء خان بمدينة القدس وجعله سـبيلاً وفوض عمارته إلى الأمير جمال الدين محمد بن نهار، وأوقف عليه أوقافاً كثيرة[7].

4. **الوكالات:**

---

(1) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، 214/1.

(2) المصدر نفسه ، 214/1.

(3) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 170/2.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 378/14.

(5) غوانمة، التجارة الدولية في مناطق شـرق الأردن (من جنوب الشـام) في العصـر المملوكي، مجلة دراسات تاريخية، ع (23)، السنة السابعة (دمشق:1986م)، ص92.

(6) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 130/2.

(7) غوانمة، تاريخ شرقي الأردن (القسم السياسي)، ص61.

وهي من المرافق التي خدمت الحركة التجارية، ولا فرق بينها وبين الفنادق والخانات والقيساريات، أي أنها بمعنى واحد فهي أبنية ضخمة تحتوي على المساكن والمخازن والمستودعات، وتقوم إلى جانب البيع والشراء بمهمة إقامة التجار الوافدين من الخارج ولحفظ أموالهم وخزنها، إضافة إلى تأدية دور البيع بالجملة والتجزئة[1].

وكان لكل دار من دور الوكالات وكيل يســـمى (وكيل دار الوكالة) ومهمته هي خزن سلع الوافدين إليه من الزبائن وبيعها بعد تأمين ثمنها لأصحابها، حتى أن التجار الأجانب يودعون أموالهم عنده مقابل دفع ما يساوي من عملة بلادهم[2].

وكانت هذه الوكالات منتشرة بشكل كبير في مصر وبلاد الشام وعلى طول شواطئ البحر الأحمر[3].

ويرى أحد الباحثين[4] أن هذه الوكالات كانت على نوعين، الأول هو الذي ينزل فيه تجار الكارم من المسلمين فقط حيث تخصص لهم الحجرات الكبيرة، والثاني كان مخصصاً للتجار الأجانب، والذي أصبح كالحي الخاص بكل جماعة.

وفي مصر أنشئت وكالات للتجار الشاميين والعراقيين والشرقيين، منها وكالة قوصون الواقعة بين الجامع الحاكمي والتي خصصت للتجار الشاميين لخزن سلعهم من الزيت والسمسم والصابون واللوز والجوز والحلويات وكل أنواع السلع الشامية الأخرى[5].

---

(1) المقريزي، الخطط، 151/3.

(2) جواتين، د. س: دراســات في التاريخ الإســلامي والنظم الإســلامية، تعريب وتحقيق عطية القوصي، منشورات وكالة المطبوعات (الكويت:1980م)، ص272.

(3) ضيف، شوقي: العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية في عصر سلاطين المماليك (القاهرة:1975م)، ص145.

(4) الشاوي، تجار الكارم، ص152-153.

(5) المقريزي، الخطط، 151/3.

وكذلك وكالة باب الجوانية الواقعة في القاهرة، إذ تم هدمها سنة (793هــــ-1390م) وبنيت فندقاً لسكنى التجار والمسافرين[1].

وفي دمشق وجدت وظيفة (شاد دار الطعم) وهو الموظف المسؤول عن جمع المكوس من الســـــلع المبيعة في هذه الدار[2]. وعلى هذا فإن دار الطعم هي دار الوكالة بالمفهوم الذي كان شائعاً في مصر[3]، ووجدت في بيت المقدس دار الوكالة، ونعتتها بعض الوثائق (بالوكالة المرعية)[4].

---

(1) المصدر نفسه، 152/3.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 187/4.

(3) غوانمة، التجارة الدولية، ص96.

(4) المرجع نفسه، ص96.

5. المتجر:

هو عبارة عن بناء من عمل السلطان، ويسمى أحياناً الاهراء وهو مخصص لخزن الغلال لكي تخرجه الحكومة في وقت الأزمات وشـــحة الأقوات وتبيعه للناس بسعر مقبول، وبعبارة أخرى فهو **(عبارة عما يبتاع للديوان من بضـائع تدعو إليها الحاجة ويقتضيه طلب الفائدة)**[1].

وتطور عمل هذه المتاجر، فلقد أصـــبح رجال الأعمال والتجار والأمراء يتنافسون في بناء المنازل والقصور الضخمة وتحويلها إلى خانات ووكالات وقياسر ويتم تأجيرها للهيئات أو للتجار بأسعار مرتفعة[2].

(1) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص327.

(2) فهمي، طرق التجارة، ص293.

ثالثاً: الإشراف الحكومي على النشاط التجاري (الحسبة) في مصر وبلاد الشام:

1. الحسبة ومفهومها:

تعرف الحسـبة في المفهوم الإسـلامي بأنها الأمر بالمعروف إذا ظهر ترك، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله[1]. وعلى هذا الأساس لم يترك سلاطين المماليك حركة البيع والشراء في الأسواق دون رقيب أو حسيب، بل عهدوا بهذه المهمة إلى المحتسب بالطواف ليلاً ونهاراً للتفتيش على الباعة وضبط من يحاول التلاعب في الأسعار أو الأوزان، وروعي في المحتسب أن يكون **(ذو رأي وصرامة وخشونة في الدين)**[2]. وغالباً ما كان يتولى هذا المنصب العلماء ذلك أن الحسبة تعد خدمة دينية ووظيفة جليلة رفيعة الشأن[3]، فكان المحتسب يلبس زي العلماء[4]، وهو غالباً يكون من الصوف من غير طراز والذي يتكون من (فوقاني) أبيض ومن (تحتاني) أخضر، وطرحة على المنكب وعمامة ضخمة ويتسلم مرتباً قدره خمسون ديناراً إضافة إلى الرواتب الجارية[5].

وقد ارتبط المحتسب ارتباطاً مباشراً بالأسواق، إذ كان له الإشراف الفعلي عليها، والحسبة هي من الوظائف الجليلة في العصر المملوكي وتأتي في المرتبة الخامسة بين الوظائف الدينية ولا يتولاها في أوائل هذا العصر إلا وجوه الناس وأعيانهم[6].

---

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، 451/5.
(2) ابن الأخوة، معالم القربة، ص51.
(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 210/11.
(4) المقريزي، الخطط، 342/2.
(5) المصدر نفسه، 243/2.
(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 451/5.

ووجد في مصر أكثر من محتسب، حيث كان هناك محتسب القاهرة ومحتسب الإسـكندرية ومحتسـب الفسـطاط، وكان محتسـب القاهرة هو أعلى الثلاثة قدراً، وله نواب في الوجه البحري، وأما محتسب الفسطاط فكان يشرف على الوجه القبلي، بينما اقتصر نفوذ محتسب الإسكندرية على مدينته[1].

وورد ذكر بعض أسماء محتسبي مصر، فقد تولى أبو المعالي الدلامي حسبة الحسينية خارج القاهرة وبقي عليها حتى وفاته سنة (717هـ–1317م)[2]. وكذلك تاج الدين بن السكري الذي تولى حسبة القلعة سنة (740هـ–1339م)[3].

ومن المحتسبين أيضاً الشيخ علي بن حسن المرواني الذي تولى حسبة الخبز في وقت الغلاء في أواخر عهد السـلطان الناصـر[4]. وأيضـاً نجم الدين محمد بن حسين بن علي الأسعردي[5].

وكان محتسـب القاهرة أعظم المحتسـبين قدراً ومكانة، إذ كان له حق الجلوس بدار العدل ويشترك في تولية نواب الوجه البحري وعزلهم[6].

وفي بلاد الشام كان تعيين المحتسب من صلاحيات السلطان[7]، إلا أن هناك حالات تشـير إلى أن نائب دمشـق له بعض الصـلاحيات في عزل المحتسـب كما

(1) المقريزي، الخطط، 343/2.
(2) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 491/4.
(3) المصدر نفسه، 68/4.
(4) المصدر نفسه، 40/3.
(5) الحجي، حياة ناصر (دكتور): السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، مكتبة الفلاح، ط1 (الكويت:1983م)، ص35.
(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 237/4.
(7) الكتبي، عيون التاريخ، 26/21.

حدث في سنة (748هـ-1347م) عندما عزل نائب دمشق علاء الدين بن الأطروش عن حسبة دمشق[1].

2. صلاحيات المحتسب:

ومن بين صــلاحيات المحتسـب أنه كانت له سـلطة تنفيذية كسـلطة قاضــي القضـاة، رغم أن العقوبات المفروضـة منه لا تبلغ الحدود، وكانت العقوبة هي التعزير وتختلف بحسب الذنب وتكون في مكان معروف يسمى الدكة[2]. ويستعين المحتسب بالأعوان[3]، وأحياناً بوالي الشرطة الذي يقوم بتنفيذ أوامر القاضي بإنزال العقوبات[4].

وإذا وجد المحتسب غشـاً في بضـاعة معينة فإنه يقوم بإرسـالها إلى السـجون ليأكل منها المحبوسون[5].

وفي سـنة (742هــــ-1341م) قام محتسـب القاهرة في تفتيشـه لسـوق باب الزهومة، بضـبط أحد تجار الطيور الذي يسـمى (البواردية) وعنده كميات من الطيور الفاسدة شديدة الرائحة، فأدبه وشهره[6].

ومن آلات الضرب التي يتخذها المحتسب، هي السوط الذي ليس بالغليظ ولا رقيق، والـدرة التي تعمـل من جلـد البقر أو الجمـل، والمقرعـة وهي عبـارة عن قطعـة غليظـة من فرع شجرة[7].

---

(1) المقريزي، السلوك، 47/4.
(2) ابن الأخوة، معالم القربة، ص184.
(3) المقريزي، إغاثة الأمة، ص19.
(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 210/11.
(5) ابن إياس، بدائع الزهور، 129/2.
(6) المقريزي، الخطط، 97/2.
(7) ابن الأخوة، معالم القربة، ص184.

ويلجأ المحتسـب أحياناً إلى التجريس والتشـهير، فمثلاً يضـع الجرة والقدح في عنق أحد السكارى[1]، ويقوم بإركاب شخص حماراً بالمقلوب[2].

وقد يكون العقاب بالنفي من البلاد لاســيما إذا كان الشــخص من المماليك وبهذه الحالة يمنع من أمواله وإقطاعه، فضـلاً عن ذلك يكون التعزير بالتوبيخ والزجر بالكلام والسجن[3].

ويبدو أن قوة المحتســب وفرض ســيطرته متأتية من وجود ســلاطين أقوياء مساندين له، ففي أيام السلطان الناصر قلاوون حدثت أزمة اقتصادية فقد فيها الخبز، فقام المحتســب بفتح مخازن الأمراء وأخرج حاجة الناس من القمح وأمر أن يباع في حضـــوره، وأصـــبح يومياً يذهب إلى إحدى المخازن ويبيع من القمح إلى الطحانين، حتى أنه لما بلغه بيع بعض سماسرة الأمراء القمح بسعر أعلى، ضربه بالمقارع فأيده السلطان على ذلك[4].

ويعد هذا الإجراء وغيره من نجاح المحتسب في إحكام سيطرته على الأسواق، إذ كان يلاقي ترحيباً من الناس، ففي سنة (778هـ-1376م) حمل الناس المحتسب وصبوا عليه من ماء الورد وأشعلوا له الشموع في شوارع القاهرة لسيطرته على إدارة الأسواق[5].

وعلى العكس من ذلـك فقـد كـان ســخط النـاس على المحتســـب كبيراً في حـالـة فشـــلـه وســـوء ســـيـاســـتـه على الأســـواق، فعنـدمـا حـاول المحتسب سنة (776هـ-1374م) أن يسعر الخبز جاءت النتيجة بصعوبة الحصول عليه في الأسواق، الأمر الذي حدى بعامة الناس الهجوم عليه واختباءه بمنزله[6].

---

(1) ابن إياس، بدائع الزهور، 104/1.
(2) المقريزي، السلوك، 179/3.
(3) ابن إياس، بدائع الزهور، 35/2.
(4) المقريزي، السلوك، 199/3.
(5) المصدر نفسه، 374/4.
(6) المقريزي، السلوك ، 395/3.

وبالنســبة لمســألة التســعير، فقد لجأ ســلاطين المماليك في ســبيل معالجة المعايش بالتسعير، وقد أجازت كتب الحسبة التسعير أحياناً وعدم جوازه أحياناً أخرى، فجوزته في حالة حاجة الناس إلى السلع خوفاً من أن يضار الناس في معايشهم[1]، وعدم جوازه في حالة أن التنافس الحر لأصحاب المهن يؤدي إلى خفض الأسعار وتثبيتها[2].

وقام محتسب دمشق سنة (743هـ-1342م) بتسعير بعض السلع ومنها الخبز وأرخصه عن سعره[3].

وكان على المحتسب إذا أراد نجاح مهمته أن يجعل على كل صنعة عريفاً من صالح أهلها خبيراً بصناعتهم وبصيراً بغشوشهم وموصوفاً بالثقة، ويكون مشرفاً على أحوالهم ومطلعاً على ما يجلب إلى الأسواق من البضائع وما تستقر عليه الأسعار[4].

3. الإشراف الاقتصادي للمحتسب:

ويتجلى دور المحتسب الاقتصادي في تفقده للأسواق وتفتيشه على السلع والبضائع العائدة للتجار، وعليه منع الغش والتطفيف في الكيل والميزان مع إلزامهم بالبيع بالسعر المحدد، كما عليه أن يدعوهم إلى الحضور لـ(دار العيار) وذلك لختم المكاييل والموازين والتأكد من سلامتها وصحتها[5]. وعليه أيضاً مراقبة الموازين لأن أصح الموازين هو ما استوى جانباه واعتدلت كفتاه ويكون ساعده فولاذاً ووحدات وزنه

---

(1) ابن تيمية، تقي الدين احمد بن عبد الحليم (ت 728هـ-1327م): الحسبة في الإسلام (القاهرة: 1318هـ)، ص15.
(2) المصدر نفسه، ص165.
(3) ابن قاضي شهبة، تاريخ ابن قاضي، 44/1.
(4) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص7.
(5) المقريزي، الخطط، 464/1.

من الحديد وليس من الحجر[1]. ويجب أن يكون على هذه الصـــنج[2] عددها الذي تمثله، وثقب علاقة الميزان وسط العمود، وتوجد به آلات الوزن الصغيرة لوزن الذهب والحلي كما توجد أخرى لتجار الحبوب والخشب[3].

وكان على المحتسب أن يأمر الخبازين برفع سقوف حوانيتهم مع فتح أبوابها ويجعلوا في ســقوف الأفران منافس واســعة يخرج منها الدخان، وعليه أن يدون في دفتره أسماء الخبازين ومواضع حوانيتهم، ويأمرهم بنظافة أوعية الماء وغسل المعاجن وما يغطى به الخبز، وعلى العجان أن لا يعجن إلا وعليه قميص خاص ويكون ملثماً لئلا يخرج من بصاقه شيء في العجين، ويشد على جبينه عصابة بيضاء لئلا يعرق فيقطر منه شيء في العجين[4].

وبالنسبة للجزارين والقصـابين، فيستحب أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً ويذكر اســم الله على الذبيحة، وعلى المحتســب أن يأمرهم بتفريق لحوم الماعز عن لحوم الضـــأن ولا يخلطوا بعضـــها، مع تعطير لحوم الماعز بالزعفران لتتميز عن غيرها وتكون أذيال الماعز معلقة على لحومها إلى آخر البيع[5]. وكان اللحم يباع بســـعر محدد مكتوب على الورقة، وكان المحتسب إذا شك في بائع اللحم كنقص وزنه يرسل صـبياً صـغيراً للشـراء، ثم يختبر الكمية فإذا وجد فيها نقصـاً ترصـد معاملته لأناس

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص19.

(2) الصنج: شيء يتخذ من صُفر يضرب أحدها من الآخر، وهو أيضاً آلة ذو أوتار يضرب بها وهو معرب يختص به العجم وقد تكلمت به العرب، ينظر ابن منظور، لسان العرب، 311/2.

(3) أبو زيد، سهام مصطفى: الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة:1986م)، ص166.

(4) الشيزري، نهاية الرتبة، ص22.

(5) ابن الأخوة، معالم القربة، ص161.

آخرين، فإذا تاب بقي على حاله يمارس وظيفته وإذا عاد إلى التطفيف يخرج من السوق وقد ينفى من البلد[1].

وبالنســبة للشــوائين، فينبغي على المحتســب أن يوزن عليهم اللحوم قبل أن ينزلوها في التنور، ويكتبه في دفتره ثم يعيده إلى الوزن بعد إخراجه من التنور، فإن كان الشــواء قد نقص منه الثلث فقد تم نضــجه وإن كان دون ذلك يعيده إلى التنور باعتباره نياً[2].

وعلى المحتســب أن يأمر الرواســين بنظافة ســمط الرؤوس والأكارع بالماء الشديدة الحرارة، وجودة تنقية الشعر والصوف منها، ثم تغسل بعد ذلك بالماء البارد، ولا يخلطون رؤوس الماعز والضــــأن عند البيع ويجعلون في أفواه رؤوس الماعز كوارعها لتتميز عن الضأن[3].

وأما الحسبة على الصيادلة، فكان على المحتسب أن يخوفهم ويعظهم وينذرهم العقوبة، ومن غشوش الصيادلة المشهورة أنهم يغشون الأفيون المصري بورق شبيه بورق الخشخاش ويغشونه أيضاً بعصارة ورق الخس البري وبالصمغ[4].

وأما العطور فكان على المحتســـب أن يعرف غشـــها، حيث كان العطارون يصنعون عنبراً من زبد البحر والصمغ الأسود والشمع الأبيض والسندروس والعود والسنبل ومنهم من يعمله من المسك والشمع والعنبر، ومنهم من يغش الزعفران الشعر بصــدور الدجاج ولحوم البقر بعد ســلقها بالماء ويقدره ويصــبغه بالزعفران ثم يجففه

---

(1) أبو زيد، الحسبة، ص169.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص30.

(3) ابن الأخوة، معالم القربة، ص170.

(4) المصدر نفسه، ص258.

ويخلطه في السـلال، وإذا أراد المحتسـب معرفة غشـه أن يأخذ شـيئاً منه وينقعه في الخل فإن تقلص فهو مغشوش باللحم[1].

وعلى المحتسب أن لا يسمح للبزازين بمزاولة عملهم إلا من كان عارفاً بأحكام البيع وعقود المعاملات وما يحل له منها وما يحرم عليه، ويعتبر المحتســـب عليهم صـــدق القول في أخبار الشـــراء ومقدار رأس المال في بيع المرابحة ويراعي حســـن معاملتهم مع المشترين[2].

وأما الحاكة فكان على المحتســـب أن يأمرهم بجودة عمل الثوب، فقد يعمل بعضـهم بنسـج وجه الثوب من الغزل الطيب ثم ينسـج باقيها من الغزل الغليظ، وإذا أخذ أحدهم غزلاً لإنسـان لينسـجه له ثوباً فيأخذه بالوزن، فإذا نسـجه ثوباً ثم دفعه إلى صـاحبه بالوزن فإذا ادعى صـاحب الغزل أن الحائك أبدل غزله عرضـه المحتسـب على العريف[3].

وبالنســبة للخياطين فعلى المحتســب أن يأمرهم بجودة التفصــيل وحســن فتح الجيب واعتدال الكمين والأطراف واســتواء الذيل، وعلى الخياط ألا يفصــل لأحد ثوباً له قيمة حتى يقدره ثم يقطعه بعد ذلك، وعلى المحتســـب أن يحلف الخياطين أن لا يأخذوا بطاقة شخص يعملونها لآخر[4].

وأما القطانين فكان عليهم أن لا يخلطوا جديد القطن بقديمه ولا أحمره بأبيضه، وينبغي أن يندف القطن ندفاً مكرراً حتى تطير منه القشـرة السـوداء والحب المكسـور وأن لا يضعوا القطن بعد ندفه في المواضع الندية[5].

---

(1) ابن الأخوة، معالم القربة، ص201.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص62.

(3) ابن الأخوة، معالم القربة، ص136.

(4) المصدر نفسه، ص220.

(5) ابن الأخوة، معالم القربة، ص225.

وينبغي على الكتـانين أن لا يخلطوا جيـده برديئـه، وأن لا يخلطوا الكتـان النابلســي بالمصــري، وعلى المحتســب أن يمنع من خلط القنداس بالكتان الناعم بعد مشطه[1].

وعلى المحتسب أن يمنع الأساكفة من حشو الخرق البالية داخل أجزاء الحذاء المختلفة، وعليه أيضــاً أن ينبههم لضــرورة إبرام الخيط وأن لا يطولونه أكثر من ذراع وأن يبصرهم إلى غير ذلك مما يتعلق بصناعة الأحذية[2].

أما الحسـبة على الصــاغة، فعليهم أن لا يبيعوا أواني الذهب والفضــة والحلي المصـوغة إلا بغير جنسـها، وإذا أراد الصـاغة صـياغ شـيء من الحلي فعليهم أن لا يسبكوه في الدكان إلا بحضرة صاحبه بعد تحقيق وزنه فإذا فرغ من سبكه أعاد الوزن، وعلى المحتســب أن يلم بما يلجأ إليه الصــاغة من حيل لأن الغش فيها كثير وطرقه خفية[3].

وعلى الحدادين أن لا يصـنعوا سكيناً ولا مقراضـاً ولا مخصـفاً من الحديد اللين على أنه فولاذ لأن ذلك يعد غشـاً، وعليهم عدم الخلط بين المسـامير القديمة المطرقة بالمسامير الجديدة الضرب[4].

وبالنســبة للبياطر، فعلى المحتســب النظر في أحوالهم وأن يكون خبيراً بعلل الدواب لكي يرجع الناس إليه إذا اختلفوا في عيب الدابة، كذلك أن يكون ملماً بكتب البيطرة[5].

---

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص70.

(2) المصدر نفسه، ص73.

(3) ابن الأخوة، معالم القربة، ص228.

(4) الشيزري، نهاية الرتبة، ص79.

(5) ابن الأخوة، معالم القربة، ص234.

وأما الحسبة على تجار العبيد والدواب، فهناك شروط تتطلب أن يكون النخاس ثقة وأميناً وعادلاً، مشهوراً بالعفة والصيانة لأنه يتسلم جواري الناس وغلمانهم، وعلى النخاس أن لا يبيع لأحد جارية أو عبيداً حتى يعرف البائع ويكتبه في دفتره[1].

(1) المصدر نفسه، ص238.

الفصل الثالث
التجــارة الخارجيــة

أولاً: الطرق التجارية.

إن أبرز مظاهر النشــاط التجاري الطرق التجارية البرية منها والبحرية، حيث كان لهذه الطرق الأثر الكبير في عملية نجاح الفعالية التجارية.

وبالمقابل كان للتجار الدور الكبير في معرفة هذه الطرق والاهتداء بها مما أعطاها أهمية كبيرة في التجارة العالمية.

ويمكن أن نقسم هذه الطرق إلى قسمين:

1. الطرق الداخلية. **2. الطرق الخارجية.**

1. الطرق الداخلية:

أ. الطرق البرية.

هناك عدة طرق تجارية برية استخدمت في نقل البضـائع التجارية ذهاباً وإياباً ومن هذه الطرق:

1. طريق تجاري يبدأ من أسـوان إلى عيذاب، إذ عرف هذا الطريق بالوضـح وطوله حوالي ثماني عشـــر مرحلة[1]، في قفر ورمال وليس فيها عمران وهي عبارة عن رمال قليلة الماء متهيلة تمور بها الرياح فتعفي الآثار ولا يهتدي فيها لمســـلك، وسمي بالوضوح لخلوه من سلاسل الجبال الكثيرة التي تتواجد في طريق قوص[2].

2. طريق عيـذاب – قوص: وهـذا الطريق يعد من أكثر الطرق أمنـاً على السفن وذلك لقلة الشعب المرجانية التي تتواجد في قعر البحر، ومن عيذاب يصل براً

---

(1) المرحلـة: تكون المرحلـة ثلاثـة وثلاثون ميلاً، ينظر البكري، المغرب في ذكر بلاد أفريقيـا والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، ص37.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 17/5.

إلى قوص على الشاطئ الشرقي لنهر النيل ومنها إلى فندق الكارم بالفسطاط في نهر النيل[1]. وهذا الطريق سلكه الرحالة ابن جبير، واستغرق لقطعه ثمانية عشر يوماً[2].

3. طريق القصير[3]: الذي يقع في الجانب الشمالي لعيذاب، حيث تصل إليه المراكب لقربه من قوص وبُعد عيذاب منها، وكانت البضـــائع التجارية تحمل إلى قوص ومن ثم إلى الفســطاط ثم في النيل إلى موانئ البحر المتوســط كالإســكندرية ورشيد ودمياط[4].

4. ومن الطرق الأخرى طريق الطور الواقع في ساحل الرأس من ميناء البحر الأحمر بين آيله ومصــر، وكان بعض كبار الكارم يرغبون المسـير فيه لقربه من بر الحجاز وكثرة المراســي فيه، وكان الســفر فيه نهاراً بســبب كثرة الشــعب المرجانية الموجودة التي تتنبها السفن مخافة تحطمها أو الإصابة بأضرار[5].

5. وكذلك طريق الســويس باتجاه القاهرة والفســطاط، ويقع بالقرب من آثار وبقايا مدينة القلزم الخربة بســاحل مصــر، ويعد هذا الطريق من أقرب السـواحل إلى القاهرة والفســطاط[6]. ويذكر أحد الرحالة أن الســلع التجارية التي تأتي من الشــرق كانت تنزل بعدن ثم ترسـل منها بطريق السـويس إلى الإسـكندرية وشـواطئ سـوريا، حيث أن تجار أوربا يأتون إلى الإسـكندرية ويرسـلون منها إلى أوربا ما يشـترونه من تلك السلع[7].

---

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، 468/3.

(2) ابن جبير، الرحلة، ص65.

(3) القصـير: هو موضـع يقع بالقرب من عيذاب بينه وبين قوص قصـبه الصـعيد خمسـة أيام، وبينه وبين عيذاب ثمانية أيام وهو مرفأ سفن اليمن: ياقوت الحموي، معجم البلدان، 367/4.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 469/3.

(5) المصدر نفسه، 469/3.

(6) المصدر نفسه، 469/3.

(7) لوبون، غوســتاف: حضـــارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، مطبعة عيســى البابي الحلبي (القاهرة: 1969م)، ص578.

ويعـد طريق عيـذاب – قوص من أهم هـذه الطرق التجـاريـة البريـة إذ أن المقريزي[1] تكلم عنه قائلاً **(أن تجار الهند واليمن والحبشـــــة يردون في البحر إلى عيذاب، ثم يســلكون هذه الصــحراء إلى قوص ومنها يردون مدينة القاهرة، فكانت هذه الصـــــحراء لا تزال عامرة آهلة بما يصــــدر وما يرد من قوافل التجار حتى أن أحمال الفلفل والقرفة كانت توجد ملقاة بها والقوافل صــاعدة وهابطة لا يعترض لها أحد إلى أن يأخذها صاحبها).**

على أن هذا الطريق فقد أهميته بســبب ما أحدثته القبائل الســاكنة هناك من قلاقل وكذلك تحول الحجاج إلى الطريق الشمالي عبر صحراء سيناء منذ أيام الظاهر بيبرس الذي اهتم ببلاد الحجاز ومحطات الطريق التجاري عبر البحر الأحمر، فسـاد الأمن في هذا الطريق منذ سنة (666هـ–1268م)[2].

وبالنسـبة للطريق بين الشـام ومصـر فكان يبدأ من دمشـق وينتهي بغزة، وهذا الطريق ثابت لا يتغير ومنه يخرج فرع إلى دمياط[3].

ولقد ارتبطت الشـــام بمصـــر بالطرق البرية أكثر بعد أن تم طرد الصــــليبيين نهائياً من الشـام سـنة (794هــــ–1391م) وكانت القوافل التجارية منتظمة تنظيماً دقيقاً[4].

وكانت مدينة غزة تعد دهليز مصـر، كما أن قاتيا[5] حلت مكان الفرما بعد أن شـاع اسـتعمال طريق الرمل (الطريق الداخلي) محل الطريق السـاحلي للاتصـال بين مصر والشام في المنطقة الواقعة بين الفرما والعريش[6].

---

(1) الخطط، 327/1.

(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 194/7.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 373/14.

(4) المصدر نفسه، 231/7.

(5) قاتيا: وتسمى قطيا أو قطية وهي قرية في طريق مصر في وسط الرمل قرب الفرما وتشتهر بالسمك وذلك لقرب البحر منها، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 378/4.

(6) المقريزي، الخطط، 366/1.

ب. طرق البريد:

وكان لســـــلاطين المماليك عناية بطرق البريد، إذ يرجع الفضـــــل في ذلك للسلطان بيبرس الذي قام بترتيبه وتنظيمه منذ عام (659هــــ-1260م) حتى صار الخبر يصـــل من القاهرة إلى دمشـــق في مدة أربعة أيام وكذلك المدة نفســـها عند العودة[1].

وكانت مراكز البريد موزعة على مختلف طرق المواصـلات الشـامية والمسـافة بينهما متفاوتة **(إذ ألجأت الضرورة إلى ذلك تارة لبعد ماء وتارة للأنس بقرية)**[2].

وكانت المواصلات بين الشام ومصر منظماً وآمنا وهذا ما لاحظه المقريزي[3] عندما قال **(وكانت طرق الشـــام عامرة يوجد بها عند كل بريد ما يحتاج إليه كل مســافر من زاد وعلف وغيره، ولكثرة ما كان فيه من الأمن أدركنا المرأة تســافر من القاهرة إلى الشـــام بمفردها راكبة أو ماشـــية لا تحمل زاداً ولا ماءً)**. والمقريزي أراد بذلك إظهار الأمن وليس مخالفة الشـريعة الإسـلامية لسـفر المرأة لوحدها، وذلك فإن المســافات والطرق لا يمكن لأي شــخص السـفر بمفرده لبعدها. وكان للبريد دور في الأنشــطة الاقتصـــادية للمماليك وذلك من خلال نقل ما يتم شــراءه وجلبه من هدايا وخلع للدولة[4].

وازداد الطلب على طريق البريد نتيجة النشـــاط التجاري بين مصـــر والشـــام، حيث أن التجار قاموا باستخدام خيل البريد وازداد أكثر في سنة (741هـــ-1340م)

(1) ابن إياس، بدائع الزهور، 108/1.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 372/14.

(3) الخطط، 367/1.

(4) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت 771هـ-1370م): معيد النعم ومبيد النقم، ط1 (بيروت: 1986م)، ص32.

الأمر الذي جعل السلاطين يضعون حداً لذلك، فأمر أنه لا يسمح بركوب البريد إلا من يأذن له السلطان وتكون معه ورقة تؤيد ذلك[1].

واستخدم البريد كذلك في نقل الثلج العائد لسلاطين المماليك من الشام إلى مصر، حيث بلغت عدة نقلاته البرية إحدى وسبعون نقلة[2].

وكانت أهم طرق البريد تبدأ من القاهرة ودمياط إلى غزة ومنها إلى الكرك ودمشق وصفد، وكانت صفد ملتقى العديد من الطرق التجارية المهمة حيث يتجه إحداها إلى حلب ومنها يمكن الوصول إلى رحبة على الفرات، وكانت دمشق تتصل أيضاً بالكرك وصفد وبيروت وصيدا وبعلبك، وعن طريق بعلبك يتم الوصول عن طريق حمص إلى الطريق الواصل بين دمشق وحلب[3].

وقد استخدم التجار والمسافرون وغيرهم الطريق البري الممتد من الشام إلى الحجاز، حيث أنشئ مكتب للمراقبة على الحدود المصرية الشامية وتحديداً في مدينة قاتيا التي كانت تؤخذ فيها المرتبات السلطانية من التجار الذين يردون إلى مصر والخارجين منها[4].

وكذلك كان يفتش فيها التجار وما معهم من أمتعة، وكان لا يجوز عليها أحد إلى الشام إلا ببراءة من مصر ولا يجوز إلى مصر إلا ببراءة من الشام وذلك احتياطاً على أموال الناس وتوقياً من الجواسيس[5].

وفيما يخص الطريق البرية التي تربط موانئ البحر الأحمر بموانئ البحر المتوسط والتي تقع ضمن الأراضي المملوكية، فهي الطريق المحاذي للنيل من قوص

---

(1) المقريزي، السلوك، 297/3.

(2) العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت: 1988م)، ص197.

(3) المصدر نفسه، ص190.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 377/14.

(5) ابن بطوطة، تحفة النظار، 31/1.

والتي تعد مركزاً تجارياً مهماً وملتقى الطرق[1]. ومنها يبدأ الطريق الجنوبي إلى أسوان ثم بلاد النوبة من الســـودان، ويبدأ الطريق الثاني من قوص إلى عيذاب على البحر الأحمر[2].

ج. الطرق النهرية:

يعد نهر النيل الشـريان الحيوي لتجارة مصـر الداخلية والخارجية، إذ أنه يربط بين مختلف مدنها وقراها ففيه تســـير المراكب الصـــغيرة والكبيرة محملة بالمنتجات الزراعية من أقصـــى الصـعيد إلى أسـفل الأرض مارةً بالفسـطاط، ومنها (الفسـطاط) تصل الحاصلات المراد تصديرها إلى الإسكندرية عن طريق خليج الإسكندرية المتفرع من فرع رشيد[3].

حتى أن أحد الأشخاص كان يكتب لأخيه رسالة واصفاً فيها الملاحة في نهر النيل قائلاً له **(ولا تنس الجواري المنشـــآت في البحر كالأعلام، التي تســـبق عند طياب الرياح مفوقات السهام وإعجابها بغرباتها البحرية وحراقاتها الحربية وشوانيها وهول مبانيها وجلال شكلها وجمال مغانيها...)**[4].

وكانت هناك طرق نهرية داخل مصر منها:

1. طريق من بنا[5] – دمياط – جزيرة تنيس: ويبدأ هذا الطريق من نقطة تقع عند منتصـف فرع دمياط، ثم يتبعه شـمالاً مع النهر وصـولاً إلى دمياط، ومنها يتجه إلى جزيرة تنيس الواقعة شرق دمياط[6].

---

(1) ضومط، الدولة المملوكية، ص185.

(2) ابن جبير، الرحلة، ص65.

(3) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص221.

(4) المقريزي، الخطط، 104/1.

(5) بنا: بلدة قديمة في مصر تبعد عن الفسطاط ثمانية عشر ميلاً، ينظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، 495/1.

(6) الغنيم، عبد الله يوسـف: جغرافية مصـــر من كتاب المســالك والممالك لأبي عبيد البكري، المؤتمر الجغرافي الإســـلامي الأول في جامعة الإمام محمد بن ســـعود الإســـلامية (الرياض: 1979م)، ص28.

2. طريق من الفسطاط إلى البرلس[1]: يسير هذا الطريق في وسط الدلتا من الفسطاط إلى منوف[2] ومنها إلى البشرود[3] ونقيزة[4] والبرلس[5].

3. طريق من الفسـطاط إلى دمياط إلى جزيرة تنيس: وهذه الطريق له فرعان، الأول يسـير من الفسـطاط إلى محلة المحروم[6]، والثاني يسـير من مدينة طنطا إلى محلة دميرة[7] – دمياط – تنيس – الفرما[8].

4. وكذلك طريق من الفســطاط إلى الإســكندرية، إذ يخرج في وســط الدلتا وتركب السفن من الفسطاط مروراً إلى مدينة رشيد[9].

5. وأيضــاً طريق من القاهرة إلى قوص، ويمر هذا الطريق بباسكر[10] ومنية الخصيب[11] ومنفلوط[12] وأسيوط[13].

وأما الطريق النهريـة في بلاد الشـــــام فهي محدودة مقارنـة بـالطرق النهريـة المصرية وذلك لعدم وجود أنهار كبيرة كالنيل، إلا أن ذلك لم يمنع من استخدام بعض

---

(1) البرلس: بلدة على شاطئ نيل مصر بالقرب من البحر المتوسط من جهة الإسكندرية ينسب إليها جماعة من أهل العلم، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 402/1.

(2) منوف: قرية من قرى مصـر القديمة وتقع أسـفل الأرض من بطن الريف، المصـدر نفسـه، 216/5.

(3) البشرود: كورة من كور بطن الريف بمصر من كور أسفل الأرض، المصدر نفسه، 428/1.

(4) نقيزة: من كور أسفل الأرض ثم هي من بطن الريف بأرض مصر، المصدر نفسه، 301/5.

(5) الغنيم، جغرافية مصر، ص28.

(6) محلة المحروم: من قرى مصـــر القديمة تقع غرب مدينة طنطا على مســافة منها، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 472/2.

(7) دميرة: قرية كبيرة من قوى مصر تقع بالقرب من دمياط، المصدر نفسه، 472/2.

(8) الغنيم، جغرافية مصر، ص29.

(9) البكري، المغرب، ص86.

(10) باسكر: قرية تقع على شـط النيل وهي على الضـفة الشـرقية من النيل، الحميري، الروض المعطار، ص64.

(11) منية الخصـيب: مدينة كبيرة حسـنة وهي كثيرة الأهل والسـكن تقع على شـاطئ النيل في الصعيد الأدنى، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 218/2.

(12) منفلوط: بلدة بالصـعيد تقع في غربي النيل، بينها وبين شـاطئ النيل بُعد، المصـدر نفسـه، 214/5.

(13) ابن جبير، الرحلة، ص36.

الأنهار في عملية نقل البضـائع. فقد اسـتخدم بعض الأنهار في عملية نقل البضـائع والسلع خاصة في مناطق حماة(1).

واستخدمت بحيرة طبرية ونهر الأردن كذلك في النقل النهري(2). حتى أن بلدة (زغر) الواقعة في الطرف الجنوبي للبحر الميت وصــفت بأنها **(البصــرة الصــغرى والمتجر المربح)**(3).

وهذا الوصـــف لم يأت من فراغ، بل إنه جاء نتيجة اســتخدام مياه البلدة في عملية نقل البضائع والسلع التجارية داخل المناطق المحيطة بها.

2. الطرق الخارجية:

أ. الطرق البرية:

1. طريق بري إلى الصــين (طريق الحرير): ويبدأ هذا الطريق من بغداد، إذ ارتبطت مصــــر ببغداد عن طريق عدة طرق تجارية برية وبحرية. فكانت التجارة المصـرية تنطلق من مصـر إلى بلاد الشـام مروراً ببغداد ومنها ما وراء حلوان(4) في جبال صـــعوداً وهبوطاً، ثم يرتقي عقبة مشـــهورة تباع فيها التمر والجبن، ويواصـــل

---

(1) ابن شاهين، زبدة الفكرة، ص48.

(2) الحميري، الروض المعطار، ص385.

(3) القزويني، آثار البلاد، ص93.

(4) حلوان: مدينة عظيمة أهلها خليط من العرب والعجم، فتحت أيام الخليفة عمر بن الخطاب τ ، اليعقوبي، البلدان، ص270.

صـــعوده إلى ما وراء أســـداباذ[1] وهمذان[2] ثم إلى الري[3] ونيســـابور[4] ومرو[5] وبخارى[6] وسمرقند[7]، التي يوجد بها باب يسمى باب الصين[8].

وهذا الطريق ينقسم إلى قسمين:

الأول باتجاه الشمال إلى الشاش[9]، وتركستان[10].

---

(1) أسـداباذ: مدينة بينها وبين همذان مرحلة واحدة نحو العراق وبينها وبين مطابخ كسـرى ثلاثة فراسخ، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 176/1.

(2) همذان: تعد من أكبر مدن كور الجبل، وهي أربعة فراســـخ في مثلها ولها أربعة أبواب كثيرة المياه والبساتين، الحميري، الروض المعطار، ص596.

(3) الري: مدينة مشـــهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن كثيرة الخيرات وهي محطة على طريق السابلة وتحتوي على قرى كبيرة، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 116/3.

(4) نيسـابور: مدينة عظيمة ولها فضـائل كثيرة، منبع العلماء وسـميت بذلك لأن سـابور مر بها وفيها قصـب فقال يصـلح أن يكون هنا مدينة فسميت نيسـابور وهي من بلاد خراسـان، الحميري، الروض المعطار، ص588.

(5) مرو: مدينة من أشـهر مدن خراسـان وتسـمى أم خراسـان ومعناها بالفارسـية المرح، المصـدر نفسه، ص532.

(6) بخارى: من أعظم مدن بلاد ما وراء النهر، كانت قاعدة ملك الســـامية، وهي بلدة واســـعة تشرف على المدن وفيها أشجار كثيرة ومحاسن عديدة، المصدر نفسه، ص82.

(7) سـمرقند: مدينة من كدن خراسـان وهي حسـنة كبيرة تقع على جنوب وادي الصـفد، قيل أنها من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر، وبناها شمر فقيل شمرقند ثم عربت فسميت سمرقند، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 246/3.

(8) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص278.

(9) الشـاش: مدينة جليلة من أعمال سمرقند وقصـباتها، تقع في أرض مستوية ليس فيها جبل ولا أرض مرتفعة، وهي ذات مساحة كبيرة، وتعد من ثغور ناحية الترك، الحميري، الروض المعطار، ص335.

(10) تركسـتان: وهو اسـم جامع لكل بلاد الترك، ومدنهم المشـهورة سـتة عشـر مدينة، من جهة المسلمين فاراب ومن الجهة الثانية الصين والتبت وغيرها، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 23/2.

والثاني باتجاه فرغانة[1]، وكلا الطريقين يؤديان إلى الصـــين[2]. وكان التجار المسلمين يفضلون سلوك الطريق الأول وذلك لتوفر الأمن فيه بشكل كبير[3].

2. وطريق بري آخر يمتد إلى السند والهند، حيث أن الطريق الموصـولة إلى الســـند والهند هو طريق متفرع من طريق الحرير ففي مرو يتفرع طريق الحرير حتى يصل أحد فروعه إلى السند والهند وذلك عبر وادي كابل[4].

3. ومن الطرق البرية الأخرى طريق عدن – مصــر عبر مكة المكرمة ومنها شمالاً إلى آيلة ثم تنحرف غرباً عبر شبه جزيرة سيناء إلى الفرما ومنها إلى الفسطاط والإسـكندرية[5]. وهذا الطريق يربط عدن بمصــر والعراق وبلاد الشـام، إذ إنه أيضـاً وســيلة نقل المنتجات الهندية من اليمن إلى بلاد الشـــام على امتداد ســـاحل البحر الأحمر[6].

4. وطريق مصر – الحجاز: ويسير هذا الطريق عبر الصحراء الشرقية إلى القلزم ثم يواصـــل ســيره حتى يمر بجب عميرة[7]. ويكون فيه مجمع حجاج مصـــر والشام ومكة[8].

---

(1) فرغانة: مدينة من مدن خراســان بينها وبين ســمرقند ثلاثة وخمســون فرســخاً، وفرغان اســم الإقليم وفيها يوجد معادن الذهب، الحميري، الروض المعطار، ص440

(2) متز، الحضارة الإسلامية، 414/2.

(3) المسعودي، مروج الذهب، 156/1.

(4) الرفاعي، أنور: النظم الإسلامية، دار الفكر (بيروت: 1973م)، ص277.

(5) الاصطخري، مسالك الممالك، ص28.

(6) حوراني، جورج فضـــلو: العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصـــور القديمة وأوائل العصور الوسطى، ترجمة يعقوب بكر، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة:1950م)، ص152.

(7) جب عميرة: يقع في ظاهر القاهرة ينزله الحجاج عند مسيرهم من القاهرة إلى الحج ونزولهم، ينظر: المقريزي، الخطط، 489/1.

(8) اليعقوبي، البلدان، ص94.

5. وبالنسـبة للطريق بين مصـر والمغرب فكان بالأصـل طريقان الأول يتجه صـوب السـاحل، والثاني نحو الجنوب ويسـمى بطريق السكة، إلا أنه تم العدول عنه إلى طرابلس ومنها كان يقصــد إلى القيروان، وبعدها يســير بنفس الاتجاه على طول السـاحل إلى السـويس الأدنى على المحيط الأطلسـي[1]. وأما الثاني فكانت البضـائع تأتي من دول البحر المتوسـط في طريقها إلى الهند وشـرق آسـيا مضـطرة إلى النقل بواســطة طريق البر على ظهور الحيوانات عند الفرما، ثم الســير بها بســبع مراحل حتى الوصول إلى البحر الأحمر، حيث هناك تحمل في المراكب مرة أخرى[2].

ب. الطرق النهرية:

لقد كـانـت الملاحـة النهريـة في نهر النيل كثيرة جداً، حتى أن المقدســــي[3] تعجب عندما زار مصر وذلك لكثرة المراكب السائرة والراسية فيه.

وتعد مدينة أسـوان مجمعاً لتجارة السـودان[4]، إذ كانت البضـائع التجارية تنقل من الصـين إلى الهند ثم تصـل إلى موانئ مصـر الجنوبية في البحر الأحمر، ومن ثم تنقل عن طريق نهر النيل الذي من خلاله تنقل البضــائع من سـواحل البحر الأحمر الجنوبية إلى سواحل البحر المتوسط شمالاً[5]، وكان تجار النوبة هم الذين يأتون في النيل حتى الجنادل[6].

كمـا كـانـت البضــــائع التي تـأتي عن طريق البحر الأحمر تنقل إلى مـدينـة عيذاب، ومنها تحمل على ظهور الجمال إلى مدينـة قوص على نهر النيل ثم تنقل

---

(1) ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله عبد الله (ت 300هــ–912م): المسالك والممالك، مطبعة بريل (ليدن: 1889م)، ص89.

(2) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص73.

(3) أحسن التقاسيم، ص198.

(4) خسرو، سفرنامة، ص76.

(5) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص76.

(6) الإدريسي، نزهة المشتاق، ص20.

إلى القاهرة ومن القاهرة تواصل سيرها بالنيل خلال فرع رشيد وخليج الإسكندرية حتى ميناء تلك المدينة وتصدر منها إلى أوربا[1].

وأما بالنسبة للتجارة الواصلة من أوربا، فكانت تأتي عن طريق دمياط أو رشيد أو الإســـكندرية ومنها تنقل بنهر النيل إلى القاهرة ثم إلى قوص وبعدها تنقل على ظهور الإبل إلى عيذاب على البحر الأحمر[2].

وبالنسـبة للشـام فكانت عبارة عن أرض واسـعة ليس فيها ملاحة تذكر ما عدا بعض الأنهار الصــغيرة التي مر ذكرها. ورغم ذلك فهناك إشــارة إلى اســتخدام نهر الفرات في نقل البضائع إلى العراق عن طريق الشام وأرمينية وغيرها[3].

وكذلك كان الفرات صــالحاً للملاحة من سـميســاط، إذ أن البضــائع التجارية كانت تنقل عليه بين الشام وبغداد، فكانت القوارب تصعد فيه شمالاً حتى الرقة[4].

ج. الطرق البحرية:

تتوزع الملاحة البحرية في الدولة العربية الإســلامية بشــكل خاص في البحر المتوســـط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، فـالبحران (الأحمر والمتوســـط) كـانـا منفصلين ببرزخ السويس[5].

---

(1) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص77.

(2) المرجع نفسه، ص77.

(3) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص93.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص124.

(5) متز، الحضارة الإسلامية، 426/2.

فبالنسبة للبحر المتوسط فكان بحراً عربياً خالصاً حتى القرن الخامس الهجري وليس أي من دول أوربا ســـيطرة عليه[1]. حتى أن التجار الذين يريدون ركوب هذا البحر لابد لهم من أخذ موافقة العرب لذلك كما فعلت نابولي وغيرها[2].

أما الملاحة في البحر الأحمر فكانت مختلفة عن ملاحة البحر المتوســط، إذ كانت محفوفة بالمخاطر المتمثلة بالشعاب البارزة والرياح المعاكسة، حتى أن الملاحة فيـه تتم في النهـار بجوار الســـاحـل وإذا جن الليـل يقوم الملاحون بـالإيواء إلى الساحل[3].

وبقي هذا البحر صـــالحاً للملاحة التجارية حتى العصـــر الفاطمي الذي تضــاءلت فيه أهميته، ذلك أن بضــائع الهند واليمن التجارية تحولت صـوب الجنوب إلى ميناء القصـــير ومن ثم تحولت التجارة إلى عيذاب التي شـــهدت كثرة التجار والحجيج فيها[4]. وازدادت أهمية هذا الميناء وتحولت حركة النشـاط التجاري مع بلاد العرب عن طريق آيلة وذلك بعد أن تم استيلاء الصليبيين على آيلة سنة (509هـــ-1116م)[5]. وهذا التحول في طريق التجـارة نتج عنـه قيـام بعض المراكز التجـاريـة كقفط وقوص وغيرهـا[6]. وكـانـت الســـفن التجـاريـة تبحر من ثغور تنيس ودميـاط والإسكندرية وطرابلس الشام إلى صقلية والمغرب والأندلس[7].

أما عن أهم الطرق التجارية البحرية بين الشرق والغرب فهي:

---

(1) لويس، ر. ارشيبالد: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ترجمة احمد محمد عيسى، مراجعة محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة: 1960م)، ص275.

(2) متز، الحضارة الإسلامية، 431/2.

(3) المسعودي، مروج الذهب، 56/3.

(4) خسرو، سفرنامة، ص118.

(5) ابن جبير، الرحلة، ص40.

(6) المقريزي، الخطط، 377/1.

(7) خسرو، سفرنامة، ص44.

أ. طريق الصــين – الهند – الخليج العربي: وهذا الطريق بحري يصــل إلى رأس الخليج العربي، ومن هناك تبدأ فروعه النهرية والبرية من البصرة فبغداد، ثم يتجه إلى اتجاهين الأول يتجه شــمالاً إلى ديار بكر، والثاني غرباً باتجاه دمشــق، ومنها إلى الموانئ الشامية والمصرية على البحر المتوسط، وكان يتجه أيضاً من دمشق باتجاه الشمال الغربي إلى حلب ثم ميناء السويدية[1] ثم القسطنطينية فأوربا[2].

ب. طريق بحري من الشــرق الأقصــى عبر المحيط الهندي إلى البحر الأحمر: وهذا الطريق يعد أكثر أماناً وهو لا يمر بالخليج العربي، وله فرعان الأول شــمالاً عبر الأردن إلى دمشق فموانئ البحر المتوسط، والثاني عبر سيناء إلى النيل فالقاهرة ثم إلى الإسكندرية ومن ثم إلى أوربا[3]. وهذا الطريق يعترضــه عائقان، العائق الأول هو بعد المســافة البحرية الطويلة من الصــين إلى الهند إلى البحر الأحمر وما فيها من تيارات بحرية وهوائية في معظم أيام الســنة، والثاني كثرة الشــعاب المرجانية المنتشرة في البحر الأحمر[4]. ولقد تم تجاوز هذين العائقين، فالعائق الأول تذلل بعد وصــول الســفن التجارية العربية إلى المحيط الهندي في الوقت الذي نضــجت فيه المعلومات الجغرافية عن الملاحة وكذلك تنســيق أوقاتهم مع مواعيد هروب الرياح الموسمية[5]. وبالنسبة للعائق الثاني فتم تذليله عن طريق الإبحار بعيداً عن الشعاب المرجانية في البحر الأحمر وهذا جاء بعد بناء السفن الضخمة التي تتحمل الإبحار وسط البحر الأحمر[6].

---

(1) الســويدية: مدينة تعد فرضــة أنطاكية على البحر وفيها نهر أنطاكية المســمى بالعاصــي، ينظر، الحميري، الروض المعطار، ص330.

(2) فهمي، طرق التجارة، ص118.

(3) المرجع نفسه، ص124.

(4) المرجع نفسه، ص124.

(5) حوراني، العرب والملاحة، ص220.

(6) فهمي، طرق التجارة، ص125.

ج. الطريق من الصـــين والهند إلى عمان فمضـــيق هرمز على الخليج العربي أو إلى عـدن أو جـدة على البحر الأحمر: وهـذا الطريق لم يكـد يخلو من الأخطـار كصعوبة الملاحة من جانب وانتشار أعمال القرصنة البحرية في السواحل القريبة من الخليج العربي وفي بلاد الهند والســـند من قبائل الميد من جانب آخر[1] وقبائل الميد هم عبارة عن لصوص من السند[2]. وهذا الطريق ينتهي عند الموانئ للبحر المتوسط في مصر والشام ومنها يتجه نحو أوربا وفق خطوط تجارية معينة وهي:

1. من موانئ البحر المتوسـط في مصـــر والشـــام إلى قبرص ورودس[3] وكريت فالبندقية عن طريق بحر الادرياتيك[4].

2. من كريت إلى مضـــــيق ميســـــنا[5] ومنه إلى الموانئ الإيطالية كبيزا وجنوه وغيرهما من الموانئ[6].

وبالنســـبة للخطوط التجارية البحرية لأســـاطيل الجمهوريات الإيطالية تجاه مصـــر والشام فهي كالآتي:

1. الأسـطول التجاري للبنادقة المتجه صـوب مصـر، كان يسـلك طريق كريت – الإسكندرية.

---

(1) فهمي، طرق التجارة، ص124.

(2) ابن خرداذبة، مسالك الممالك، ص62.

(3) رودس: وهي جزيرة تقع في البحر المتوسط مقابل الإسكندرية وهي أول بلاد الأفرنج، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 78/3.

(4) الادرياتيك: يقع وســـط المعمورة بأرض الصـــقالبة والروس، يخرج منه خليج يمر بســـور القسـطنطينية ثم يقع في بحر الشـام الذي في سـاحله الجنوبي مصـر والشـام، المصـدر نفسـه، 342/12.

(5) ميســـنا: وهي بليدة تقع على ســـاحل جزيرة صـــقلية مما يلي الروم مقابل بلد ريو الواقع في القسطنطينية، المصدر نفسه، 130/5.

(6) البراوي، حالة مصر الاقتصادية، ص294.

2. والأسطول التجاري نفسه المتجه صوب بلاد الشام فكان عليه متابعة الطريق من كريت حتى قبرص أو رودس ثم إلى الشواطئ الشامية.

3. وبالنسبة للأساطيل التجارية البحرية التابعة للجنوية والبيزية المتجهة إلى بلاد الشـــام فعليها التوقف في إحدى الموانئ الصـــقلية ثم تتابع بعدها السـير إلى كريت وقبرص ورودس.

4. وهذه الأساطيل نفسها إذا كانت متجهة نحو مصر فعليها التوجه إلى كريت ثم الشواطئ المصرية مباشرة كالبندقية[1].

وفيما يخص طريق عودة تلك الســفن فكانت إما صـــيفاً أو في الخريف أو الربيع ففي الصـــيف تغادر هذه السـفن مصـــر إلى غرب أوربا منطلقة من الموانئ المصـرية باتجاه الشـمال الشـرقي ثم تتوقف في إحدى الموانئ الشـامية حيث الرياح المناسبة لدفعها نحو الغرب، وفي الخريف أو الربيع فتغادر السفن الموانئ المصـرية والشـــامية متجهة مباشـــرة إلى إيطاليا وذلك أن حركة الرياح تكون ملائمة لاتجاه سيرها[2].

(1) Heyd, op, eit, 11, pp, 180-182.

(2) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص59.

ثانياً: وسائل النقل التجاري.

1. **وسائل النقل البري:**

من المعلوم أن النظام العسكري المملوكي كان أساساً لنظم الدولة السياسية والاقتصادية، والتي قامت في مضمونها الاجتماعي على الفروسية وركوب الخيل، ليس فقط في مجال الحرب ولكن في مجال السلم أيضاً، إذ كان الفرس هو وسيلة الركوب القتالي للفارس المملوكي والذي يؤمن بأن ميدان الجهاد هو الطريق إلى ميدان الحياة الكريمة بما فيها من وسائل التسلية والراحة البدنية، وفي نفس الوقت كان الفرس وسيلة النقل والمواصلات التي لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها جزء من كيانه الاجتماعي(1).

والنقل البري وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها بوجود وسيلة النقل البحري، وذلك أن البضائع والسلع التجارية كانت تنقل من الموانئ المطلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر ونهر النيل إلى المدن والقرى والأسواق عن طريق الدواب(2).

وقد اهتم السلطان الناصر قلاوون من بين سلاطين المماليك بالخيول وأولى لها عنايته وكل ما تحتاج إليه من لوازم، وقام بترتيب وظيفة لها جليلة القدر وهي وظيفة نظر الاصطبلات(3).

وتعد الإبل دابة النقل الأولى وفي النقل الخارجي والمتمثل في رحلات الحج والتجارة وذلك لما تتميز به من قوة التحمل والسير لمسافات طويلة في الطرق الواسعة التي لا توجد فيها عمارة(4).

---

(1) رزق، علاء طه (دكتور): دراسات في تاريخ عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1 (القاهرة: 2008م)، ص113.

(2) ابن بطوطة، تحفة النظار، 423/1.

(3) المقريزي، السلوك، 61/4.

(4) ابن جبير، الرحلة، ص61.

وشـــكلت الخيول والحمير جانباً حيوياً في الحياة الاقتصـــادية والســـياســـية والاجتماعية، إلى جانب دورها العســـكري المتعارف عليه إذ إن تجارة الخيل والحمير وغيرها من الأمور السلطانية كانت تمثل جزءاً كبيراً من مهام الحكم التي اتسمت في هذا العصـــــر بالتعقيد وكثرة الإجراءات ومظاهر التعظيم والتفخيم التي قامت أعظم قواعد البروتوكول في بلاط حكام التاريخ الحديث والمعاصر [1].

فالحمير يعد من أهم وســـائل النقل والمواصـــلات البرية لكافة الشـــرائح الاجتماعية، فكانت الوسـيلة الوحيدة في السـفر والانتقال إلى أماكن مختلفة يصـعب على المســافرين قطعها سـيراً على الأقدام بدون بضــائعهم مع ما يكتنف الطريق من شـدة الحر وما يتبعه من عواصـف وأمطار في الشـتاء[2]. وكانت تجرى مع الخيول والبغال، حتى أنه شـــوهد في مدينة القاهرة ثلاثون ألف بهيمة[3]. ورغم مبالغة هذا العدد إلا أنه يعطي صـــورة واضـــحة هو أن الحمير كانت كثيرة العدد ولا يمكن لأي تاجر أو صــاحب حرفة الاسـتغناء عنها في قضــاء حاجته لأنها الدابة الوحيدة التي تتحمل الصعوبات داخل البلد.

وكانت هذه الحيوانات تسير على شكل قوافل وتحت رقابة وحراسـة المماليك، وفي هذه الطرق محطات لراحة المســـافرين من التجار وكانت هذه المحطات تزود بالزاد والماء وعلف الحيوانات[4].

2. وسائل النقل البحري:

تعد المراكب والســفن التجارية هي من وســائل النقل البحري التجاري ما بين مصر وبلاد الشام وبقية الدول التي تتاجر معها.

---

(1) رزق، دراسات، ص120.

(2) المرجع نفسه، ص122.

(3) ابن بطوطة، تحفة النظار، 55/2.

(4) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص76.

وكانت السفن العاملة في البحر المتوسط تمتاز بأنها ذات مسامير أي تستخدم في أخشـــابها، بينما الســـفن العاملة في البحر الأحمر والمحيط الهندي كانت تخاط بحبال الليف ثم تطلى بالشحوم(1).

ويصـــف أبن جبير (2) ســفن البحر الأحمر والمحيط الهندي وكيفية الإنشـــاء **(والجلاب التي يصـرفونها في هذا البحر الفرعوني ملفقة الإنشـاء لا يسـتعمل فيها مسمار البتة، إنما هي مخيطة بأمراس (حبال) من القنبار، وهو قشر جوز النارجيل ويدرسونه إلى أن يتخيط ويفتلون من أمراساً يخيطون بها المراكب ويخللونها بدسر من عيدان النخل، فإذا فرغوا على هذه الصـفة سـقوها بالسـمن أو دهن الخروع أو دهن القرش وهو أحسنها).**

ويرجع السبب في عدم استعمال المسامير في بناء السفن التجارية في البحر الأحمر، هو بسـبب ملوحة البحر التي تذيب الحديد فترق وقتها المسـامير وتضـعف إمكانيته(3). على أن هذا الســـبب لا يعد دليلاً قاطعاً وغير مقبول من الناحية العلمية وذلك لأن درجة ملوحة البحرين (الأحمر والمتوســـط) لا تختلف إلا بنســـبة قليلة، فملوحة البحر المتوســط تتراوح النســبة فيه بين 27-39 في الألف، والبحر الأحمر تتراوح 37-41 بالألف، والصـحيح هو أن السـفن المخيطة تمتاز بسـهولة فك ألواحها وإعادة بناءها من جديد بحبال جديدة عند تلف الأولى(4). ويمكن التوفيق بين الرأيين بأنه إضـــافة إلى ملوحة البحر هو ســـهولة اســـتخدام الألياف المخيطة وفكها بعد استخدامها عكس المسامير.

وتمتاز سـفن البحر المتوسـط بسـعتها مقارنة بسـفن المحيط الهندي، كذلك أن السفن ذات الدفتين لم تكن موجودة في غير البحر المتوسط(5).

(1) المسعودي، مروج الذهب، 163/1.

(2) الرحلة، ص70.

(3) المسعودي، مروج الذهب، 153/1.

(4) القيسي، التجارة الكارمية، ص105.

(5) متز، الحضارة الإسلامية، 448/2.

وأما سفن البحر الأحمر والمحيط الهندي فامتازت بخاصية استخدام الشراع المثلث الممتد بطول السفينة[1].

ويمكن تقسيم السفن التجارية العاملة في الأنهار والبحار كالآتي:

أ. السفن التجارية في نهر النيل:

1. العشاريات: هذه السفن كانت معدة لنقل الغلات السلطانية وكذلك الأحطاب وغيرها[2].

2. الكار: هي عبارة عن سفن منحدرة توضح فيها المؤن والزاد في موضع واحد[3].

3. التايا: هي سفينة شراعية كبيرة الحجم تستخدم لنقل البضائع والسلع التجارية[4].

4. الجروم: مكان صناعة هذه السفن في اليمن، وتكون طويلة ومكشوفة وهي مخصصة لتفريغ شحنات السفن، إضافة إلى تخليصها من الجنوح بعيداً عن الشواطئ الرملية[5].

5. القوارب: هذه السفن مهمتها الاتصال بين السفن والميناء من أجل الشحن والتفريغ، وتسير بصحبة السفن الكبيرة[6].

6. القطائع: يستخدم هذا النوع في السفريات الخطرة وهو من سفن القوافل التجارية الموسمية خلال القرنين السادس والسابع الهجريين وتبحر بين الإسكندرية

---

(1) حبيب، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية (41-904هـ-661-1498م)، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: 1990م)، ص126.

(2) المقريزي، الخطط، 370/2.

(3) النخيلي، درويش: السفن الإسلامية على حروف المعجم (القاهرة: 1979م)، ص19.

(4) المرجع نفسه، ص22.

(5) المرجع نفسه، ص22.

(6) حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص318.

والقاهرة، وتسـير باتجاه مضــاد لنهر النيل لتصــل إلى قوص، وكانت تحمل الأقمشـة الفاخرة والتوابل[1].

ب. السفن التجارية في البحر الأحمر والمحيط الهندي:

1. الباتامارس: هي نوع من أفضــل ســفن الهند وذلك لأنها تبحر على نحو جيد ولافت للنظر، وتتسع لحمولة لا بأس بها، وتكون على شكل الغراب[2].

2. الباركات: وهي أيضــاً نوع من السـفن الهندية، وتصـحب السفن الأكبر حجماً، وتستخدم غالباً في سحب السفن الكبرى[3].

3. البغلة: وهي من أقدم أنواع السفن التي تجوب البحار الهندية، وهي من الطراز القديم الذي ينتهي بطرف حاد مدبب في المقدمة والمؤخرة[4]. ولها شراع مثلث الشكل وتبنى من جذوع الأشجار والألواح الخشبية[5].

4. الجلبة: وهي من السـفن التجارية الصــغيرة المخيطة التي تسـتخدم في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وسميت بهذا الاسم لأنها تجلب البضائع والناس[6].

5. البوم: وهي من السفن التجارية التي كانت تستخدم في البحر الأحمر والمحيط الهندي لنقل البضائع التجارية[7].

6. الجاكر: هو نوع من ســفن الهند الكبيرة التي تســتخدم في نقل التجارات بين الصين ومدن البحر الأحمر والخليج العربي[8].

---

(1) الشاوي، تجار الكارم، ص206.

(2) حبيب، تجارة المحيط الهندي، ص138.

(3) المرجع نفسه، ص138.

(4) ماهر، البحرية الإسلامية، ص334.

(5) حبيب، تجارة المحيط الهندي، ص139.

(6) ابن جبير، الرحلة، ص37.

(7) ماهر، البحرية الإسلامية، ص331.

(8) ابن بطوطة، تحفة النظار، 123/2.

7. السـنبوق: من السـفن القديمة وهي أكثر السـفن انتشـاراً على سـواحل المحيط الهندي، ويستخدم هذا النوع لصيد اللؤلؤ في الخليج، وله دفة ومجاذيف وشراعه مربع إلا أنه صـــغير الحجم[1]. وذكر هذا النوع ابن بطوطة[2] في رحلته قائلاً: **(ثم ركبت من ساحل البصرة في صنبوق (سنبوق) وهو القارب الصغير إلى الآيلة).**

ج. السفن التجارية في البحر المتوسط:

1. البركوس: يحمل حوالي خمســة عشــر رجلاً، ويســتعمل هذا النوع في نقل المتاجر[3].

2. البسطة: وهي سفن كبيرة الحجم، لها أربعين شراع، وتستخدم لأغراض التجارة والحرب[4].

3. الزوارق: يستخدم هذا النوع في حمل البضائع التجارية، كما يستخدم لأغراض الحرب[5].

4. القرقورة: وهي مراكب تجارية متعددة الصواري والشرع، وتكون مستديرة الشكل ولها نتوءات كثيرة على جانبيها تحميها من الاحتكاك بأرضية الموانئ[6].

5. النقيرة: هو نوع من المراكب الصــغيرة التي تقوم بنقل المســافرين والتجار، ويسافر فيها الفرنج والمسلمون ببضائعهم إلى سواحل بلاد الشام[7].

6. المركوش: عبارة عن مركب صغير، يستخدم في حمل مياه الشرب[8].

---

(1) حبيب، تجارة المحيط الهندي، ص151.

(2) تحفة النظار، 117/1.

(3) الاصـبهاني، عماد الدين الكاتب (ت 957هـــ-1200م): الفتح القسـي في الفتح القدسـي، تحقيق محمد محمود صبح (القاهرة: 1965م)، ص461.

(4) الرفاعي، النظم الإسلامية، ص161.

(5) المسعودي، مروج الذهب، 78/1.

(6) النخيلي، السفن الإسلامية، ص120.

(7) الشاوي، تجار الكارم، ص203.

(8) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص340.

ثالثاً: المراكز التجارية:

1. المراكز التجارية الواقعة على نهر النيل:

أ. أسوان.

تقع هذه المدينة جنوب مصـــر وتعد أهم مدخل لتجارة النوبة والســـودان، وهي أيضـاً مركز مهم لتجارة مصـر الخارجية[1]. والطريق بين عيذاب وأسوان يكون شـديد الحرارة عند سـلوكه مع قلة الماء، إلا أن التجار وخاصـــة تجار الكارم كانوا يفضـلون السفر إلى عيذاب من اسوان بدلاً من قوص[2]، وذلك لأن هذا الطريق يتميز بقصـره إذ أن القوافل التجارية كانت تقطعه بمدة خمســـة عشـــر يوماً[3]، فضـــلاً عن توفر الأمان فيه[4].

ب. قوص:

تقع مدينة قوص شمال مدينة أسوان، وهي أهم مركز تجاري في مصـر وذلك لوقوعها عند نهاية طريق القوافل الممتدة بين عيذاب والنيل، وأصــبحت ســوقاً تجارياً للســلع الواردة من وســط أفريقيا واليمن والهند والحبشــة[5]. وقد وصــفها ابن جبير[6] بقولـه **(محط للجميع، ومحط الرجـال، ومجتمع الرفـاق وملتقى الحجـاج المغـاربـة والمصريين والاسكندريين ومن يتصل بهم، ومنها يفوزون بصحراء عيذاب)**.

وكانت قوص أيضاً محطة تجارية لمرور تجارة البحر المتوسط[7].

ج. القاهرة:

---

(1) الحويري، محمود: أسوان في العصور الوسطى، ط2 (مصر: 2002م)، ص28.

(2) المرجع نفسه، ص105.

(3) خسرو، سفرنامة، ص72.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص215.

(5) الحجامي، قوص، ص137.

(6) الرحلة، ص37.

(7) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص325.

لمدينة القاهرة أهمية كبيرة في العصــور الوسـطى، ذلك أنها عند التقاء الطرق التجارية بين أفريقيا وآسـيا، واليها ينتهي طريق السـودان والحبشـة، إضــافة إلى أنها كانت طريقاً رئيساً للحجاج المسلمين الأفارقة إلى مكة المكرمة[1].

وكانت أسواقها عامرة بأنواع المتاجر ومزدهرة بأنواع السلع المحلية والمستوردة، فكان فيها سوق الجوخيين لبيع الجوخ المستورد من بلاد الافرنج[2].

ومن مزاياها أنها لا تقع على نهر النيل مباشــرة بل أن ضـــاحيتها بولاق[3] شــمالاً، والفســطاط جنوباً، وهاتين المدينتين شــكلتا موانئها ومنها المتاجر تحمل إليها[4].

ووصفها ياقوت[5] قائلاً: **(إنها مدينة بجانب الفسطاط يجمعها سور واحد، وهي اليوم المدينة العظمى، وبها دار الملك ومســكن الجند، وعندما أحدثها جوهر الصــقلي اختار موضــع تبرز إليه القوافل من الشــام، واســتمرت الحال إلى الآن على ذلك، فهي أطيب وأجل مدينة رأيتها لاجتماع أسباب الخيرات والفضائل بها).**

د. دمياط:

تقع على أحد فرعي النيل المســمى باســمها، وعادة كان يقصــدها التجار الأوربيون كالبنادقة وغيرهم، لذلك عدت ميناء مصر الأول لوقوعها على مصب النيل وقربها من بلاد الشام، وبسبب هذه الأهمية تعرضـت للغزو الصـليبي عامي (616-

(1) ڤييت، القاهرة، ص101.

(2) المقريزي، الخطط، 98/2.

(3) بولاق: هي الأرض المرتفعة المطلة على نهر النيل، واســمها بيلاق وعرفت ببولاق أيام الفاطميين حيث انحسـر ماء النيل عن القاهرة فامتلأت المنطقة بالرمال فأصـبح الماء لا يمر بها إلا في أيام الفيضــان فعرفت بذلك، وقام السـلطان باعمارها سـنة (713هــــ)، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 24/9.

(4) ابن سعيد، النجوم الزاهرة في حلى حضـرة القاهرة، تحقيق حسين نصـار (القاهرة: 1970م)، ص108.

(5) معجم البلدان، 301/4.

647هـ/1219-1249م)[1]. إضافة إلى ذلك كانت مركزاً لتجارة الكارم، حيث خرجت منها تجارة مصـر إلى بلاد الشـام وآسـيا الصـغرى وقبرص ورودس وكريت والسـاحل الشرقي للبحر المتوسط[2].

هـ. الفسطاط:

تعد الفسطاط مستودعاً للتجارة الداخلية، ومركزاً للتجارة البحرية الخارجية وذلك لوقوعها على النيل في موضع متوسط بين الوجهين البحري والقبلي، ولاتصالها بثغور مصر الشمالية ومدن الصعيد الجنوبية عن طريق النيل[3].

والفسطاط مدينة ذات شهرة اقتصادية كبيرة مكتسبة من قرب النيل منها وهذا ما عبر عنه المقريزي[4] بقوله **(الفســطاط أكثر أرزاقاً وأرخص أســعاراً من القاهرة، لقرب النيل من الفسطاط، فالمراكب التي تصل بالخيرات تحط هناك ويباع ما يصل فيها بالقرب منها وليس ينفق ذلك في ساحل القاهرة، لأنه بعيد عن المدينة).**

و. تنيس:

تقع مدينة تنيس بين النيل والبحر المتوسط، لذلك اكتسبت مكاناً مهماً كمركز تجاري باعتبارها أهم مناطق صـناعة النسيج[5]. حيث عرفت بصـناعة **(رفيع الثياب من الديبقي والشـروب والمصـبغات من الحلل التونسـية التي ليس لها في جميع الأرض ما يدانيها في الحســن والقيمة، وربما بلغ الثوب من ثيابها إذا كان مذهباً**

---

(1) البيومي، إسماعيل: الظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: 1998م)، ص181.
(2) ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص135.
(3) العبادي، وسالم، تاريخ البحرية، ص162.
(4) الخطط، 151/2.
(5) المقدسي أحسن التقاسيم، ص201.

ألف دينار...)[1]. وقصدها التجار لشراء ما يحتاجونه منها من مختلف أنواع الثياب، فكانوا يركبون السفن منها إلى الفرما[2].

وتميزت بنشـــاط تجاري كبير، الأمر الذي جعل المماليك يقيمون الفنادق والقياسر للتجار القادمين إليها[3].

2. المراكز التجارية الواقعة على البحر الأحمر والمحيط الهندي.

أ. جدة:

وهي من أشهر الموانئ الحجازية على البحر الأحمر وأهم مراكز تجارة الكارم، ولموقعها المتوســط من موانئ الحجاز، وقربها من عدن ومكة، أثر كبير في تجارتها الواســعة مع مختلف الموانئ الشــرقية، لذلك ازدهرت كثيراً في عصـــر ســـلاطين المماليك[4].

ب. عدن:

وهي مدخل البحر الأحمر الجنوبي، وتعد من أكبر المراكز التجارية حيث يتم فيها تبادل الســـلع الشــرقية والغربية، وأهلها عرب يمانيين، ويعمل في خدمة الميناء أناس من بلاد مختلفة[5].

وكانت المركز التجاري الكبير بين أفريقيا وبلاد العرب وكذلك نقطة ارتكاز التجارة بين الهند والصين ومصر ويسميها المقدسي[6] **(دهليز الصين).**

---

(1) الإدريسي، نزهة المشتاق، ص156.

(2) المقريزي، الخطط، 284/1.

(3) دياب، صـــابر محمد (دكتور): ســياية الدول الإســلامية في حوض البحر المتوســط، عالم الكتب، ط1 (القاهرة: 1973م)، ص191.

(4) الشاوي، تجار الكارم، ص188.

(5) ابن بطوطة، تحفة النظار، 35/1.

(6) أحسن التقاسيم، ص34.

ج. آيلة:

وهي من إحدى الموانئ التجارية المصـــرية المطلة على البحر الأحمر، وهي أحد المنفذين في شمال البحر الأحمر، وعن طريقها تمر السلع القاصدة بلاد الشام العائدة للكارم(1).

د. عيذاب:

تقع عيذاب في أقصـــى الساحل الجنوبي لمصـــر المطل على البحر الأحمر على مقربة من الحدود المصرية السودانية(2).

وهي من الموانئ التجارية المهمة، ومرســـى المراكب القادمة من عدن إلى صعيد مصر وجدة(3).

ومن بين العوامل التي ســـاعدت على تقدمها عن بقية الموانئ المطلة على البحر الأحمر، هو أن تفريغ السـلع فيها كان يجنب السـفن المزيد من المخاطر في بحر مليء بالشعاب المرجانية التي تزداد في البحر الأحمر باتجاه الشمال(4).

وبلغت ذروة ازدهارها في العصر الملوكي، حتى إن القلقشندي(5) وصفها بأنه لا يوجد ميناء كعيذاب في كثرة ما فيه من السلع والبضائع الكارمية.

هـ. القصير:

يقع شـمال عيذاب، ويعد الميناء الثاني لمصـــر على البحر الأحمر من حيث الأهمية وذلك لقربه من قوص وبعد عيذاب عنه، وكانت البضـــائع تصـــل إليها ثم تحمل إلى قوص ومنها إلى فندق الكارم بالفسطاط(6).

---

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، 392/3.
(2) ابن دقماق، الانتصار، 35/2.
(3) ياقوت الحموي، معجم البلدان، 171/4.
(4) ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص33.
(5) صبح الأعشى، 460/3.
(6) المصدر نفسه، 465/3.

وأهميتها التجارية نابعة من كونها طريق تســـلكه قوافل الكارم، حيث عدت فرضة قوص وذلك بسبب قربها من موانئ البحر الأحمر إلى قوص[1].

و. الطور[2]:

تقع هذه المدينة جنوب غرب شـــبه جزيرة ســـيناء بين غربي البحر الأحمر الشمالي، وهو عبارة عن محطة تجارية موغلة في القدم[3].

وهو من الموانئ الكارمية المهمة التي حلت تدريجياً محل عيذاب[4]، في اســتقبال ســفن الكارم القادمة من جدة[5] وتأتيه المراكب محملة بالبضــائع من اليمن بعد تحول السفن عن ميناء عيذاب والقصير منذ عام (780هـ-1378م)[6].

ز. السويس[7]:

تعد مدينة الســويس فرضـــة مصـــر والشـــام، فمنها كانت تحمل الحمولات إلى الحجاز واليمن[8]. وكانت تستقبل سفن الكارم على مدار السنة، وقام بها العديد من وكلاء التجار من القاهرة والإســـكندرية وحتى وكلاء عن تجار الهند واليمن والحجاز والسودان[9].

(1) صبح الأعشى، 465/3.

(2) الطور: من البلاد المصرية القديمة، تشمل عدة قرى بأرض مصر الشرقية بالقرب من جبل فاران في شبه جزيرة سيناء وهي اليوم قرية صغيرة على الشاطئ الغربي لسيناء، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 221/6.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 465/3.

(4) المقريزي، الخطط، 107/4.

(5) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، 138/1.

(6) البيومي، النظم المالية، ص180.

(7) السويس: بلدة قديمة على ساحل البحر الأحمر، وهي ميناء أهل مصر ومكة والمدينة، وتعد أكبر ميناء على البحر الأحمر، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 151/8.

(8) المقريزي، الخطط، 343/1.

(9) Heyd, op, cit. Pp. 440.

3. المراكز التجارية الواقعة على البحر المتوسط:

أ. الإسكندرية:

تقع مدينة الإسكندرية على شاطئ بحر الروم عند مصب النيل، وفيها الكثير من الفواكه التي يتم تصديرها إلى بقية المدن المصرية[1].

قال عنها ابن جبير[2] **(إنها واسعة المسالك، كثيرة الأسواق، يؤدي فيها زكاة ما يجلبه المسافرون معهم من سلع ودراهم)**. وقال عنها ابن بطوطة[3] **(لم أر في مراسي الدنيا مثله)**.

وهذا تأكيد على الأهمية الكبيرة التي تمتعت بها الإسكندرية المتمثلة بالموقع الجيد وكثرة خيراتها وتعدد أسواقها.

وتردد إليها العديد من التجار عن طريق البر والبحر لمزاولة النشاط معها، وهم محملين بمختلف البضائع[4]، وغدت المدينة المملوكية التي تحدد أسعار السلع للعالم[5]. وفيها حي خاص لبيع أنواع التوابل وكان ذلك سنة (766هـ-1365م)[6].

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن أحد أبواب الإسكندرية وهو (سدرة) تم تسميته في العصر المملوكي باسم (باب البهار) وذلك لأن بهارات الهند والشرق كان يسوق إلى الإسكندرية ويفرغ عند ذلك الباب[7].

ب. بيروت:

---

(1) خسرو، سفرنامة، ص83.

(2) الرحلة، ص13.

(3) تحفة النظار، 12/1.

(4) الشيال، تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي، دار المعارف (القاهرة: 1967م)، ص105.

(5) ابن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص41.

(6) العبادي، وسالم، تاريخ البحرية، ص511.

(7) ديل، البندقية، ص35.

تقع بيروت في الإقليم الرابع وهي مدينة مشهورة على ساحل البحر الشامي[1]. وهي من أشهر الموانئ على البحر المتوسط، إذ كان يجتمع فيها تجار دمشق وحلب وحماه وبعلبك ومعهم مختلف أنواع البضائع المشرقية[2].

كذلك تعددت المراكز التجارية الأوربية فيها، وتم إنشـــاء خط مباشـــر بين البندقية وبيروت وذلك لغرض شـحن الكثير من البضـائع الشـامية والواردة إليها عن طريقها[3].

ج. **طرابلس:**

هي مدينة من ســواحل حمص تقع في الإقليم الرابع، وفيها ميناء جليلة وتباع فيها بضائع التجار، وهي أيضاً بلدة متجر وزرع كثير الفائدة[4].

وصـــفت بأنها **(إحدى قواعد الشـــام وبلدانها العظام ويكتنفها البحر بمرافقه العميمة والبر بخيراته المقيمة ولها الأسواق العجيبة والبحر على ميلين منها، وهي حديثة البناء)**[5].

وتأتي من حيث الأهمية التجارية بعد بيروت لتجارة الشام الخارجية والداخلية، حيث كان يؤمها التجار من الشرق والغرب سعياً وراء تجارتهم[6].

وكانت تؤدي دوراً تجارياً مهماً مع موانئ الإسـكندرية ودمياط، حتى أن بعض منشآتها التجارية كان يحمل اسم المصريين كخان المصريين مثلاً[7].

ولم يقتصـــر هذا الدور على مصـــر فقط، بل إنه تعدى إلى أوربا، فكان هذا الميناء يســتقبل العديد من البضـــائع الأوربية التي تزود هذا الميناء بما يحتاجه من

---

(1) ياقوت الحموي، معجم البلدان، 525/1.

(2) Heyd, op. cit, 11. pp.459.
(3) Heyd, op. cit, 11. pp.62.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 142/24.

(5) ابن بطوطة، تحفة النظار، 84/1.

(6) خسرو، سفرنامة، ص28.

(7) سالم، طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، مطابع رمسيس (الإسكندرية:1967م)، ص413.

احتيـاجـات، وكـذلـك تم تزويـد التجـار الأوربيين بـالقطن الكثير والأمتعـة الهنـديـة المختلفة[1].

د. دمشق:

هي قصــبة الشــام وأجل مدينة فيها، وأحســنها مكاناً، وأعد لها هواء وأكثرها فواكه وأغزرها مياهاً وأوفرها حـالاً[2]. وكـان يحمل إنتاجها من الفواكه إلى جميع ما حولها من البلاد كمصــر وحران وغيرهما، حتى إنه لا يرد طلب من أراد منها شــيئاً لكثرة خيراتها[3].

وكانت أسـواق دمشـق تعج بمصـنوعاتها النسـيجية الفاخرة من الحرير والقطن والصوف، وساعدت حركة الصناعة في تحولها إلى سوق عالمي للتصدير، إذ كانت منتجاتها من الحرير الدمشــقي والأواني الزجاجية والنحاس والأســلحة والعطور تلقى رواجاً كبيراً في الخارج، وبلغت أوج توسعها العمراني في العصر المملوكي[4].

وكذلك فإنها كانت مستقر للعديد من قناصل الدول الأجنبية، ويوجد العديد من الفنادق التي يكن فيها التجار الأجانب[5].

هـ. حلب:

كان لموقعها على الطريق الرئيســي بين الشــام والعراق وأعالي الجزيرة الفراتية واتصالها بالشرق، أثر كبير في جعلها مدينة كبيرة ومهمة[6].

وتمتعت بازدهار تجاري لموقعها الاستراتيجي الهام، فمنها كانت تخرج القوافل التجارية إلى العراق وما وراءه، والى الحجاز ومصر وأفريقيا وبقية بلاد الشام[7].

---

(1) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص263.

(2) الاصطخري، مسالك الممالك، ص45.

(3) ياقوت الحموي، معجم البلدان، 465/2.

(4) زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص6.

(5) علي، خطط الشام، 261/4.

(6) أبو الفدا، تقويم البلدان، ص267.

(7) الغزي، نهر الذهب، 145/1.

وصفها ابن بطوطة[1] بقوله **(وهي من أعز البلاد التي لا نظير لها في حسن الوضـع، وإتقان الترتيب واتساع الأسواق.. ونشاطها لا يكون في سواها، وهي من المدن التي تصلح للخلافة).**

ومن خصـــائصـــها هو نفاق ما يجلب إليها من البضـــائع كالحرير والصـــوف والقماش العجمي وأنواع الفراء، والبضـــائع الهندية وأجناس الرقيق، وهذا كله كان فيها بيوم واحد، عكس غيرها من المدن التي يستغرق فيها الجميع لمدة شهر[2].

وكذلك كانت لها علاقة وثيقة مع التجار الأوربيين، إذ أن هؤلاء التجار بعثوا لهم وكلاء لتجـارتهم في حلـب، ومن بين المواد التي كـانوا يتـاجرون بهـا مع حلـب الشـــب والقطن، ولم يقتصـــر ذلك على الأوربيين، بل كان فيها وكلاء لتجار الهند وفارس وأرمينية[3].

و. عكا:

وهي من أهم المراكز التجارية على الساحل الشامي في القرن السابع الهجري، إذ كانت محط أنظار التجار الأوربيين لاحتوائها على العديد من البضـــائع والســـلع، لذلك وصفت بأنها **(محط ركاب الفرنج ومجمع تجارتهم وحجاجهم)**[4].

وعكا حالها حال المدن الشامية الأخرى التي كان يرتادها التجار الأوربيين فقد كان هؤلاء يرسلوا وكلاء لهم، إضافة إلى قيام المؤسسات التجارية فيها التابعة لهؤلاء التجار[5].

ز. صور:

---

(1) تحفة النظار، 88/1.

(2) ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص250.

(3) علي، خطط الشام، 247/4.

(4) ابن سعيد، الجغرافيا، ص150.

(5) Heyd, op. cit, 11. pp.34.

وهي من المراكز التجارية الرئيسية للبنادقة في القرن السابع الهجري[1]، وكان يعمل فيها الزجاج المحكم والفخار[2].

وسـاهمت هذه المدينة بالنشـاط التجاري مع مصـر وذلك من خلال ميناءها الصالح لرسو السفن[3].

ح. إنطاكية:

تعد هذه المدينة المنفذ الرئيسـي لتجارة حلب، لذلك كان لها دور كبير في تسويق تجارة الشرق في القرن السابع الهجري، رغم تأثرها بتحول جزء مهم من تجارة العراق والشرق إلى ثغر إياس[4].

ط. اللاذقية:

تمتعت اللاذقية بنشـاطها الكبير وذلك من خلال ميناءها الواسـع، فقد وصـف بأنه **(والميناء الذي باللاذقية من أعجب الموانئ في البحر وأوسـعهم لا يزال حاملاً للسفن الكبار)**[5].

وقد كانت بأيدي الصليبين حتى تم تحريرها سنة (686هـ-1287م) وذلك لأن الفرنج كانوا يحصـلون على مال كثير من ميناءها[6]، الأمر الذي دفع تجار حلب

(1) ديل، البندقية، ص32
(2) ابن شداد، الأعلاق الخطيرة، 163/1.
(3) ابن بطوطة، تحفة النظار، 81/1.
(4) العريني، المغول (بيروت: 1967م)، ص290.
(5) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص209.
(6) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص151.

بالإلحاح في تحريرها من أيدي الصـــليبيين جراء ما يأخذونه من المكوس على البضائع المشحونة من ميناءها[1].

(1) العريني، المغول، ص324.

رابعاً: سياسة المماليك تجاه التجارة الخارجية.

1. الموقع الجغرافي لدولة المماليك:

لقد ساعد الموقع الجغرافي لدولة المماليك البحرية في دعم وتوسيع النشاط التجاري الخارجي وجعلها المحور الأساسي للطرق التجارية، إذ كان يحدها من الغرب الصحراء الليبية حتى برقة ومن الجنوب بلاد النوبة وفي الشمال البحر المتوسط وبلاد الشام التي وصلت حدودها إلى الفرات واشتملت على دير الزور والرقة وطرطوس، ومن الشرق البحر الأحمر والعربية السعودية والعراق(1). وهذه الرقعة الجغرافية كانت حلقة وصل بين الشرق والغرب، وذلك لأن دولة المماليك تقع على أقصر الطرق المؤدية إلى الهند وهي مصدر السلع الأشد طلباً في أوربا، وتتصل بأوربا بالموانئ المملوكية على المتوسط وبخطوط تجارية منتظمة بين الشرق والغرب تمر في تلك الموانئ(2).

وساهمت التجارة الخارجية بالنصيب الأكبر في دخل دولة المماليك وثرائها ولقد سبق ظهور دولة المماليك البحرية مصحوباً بازدهار طريق البحر الأحمر وموانئ مصر يقابلها اضمحلال طرق التجارة الرئيسية الأخرى بين الشرق والغرب، ويرجع السبب في ذلك إلى احتلال الصليبيين لمملكة بيت المقدس سنة (493هـ-1099م) وامتداد سيطرتهم حتى خليج العقبة، الأمر الذي عرّض القوافل التجارية للخطر، فقامت بتغيير الطريق إلى طريق النيل - عيذاب(3).

إضافة إلى أن ظهور المغول واستيلائهم على بغداد سنة (656هـ-1258م) وامتداد نفوذهم إلى بلاد الشام وآسيا الصغرى، قد أدى إلى اضمحلال طريق التجارة

---

(1) ضومط، الدولة المملوكية، ص181.

(2) ضومط، الدولة المملوكية، ص182؛ سعداوي، نظير حسان (دكتور)، صور ومظالم من عصر المماليك، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة: 1966م)، ص89-90.

(3) هايد، توماس: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة احمد محمد رضا، (القاهرة: 1985م)، ج2، ص29.

البري بين الصـــين وآســـيا الصـــغرى وموانئ البحر الأســـود، وانتعاش طريق البحر الأحمر، إذ كان تجار الهند والحبشـــة واليمن يفرغون ســـلعهم وبضـــائعهم في ميناء عيذاب على البحر الأحمر ومنها ينقلون هذه السلع على ظهور الجمال عبر صحراء مصر الشرقية إلى النيل عند مدينة قوص ومنها إلى ميناء الإسكندرية ودمياط[1].

ولم يأل ســـــلاطين المماليك جهداً في تشـــــجيع تجارة البحر الأحمر، فقاموا بالترحيب بتجار الشرق الذين يترددون على موانئ مصـر المطلة على البحر الأحمر خاصــة عيذاب التي وصــفت بأنها **(أحفل مراســي الدنيا بســبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها وتقلع منها رائداً إلى مراكب الحجاج الصادرة والواردة)**[2].

كل هذه الأمور أتاحت لســـــلاطين المماليك فرصـــــة ذهبية في القيام بدور الوسيط بين تجارة الشرق والغرب.

2. تشجيع التجار الأجانب:

وإذا كان السلطان الظاهر بيبرس قد وفق في الأعمال التأسيسية اللازمة لحفظ كيان دولته وحمايتها من الأخطار الخارجية والداخلية التي هددتها، فإن الســـــلطان المنصور قلاوون (678-689هـــ/1279-1290م) قد عمل على تنشيط التجارة في البحر الأحمر بمختلف الطرق، منها إنه أخذ بالتودد إلى القوى الإســلامية الواقعة في حوض البحر الأحمر ويحسّن علاقته بحكامها، فقد أرسل إلى الملك يوسف الأول بن عمر ملك اليمن يسالمه ويعاهده على التحالف والمودة بعد أن كان بيبرس قد أهانهم، ولما وصــلت رســل ملك اليمن إلى مصــر حرص قلاوون على إكرامهم فأرســل معهم الهدايا والتحف لملك اليمن[3]. وبالمقابل فإن تبوء مصـــر حلقة الوصـــل في النشـــاط التجاري بين الشـــــرق والغرب قد تطلب أمرين، الأول: هو تأمين طرق التجارة داخل

(1) الحويري، مصر في العصور الوسطى، ص291.
(2) ابن جبير، الرحلة، ص45.
(3) المقريزي، السلوك، 153/2

مصـر حتى يتم توصـيل البضـائع سليمة من موانئ البحر الأحمر خاصـة (عيذاب) إلى موانئ البحر المتوسـط خاصــة (الإسـكندرية، ودمياط). والثاني: هو إغراء تجار الشــرق على جلب بضـــائعهم إلى موانئ مصـــر المطلة على البحر الأحمر، وكذلك إغراء التجار الأوربيين بالتردد على الإسكندرية ودمياط لشراء ما يلزمهم من حاصلات الشرق[1].

وبالنسبة للأمر الأول، فإن سلاطين المماليك قد حرصوا على أن يضربوا بيد من حديد على المعتدين والعابثين ســـــواءً بالطرق التجارية وقوافلها بين النيل والبحر الأحمر، خاصــــة قبائل الأعراب الذين كانوا يســـكنون تلك الجهات حيث اعتادوا في حياتهم على السـلب والنهب ولم يسـلم من صــنيع أفعالهم حتى قوافل الحجاج الذين تعرضـوا لسلبهم[2]. وفي سـنة (680هـــــ–1281م) عندما اشـتد القتال في صـحراء عيذاب بين عرب جهينة وعرب رفاعة، أمر السلطان المنصـور قلاوون الشـريف علم الدين صـاحب سواكن **(بأن يوفق بينهم ولا يعين طائفة على أخرى خوفاً على فساد الطريق)**[3].

وهذا الإجراء فيه تأكيد على رغبة وحرص سلاطين المماليك في تهيئة الأجواء لمزاولـة التجـارة الخـارجيـة مع كـافـة التجـار، وإشــــعـارهم بـأن المنطقـة آمنـة لمزاولـة الفعاليات التجارية بكل حرية.

وفيما يخص الأمر الثاني، فتكلل بالنجاح عندما أمر الســـلطان قلاوون نوابه بالثغور يدعوهم ويؤكد عليهم حســن معاملة التجار وملاطفتهم والتودد إليهم وترغيبهم في تجارتهم مع دولة المماليك مع مراعاة العدالة فيما يجبونه منهم من أموال بحيث

---

(1) عاشور، بحوث ودراسات، ص135.

(2) المقريزي، السلوك، 151/2.

(3) المصدر نفسه، 152/2.

لا يأخذون منهم سوى الحقوق السلطانية[1]، وهذا الإجراء كان فاتحة خير على تجارة المماليك إذ وفد إليهم العديد من تجار الدول لحســـن المعاملة والامتيازات الموجودة ومما يؤكد حرص ســلاطين المماليك على تشـجيع التجارة الخارجية، وحسـن معاملة التجار الواردين إليهم تلك الرســالة التي بعثها السـلطان المنصـور قلاوون إلى ناظر ثغر الإسكندرية يأمره فيها بـــ**(معاملة التجار الواردين إليه بالعدل والرفق الذي ألفوه منه.. فإنهم هدايا البحور ودوالبة الثغور، ومن ألسـنتهم يطلع على تجنة الصـدور وإذا بذر لهم حب الإحسان نشروا له أجنحة مراكبهم كالطيور..)**[2].

ولم يكتف سلاطين المماليك بهذه الرسائل، بل إنهم كانوا يبادرون بأنفسهم في ســبيل إغراء التجار بدخول مملكتهم وذلك للاســتفادة من الأنشــطة التجارية وجعل بلادهم ذا مكانة بين البلاد، فقد كتب قلاوون منشوراً إلى تجار الصـين والهند والسند وبلاد الروم وغيرهم يصــــف فيه لهم عن محاســـن المملكة **(ومن يؤثر الورود إلى ممـالكنـا إن أقـام أو تردد.. فليعزم عزم من قـدر الله لـه في ذلـك الخير والخيرة، ويحضــــر إلى بلاد لا يحتاج ســـاكنها إلى ميرة ولا إلى ذخيرة لأنها في الدنيا جنة عدن لمن قطن، ومسلاة لمن تغرب عن الوطن.. فمن وقف على مرسومنا هذا من التجار المقيمين باليمن والهند والصين والسند وغيرهم، فليأخذ الأهبة في الارتحال إليهم والقدوم عليها، ليجد الفعال في المقال أكبر ويرى إحســـاناً يقابل في الوفاء بهذه العهود بالأكثر...)**[3].

---

(1) ابن الفرات، ناصـر الدين محمد عبد الرحيم الحنفي (ت 807هـــ–1405م): تاريخ الدول والملوك المعروف بتاريخ ابن الفرات، تحقيق قسطنطين زريق والدكتورة نجلا عز الدين، منشورات كلية العلوم والآداب، المطبعة الأميركانية (بيروت: 1939م)، ج8، ص65.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 421/11.

(3) المصدر نفسه، 340/13.

وحرص ســـــلاطين المماليك على تشـــجيع التجار الأوربيين في القدوم إلى مملكتهم، حيث وجد في سنة (634هــــ-1236م) أناساً كثر من مختلف الأجناس لمزاولة التجارة[1].

ويقدر أحد الباحثين[2] عدد التجار الأجانب في مدينة الإسكندرية بثلاثة آلاف تاجر أوربي.

وفي سنة (704هــــ-1304م) اتبع السلطان المنصور سيف الدين قلاوون سياسة التحالف مع حكام الدول في سبيل تسهيل التجارة وتنشيطها، وعلى هذا الأساس توافدت عليه هدايا الحكام، فقد أرسل له صاحب دنقلة هدايا عظيمة ومنها الأسود، وكذلك أرسل له حاكم المغرب هدايا كثيرة، وقام بتثبيت ملك أبناء أبي نمي في حكم مكة المكرمة[3].

وبلغ من قوة السلطان الناصر، أنه أخذ يتدخل في تعيين الحكام على بعض الولايات وذلك لضمان توسيع نفوذه وللاطمئنان على التجارة المصرية عبر البحر الأحمر، فقام بالسعي لقتل عز الدين بن الأمير الشريف أبي نمي صاحب مكة وذلك لأنه خرج عن طاعته فولى مكانه أخوه سيف الدين[4].

إن هذه الإجراءات زادت من بسط نفوذ المماليك على مستقبل التجارة العالمية باعتبارها المصدر الرئيس فيها.

3. حماية الطرق التجارية:

ولم يقتصر اهتمام المماليك على تشجيع التجار الأجانب، بل تعدى ذلك إلى حماية الطرق التجارية، إذ أولوا الشيء الكثير لها من عنايتهم وشمل الاهتمام بتأمين

(1) البلوي، خالد بن عيسى (ت 775هـ-1373م): تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تحقيق الحسن السائح، نشر اللجنة المركزية، (الرباط: 1978م)، ج1، ص194.
(2) عاشور، بحوث، ص137.
(3) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، 269/3.
(4) المصدر نفسه، 269/3.

طرق التجارة البرية والبحرية ووضـــعوا القوانين لحقوق الملاحة وفتحوا بذلك أمام بلادهم آفاقاً جديدة للتجارة البحرية وامتدت عبر البحار والمحيطات المعروفة لديهم آنـذاك، وأخـذوا ينشـــرون الأمن والاطمئنـان وقـاموا بتعمير الموانئ وأمنوا طرق المواصـــلات لتأمين مرور الســفن التي تحمل البضـــائع في البحر الهندي والبحر الأحمر[1].

ومن ضـــمن اهتماماتهم حماية الطرق البحرية والبرية، حيث قاموا بإنشـــاء محاكم التجارة في مصـــر والشـــام، وهي على نوعين الأولى محكمة التجار وتعرف بمحكمة الفندق أو السوق، والثانية محكمة الملاحة أو محكمة السلسلة[2]، والمحكمة الأولى فإن اختصاصها هو النظر فيما يحدث من قضايا بين التجار وتتكون من ستة أعضـــاء، أربعة منهم من مصـــر والشـــام واثنان أجانب، أما المحكمة الثانية فكان اختصاصها الحكم في قضايا البحارة وما يتعلق بالملاحة ومتنوعاتها[3].

وسـاهم المماليك في رعاية وحماية تجارة الكارم وتأمين طرقهم البحرية إضـافة إلى الاهتمام بالموانئ[4]. ومن تلك الاهتمامات أنهم نظموا القوافل التجارية وزودوها بالأدلاء الذين يعرفون الطرق التجارية بصـــورة جدية وبما فيها من آبار الماء[5]. وقاموا بتعيين موظفين لحفظ المخازن التي تكون ممتلئة بالبضائع والسلع سواء البرية أو الموانئ[6].

---

(1) النقاش، العلاقات، ص98؛ اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص60.

(2) السلسلة: هذه السلسلة كانت يعترض بها على النهر بحيث تمنع السفن من المضـي حتى تؤخذ منها المكس، وكان مكانها يسمى السلسلة، اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص67.

(3) المقريزي، السلوك، 134/2.

(4) ابن بطوطة، تحفة النظار، ص112.

(5) المقريزي، السلوك، 527/1.

(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 96/13.

ويعود الفضــل في ذلك إلى الســلطان الظاهر بيبرس الذي اعتنى كثيراً بتجارة الكارم من خلال تحقيق الأمن وتحســين الطرق التجارية بحيث يكون المســافر آمناً، مع توفير مســتلزماته وفي ذلك يقول المقريزي[1] **(إن المرأة تســافر من القاهرة إلى بلاد الشام بمفردها راكبة أو ماشية لا تحمل زاد ولا ماء).**

ولم يكتف بهذا الإجراء، بل إنه قام بالاســتيلاء على حصـــن الكرك ســـنة (661هـ-1263م) والذي يتحكم في الطريق البري شرق صحراء سيناء ولتأمين حدود مصــر الشـمالية الشـرقية[2]. ومن حصــن الكرك واليه ينتهي هذا الطريق الذي يربط خليج العقبة بالبحر الميت وفيه تصعد التجارة إلى بلاد الشام[3].

ولم يقصـــر بيبرس في ملاحقة قطاع الطرق ومعاقبتهم وذلك من أجل تأمين هذه الطرق لسلامة وصولها[4].

وســـعى بيبرس إلى تأمين الطريق البري الذي يخترق الصـــحراء الممتد من عيذاب إلى قوص عن طريق مواجهة العابثين بها من البدو وغيرهم، فتطلب ذلك القيام بحملة عسكرية يخضع فيها الموانئ التي تصل إليها التجارة والتي أسفرت عن أن يحيد حاكم جزيرة دهلك[5] الذي كان يعترض تجارة الكارم[6], وقام في ســـنة (660هـــ-1261م) بإسقاط الضرائب عن تجار الكارم وذلك ترغيباً لهم بالتواصل

(1) السلوك، 258/2.
(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 192/7.
(3) ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص132.
(4) بيبرس، زبدة الفكرة، ص54.
(5) دهلك: هي أكبر الجزر المعروفة باسـم أرخبيل دهلك الذي يقع شـرق ميناء مصـوع بالبحر الأحمر، وهي مرسى للسفن، أبو الفدا، تقويم البلدان، ص371.
(6) المقريزي، الخطط، 300/3.

بتجارتهم إلى مملكته[1]، ومن جهة أخرى حملة إلى حاكم ســـواكن الواقعة جنوب عيذاب سنة (662هـ-1264م) وذلك لأنه قام بعرقلة التجارة[2].

واستطاع بيبرس أيضاً في سنة (666هــــ-1268م) من إعادة فتح الطريق البري عبر شبه جزيرة سيناء باتجاه شمال الجزيرة العربية الذي كان قد تعطل بسبب الحروب الصليبية[3].

وقام أيضاً ببسط النفوذ السياسي على الحجاز سنة (667هـ-1267م) ويتودد إلى حاكم مكة ابن أبي النمي كي لا يأخذ أموال التجار حتى يســـتطيعوا المرور بمصر بأمان[4].

وتابع بيبرس حمايته لتجار الكارم، فأمن قوافلهم في بلاد النوبة الأمر الذي حدى بملك الحبشة أن يرسل له رسالة يشير فيها إلى حسن معاملته لتجار الكارم الوافدين على بلاده[5].

ونتيجة لسياسة المنصور قلاوون التجارية، قيام حاكم جزيرة سرنديب سنة (682هــــ-1283م) بمراسلته وإنه على استعداد لشحن عشرين سفينة بأنواع المتاجر التي تعود للكارم من أحجار كريمة وتوابل وأقمشة حريرية وغيرها[6].

ومن إجراءات الناصر إنه جهز حملة سنة (726هـ-1325م) إلى اليمن وذلك بسبب كثرة الإساءات التي تعرض لها تجار الكارم من قبل حكامها[7].

---

(1) المقريزي، السلوك، 544/1.
(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 138/7.
(3) المصدر نفسه، 194/7.
(4) المقريزي، السلوك، 59/2.
(5) ابن أبي الفضائل، النهج السديد، ص219.
(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 77/8.
(7) أبو مخرمة، أبو محمد عبد الله الطيب (ت 947هـــــ-1540م): تاريخ ثغر عدن، (ليدن: 1936م)، ج2، ص142.

4. الاهتمام بنظام الجوازات:

واهتم سـلاطين المماليك بنظام جوازات المرور باعتباره وسيلة لتنشيط الحركة التجارية، فلم يكن أحد يســتطيع مغادرة الناحية التي يقيم فيها إلى ناحية أخرى بدون إذن ولي الأمر، وكان يقبض على من وجد مسـافراً أو متنقلاً من مكان إلى آخر من غير جواز[1].

وبالنســبة لشــكل الجواز ومحتوياته فهو أن الذي يقوم بأمر الجواز يســمى (متولي الجواز) ويســجل فيه اســم الرجل كاملةً وأســماء من معه، وعمره وعمر من معه، والبلد الذي جاء منه ومقدار المال الذي بحوزته وما معه من متاع، وإذا كان الشـــخص قد ورد من مكان آخر كتب عليه ورد علينا فلان الفلاني في يوم كذا أو شـــهر كذا وســـنة كذا ومعه كذا، وذلك حتى لا يذهب من مال الرجل ولا من متاعه شـيء ضـياعاً، فمتى ما ذهب منه شـيء أو مات يعلم كيف ذهب ورد عليه أو على ورثته من بعده، ويتضـمن الجواز أيضـاً صـفة الشـخص وهيئته لئلا يشـتبه به أحد ويتخذ لغير أهله[2].

وتعد مدينة قطيا الواقعة على الحدود المصــرية الشــامية أحد مناطق العبور والمراقبة إضـافة إلى كونها مركزاً ضـرائبياً، ويذكر ابن بطوطة[3] ذلك بقوله **(لا يجوز فيها أحد من بلاد الشـــام إلا ببراءة من مصـــر، ولا من مصـــر إلا ببراءة من بلاد الشـــام احتياطاً على أموال الناس وتوقياً من الجواســـيس.. وطريقها في ضـــمان العرب قد وكلوا بحفظه، فإذا كان الليل مســـحوا على الرمل حتى لا يبقى به أثر ثم يأتي الأمير صباحاً فينظر إلى الرمل فإن وجد به أثراً طالب العرب بإحضار مؤشره فيذهبون في طلبه فلا يفوتهم).**

---

(1) اليوزبكي، تجارة مصر، ص68.
(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 213/7.
(3) تحفة النظار، 113/1.

ولم يقتصـــــر دور هذا الجوازات على الثغور البرية فقط، بل إنه تعدى إلى الثغور البحرية، وهذا ما أكده أيضاً ابن بطوطة[1] **(لم يكن يسمح لأحد بالخروج من دمياط إلا بتصــريح كتابي من نائبها حفاظاً على أمن البلاد بالنســبة للوجهاء من القوم وغيرهم، أما من دونهم فكان يطبع على ذراعه).**

وهذه الجوازات قد أعطت صــورة واضــحة عن الســياســة التجارية الخارجية للمماليك والتي حددتها في البحر الأحمر والمحيط الهندي للتوســـع في اســـتجلاب السلع[2].

نموذج جواز*

الوجه الأول	الوجه الثاني
– الاسم الكامل: – العمر: – البلد: – الأوصاف: – أسماء المرافقين وأعمارهم:	– اسم البلد الذي جاء منه: – مبلغ المال الذي بحوزته: – كمية البضائع الموجودة لديه: – تاريخ دخول البلد:

متولي الجواز

(1) تحفة النظار، 113/1.

(2) لبيب، التجارة الكارمية، ص18.

* هذا النموذج من عمل الباحث بالرجوع إلى ما ذكر عن الجواز من معلومات.

خامساً: العلاقات التجارية الخارجية.

1. نظرة المماليك للتجارة الخارجية.

ســار ســلاطين المماليك الأوائل على ســيرة أســلافهم الأيوبيين، إذ بدأوا منذ عصــر صــلاح الدين الأيوبي بعقد معاهدات تجارية لتســهيل التبادل التجاري والتي ينشأ منها من الفوائد المادية ما يساعد في تشجيع الحركة التجارية بين مصر والشام من جهة والدول القريبة والبعيدة من جهة أخرى، وبهذا الاهتمام جنى المماليك فائدة كبيرة من الاتفاقيات التجارية وصارت من أولى دول العالم ثروة وغناء(1).

ويعد عصر الظاهر بيبرس أولى بداية الاتصالات التجارية والذي كان مشهوراً ومعروفاً عنه بتشـجيع التجارة المملوكية، إذ قام بعقد سلسـلة من المعاهدات التجارية مع شارل صاحب أنجو والفونسو أمير اشبيلية(2).

وســار الســلطان قلاوون على نهج بيبرس في إدامة العلاقات الســلمية التي يرجع الفضـــل فيها إلى بيبرس الذي عقد مع ســـلطان مغول القفجاق وإمبراطور القسـطنطينية، وأبرم قلاوون معاهدة مع الفونسـو صــاحب قشـتالة وكذلك مع جيمس ملك صقلية(3).

وتوالت الوفود على قلاوون من اليمن ومكة تحمل الهدايا والرقيق والفيلة وأنواع الببغاء، كما عقد معاهدة تجارية مع جنوه والبندقية وغيرها من الجمهوريات الإيطالية، كما أرسل حاكم سيلان (أبو نكبا) سفارة له سنة (682هـ-1283م) وفيها كتاب يدعوه فيه إلى إقامة التبادل التجاري مع جزيرته الغنية بأنواع التجارات، وذكر في كتابه أن تجار المماليك سـوف يجدون في جزيرة سـيلان كثيراً من الحاصــلات التي يســعون الحصـــول عليها من الهند، وكذلك طلب في كتابه من قلاوون تعيين مندوب تجاري لدولة المماليك وأن يعين له مندوباً في عدن، وكان جواب قلاوون هو الترحيب بما

(1) اليوزبكي، تاريخ مصر، ص57.
(2) بيبرس، زبدة الفكرة، ص67.
(3) المصدر نفسه، ص209.

في الكتاب وقام بإكرام وفوده بالهدايا والعطايا وأرسـل بصـحبتهم سـفارة له تحمل رد لكتاب ملكهم(1).

ومن ضـــمن إجراءات قلاوون في ســبيل ديمومة التجارة المملوكية، عقد معاهدات تجارية لمدة عشر سنوات مع فرسان حصن المرقب في فلسطين ومع أمير طرابلس وصــاحب عكا وغيرهم من أمراء الإفرنج، وكان من شــروط هذه المعاهدات أن تكون الموانئ التي في أيدي المسيحيين مفتوحة لتجار المماليك(2).

2. النشاط التجاري مع السودان الغربي:

ازدهرت التجارة المملوكية مع مدن السـودان الغربي، كمدينة مالي والتي يوجد فيها مدينة أيضـاً تسمى (تاكدا) وكان عمل أهلها التجارة فقط مع سـلاطين المماليك، إذ يسافرون إليهم للتجارة ويجلبون معهم أرقى أنواع الثياب وأبهاها إضافة إلى مختلف المنسوجات التي كان العظماء يتباهون ويفتخرون باقتنائها(3).

وكانت تجارة أهالي تاكدا تعتمد بشــكل رئيســي على مناجم النحاس الموجود فيها، فكانوا يحملونه إلى دولة المماليك لبيعه أو إبداله ببعض ما يحتاجونه(4).

ومن المدن الإفريقية التي اشــتهرت بالتجارة، هي تمبكتو والتي امتازت بموقع وسـيط للمســافرين بطريق القوافل، وأصــبحت هذه المدينة من أهم أسـواق السـودان الغربي وذلك بعد انتقال ســوق الذهب إليها، إضـــافة إلى اجتذابها للتجار من درعة وسوسة وسجلماسة وفاس وغيرها من المدن(5).

---

(1) المقريزي، السلوك، 165/2.

(2) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص58.

(3) ابن خلدون، العبر، 201/6.

(4) حبيب، شـوقي عبد القوي عثمان (دكتور): التجارة بين مصـر وأفريقيا في عصـر سـلاطين المماليك، المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة: 2002م)، ص52.

(5) حبيب، التجارة بين مصر وأفريقيا، ص52.

ومما يدلل على الصلة الوثيقة بين مصر ومالي هو وجود جاليات مصرية في مـالي، إذ يـذكر ابن بطوطـة[1] إنـه يوجد في مـدينـة تمبكتو قصـــراً لأحد تجار الإسكندرية.

ونتيجة للنشاط التجاري الملحوظ، قيام التجار المصريين بإرسال وكلائهم إلى بلاد التكرور وذلك للإنابة عنهم في مزاولة الأعمال التجارية، إذ أن محمد بن مســلم التاجر المصـــري المعروف، كان يرســل وكلاءه إلى بلاد التكرور للتجارة، ومن ثم يعودون إليه بالأرباح الكثيرة[2].

ويعد موســم الحج –لاســيما حج الملوك–من أهم أســباب توثيق العلاقات التجارية بين البلدان، إذ كان ملوك مالي عند حجهم يمرون بمصـــر فيتعرفون من خلالها على أنواع التجارات، إضــافة إلى المكاتبات الرســمية بين ســلاطين المماليك وملوك التكرور[3].

وكان لأهل كانم أيضاً نصيب في التجارة مع الدولة المملوكية، إذ أن الأهالي كانوا يعملون في تصـريف المحاصـيل السودانية وتجارة الرقيق، وكذلك اشـتغالهم في تجارة البهار بين الهند والصين واليمن والحبشة وكانت مدينة قوص تعد مركزاً لأهالي الكانم، فأصبحت بفضلهم من أعظم مراكز التجارة في العالم[4].

3. النشاط التجاري مع الحبشة:

---

(1) تحفة النظار، 194/2.

(2) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 208/4.

(3) العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت: 1988م)، ص28.

(4) حبيب، التجارة بين مصر وأفريقيا، ص56.

تمتعت الحبشـة بمكانة متميزة في عملية النشـاط التجاري، حيث وصـفت بأنها **(بلاد الحبشة يتجهز إليهم التجار بالأمتعة من مصر)**[1].

وحرصـت الحبشـة دائماً على إقامة علاقات من الصـداقة والمودة مع أصـحاب السلطة وإبقاء على ما بين الدولتين من روابط تجارية وثقافية ودينية، إذ كانت الحبشة تتبادل مع مصر تجارة قوية ونشطة[2].

وتعد مدينة (عدول) من أهم المراكز التجارية التي من خلالها نشـطت التجارة بين البلدين[3].

وكذلك مدينة (زيلع)[4] التي تصـــلها أكثر مراكب البحر الأحمر ويخرج منها الرقيق والعاج والفضة إلى دولة المماليك[5].

وكان التجار الذين يأتون من دولة المماليك إلى الحبشـــة، يلاقون الترحيب والتقدير من الحكام الذين ألقوا طباعهم وسـهولة تعاملهم، حتى أن هؤلاء التجار كانوا يمكثون في الحبشة لفترات طويلة لمزاولة التجارة إضافة إلى نشر الإسلام عن طريق إقامة علاقات طيبة مع السكان[6].

---

(1) البكري، أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز (ت 487هـــ-1094م): المسـالك والممالك، مكتبة المثنى (بغداد: 1857م)، ص327.

(2) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص47.

(3) عاشور، بحوث، ص453.

(4) زيلع: وهي قرية على ساحل البحر من ناحية الحبش وهي فرضـة الحبشـة بين خط الاستواء والإقليم الأول، وأهلها مسلمون وفيها سوق، أبو الفدا، تقويم البلدان، 160.

(5) الإدريسي، نزهة المشتاق، ص25.

(6) شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، 207/5.

وتعد مدينة أسوان مركزاً مهماً لتجار المسلمين، حيث كانوا ينطلقون منها إلى الحبشــة[1]. وكان التجار الأحباش يســتخدمون الطريق البري والبحري المؤدي إلى شرقي أسوان[2].

وكانت مدينة قوص واحدة من المدن التي اشــتهرت باحتضـــان العديد من التجار من مختلف الأجناس ومنهم الأحباش، وكانت مليئة بالتجارات التي تدفقت على أسواقها[3].

وشــهدت العلاقة مع الحبشــة إرســال بيبرس سـفارة إليها إلا أن هذه السـفارة تأخرت بســبب الحروب الداخلية حول العرش، الأمر الذي أغضـــب بيبرس لكن (الحطي يقونو أملاق) ملك الحبشة ما لبث أن أرسل رسالة سنة (672هــ-1273م) يشرح له فيها عن أسباب التأخير ووضح له أنه وشعبه تحت أمره ودعاؤهم له بالحفظ مع الترحيب بمن يأتي من دولة المماليك وتقديم المساعدة لهم[4].

وعلى هذا الأساس قام ملك الحبشة سنة (689هـــ-1290م) بإرسال رسول اســمه المملوك المحب ســليمان وفيه أنه يريد الســلام ومعه من الخدام والجواري والذهب وغيرها من الأشـياء الثمينة، وأوعد بأن يغير سـياسـته عكس سـياسـة أبيه (الحطي)[5].

ولقد عاصــر الســلطان المنصــور قلاوون، ملك الحبشــة (عمداسـيون) أو (يجباتسـيون) حيث بعث إليه كتاباً يتودد إليه ويسـأله عن الإصــلاح في مملكته[6].

(1) الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت 550هـ-1155م): الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق، الناشر مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة: د. ت)، ص44.

(2) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص33.

(3) ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص60.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 119/8.

(5) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص170.

(6) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص170.

ونتج عن هذه المراسـلات تحسـن العلاقات بين المملكتين وقيام ملك الحبشـة بإرسـال الهدايا العظيمة إلى السلطان الناصر سنة (710هـ-1310م)[1].

إلا أن هذه العلاقة ما لبثت أن تغيرت وذلك بعد مجيء القوى الأوربية للحبشة وحصـــول تقارب بين المصـــالح الأوربية وحكام الحبشـــة، الأمر الذي كان له الأثر السلبي في النشاط التجاري المملوكي في البحر الأحمر والحبشة، مما دفع بالسلطان الصالح (752-755هـ/1351م-1354م) باستخدام القوة ضد الأقباط نتيجة التعسف ضد المسلمين، وعلى أثر ذلك قام الملك الحبشي (سيف أرعد) بن الملك (عمداسيون) باضـطهاد المسـلمين في مدينة أوفات وسـجن التجار المسـلمين في مملكته وسـلب قوافلهم، فتأثرت تلك العلاقة سلباً[2]. ولم يبق الأمر على حاله فجرت مفاوضـات بين الطرفين، وتم الاتفاق على إطلاق الملك الصالح سراح البطريرك (مرقص أوماركوس) وبالمقابل يطلق الملك الحبشـــي ســـراح التجار وإعادة طرق التجارة على ما كانت عليه[3].

4. النشاط التجاري مع النوبة والبجة:

يرجع اهتمام ســـلاطين المماليك بالســـيطرة على النوبة، بأن هذا جزء من ســـياســـتهم التجارية في البحر الأحمر[4]. لذلك كان ســـلاطين المماليك يرســـلون الحملات المسـتمرة إلى النوبة وذلك لإخضـاعها لسـيطرتهم، فعندما كان السـلطان بيبرس منشـغلاً بحروبه مع مملكة أرمينيا الصـغرى، اسـتغل ملك النوبة (داود) ذلك وشن حملة كبيرة سنة (671هـــ-1272م) ضد مصر وهاجم من خلالها ثغر أسوان

(1) المصدر نفسه، ص173.

(2) طرخان، إبراهيم علي: الإسـلام والممالك الإسـلامية بالحبشـة في العصـور الوسطى، المجلة التاريخية المصرية، مج 8 (القاهرة: 1959م)، ص56.

(3) عمار، حامد (دكتور): علاقات مصـر بالدول الأفريقية في العصـور الوسـطى، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1 (القاهرة: 1996م)، ص170.

(4) عاشور، العصر المماليكي، ص82.

ومما زاد في غضـــب الســـلطان بيبرس من أخبار تلك الحملة هو قيام ملك النوبة بالتعدي على التجارة المملوكية عن طريق الإغارة على عيذاب التي تعد سوقاً تجارياً هاماً[1]. فجهز بيبرس حملة كبيرة سنة (671هـ–1272م) أي في نفس السنة لإيقاف ملك النوبة عند حده، وهذه الحملة نجحت في مسعاها لكنها لم تستطع الإمساك به بل قبضت على صاحب الجبل وهو أحد عماله وسجن بعض الأشخاص[2]. وفي سنة (674هـــ–1276م) قام بيبرس بتجهيز حملة عسكرية قوية أخرى وتزامنت هذه الحملة مع مجيء ابن أخ (داود) إلى بيبرس واسمه (شكنده) مستنجداً به من أعمال (داود) الذي خلعه من العرش[3]، وبعد محاولات عنيفة سيطر السلطان (بيبرس) على بلاد النوبة وتم تنصيب (شكنده) ملكاً على النوبة، وتم عقد اتفاق بين الطرفين مفاده أن يرســل النوبيون البقط الســنوي من الرقيق مع جملة من الهدايا من الفهود والفيلة والزراف وترسل بالمقابل الغلال إليهم[4]. ويتم إرسال ما تبقى من أملاك الملك (داود) من الأموال وغيرها إلى الســـلطان، وفرض الســـيادة المملوكية الفعلية على الجزء الشـــمالي من بلاد النوبة[5]. ولم يكتف المماليك بهذه الشـــروط بل أنهم أوعزوا إلى (شـــكنده) بأن يتم مناصـــفة ما تبقى من مملكة (دنقلة) بين الملكين المملوكي والنوبي[6]. وكذلك دفع الجزية على الذين لم يسلموا ومقدارها (دينار) على الشخص البالغ العاقل[7].

---

(1) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، 45/7.

(2) عمار، علاقات مصر بالدول الأفريقية، ص68.

(3) النويري، نهاية الأرب، 108/28؛ ابن خلدون، العبر، 400/5.

(4) بيبرس المنصــوري، مختار الأخبار تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سـنة (720هـــ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد صــالح حمدان، الناشـر الدار المصـرية اللبنانية، ط1 (القاهرة: 1993م)، ص55.

(5) المصدر نفسه، ص56.

(6) ابن أبي الفضائل، النهج السديد، ص236.

(7) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص552

وكان ملك الحبشة يطلب ود السلطان المملوكي، ففي سنة (712هـ-1312م) حضر ملك النوبة إلى الأبواب السلطانية[1]، بصحبته هدية عظيمة للسلطان الناصر قلاوون وتحتوي على ألف رأس رقيق من العبيد والجواري، فأكرمه الســـلطان وأخلع عليه[2].

وأولى ســـلاطين المماليك عنايتهم بالطرق التجارية مع النوبة، فكان الطريق البري الذي يبدأ من القاهرة ثم ينحدر جنوباً بمحاذاة نهر النيل حتى مدينة قوص، ومن قوص يبدأ طريق أسوان في أقصـى جنوب مصـر بالقرب من الحدود الشمالية لبلاد النوبة[3].

وتبدأ القوافل التجارية مســـيرها من مدينة أســـوان متجهة نحو ميناء عيذاب، وكان اســـتمرار التجارة عبر الطريق البري هو لتوفر متطلبات النقل التجاري المتمثلة بوجود الأدلاء التجاريين خصوصاً من البجة[4].

وبالنسـبة للطريق النهري فيعد نهر النيل الشريان التجاري بين مصـر والنوبة، وهذا الطريق لم يكن صالحاً للملاحة بسبب الجنادل النهرية في بعض أجزاءه، فكانت البضـائع التجارية تحمل عبره حتى مدينة أسـوان جنوباً، ومنها تحمل البضـائع على ظهور الجمال لكثرة الجنادل النهرية حتى منطقة الجبل، حيث يعاد شحنها عن طريق النيل لتستمر جنوباً عبر ممالك النوبة وبالعكس[5].

---

(1) الأبواب السلطانية: هي مقام السلطان وحضرته ويصدر عنها المكاتب والمراسيم، القلقشندي، صبح الأعشى، 156/7.

(2) ابن إياس، بدائع الزهور، 441/1.

(3) ابن بطوطة، تحفة النظار، 52/1.

(4) المقريزي، الخطط، 320/1.

(5) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص193.

ويعد ميناء ســواكن من الموانئ المهمة التي ســاعدت على تطوير النشــاط التجاري في البحر الأحمر، وهذا الميناء هو قريب من المناطق الداخلية لبلاد النوبة، وأهميته الاقتصادية تكمن في إنه من أهم منافذ بلاد النوبة مع العالم الخارجي[1].

وكانت مدينة أســـوان من المراكز التجارية المهمة والتي كانت ملتقى التجار النوبيين والمماليك، وهي أيضـــاً مفترق الطرق البرية والنهرية لذلك يؤمها كثير من التجار، إذ كانت تعقد فيها الصفقات التجارية.

ويوجد معدن الذهب في مناطق البجة (العلاقي) في الصـــحراء الشـــرقية المجاورة للبحر الأحمر، وتعد من أغنى مناطق الذهب في بلاد النوبة، لذلك ركز المماليك في تحديد سياستهم تجاه النوبة على أساس تأمين استمرار الحصول على الذهب من تلك المناطق، وكان للقبائل دور في اســـتغلال تلك المناجم، حيث عملوا تجاراً ثم قاموا باســـتثمار كثيراً من مناجم الذهب بعد توكيد الســـلطة المملوكية على موانئ البحر الأحمر[2].

ومن ضمن أنواع التجارات الأخرى هي الرقيق الذي كان مصدره من الحروب، إذ أن الحملات الملوكية على بلاد النوبة أدت إلى أســـر العديد من النوبيين بأيدي المماليك[3].

وفيما يتعلق بالنشاط التجاري مع البجة، فإنه كان جيداً إذ يتم استخراج معدن الذهب من أرضـــها وكذلك الزمرد ويقوم تجار البجة بحمله إلى ســـائر الأقطار كما كانوا يقومون ينقل التجارات من موانئ البحر الأحمر إلى مصر[4].

---

(1) شـيدر: سـواكن، بحث منشـور ضـمن دائرة المعارف الإسـلامية، مراجعة احمد الشـنتاوي وآخرون، دار الفكر (بيروت: 1933م)، ج12، ص322.
(2) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، 112/1.
(3) المقريزي، السلوك، 95/2.
(4) الإدريسي، نزهة المشتاق، ص27.

ولم تقتصـــــر أهمية البجة على الذهب، إنما تعدتها إلى وجود مينائي عيذاب وسواكن، حيث أن حجاج مصر والمغرب كانوا يتوجهون إلى مكة عن طريق عيذاب مخترقين بلاد البجة، كما كانت عيذاب وسواكن مراسي لمراكب الهند واليمن والساحل الشـــرقي لأفريقيا، وكانت البضـــائع تفرغ فيها لتحمل إلى مصــــر[1]. ومن ضــــمن إجراءات ســـلاطين المماليك على تلك الناحية، هو قيام الســـلطان بيبرس بأمر والي قوص بإرســـال حملة حربية لتأديب صـــاحب ســـواكن وذلك بســـبب تعرضـــه لأموال المتوفين من التجار المصريين، فقام الوالي بإرسال الحملة سنة (663هـــ-1264م) أدت إلى استقرار حامية مملوكيه بسواكن وفرض الزكاة على سكانها لحساب سلاطين المماليك[2].

5. النشاط التجاري مع المغرب:

كانت لدولة المماليك علاقات تجارية واســـــعة مع بلاد المغرب على مختلف دولها، ومن أهم ما يميز ذلك النشـــاط التجاري وجود الطرق التجارية التي اهتمت بها كثيراً دولة المماليك، ومنها الطريق الذي يتجه إلى المغرب بمحاذاة الســـــاحل إلى القيروان ومنها على طول الساحل إلى السويس على المحيط الأطلسـي وهذا الطريق كان يصــل الشـرق بالأندلس[3]. ومما ســاعد في تنشـيط التجارة المملوكية وازدهارها، هو وجود العديد من الموانئ كالقاهرة التي تقع عند التقاء الطرق التجارية، حيث أن الطريق الذي يسـتعمل لنقل السـلع بين أفريقيا وآسـيا وفي حج المسـلمين من شـمالي بلاد المغرب إلى مكة كان يمر في وســـطها[4]. ووجد في مدينة الإســـكندرية ميناء السلسلة لاستقبال السفن العربية والمغربية[5].

---

(1) ابن إياس، نزهة الأمم، ص177.

(2) المقريزي، السلوك، 26/2.

(3) فهمي، طرق التجارة، ص180.

(4) بيبرس، زبدة كشف المماليك، ص29.

(5) القلقشندي، صبح الأعشى، 404/3.

وشــمل النشــاط التجاري مع بلاد المغرب بالتجارة مع الأســر الحاكمة فيه، كالحفصـيين الذين سلكوا عدداً من الطرق البحرية والساحلية والبرية وصولاً إلى مكة المكرمة لأداء الحج، وهذه الطريق كانت تمر بمصـر[1]. ويعد الطريق السـاحلي من أكثر الطرق سلوكاً لأنه أقل خطورة وأكثر أماناً، لذلك قام تجار المغرب بسلكه[2].

إضـافة إلى أن دولة المماليك تتميز بزراعتها وصـناعتها وتجارتها ويتوفر فيها كل المتطلبات، الأمر الذي دفع تجار المغاربة إلى القدوم إليها والمتاجرة معها[3]. فقامت بين الدولتين علاقات تجارية متبادلة، حيث ذكر أن ســـفينة تونســـية كانت متوجهة نحو الإسكندرية وهي محملة بمختلف البضـائع والسلع التجارية وتضم قرابة ألف مسافر[4]. وبالمقابل كانت هناك سفينة مصرية متجهة إلى تونس للمتاجرة معها، وهي السفينة التي ركب فيها ابن خلدون[5].

وفيما يخص العلاقة مع بني عبد الواد فإن هناك إشــارة عن القوافل التجارية المحملة بالبضـــائع والســـلع العائدة لتجار المغرب وهم يزاولون فريضــــة الحج، إذ يغتنمونها لتعزيز النشاط التجاري مع المماليك[6].

على أن العلاقة المملوكية مع المرينيين بلغت ذروتها، وذلك بسـبب اسـتقرار العلاقات الســـياســـية بينهما وهذا بدوره انعكس إيجاباً على النشـــاط التجاري بين

---

(1) رضـــا، محمد ســعيد (دكتور): أهمية الحج في تعميق الصـــلات بين المغرب الدولة العربية الإسلامية ومشرقها، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ع 3، السنة التاسعة (2000م)، ص9.

(2) الشاهري، مزاحم: الأوضاع الاقتصادية في المغرب على عهد المرينيين، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1 (بغداد: 2001م)، ص145.

(3) ضومط، الدولة المملوكية، ص156.

(4) البلوي، تاج المفرق، 195/1.

(5) ابن خلدون، العبر، 648/7.

(6) ابن خلدون، العبر، 670/7.

الدولتين[1]. حتى أن القراء المغاربة كان يشـــترى لهم الأراضـــي الزراعية في دولة المماليك وتكون وقفاً عليهم وهذا ما تبادله في كتابيهما الســـلطان محمد بن قلاوون وأبو الحسن المريني[2].

وازدادت العلاقة التجارية بين البلدين أيضـــاً في عهد الســـلطان ابي عنان المريني (751-759هـــــ/1350-1357م) والذي وجه اهتماماه نحو الأســـطول التجاري، فكانت مراكبه تنقل السلع والبضائع المغربية وتجول موانئ البحر المتوسط، حتى إنها وصـــلت ميناء الإســـكندرية محملة بالســـلع المغربية وتعود بالبضـــائع المملوكية[3].

6. النشاط التجاري مع اليمن:

حرص حكام اليمن على تحســين علاقتهم مع ســلاطين المماليك، حيث قاموا بإرسال عدة سفارات تحمل الهدايا وفي طياتها عبارات الود والصداقة، وقام السلطان بيبرس باستقبال هذه السفارة وأرسل هدايا قيمة لملك اليمن[4].

---

(1) المنوني، محمد: ورقات عن الحضـــارة العربية في عصـــر بني مرين، مطابع الأطلس، منشورات كلية الآداب والعلوم (الرباط: 1979م)، ص150.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 102/8.

(3) ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله السلماني (ت 776هـ-1374م): نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تحقيق احمد مختار العبادي، مراجعة عبد العزيز الأهوائي، دار الشـــؤون الثقافية (المغرب: د. ت)، ص189؛ المياحي، علي حامد: المغرب في عصـــر أبي عنان المريني، دار النشر المغربية (الدار البيضاء: 1986م)، ص183.

(4) المقريزي، السلوك، 525/1.

وسـياسـة المماليك هذه تجاه اليمن تأتي منذ أيام صـلاح الدين الأيوبي، حيث أن ملك اليمن كان لا يتصرف في أمر من الأمور دون أن يكتب إلى الظاهر بيبرس، فنراه يبعث الهدايا القيمة التي تحتوي على السـيوف والخيول إضـافة إلى الحيوانات الغريبة كالفيلة والزرافة وحمار الوحش[1].

وسار السلطان المنصـور سيف الدين قلاوون على نهج من قبله في توطيد العلاقة مع اليمن، فعندما انتصـر على المغول في معركة حمص سنة (680هـــ-1378م) أرسل كتاباً إلى ولده الصالح متضمناً البشارة بالنصر وطالباً منه أن يرسله إلى صـاحب اليمن لكي يفرحوا بهذا الخبر[2]. وبالمقابل قام صـاحب اليمن بإرسـال رسـولين إلى قلاوون ومعهما هدية قيمة اشـتملت على العود والعنبر والرماح اليمنية وغيرها، وطلب منه أن يكتب له أماناً على قميص عليه توقيعه فكتب الأمان وأرسـل إليه[3].

وفي سنة (680هـــ-1378م) قام ملك اليمن المظفر شمس الدين يوسف بإرسال هدايا إلى السلطان قلاوون وهي عبارة عن كميات من العود والعنبر والرماح اليمنية وغيرها[4].

وبعد استيلاء السلطان سيف الدين قلاوون على حصن المرقب سنة (684هـ-1284م) قام الأمير سـيف الدين المعروف بابن التليل بن برطاس متولي إمارة ثغر عدن ومعه التاجر زكي المعروف بابن النظام بإرسال هدايا عظيمة للسلطان وتحتوي على خدام وثلاثة عشـر خيل وفيل واحد، وكركند واحد وثمانية نعاج وطيور ببغاء عددها ثمانية، وثلاث قطع عود كبار حملت كل قطعة منها على رجلين، ورماح

(1) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص49.
(2) الدواداري، كنز الدرر، 315/8.
(3) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص49؛ بيبرس، زبدة الفكرة، ص183.
(4) ابن الوردي، تاريخ ابن الودي، 327/2.

يمنية، ومن أصـــناف البهار مائة قفص، ومن تحف اليمن ما حمل في مائة طبق نحاس، فقبل السلطان هذه الهدية وأنعم على صاحب اليمن ورسله بالخلع والعطايا[1].

وفي سنة (752هــ-1351م) عندما قام السلطان الناصر حسن بالإفراج عن الملك المجاهد صاحب اليمن، أهدى إليه هدية قيمة من بينها الجواري[2].

وفي سنة (754هـ-1353م) قدمت رسل المجاهد صاحب اليمن إلى السلطان الناصــر وتحتوي على ســتين رأســاً من الرقيق وأربعمائة قطعة صــيني وغيرها من الأمتعة[3].

وتكرر الأمر نفسـه سـنة (762هـــ-1360) عندما تواصـلت عطايا الملك المجاهد صــاحب اليمن للملك الناصــر حســن، وكان من ضــمن عطاياه هدايا قيمة ومن بينها عدد كبير من الجواري الحسان[4].

إن هذه العلاقات الودية بين سلاطين المماليك وحكام اليمن قد فسحت المجال أمام تجار البلدين لمزاولة النشــاط التجاري، وليس أدل على ذلك من الهدايا المتبادلة بين الطرفين الأمر الـذي انعكس إيجـابـاً على الـذهـاب والإيـاب للمتـاجرة بـالأنواع المتعددة من السلع والبضائع المرغوبة لدى الجانبين.

7. النشاط التجاري مع المغول:

كان للمغول دولتان دولة بني هولاكو والتي تشمل بلاد العراق وفارس وخراسان وما وراء النهر، ودولة بني جوجي بن جنكيز خان في الشـــمال وتعرف باســـم بلاد

---

(1) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص117؛ المقريزي، السلوك، 753/1.

(2) ابن إياس، بدائع الزهور، 165/4.

(3) المقريزي، السلوك، 179/4.

(4) الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان (ت748هــ-1347م): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق الدكتور عمر عبد الســلام تدمري، الناشـــر دار الكتاب العربي، ط1 (بيروت: 1988م)، ج50، ص11.

القفجاق التي بقيت مملكة بدوية ترعى القطعات وسط السهول الواقعة جنوب روسيا وغربي آسيا[1].

لذلك نجد أن العلاقة الودية كانت مع مغول القفجاق الذين انتشــر الإســلام بينهم، إذ أن زعيمهم (بركة خان) اعتنق الإسلام وأخذ ينشره بين رعاياه، الأمر الذي أدى إلى التقارب والتوطيد لأوامر الصــداقة بين الدولتين، وقد انعكس هذا الصــفاء على طوائف المغول الوثنية الأخرى حيث نشــب العداء بينهم خاصــة مع مغول فارس[2].

وتبادل الطرفان الرسائل والسفارات والتي بلغت حوالي أربعين سفارة، وكانت أولى هذه السفارات هي سنة (660هــ-1261م) أرسلها السلطان بيبرس إلى بركة خان، وكان الرســل هم عدداً من تجار العلان وهم جنس من الناس يســكنون القرم، وحملهم بيبرس رســالة إلى زعيمهم يحثه على مقاتلة الكفار (المغول) وأن هولاكو **(لأجل زوجته النصرانية أقام دين الصليب)**[3].

وبعث أيضاً بيبرس سفارة أخرى إلى بركة خان سنة (661هـ-1262) وكانت تحمل خطاباً فيه استمالة لبركة وإظهار المودة له، وجهزت لهؤلاء الرسل طريدة (وهي نوع من أنواع السفن) فيها عدد كبير من البحريين ومعهم مؤونة سنة، وحملت بالكثير من الهدايا منها: مصــحف عثمان τ بغلاف من أطلس أحمر مزركش وكرســي للمصحف مصنوع من العاج، وسجادات، وقناديل، وزرافة وحمير وهجن نادرة، وعبي

---

(1) بيبرس، زبدة الفكرة، ص7.

(2) الشيال، تاريخ مصر، 139/2؛ حسين، جميل حرب محمود، المنصور سيف الدين قلاوون، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد – كلية الآداب (1973م)، ص278.

(3) بيبرس، زبدة الفكرة، ص70.

وألبســة وثياب من صــنع الإســكندرية، وســيوف ورماح وأوتار حرير، وفيل، ولجم وسروج، وقرود، وخدّام سود وجواري طباخات[1].

إن هذه السفارة والتي قبلها تحمل مغزى مهم سبق للمماليك وأن استخدموه ألا وهو ترغيب تجار المدن بالمتاجرة مع دولة المماليك، وما هذه الهدايا إلا دليل على ذلك.

وتكررت سفارات المغول القفجاق، فقد أرسل السلطان المنصور قلاوون سنة (679هــ-1280م) سفارة إلى القفجاق محملة بالهدايا النفيسة والتي منها الأقمشة الفاخرة والحلل الزاهرة والتحف القيمة والقسي والخوذ[2].

ورد ملك المغول (طقطاي) على ســفارات المماليك، حيث أرســل في ســنة (704هــ-1304م) سـفارة تحمل هدية وتحفاً وجواري كثيرة، بعض منها للسـلطان الناصر قلاوون، والبعض الآخر للمتاجرة بها في دولة المماليك[3].

وبالنسبة للعلاقة مع مغول فارس، فقد كانت جيدة وذلك عندما تولى أبي سعيد بن خدابندا ملك المغول سنة (717-735هــ/1317-1334م) فبدأت علاقة جديدة وتحسـنت مع الملك الناصـر محمد الذي رحب بذلك، وقد أدى أحد التجار وهو مجد الدين إسـماعيل السـلامي، الذي كان تاجراً سـفاراً خدمة للطرفين وذلك بعقد الصـلح بينهما وكان ذلك ســنة (723هــ-1323م) فقيل عنه **(وكان للتاجر مجد الدين السلامي أثر كبير في إقناع جوبان كبير دولة المغول وكان مسلماً حسن الإسلام، واستطاع هذا أن يقنع الملك أبا سعيد بالصلح)**[4]. ومن بين شروط الصلح: أن لا

(1) الكاتب، ناصر الدين شافع بن علي بن عباس بن إسماعيل (ت 730هــ-1330م): حسن المناقب السـرية، تحقيق ونشـر عبد العزيز عبد الله الخويطر، ط1 (الرياض: 1976م) ص63-64.

(2) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص18.

(3) العيني، عقد الجمان، 346/4.

(4) الدواداري، كنز الدرر، 313/9.

يدخل الفدائيون إلى بلاد التتار، وأنه من يقدم من مصر إلى التتار لا يرد إلى مصر ومن يقدم منهم إلى مصر لا يعود إلى التتار إلا برضاه ورغبته، وإلا يبعث السلطان العرب والتركمان للإغارة على بلاد التتار، وأن تفتح الطريق وتؤمن لتيســـير التجارة بين البلدين[1].

8. النشاط التجاري مع أوربا:

أ. النشاط التجاري مع المدن الإيطالية:

لعبت مصر والشام دوراً في تاريخ تطور المدن الإيطالية التجارية ومستقبلها في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، فمصر كان موقعها حلقة وصل بين الشرق والغرب وسوقاً هاماً للتبادل التجاري[2]. وكذلك بلاد الشام حيث تدفقت بضائع الشرق الأقصى إلى المدن الشامية عن طريق الخليج العربي وآسيا الصغرى ومصر[3].

ولقي هؤلاء التجار الأجانب عناية ورعاية كبيرة لم يلقوها في مدنهم إطلاقاً، ورحبت دولة المماليك بهذا النشاط وأعطت حرية مزاولة الأنشطة التجارية والشعائر الدينية لهؤلاء التجار[4].

ويعود تاريخ اتصال البندقية وجنوه وبيزه بمصر والشام إلى زمن الفاطميين ثم بدأ بالازدياد في عهد الأيوبيين، ووصـــلت العلاقات التجارية قمتها في عهد دولة المماليك البحرية وذلك للمكانة التي وصـــلتها عالمياً بعد إيقاع الهزيمة بالمغول على

---

(1) الذهبي، العبر في خبر من غبر، تحقيق صلاح الدين المنجد، ط2، مطبعة حكومة الكويت، (الكويت: 1960م)، ج5، ص431.

(2) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص187.

(3) المرجع نفسه، ص188.

(4) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص51؛ هاو، سونيا: في طلب التوابل، ترجمة محمد عزيز رفعت ومحمد النحاس (القاهرة: 1957م)، ص5؛ العريني، تاريخ أوربا في العصــور الوســطى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر (بيروت: 1968م)، ص229.

يد السلطان قطز في عين جالوت (658هـ–1260م) وهذا الانتصار كان فاتحة خير لهم[1].

فبدأ النشــاط التجاري مع البندقية، حيث وقع الســلطان قلاوون معاهدة تجارية معهم سنة (688هـ–1289م) وهذه المعاهدة تعد إضافة امتياز جديد يمنحه السلطان المملوكي لتجار البندقية، حيث قام بتخفيض الرســـوم الجمركية عنهم إلى جانب منحهم الأمان والحماية على ممتلكاتهم وأرواحهم[2]. وهذه الاتفاقية جعلت من تجار البندقية يتدفقون بأعداد كبيرة إلى الموانئ المملوكية في عهد المنصور نتيجة السياسة الودية التي تبناها تجاههم، حتى إنه أوصــى ابنه الملك الصــالح علاء الدين بضـرورة حفظ فنادقهم واسـتمالة قلوبهم ومعاملتهم بالعدل والإحسـان والرفق والإنصـاف[3]. إلا أن النشاط التجاري ضعف نتيجة سقوط عكا بيد المسلمين سنة (690هـ–1291م) إذ قام السلطان الأشرف بالقبض على سفينة تابعة للبندقية بالقرب من غزة كانت تحمل أعداد كبيرة من التجار البنادقة، وبالمقابل قامت البندقية بأســـر عدد من التجار المسلمين في عرض البحر سنة (692هـ–1292م) وحاولت البندقية التقرب للسلطان المملوكي فأرسلت سفارة إليه سنة (692هـ–1292م) وقدمت له الهدايا الكثيرة وتعتذر إليه مما حدث وطلبت منه إطلاق ســراح تجارهم مقابل مبلغ قدرة ســبعين ألف درهم وهذا عبارة عن تعويض لما لحق بالتجار المسلمين من أضرار نتيجة هجومهم عليهم

(1) عبد النبي، ناجلا محمد (دكتور): مصر والبندقية العلاقات السياسية والاقتصادية في عصر المماليك الجراكســة، عين للدراســات والبحوث الإنســانية والاجتماعية، ط1 (مصــر: 2001م)، ص41.

(2) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص197.

(3) المرجع نفسه، ص198.

في البحر، فوافق السـلطان وأمر بإطلاق سـراح البنادقة وأعلن الأمان لتجار البنادقة والبيازنة والجنوية وحرية المتاجرة في مصر والشام[1].

وكان سـقوط عكا بيد المسـلمين سـنة (690هـــ-1291م) ضـربة للبابوية، فأصـــدر البابا (نقولا الرابع) منشـــوراً يحرم على التجار الغربيين التعامل مع البلاد الخاضـــعة للمماليك وإلا أنزل بهم عقوبة الحرمان الكنســـي واعتبروا خونة ويفقدون حقوقهم المدنية ولا يحق لهم أي ميراث[2]. وحددت مدة التحريم بعشـر سـنوات إلا أن البندقية لم تقم بتطبيقه، ثم أضـاف إليها البابا (بونيفاس الثامن) عشـر سـنوات أخرى وحدد المواد التي منعها وهي القمح والزيوت والنبيذ[3].

ولم تفلح جهود البابوية على حمل التجار الأوربيين على مقاطعة مصـر وبلاد الشـام اقتصـادياً وذلك بسـبب أن القوى التجارية في غرب أوربا أدركت قدر الخسـائر التي عـادت عليهـا من جراء الحرمـان، إلا أن ذلـك لم يمنعهـا من إصـــدار قرارات الحرمان لأن ذلك من شـأنه إضـعاف الاقتصـاد المملوكي الذي جنى من الاتجار مع جنوب أوربا كثيراً، ففي سنة (690هـــ-1291م) منعت جنوه كل عمليات التجارة مع البلاد المملوكية، وفعل ذلك ملك أراغون (جاكوب الثاني) سنة (702هـــ-1302م) ومنعت بيزا سنتي (702-722هـ/1302-1322م) عن بيع الأسلحة والمواد الحربية، ولم تكتف بذلك بل إنها أرسلت سفن لأسر المخالفين ومصادرة السفن والبضائع ولكن ذلك كان مستحيلاً بسبب أن التجارة كانت مربحة للمسلمين والمسيحيين[4].

(1) ابن عبد الظاهر، الألطاف الخفية في السـيرة الشـريفة السـلطانية الملكية الإشـرافية، نشـر سويدية (ليسبك: 1902م)، ص45.

(2) ديل، شـارل: البندقية جمهورية ارسـتقراطية، تعريب الدكتور احمد عزت عبد الكريم، وتوفيق اسكندر، دار المعارف (القاهرة: 1948م)، ص60.

(3) شبارو، تاريخ المشرق، ص361.

(4) مصلح، حفظ الله ناصر عبد الله: العلاقات بين المغول والصليبيين وأثرها على الأمة العربية والإسلامية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة دمشق- كلية الآداب (2006م)، ص158؛ دراج،

ففي سنة (702هـ-1302م) وقعت البندقية معاهدة تجارية جديدة مع السلطان الناصـــر، اشـــتملت على تجديد الامتيازات التجارية لهم، وكذلك إعفاء تجارهم من نصف الرسوم الجمركية المقررة على تجارتهم وبالمقابل تعهد البنادقة بالاستمرار في جلب السلع والمتاجر الحربية خاصة الأخشاب والحديد التي حرمتها البابوية[1].

وفي سنة (704هـ-1304م) بعثت البندقية سفارة أخرى إلى نائب صفد لإبرام معاهدة تجارية مع السلطان الناصر وذلك للحصول على امتيازات تجارية في مناطق عكا وصور وصيدا وجزء من دمشق، فبعثت نائب صفد إلى السلطان الناصر يخبره بأمر السفارة فوافق الناصر وتعهد بحماية التجار البنادقة[2].

واتبع خلفاء المنصـور نفس السياسـة من أجل الحصـول على ما يريدونه من مواد إســتراتيجية، فقد ســمح الناصــر للســفن البندقية بالمرور والرســو في الموانئ المملوكية والإبحار منها في أي وقت تشاء، وعند وجود حالة اتهام لأحد أفراد جاليتهم فإن القنصل يقوم برفعها للسلطان[3].

وفي سنة (745هـــ-1344م) قدمت رسل البنادقة محملة بالهدايا للسلطان المملوكي، وطلبوا الرفق بهم والمنع من ظلمهم وأن لا يؤخذ منهم أكثر مما هو مقرر عليهم من الضـــرائب، فأمر بعدم التعرض لبضـــائعهم وأن يؤخذ منهم على كل مائة دينار ديناران، إذ كانوا يؤدون عن المائة أربعة دنانير ونصف الدينار[4].

احمد (دكتور): المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري، دار الفكر العربي (القاهرة: 1961م)، ص7-8.

(1) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص200.

(2) Heyd. Op cit, 11, pp.41.

(3) عبد النبي، مصر والبندقية، ص55.

(4) المقريزي، السلوك، 418/3.

وفي سـنة (775هــــ–1373م) أبرمت البندقية معاهدة تجارية مع السـلطان الأشرف، اشتملت على امتيازات تجارية، إذ تعهد بحماية تجارة البندقية في بلاد الشام بصورة عامة ودمشق بصورة خاصة[1].

وفي ظل هذه الظروف تحسـنت العلاقة بين دولة المماليك وايلخانات العراق، وكان ذلك واضحاً من خلال قيام حاكم بغداد المغولي (اويس بن الشيخ) بمنع التجار الأجانب وخاصة البنادقة من الاتجار في بلاده وذلك لغرض الحصول على البضائع التي تأتي عن طريق مصـر إلى أغلقت أسـواقها في وجه التجار الأجانب بعد غزوة القبارصة سنة (767هـ–1365م) وهذا يعد نوعاً من الانتقام، ولم يكتف بهذا الإجراء بل إنه رفض دخولهم لبلاده إلا بعد أن يقوموا بمصـالحة السـلطان الأشـرف شـعبان (764–778هـ/1363–1377م)[2].

وبقيت البندقية متمسكة بمبدأ الحفاظ على المكاسب المادية أينما وجدت، وهذا ما كان موجوداً في مصـر والشام، وخاصـة مصـر إذ أن معظم السلع والبضـائع التي يحتاجها الغرب تأتي عن طريق مصـر، لذلك سعت البندقية جاهدة إلى عقد علاقات ودية معها، مع رفض –في بعض الأحيان– مسـاعدة الصـليبيين في هجومهم على الديار المصــرية والشــامية كي لا تضــر بمصــالحها التجارية معها[3]. ومن تلك الإجراءات الرافضــة للبندقية هو رفض تأجير السـفن لنقل المقاتلين الصــليبيين في حملة لويس التاسع في أواسط القرن السابع الهجري والمعروفة بـــ(الحملة الصليبية

---

(1) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص207.

(2) النويري السـكندراني، محمد بن قاسـم بن محمد (ت بعد عام 775هــــ–1372م): الإلمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضــية في وقعة الإســكندرية، تحقيق الدكتور عزيز سوريال عطية، (حيدر آباد: 1973م)، ج5، ص231.

(3) يوسف، جوزيف نسيم (دكتور): علاقات مصر بالممالك التجارية الإيطالية في ضوء وثائق صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: 1973م)، ص152.

الســـــابعة) وذلك خوفاً من أن يقوم ســــلاطين المماليك بإغلاق ســــبل التجارة في وجهها[1].

إلا أن موقف البندقية كان متذبذباً حيال دولة المماليك، فهي تتبع مصـــلحتها أينما كانت، إذ إنها شاركت في حملت (بطرس لوسينيان) ملك قبرص، الذي شن هذه الحملة على مصـــر، وجاءت مشـــاركة البندقية في الحملة بعدما أدركت جاليتها في المدينة بضعف الشواطئ المصرية وعدم مناعتها وسهولة الاستيلاء عليها، وهذا كان واضحاً من خلال الغارات المتكررة التي قام بها الإفرنج على شواطئ رشيد وأبي قير دون أن يعترضهم أحد من المماليك[2].

فدخل الإفرنج المدينة سنة (767هـــ-1365م) دون أي مقاومة لغياب واليها، فنهبوها بكل ما فيها من متاجر وفنادق وحتى القصـــور والخانات قاموا بإحراقها، وخربوا المســـاجد[3]. هذه الحملة فشــلت عســكرياً وتعرض فيها التجار البنادقة إلى خســـارة كبيرة، وحملهم الصـــليبيون فشـــل تلك الحملة حتى وصـــفوهم بالخونة لأنهم يتاجرون مع المماليك، إلا أنهم لم يهتموا لقرارات التحريم التي أصـدرتها البابوية ضـد المتاجرة مع المماليك، ونتيجة لتجاهلهم لقرارات البابوية أنهم قاموا بإمداد دولة المماليك بالرجال والمواد الإســـتراتيجية التي يســـتخدمها المماليك في تكوين الجيش وإقامة الاستحكامات وإنشاء قطع الأسطول[4].

وهذا الإجراء الذي أقدم عليه تجار البنادقة قد عرضـــهم إلى انتقام مضـــاعف، الأول: هو نهب متاجرهم وأموالهم في ثغر الإسكندرية على يد الرجال الصليبيين من

---

(1) عبد النبي، مصر والبندقية، ص47.

(2) النويري السكندراني، الإلمام، 286/1.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية، 392/14؛ عاشـــور، قبرص والحروب الصـــليبية (القاهرة: 1957م)، ص66.

(4) أبن كثير، البداية والنهاية، 392/14-393؛ عبد النبي، مصـر والبندقية، ص50؛ يوسـف، علاقات بين الشرق والغرب، ص262.

جهة، والثاني: تعرضـــهم لانتقام الســلطات المملوكية المتمثل بتحريمهم دخول البلاد المملوكية والمتاجرة فيها، فضــلاً عن أن السـلطان شـعبان أمر بالقبض على التجار الأجانب الموجودين في مملكته ومنهم البنادقة وقام بحبســـهم في الســـجون، فانقطع طريق وصول سلع الشرق إلى البندقية وبدأت تعاني الكثير وأخذت تبحث عن منطقة بديلة تعوضـها خسارتها بسبب ما فقدته من سلع وبضـائع في أسواق مصـر والشـام، فوجدت ضالتها في بغداد لكن خاب مسعاها بسبب رفض الحاكم المغولي (اويس بن الشـيخ) دخولهم إلى بلاده إلا بعد المصــالحة مع السـلطان شـعبان رغم الهدايا التي كانوا قد حملوها إليه لإغرائه على الموافقة بالدخول(1). فتأثر اقتصــــاد البندقية تأثيراً بالغاً نتيجة توقف النشاط التجاري مع المسلمين في الشرق أو الغرب، من جانب آخر تكاتف المسلمين مع سلاطين المماليك حيث رفض سلطان غرناطة (محمد الخامس) (755-760هـ-1354-1358م) عقد الصلح مع أحد جيرانه المسيحيين في الأندلس إلا بعد أن يتم الصـــلح بين المســيحيين الغربيين والســلطان المملوكي وهدد بغزو اشــبيلية وقرطبة وطليطلة، ولم يكتف بذلك بل إنه أغلق الأبواب أمام التجار الغربيين ومنهم البنادقة فأثر ذلك على الوضع الاقتصادي الغربي(2).

وبعد أن ذاقت البندقية الويلات من جراء الخســائر المادية وقرارات الحرمان، اضــطرت إلى الســعي لدى ملك قبرص والســلطان المملوكي من أجل عقد الصــلح بينهما، وأبدت البندقية أسفها لما حدث من سلب ونهب وخراب في مدينة الإسكندرية، وأن الســفن التي هاجمت المدينة لا تمت بصـــلة إلى البندقية وأن التجار البنادقة لم يشـاركوا فيها، وهذا ما أكدوه في سـفارتهم إلى السـلطان المملوكي سـنة (768هـــ-

(1) النويري السكندري، الإلمام، 231/5؛ ضومط، الدولة المملوكية، ص227.

(2) المقري، أبو العباس احمد بن محمد التلمسـاني (ت 1041هـــ-1642م): نفح الطيب في غصـــن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لســان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، (بيروت: د.ت)، ج1، ص300.

1366م)[1]. وكان سعيهم جدياً لما لمسوه من السلطان المملوكي برفضه السماح لهم ولغيرهم بـالمتـاجرة مع البلاد إلا بعد أن يحســـم الأمر مع ملك قبرص الـذي غزا الإسـكندرية[2]. فقامت البندقية وبالاشـتراك مع جنوه ووصــل رسـلها إلى ملك قبرص الذي كان في وضع الاستعداد للقيام بحملة جديدة على سواحل الشام بعد أن نجحت حملته الأولى مادياً، إلا أن الرســـل تمكنوا من إقناعه بالرجوع عن رأيه عن انطلاق حملتـه، وأقنعوه بـأنهم ســـوف يقومون بـدفع الأموال التي أنفقها في تجهيز الحملـة المرتقبة على السواحل الشامية[3].

لقد كانت هذه المبادرة ضــــرورية للبندقية وجنوه وذلك لأنهما تأثرتا تأثراً كبيراً بوقف النشـاط التجاري، ورغم الفشـل الذي صـاحب تلك المفاوضـات إلا أن البندقية وجنوه لم تيأسـا واسـتأنفتا جهودهما في السـعي للصـلح فأشـاعتا في الغرب كله حتى لدى البابوية أن الصــــلح بين الســـلطان الملوكي وملك قبرص على وشـــك أن يتم، وبمجرد سـماع نبأ عقد الصـلح تراجع المؤيدين حول حملة ملك قبرص، واسـتطاعت البندقية الحصـول من البابا (أربان الخامس) على تصـريح بالاتجار مع المماليك في أضيق الحدود على ألا تتعرض لأية حملة صليبية جديدة ضد مصر والشام، فعادت العلاقات الودية بين البندقية والمماليك وتمســـكت البندقية بها إلى حد أنها رفضـــت مرور القوات الصـليبية عبر أراضـيها استعداداً لحملة جديدة، وبقيت مسـاعي البندقية وجنوه لعقد صـــلح بين المماليك وقبرص إلى أن تم بين الطرفين سـنة (772هــــ-1370م) وعادت العلاقات إلى سابق عهدها[4].

---

(1) عاشور، قبرص، ص71.

(2) Heyd, op. cit, 11, pp.54.

(3) عاشور، قبرص، ص71.

(4) ضومط، الدولة المملوكية: 227-229؛ دراج، احمد (دكتور): الوثائق العربية المحفوظة في دور الأرشيف الأوربية (مصر الإسلامية)، ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مطبعة دار الكتب، (القاهرة: 1970م)، ج1، ص125.

هذا الأمر زاد من غضـــب البابوية على البندقية التي في اعتقادها أنها هي التي زادت من قوة المسلمين عن طريق المتاجرة معهم بالأخشاب لبناء السفن والحديد لصـــناعة الأســـلحة والرقيق في تكوين جبهة قوية، وهذا ما رأته البابوية بأنه تكوين الجيوش الإسلامية التي أنقذت الساحل الشامي من الصليبيين[1].

ونظراً لفتور الروح الصليبية في غرب أوربا وخوفاً من إفلات زمام الموقف من أيد البابوية أصـــدرت قرارا يبيح لمن صـــدر بحقه قرار الرحمان أن يشـــتري الغفران ويتخلص من العقوبة بدفع مبلغ من المال[2].

وبذلك أخذ النشـاط التجاري مع مصـر والشـام صـفة قانونية، إذ اسـتفاد منها التاجر البندقي الذي خالف أوامر البابوية طالما باستطاعته شراء الغفران منها، وهذا الإذن لم يكن مربحاً للبندقية وغيرها من المدن، بل أن البابوية نفســـها غنمت منه فتدفقت على خزانتها أموال طائلة من الذين صدر بحقهم الرحمان، الأمر الذي جعلها تفكر جدياً في تجهيز حملة صليبية على المسلمين أينما كانوا، ومن المتحمسين لهذه الفكرة الملك (جاك) حاكم أرغونه، واسـتمرت هذه السـياسـة تجاه تجار البنادقة غير ثابتة على مبدأ واحد، فهي تارةً متشـددة وتارةً مرنة وبقي الحال على ما هو عليه إلى أن تولى البابوية (يندكت الثاني عشـــر) حيث أعطى الصـــفة الشـــرعية للتجارة مع المماليك لكن بشرط الحصول على موافقة الكنيسة مقابل مبلغ من المال يؤدى لها[3].

وعلى هذا الأســاس أصــبح أمر بيع التراخيص للتجارة يعد مورداً هاماً لخزينة البابوية من جهة، وتبريراً لتجارة البندقية لمواصـلة تجارتهم مع سـلاطين المماليك من جهة أخرى، وجنت البابوية جراء ذلك أموالاً كثيرة وشـاركت في تجهيز حملة (بطرس لوزينان)، أما التجار فكانت دولة المماليك بالنســـبة لهم بوابة مرور ســـلع الشـــرق

(1) عبد النبي، مصر والبندقية، ص152.
(2) اشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص387.
(3) عبد النبي، مصر والبندقية، ص54.

ومصــــدر ثرائهم الحقيقي وبدونها ماتت تجارتهم، إضــــافة إلى أن صـــلة البندقية بالمماليك لم تنقطع، حيث وجد رجل الدين الإنكليزي (ســيمون ســيمســيونس) عند زيارته للإسكندرية سنة (722هـــ-1322م) وهو في طريقه إلى الأراضـي المقدسة، جالية البندقية وقنصلها بالمدينة[1].

وأدركت البندقية أنها إذا لبت كل ما يطلبه الســـلطان المملوكي من الســـلع فســـوف يكافئها، فرأت أن تعطي للســـلطان ما يطلبه وتأخذ منه ما تريد، ونظراً لاحتياجات المماليك لتلك المواد الإستراتيجية بدأت البندقية تتبع نفس الأسلوب الذي اتبعته مع البابوية، فالبابوية اشـترتها بالمال والسـلطان الملوكي اشـترته بالسـلع التي كان في أشـد الاحتياج إليها، فأخذت تملي عليه ما تريد منه، فمرة تعفى من الرسـوم الجمركية[2]، وأخرى ببيعها البضـــائع بالثمن الذي تحدده ومرة أخرى تطلب من السلطان المنصـور عندما أراد مهاجمة طرابلس أن يمنح جاليتها الموجودة في الشـام بعض الامتيـازات فوافق المنصــور لأنهـا كـانـت قويـة وبـإمكـانهـا التحـالف مع الصليبيين[3].

وبالنســبة لمدينة جنوه فقد كانت حريصـــة على الاتجار مع المماليك وهذا واضـــح من خلال تأييدهم للانتصـــارات المملوكية ضـــد الصـــليبيين[4]. ففي ســـنة (674هــــ-1275م) وصـلت سفارة جنوية إلى السلطان الظاهر بيبرس تحمل هدايا كثيرة وبالمقابل أصــــدر بيبرس أوامر بحماية أعمالهم التجارية[5]. إلا أن هذه العلاقة الودية سـرعان ما تعكرت وذلك نتيجة قيام المماليك بالاسـتيلاء على سـفينة تجارية تابعة للتجار الجنويين وهي محملة بالبضـــائع والسـلع، ورفض السـلطان المنصـور

(1) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص202.

(2) عبد النبي، مصر والبندقية، ص55.

(3) Heyd, op. cit, 11, pp.40.

(4) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص218.

(5) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، 44/7.

تسليمها إلا بعد دفع فدية كبيرة وكان ذلك في سنة (686هـ–1287م)[1]. الأمر الذي دفع أحد القراصـــنة الجنويين باختطاف ســـفينة تابعة للمماليك وهي محملة بالتجار والأموال بالقرب من آســيا الصــغرى[2]. وعندما اســتولى جنوي على طرابلس ســنة (689هـــ–1290م) تبرا منه أهل عكا والفرنج على هذه الأفعال السيئة، وعندما رجع (بنيديتو زكريا) إلى جنوه أنكروا عليه وأخذوا منه التجار والمال، وبعثوا رســـلهم إلى الســلطان المنصــور يوضــحون موقفهم من هذا الفعل بأنهم بريئون منه وقاموا برد التجار والمال وكل ما أخذ من في المركب، وحلفوا له أنهم لم يخفوا شـيئاً من التجار أو المال وأوعدوه أنهم لن يتعرضـوا للتجار وأنهم سـيحافظون على التجار المسـلمين الذي يسـافرون في المراكب الجنوية ما داموا في أراضــي الجنوية آمنين لا يجرؤ أحد على إيذائهم[3]. ولم يلحق الضـرر لمدينة جنوه من جراء سـقوط مملكة المقدس سـنة (690هـــ–1291م) مقارنة بالبندقية لأن تجارة جنوه كانت تعاني أصـلاً من ضـعف فيها بسبب سيطرة البندقية عليها[4].

وبقيت العلاقة بين المماليك والجنوية بين المد والجزر، فتارة تصـــفو وتارة تتعكر ففي سنة (711هـ–1311م) ساءت العلاقة بين الطرفين عندما أسر آل زكريا الجنوية رسـل السـلطان الناصـر وهم في طريقهم إلى خان مغول القفجاق، ورفضـوا إطلاق سـراحهم إلا بعد الحصـول على فدية مقدارها سـتون ألف دينار، وكان موقف السلطان الناصر هو القيام باعتقال تجار الفرنج المتواجدين في الإسكندرية ودمياط، ثم تم تسـوية الأمر بإطلاق سـراح معتقلي الطرفين[5]. وازدهرت التجارة مع جنوه ذلك

---

(1) Heyd, op. cit, 1, pp. 415.

(2) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص165.

(3) المصدر نفسه، ص167.

(4) ابن عبد الظاهر، الألطاف الخفية، ص45.

(5) المقريزي، السلوك، 2/468–469.

أن الجنويين كانوا القوة المســيطرة على تجارة الرقيق في البحر الأســود، وهذا الأمر أفاد المماليك كثيراً في الإكثار من جلب المماليك والجواري[1].

ومثلما عوقبت البندقية باشـــتراكها في الحملة على مدينة الإســكندرية، كذلك أصاب جنوه فتعطل النشاط التجاري، فأرسلت سفارة إلى المماليك سنة (767هـــ-1365م) يقدمون اعتذارهم ويعلنون تبرئتهم من المشــاركة في الحملة فقبل الســلطان ذلك[2].

أما مدينة بيزا فقد ضـــعف النشـــاط التجاري معها نتيجة ســقوط مملكة بيت المقدس وصدور مراسيم التحريم من قبل البابوية، لكن ذلك لم يمنع من مزاولة التجارة مع المماليك حيث كان تجارها ينقلون الخشب والحديد والقار إلى مصر والشام[3].

ب. النشاط التجاري مع الإفرنج:

كانت هذه العلاقة غير ثابتة وذلك تبعاً للظروف القائمة بين الدولتين، ولما تتطلبه تداعيات المرحلة فمرة يسودها الهدوء وأخرى تضطرب، ففي سنة (627هـــ-1229م) قدم إلى ميناء بيروت من سـواحل الشـام تجار الإفرنج ومعهم مائة وأربعين من أسرى المسلمين حيث تم شرائهم من الجزائر، فقام المماليك بشرائهم من جديد من هؤلاء التجار وقد وجدوا في شـراء الأسـرى رغبة في الفائدة، إذ أنهم ربحوا في شـراء مائة وعشرين درهماً[4].

وفي سنة (660هـــ-1261م) أرسل السلطان بيبرس سفارة إلى ملك الإفرنج (الابزور) وهي تحمل هدية السلطان ومن جملتها زرافة وصحبتهما كتاب، فاهتم ملك الإفرنج اهتماماً كبيراً بها، ولما عرضـــت عليه الزرافة ورأى من التحف ما أذله وملأ عينيه، وقام بالإحســان إلى الرســل وأكرمهم وجهز رســولاً وهدية فيما بعد وهي هدية

---

(1) المصدر نفسه، 294/4.

(2) المصدر نفسه، 294/4.

(3) Heyd, op. cit, 11, pp. 49.

(4) المقريزي، السلوك، 360/1.

قيمة[1]. إلا أن هذه العلاقة الودية لم تدم طويلاً إذ ســرعان ما فســخ بيبرس الهدنة معهم وذلك بســـبب قيامهم بأمور أثارت حفيظة المماليك، منها منعهم الميرة عن العساكر عند توجها قاصدة للشام[2].

وفي سنة (665هــ-1266م) تم الصلح بين السلطان بيبرس وصاحبة بيروت التي كان أخاها قد غدر بمركب فيه عدد من التجار الذين كانوا متوجهين إلى قبرص، وعلى أثر ذلك طالبهم بيبرس بمال التجار فالتزموا بذلك فأطلقوا المال والتجار وتقرر الصلح[3].

وبعد سنة أي في (666هـ-1267م) وصلت رسل صاحب بيروت إلى سلطان المماليك بهدية وتجار كانوا قد أخذوهم في البحر منذ ســـنتين، ولم يزل الســـلطان يطالب بهم حتى تم ذلك[4]. ويبدو أن هؤلاء التجار الذين طالب بهم هم أنفسهم الذين تم اختطافهم في سنة (665هـ) ولم يطلق سراح البقية إلا في هذه السنة.

وفي سنة (684هـ-1285م) تم عقد هدنة بين السلطان المنصور والملكة (دام مراريت) مالكة صـور، وهذه الهدنة كانت لمدة عشـر سـنوات، حيث تم الاتفاق على أن يكون التجار والسفار آمنين ومطمئنين على أنفسهم وأموالهم ومواشيهم في الذهاب والإياب[5].

وفي سنة (687هـــ-1288م) ورد كتاب نائب الشام بأن الإفرنج في طرابلس قد نقضـوا الهدنة وأخذوا جماعة من التجار وصـاروا أسـرى بيدهم، وهذا جاء مخالفاً

---

(1) ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم بن نصر الله المازني (ت 697هـــ-1298م): مفرج الكروب في مناقب بني أيوب، تحقيق الدكتور حســـنين محمد ربيع، مطبعة دار الكتب (القاهرة: 1972م)، ج4، ص234.

(2) الكاتب، حسن المناقب، ص57.

(3) العيني، عقد الجمان، 9/2.

(4) المقريزي، السلوك، 49/2.

(5) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص105.

لما تم بين المنصور وبينهم عندما سيطر على قلعة المرقب فبعثوا له بهدية وصالحوه على أن لا يتركوا عنـدهم أســـيراً ولا يتعرضــــوا لتـاجر ولا يقطعوا الطريق على المسافرين[1].

وفي سـنة (688هـــــ-1289م) قام السـلطان قلاوون بمهاجمة طرابلس وهي مدينة آهلة بالصـليبيين[2]. فتم الصـلح بين الإفرنج والمماليك، إلا أن إعلان الهدنة لم يمض عليه وقت طويل، وذلك أن التجار المســـــلمين قد نهبت أموالهم بالقرب من مدينة عكا فاتخذ المسلمون ذلك ذريعة لاسعار نار الحرب على هذه المدينة التي تعد مأوى آخر للصــــليبيين، وهذا القرار جاء بعد أن حصــــل قلاوون على الفتاوى من القضاة بأن ما لحق بالتجار من الاهانات مبرر كاف لإعلان الجهاد على الصليبيين فقرر عليها الحصـــار لكن قوة المدينة أخّر الأمر لمن بعده من الســلاطين[3]. فجاء ولده الأشرف صلاح الدين خليل (689-693هــــ/1290-1293م) وكان أول عمل اتجهت إليه همته هو النهوض لفتح عكا بالعسـاكر المصـرية والشـامية، فهرب عدد كبير من أهلها من الإفرنج في المراكب لما علموا بمهاجمة المسلمين لهم[4].

ج. النشاط التجاري مع الممالك الإسبانية:

شـــهدت العلاقات مع الممالك الإســـبانية طابعاً إيجابياً وذلك بســـب حرص سـلاطين المماليك على إقامة سـلسـلة من العلاقات الودية مع الدول القريبة والبعيدة، ففي سنة (662هـ-1263م) قام ملك اشبيلية بإرسال سفارة إلى السلطان بيبرس، فيها هدايا جيدة ويطلب فيها أن يسمح لتجاره بالتردد إلى مملكته فقبل السلطان ذلك[5].

(1) المقريزي، السلوك، 208/2.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية، 400/13.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية، 401/13.
(4)ابن كثير، البداية والنهاية، 410/13؛ علي، خطط الشام، ص122.
(5) الكاتب، حسن المناقب، ص87.

إن بواعث المماليك من تنظيم صـلاتها مع إسبانيا النصـرانية يرجع إلى عامل المصالح التجارية العديدة، حيث كانت السفن التابعة للمماليك تقصد إلى ثغور البحر المتوسط الغربية، لاسيما برشلونة وبلنسيه محملة بالبضائع المشرقية الثمينة، إضافة إلى ما كانت تجنيه الســـلطة المملوكية من الرســـوم والمكوس من التجارة الأجنبية المتجهة عبر ثغورها إلى الشرق الأقصى[1].

وفي ســنة (670هـــــ-1271م) تم عقد اتفاقية تجارية بين الســلطان بيبرس والملك الفونسو العاشر، حيث تم فيها التفاهم على التبادل التجاري[2].

وفي سنة (674هـ-1275م) وصلت سفارة جديدة من قبل الملك الفونسو إلى الســلطان بيبرس، وبالمقابل بعث بيبرس سـفارة إليه، تدل على أهمية العلاقات الودية بين الطرفين[3].

وفي سنة (681هـ-1282م) أرسل الملك الفونس صاحب قشتالة رسولين إلى الســـلطان المنصـــور قلاوون ومعهما هدية تحتوي على الخيل والبغال، فقام قلاوون بإكرامهما وأجزل لهما العطايا[4].

وفي سنة (689هـــ-1290م) تم الصلح بين السلطان المنصور والريدراغون البرشـنوني وأخيه صــاحب صـقلية، بعد أن أحضـرت الهدايا إلى الأبواب السـلطانية ومنها سـبعين نفراً من الأسـرى المسـلمين الذين كانوا في بلادهم، وتم الاتفاق في هذا الصــــلح الحفاظ على البلاد وكذلك الحفاظ على التجار والســـفن والأموال والموانئ

(1) عنان، محمد عبد الله: العلاقات الدبلوماسـية بين القاهرة والممالك الإسـبانية النصـرانية في العصــــر المملوكي، ضـــــمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مطبعة دار الكتب، (القاهرة: 1971م)، ج3، ص1194.

(2) مونتابث، پدرومارتينث: العلاقات الدبلوماسـية بين مصـر وقشـتالة خلال القرن الثالث عشـر الميلادي، ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، 272/1.

(3) المرجع نفسه، ص279.

(4) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص50.

والبضــائع والمتاجر ســواء قليلة أو كثيرة أو قريباً أو بعيداً براً أو بحراً، وإذا انكســرت مراكب المسلمين في بلاد الملك الريدراغون فيكون لهم ما نصته شروط الصلح مثلما للمسلمين من حقوق[1].

وفي حال موت تجار الطرفين فيجب عدم معارضـــة أموالهم وبضــائعهم وترســل إلى بلادهم، وطلب الســلطان المنصــور منه أن يقوم التجار بجلب الحديد والخشــب إلى الثغور الإســـلامية، وتعهد المنصـــور في أن تجار الملك في مملكته يعاملون معاملة جيدة وفق الشـرع الحنيف، وفي حال قيام أحد تجار المنصـور بنقل بضـاعة إلى بلاد الملك ثم تعذر وجودها في مصر والشام فعلى الملك ردها إذا كانت موجودة أو دفع قيمتها إذا كانت مفقودة، وإذا هرب أحد من المســـلمين إلى بلاد الملك فعلى الملك أن يرده إن كان مســلماً، وبالمقابل تعهد الملك بمســاعدة تجار الملك بكل ما يشتهونه ويختارونه وحفظ حقوقهم[2].

وفي سنة (689هـ–1290م) أيضاً قام ملك الأراغون بعقد معاهدة مع السلطان المنصـــور قلاوون إذ كانت رغبة ملك الأراغون قوية في التقرب من المماليك، وجاء هذا بعد الانتصارات المملوكية كالسيطرة على حصن المرقب سنة (684هـ–1285م) واللاذقية سنة (686هــ–1287م) وطرابلس سنة (688هــ–1289م)[3]. فقام بتقديم تنازلات في سـبيل الموافقة على المعاهدة منها أنه جلب (70) من أسـرى المسـلمين، وكانت رغبتهم هي تنمية الموارد الاقتصــادية لبلادهم عن طريق فتح أسـواق تجارية، وهذه الرغبة تأكدت بعد ســقوط المعاقل الصــليبية التي كانت تتيح لتجارهم ســـهولة الانتقال[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص156–158.

(2) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص161–162.

(3) بيبرس المنصوري، مختار الأخبار، ص84.

(4) الحجي، حياة ناصر (دكتورة): العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الإسبانية في القرنين الثامن والتاسع الهجري، ط1 (الكويت: 1980م)، ص17–18.

ويذكر أحد الباحثين[1] أن معاهدة عقدت سنة (692هـ-1292م) بين السلطان الأشــرف خليل وملك أراجون (خايمي الثاني) تضــمنت نفس البنود التي تمت فيها معاهدة الصلح بين السلطان المنصور والريدراغون سنة (689هـ-1290م).

وأغلب الظن أن هذه المعاهدة هي مكلمة للمعاهدة الأولى وتأكيداً عليها وذلك للتشابه بينهما.

وفي سنة (698هـــ-1299م) قام الملك (فرناندو الرابع) ملك قشتالة بإرسال ســفارة إلى الســلطان الناصــر قلاوون، حيث طلب فيها الملك من الســلطان حماية التجار الذين يترددون على بلاده بالبضـــائع وترددهم آمنين مطمئنين، على أن يلقى رعايا السلطان المترددون على بلاد قشتالة مثل هذه الحماية وقد وافق السلطان على ذلك[2].

وكذلك بعث الملك (يعقوب الثاني) ملك أرغونه بعثة إلى الســلطان الناصــر تتضــمن أنه يكون حليفاً للمماليك ضــد الحصــار الذي أقامته البابوية لإقامة العراقيل في سبيل تجارتهم، وغرض هذه البعثة ينحصر في إيجاد علاقات صداقة والحصول على امتيازات تجارية لتجار أرغونه، فرد عليها الناصــر ســنة (699هـــــ-1300م) برسالة أكد فيها على إقامة علاقات تجارية معه ومزاولة كافة الأنشطة[3].

9. النشاط التجاري مع الدولة البيزنطية:

بدأت العلاقة الودية مع الدولة البيزنطية في عهد الســـلطان بيبرس، حيث أرسل إمبراطور القسطنطينية (ميخائيل باليو لوجوس) طلباً من أجل إرسـال بطريرك لرعاية شـــؤون الطائفة الملكانية في بلاده، فقبل بيبرس طلبه وأرســـل إليه بطريركاً، فاستقبلهما الإمبراطور وأكرم رسول بيبرس وحمله الهدايا القيمة[4].

(1) عنان، العلاقات الدبلوماسية، ص1198.

(2) عنان، العلاقات الدبلوماسية، ص1200.

(3) حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص185.

(4) سرور، دولة الظاهر، ص110.

وفي سـنة (680هـــــ-1281م) تم الاتفاق بين السـلطان المنصـور قلاوون والإمبراطور (ميخائيل باليو لوجوس) من أجل إقامة أفضــــل العلاقات على كافة المســتويات، حيث اتفق الطرفان إقامة علاقة صـــداقة وعدم الاعتداء أحدهما على الآخر، والســـماح للرســـل بالمرور بكل حرية، وكذلك حرية الإقامة والمرور لتجار الطرفين وأن يكونوا آمنين مطمئنين على أموالهم وبضــــائعهم وأن توفر لهم الحماية التامة، على أن يلتزم التجار بدفع الرسوم المفروضـة على البضـائع والمعاملة بالمثل في البلدين، وتبادل الهدايا من منتجات البلدين، والقضاء على قطع الطرق واللصوص والقراصــــنة الذين يهددون قوافل التجارة البرية أو البحرية، وتؤخذ الأموال والبضــــائع فترسل إلى أصحابها بعد القبض عليهم(1).

واســتمرت هذه العلاقات بكل حيوية، حيث قام الإمبراطور (الدوقس) بإرســال هدية إلى المنصـــــور قلاوون اشـــــتملت على كميات من الحرير وأربعة أحمال من البسط، فقابلها المنصور بالأموال والعطاءات(2).

إن سياسة المماليك هذه كانت تهدف إلى تحريض البيزنطية ضد الصليبيين، إضــــافة إلى أن دولة البيزنطية كانت طريق التجار القادمين من دولة مغول القفجاق والذاهبين إليها، فأرادوا العمل على تأمين ذلك الطريق بإقامة علاقة ودية.

10. النشاط التجاري مع الهند وسيلان:

اهتم ســــلاطين المماليك بالتجارة مع مختلف الدول، ومنها بلاد الهند حيث أرسل الملك (أبو نكبا) صـاحب سيلان في سنة (682هــــ-1283م) إلى المنصـور قلاوون كتاباً مع رسوله يتحدث فيه **(أريد رسـولاً يحضـر إلى عندي صـحبته رسـولي ورســــولاً يقيم في عدن، والجواهر عندي كثيرة والياقوت عندي، واللؤلؤ والمراكب عندي، والفيلة عندي، والقماش عندي من البز وغيره... وجميع ما يجلبه الكارم**

(1) بيبرس، زبدة الفكرة، ص193.

(2) النويري، نهاية الأرب، 30/9.

عندي والرماح ونشـأتها عندي، ولو طلب مولانا السـلطان كل سـنة عشـرين مركباً عندي أسيرها إليه، ويطلق تجار مولانا السلطان إلى البلاد...)[1].

إن هذا الكتاب فيه رغبة حقيقية من قبل ملك السند في تعزيز النشاط التجاري مع المماليك، وهذه الرغبة جاءت مع اتساع دولة المماليك وبلغ من سمعتها التجارية ما بلغ، إذ أنها ســـيطرت على معظم التجارات، فجاءت رغبة تلك الدول بالمتاجرة معها.

وفي سنة (748هـــ-1347م) وصل تجار الهند واليمن حاملين معهم كميات كبيرة من الفلفل إلى مصر، وذلك بعد أن ندر وجوده هناك[2].

هذه الأنشطة تعطي انطباعاً بأن دولة المماليك قد أصبحت قبلة التجار الذين يريدون حرية الاتجار والتزود بمختلف البضائع، فقد كانت عبارة عن سوق رائجة فيها العديد من البضائع إضافة إلى مختلف الجنسيات من التجار الذين زاولوا مهنتهم بكل حرية حتى في أوقات الحروب، وهذه إشـارة إلى سـماحة الإسـلام وعدالته التي كفلت تلك الحريات لغير المسلمين.

(1) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص52.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، 280/14؛ المقريزي، السلوك، 65/4.

سادساً: البضائع والسلع المتداولة:

1. الصـادرات:

أ. صادرات مصر وبلاد الشام إلى البلاد العربية:

كان لمصر وبلاد الشام دور كبير في عملية النشاط التجاري وذلك من خلال الســـيطرة التامة على الطرق التجارية، والمكانة الرفيعة التي احتلتها دولة المماليك تجارياً جعلت الأنظار تتوجه صـــوبها للتبادل التجاري معها. فكانت المنتوجات المصرية والشامية متبادلة فيما بينهما، كالصناعات الزجاجية التي امتلأت بها أسواق البلدين[1].

وكذلك تبادلت مصـر مع الشـام الحبوب أثناء أوقات الغلاء التي مرت بها[2]. فضـلاً عن الأنواع المختلفة من الفواكه والخضـر الشـامية التي صـدرت إلى مصـر[3]. وكانت مدينة نابلس تزود مصـر بكميات كبيرة من مادة الزيت[4]، والأغنام[5]. وكانت بلاد الشـام تجهز مصـر بالأنواع المختلفة من المنسـوجات كالحرير الحموي[6]. وغيره من الأنسجة كالنسيج البلعبكي[7].

ونتيجة للإجراءات التي اتخذها ســلاطين المماليك لتشــجيع التبادل التجاري، فقد نجحت هذه الســـياســـة وكان للمماليك علاقات تجارية واســـعة تم من خلالها صــادرات وواردات للبضــائع والسـلع مع الدول القريبة والبعيدة. فكانت لهم علاقة مع السـودان، حيث تم تصـدير كميات كبيرة من المنسـوجات الحريرية والكتانية والقطنية

(1) Heyd, op. cit, 11, pp. 710.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام، 339/22.

(3) أبو الفدا، تقويم البلدان، ص247.

(4) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص200.

(5) المقريزي، السلوك، 55/4.

(6) النويري السكندراني، الإلمام، 113/3.

(7) المقريزي، السلوك، 173/3.

إلى الســـودان[1]. وهذه الكميات الكبيرة جاءت من خلال ما تمتاز به أرض مصـــر والشـام من زراعة واسـعة لتلك المحاصـيل، وكذلك الصـناعة المحلية لها مما جعلها تتصدر تجارته، وكذلك صدرت إلى السودان الصابون والسكر[2].

وكانت للظروف السياسية المستقرة للمماليك أثر في استمرار تصدير البضائع الموجودة في أسـواقها، حيث لم تتوقف صـــادراتها مع الســـودان فتم تصـــدير جلود الأغنام المدبوغة بأصوافها إليها، إذ أن أهل السودان كانوا يستخدمونها كفرش لسروج الخيل، ورواحل الجمال، وكذلك للجلوس عليها[3].

ورغم الحملات التي ســـيرها المماليك ضـــد النوبة، إلا أن ذلك لم يمنع من تصدير الحبوب والبذور وأنواع الفواكه إضافة إلى الألبسة[4].

وشــــهدت العلاقات المملوكية المغربية هدوءاً واســـتقراراً، وانعكس ذلك على التبادل التجاري بينهما، فلم تكن هناك قطيعة تذكر بين البلدين، فقامت مصـــر التي اشـــتهرت بمنســـوجاتها بتصـــدير كميات كبيرة من المنســـوجات الحريرية إلى بلاد المغرب[5].

كان لدولة بني مرين علاقة ودية وطيبة مع المماليك، الأمر الذي سهل عملية استيرادهم من المماليك ما يحتاجونه، فتم استيراد العديد من المواد من مصر والشام كالقماش الأبيض المصنوع في الإسكندرية، والذي كان مرغوباً بكثرة في المغرب[6].

---

(1) حبيب، التجارة بين مصر وأفريقيا، ص55.

(2) المرجع نفسه، ص56.

(3) المرجع نفسه، ص102.

(4) ابن إياس، بدائع الزهور، ص194.

(5) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص94.

(6) ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت 737هـ-1336م): المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين الثبات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها وقبحها، طبع على نفقة مصطفى فهمي الكتبي وشريكيه، المطبعة الشريفة، (القاهرة: د. ت)، ج3، ص168.

وتنوعت السـلع المصـرية في الأسـواق المغربية، حيث أن تجار مدينة فاس كانوا يستوردون القسي العربية المجلوبة من البلاد المشرقية الموجودة في مصر[1].

ولم تكن بلاد الشـام بمعزل عن مصـر، حيث شـهدت هي الأخرى تصـدير كميـات كبيرة من القطن الشـــامي إلى المغرب، فكـان تجـار المغرب يحملوه في مراكبهم[2].

وبالنسبة للعلاقة مع الحجاز فكانت جيدة، حيث تم تزويد كافة أسواق الحجاز بالحبوب والزيوت من بلاد الشـام[3]. ولم يقف التصـدير عند ذلك بل إنه تعدى إلى تصدير البضـائع الشامية إلى العراق، فكان التبن والزبيب والفستق والزيت من المواد الشامية المصدرة إلى العراق[4].

ب. صادرات مصر وبلاد الشام إلى البلاد الأوربية:

كانت علاقة المماليك مع البلاد الأوربية قائمة على أســاس المنفعة، فتارة تكون إيجابية وأخرى سـلبية تبعاً للظروف السـياسـية القائمة، وكان للمدن الإيطالية السـبق في مقدمة الدول الأوربية المسـتوردة من مصـر والشـام العديد من البضـائع، وكانت هذه السـلع على نوعين أحدها محلية والأخرى سـلع ومتاجر الشـرق الأقصـى التي وصـلت إلى مصـر والشـام، ومن ضـمن السـلع المحلية هي المنسوجات الكتانية التي نقلها التجار الإيطاليون لمدنهم رغم ما موجود فيها من منسـوجات إلا أن شـهرة الكتان المصري فاق ذلك[5].

---

(1) المياحي، المغرب في عصر السلطان أبي عنان، ص189.

(2) الزهري، الجغرافية، ص154.

(3) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص200.

(4) ابن شداد، الأعلاق، 153/1.

(5) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص228.

وراجت المنسوجات الحريرية والقطنية والصـوفية في الأسواق الإيطالية، حيث تم نقلها عن طريق التجار الإيطاليين[1].

ونقلت المدن الإيطالية منسوجات الشام خاصـة الحريرية والقطنية والتي كانت دمشق مركزاً رئيسياً لصناعتها واستورد الإيطاليون المنسوجات الحريرية من طرابلس والثياب من بعلبك[2].

ومن المواد التي استوردها الإيطاليون (الشب) الذي اشتهرت به صعيد مصر والواحات[3]، لذلك احتكر المماليك بيع الشـب إلى التجار الإيطاليون الذين يأتون إلى مصر والشام، وقامت بفرض أقسى العقوبات على التجار الذين يحاولون بيعه لهم[4]. وتمت عملية الاستيراد بقدوم التجار الإيطاليون أنفسهم لشرائه[5].

وكان معدن النطرون من ضـــمن المعادن التي احتكرها المماليك، وتم بيعه للتجار الإيطاليون من قبلهم[6].

واستورد التجار الإيطاليون مواد أخرى مثل الزجاج من مصر والشام وقصب السكر[7].

وقام التجار الإيطاليون باسـتيراد سـلع الشـرق الأقصـى من المدن والموانئ الشـــامية والمصـــرية كالحرير والخزف والتوابل الهندية بأنواعها المختلفة كالفلفل الزنجبيل والقرنفل[8].

---

(1) ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة، ص61؛ ديل، البندقية، ص35.
(2) ابن بطوطة، تحفة النظار، 83/1.
(3) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص328.
(4) القلقشندي، صبح الأعشى، 459/3.
(5) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص230.
(6) ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة، ص133.
(7) ابن دقماق، الانتصار، ص40.
(8) ابن بطوطة، تحفة النظار، 594/1.

وتعد التوابل من أهم الســلع التجارية الشــرقية التي لاقت رواجاً في الأســواق الأوربية وذلك لاستعمالها المستمر في حفظ اللحوم من التعفن[1].

وتوفرت التوابل بشــكل ملحوظ في الأســواق المصــرية، إذ كان الأوربيون يســتوردونها من تلك الأســواق، فكان الفلفل وأغلب أنواع التوابل كان مصــدرها الهند وشرق أفريقيا والشرق الأقصى[2].

وللفلفل قوة شـــرائية عالية، حيث أن أوربا كانت تتعامل به أحياناً في دفع عشور الكنيسة وقد يدفع أحياناً عملة لإيجار أو مهراً للزواج[3].

وصـــدر المماليك أنواعاً عديدة من الأعشـــاب إلى أوربا منها القرفة والقرنفل والزنجبيل والكافور والعود الهندي والزعفران وغيرها[4].

ومن الســـلع الرائجة العطور والبخور، حيث كانت لهما أهمية كبيرة عند الأوربيين ذلك لأنهما تشــتملان على أنواع متعددة من خشــب الصــندل والعنبر التي كانت تأتي من الشرق الأقصى والصين[5]. وهذه السلع كانت تحمل عن طريق البحر إلى ســـيراف وعدن وعمان ومن ثم تنقل إلى أوربا عن طريق موانئ مصـــر وبلاد الشام[6].

وقام التجار الإيطاليون باستيراد البضائع من مصر وبلاد الشام والتي تأتي من شبه الجزيرة العربية كاللؤلؤ من البحرين والعنبر من عمان[7].

(1) هاو، في طلب التوابل، ص22.
(2) فهمي، طرق التجارة، ص197.
(3) المرجع نفسه، ص199.
(4) المرجع نفسه، ص201.
(5) القلقشندي، صبح الأعشى، 120/2.
(6) ديل، البندقية، ص35.
(7) العمري، التعريف، ص80.

وكانت التوابل من المواد المهمة والتي كانت مصر سوقاً رائجاً لها، حيث يتم استيرادها من الهند ثم تقوم بتصديرها على الأسواق الأوربية[1].

وكان المرجان من بين المواد التي شـــاع تصـــديرها إلى مختلف المدن الأوربية[2].

وصـدرت المدن الشـامية المسـك والعنبر والكافور والأحجار الكريمة والزجاج الشـامي وكذلك عرفت أنواع من الأواني الزجاجية المطلية بالذهب، وصـدرت كذلك الأواني الفخارية والأواني المعدنية[3].

وصـدرت الشـام الخزف الذي كان يحمل إلى أوربا بواسطة التجار الإيطاليين باسـم (فخار دمشـق)، حيث كانت مدينة دمشـق متفوقة في صـناعته على المدن الأخرى[4].

وصدرت الشام أيضاً زيت الزيتون الذي اشتهرت بزراعته مدن الخليل والقدس ونابلس، إذ صدرته منها بكميات كبيرة[5].

ويعد المســك من أغلى أنواع العطور ثمناً، وهذا ما جعله متداولاً فقط على الأغنياء والمترفين وأصبح أيضاً من مظاهر الأبهة[6].

وكذلك كان البخور من أنواع العطور الشـائعة والذي كثر اسـتعماله، وصـدر منه بكميات كبيرة إلى الشـرق الأقصـى، وازداد الطلب عليه بسـبب اسـتخدامه للأغراض الدينية في الكنائس والمعابد[7].

---

(1) طافور، رحلة طافور، ص134؛ اليوسف، علاقات بين الشرق والغرب، ص262.
(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 116/2.
(3) اشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص307.
(4) النقاش، العلاقات الاجتماعية، ص99.
(5) ابن بطوطة، تحفة النظار، 113/1.
(6) هاو، في طلب التوابل، ص202.
(7) فهمي، طرق التجارة، ص233.

وكثر الطلب على الياقوت حتى أن التجار كانوا يقومون بشـــراء قطع من الأراضي التي يتواجد فيها، حيث يتم حفر الأرض ويستخرجوه منه ثم يتم البيع[1].

ومن المواد الأخرى التي صـدرت إلى أوربا، الزمرد الذي يأتي من مصـر، إذ كان على أربعة أنواع وقد ازداد الطلب عليه لجودته[2]. وقامت بلاد الشــام بتصــدير الفواكه كالليمون الحلو والرمان، حيث كان مرغوباً لدى الأوربيين[3].

ومن المواد الأخرى المصـدرة من الشـام هي المنسـوجات بأنواعها[4]، إضــافة إلى محصول السكر، وكان الإقبال عليه شديداً من قبل الأوربيين[5].

2. الواردات:

أ. واردات مصر وبلاد الشام من البلاد العربية:

كان النشـاط التجاري للمماليك كبيراً مقارنة بالأنشـطة الأخرى وهذا ما نلاحظه من خلال العلاقات التجارية مع دول بعيدة إضــافة إلى دول الجوار، وتنوعت القوافل التجارية الصادرة والواردة من والى مصر والشام.

ومن ضـــمن ما قامت مصـــر باســـتيراده من أفريقيا، العاج إذ كانت القوافل التجارية تأتي إلى مصر وهي محملة بالعاج من ساحل أفريقيا الشرقي والحبشة والتي تميز عاجها بطوله وثقله[6]. وكان هذا العاج يســتخدم في عملية التطعيم والترصــيع خاصة في حشو المنابر وفي قطع الأثاث والأبواب وغيرها[7].

---

(1) ابن بطوطة، تحفة النظار، 137/2.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 100/2.

(3) ديل، البندقية، ص35.

(4) رينســيمان، ســتيفن: تاريخ الحروب الصــليبية، ترجمة الســيد باز العريني، ط1، (بيروت: 1968م)، ج1، ص603.

(5) المرجع نفسه، 602/3.

(6) Heyd, op, cit. 11, pp. 29.

(7) عاشور، العصر المماليكي، ص283.

وأيضـاً استوردت مصـر ريش النعام من الحبشـة وأواسـط السـودان، حيث كان يستعمل في المفروشات إضافة إلى صناعة المراوح الأنيقة منه[1].

وتم استيراد الجلود من السودان، إذ كان يوجد مصانع للجلود التي تستخدم في صناعة رحال الإبل والحقائب وقرب الماء[2].

وكان تجار المماليك عند وصـــولهم للســـودان يتم تقديم لهم اللبن والدجاج والدقيق ترحيباً بهم[3].

وكان لتجار المماليك علاقة وطيدة مع الحبشـة، إذ أن التجار المصـريين عند ذهابهم للحبشـــة من أجل جلب البضـــائع والسـلع كانوا يلاقون معاملة طيبة من قبل الحكام[4].

ومن ضـــمن المواد التي جلبهـا التجـار من الحبشـــــة هي الرقيق وجلود الجاموس[5]. وكذلك العديد من طرائف الحبشـــة المتمثلة بالقدور وغيرها التي امتازت بها الحبشة[6].

وكان تجار الشــام يســتوردون العاج من الحبشــة، حيث يســتخدم في تلبيس المنابر وغيرها[7].

وبالنســـبة لواردات المماليك من النوبة، فيأتي الذهب في مقدمة تلك الســـلع والذي يتواجد في مناطق البجة، وكان للمماليك دور في تأمين اســـتمرار الحصـــول

(1) حبيب، التجارة بين مصر وأفريقيا، ص101.

(2) المرجع نفسه، ص101.

(3) ابن بطوطة، تحفة النظار، 193/2.

(4) شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي: 207/5.

(5) البراوي، حالة مصر الاقتصادية، ص237.

(6) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، 220/2.

(7) الزهري، الجغرافية، ص124.

على الـذهـب من تلـك المنـاطق[1]. وكـذلـك كـان الرقيق من التجـارات التي حرص المماليك على استيرادها من البلاد وخاصة النوبة، فقد كانوا يجلبونهم بأعداد هائلة[2].

وهذا يدلل على أن التبادل التجاري لم يتأثر كثيراً بما تفرزه الأحداث السياسية القائمة بين المماليك من جهة والحبشـة والنوبة من جهة أخرى، إذ بقي تجار الطرفين يتبادلون البضائع والسلع فيما بينهما.

وشـــهدت التجارة مع المغرب رواجاً كبيراً، إذ كان تجار المماليك يســـتوردون الخيول والزيوت من بلاد المغرب[3].

وكان لدولة بني مرين ارتباطاً وثيقاً مع المماليك، حيث صـــدرت إليها العديد من الأقمشـــة المغربية ذات الصـــنع البديع[4]. وانتشـــرت في مصـــر والشـــام الأنواع المتعددة من الأقمشـــة المغربية التي راجت في الأســـواق وكان يرتديها كتاب دمشـــق وعامة أهالي مصر، تحت مسمى (وبر المسك)[5].

واشتملت صادرات المرينيين على الأكسية والعمائم والمنسوجات الحريرية التي لاقت إقبالاً من قبل المماليك[6].

ومن شـهرة مدينة فاس هي إنتاج وتصـدير الورق الذي غطى أسواق المشـرق عامة ومصر والشام خاصة[7].

---

(1) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، 112/1.

(2) المقريزي، الخطط، 200/1.

(3) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص94.

(4) ضومط، الدولة المملوكية، ص158.

(5) العمري، مسالك الأبصار، ص98.

(6) لوتورنو، روجيه: فاس في عصـر بني مرين، ترجمة نقولا زيادة، مؤسـسـة فرنكلين للطباعة، ط1 (بيروت: 1976م)، ص238.

(7) الناصري، أبو العباس احمد بن خالد السلاوي (ت 1315هـــ-1897م): الاستقصا لأخبار المغرب الأقصـــى، تحقيق جعفر وخالد الناصـــري، دار الكتاب (الدار البيضـــاء: 1954م)، ص182.

ولعل الشـــيء المميز في صـــادرات المرينيين لدولة المماليك، هو تصـــدير الخيول إذ كانت ترسل أحياناً على شكل هدايا لسلاطين المماليك[1].

ب. واردات مصر وبلاد الشام من البلاد الأوربية:

يعد الخشـب من المواد الأسـاسـية التي عُني بها سـلاطين المماليك في جلبها من المدن الإيطالية، وذلك للحاجة الماســة لها في صـــناعة الســفن، فكان التجار الإيطاليون يحملون كميات كبيرة من الخشب إلى مصر [2].

ومن المواد الأخرى التي شــــهدتها التجارة المملوكية الإيطالية، هي المعادن كالحديد والقصــدير والنحاس والرصــاص، إذ أن التجار الإيطاليون نقلوا منها كميات من هذه المعادن إلى مصر والشام[3].

وكان للتجار الإيطاليون دور كبير في عملية نقل الرقيق الأتراك إلى مصــــر والشــام، حيث أن سـلاطين المماليك دفعوا المبالغ الطائلة من أجل شـرائهم وشـجعوا هؤلاء التجار في جلبهم إليه، حتى أن السلطان الناصر عين تاجراً من جنوه من أجل جلب المماليك إليه[4].

ووصلت إلى الأسواق المصرية والشامية العديد من أنواع المنسوجات والأقمشة الإيطالية كالمنسـوجات الكتانية والصـوفية التي غمرت تلك الأسـواق[5]. وذاع صـيت الجوخ البندقي في مصر والشام بسبب ما يمتلكه من مواصفات تفوق غيره من الثياب الأوربية[6].

(1) عمار، علاقات مصر بالدول الأفريقية، ص68.

(2) اشتور، التاريخ الاقتصادي، ص311.

(3) ابن سعيد، الجغرافية، ص181.

(4) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص233.

(5) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص233.

(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 405/5.

وهذه الثياب البندقية كانت من ضـــمن الهدايا التي وصـــلت إلى ســـلاطين المماليك من ملوك أوربا[1].

وكذلك قام التجار الإيطاليون بتصـدير أنواع الفراء إلى مصـر والشـام[2]. ولم تقتصر صادراتهم على البضائع المحلية، بل أنهم كانوا يجوبون البلاد من أجل شراء المرغوب منها ثم يبيعوه إلى ســلاطين المماليك، حيث تم جلب الجبن والعســل من كريت وصـــقلية وبيزنطـة إلى المماليك[3]. وقاموا بجلب الفواكه الجافة واللحوم والأسماك المجففة إلى المماليك من إيطاليا وألمانيا[4].

ووصـل النشـاط التجاري إلى الصـين، إذ أن التجار كانوا يجلبون منها الحرير والخزف والكاغد والسروج والمنسوجات المختلفة[5].

وكانت بلاد الشام تستورد معدن النحاس عن طريق التجار الأوربيين[6]، حيث أن البندقية تقوم بشـراء المعادن من مناطق البوسـنة وصـربيا ومن ثم تقوم بجلبه إلى الأسواق المصرية والشامية[7].

---

(1) العمري، التعريف، ص63.

(2) ابن بطوطة، تحفة النظار، 338/1.

(3) النويري السكندراني، الإلمام، 127/3.

(4) ديل، البندقية، ص35.

(5) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص94.

(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 213/7.

(7) ضومط، الدولة المملوكية، ص230.

الفصل الرابع

أساليب التعامل المالي والتجاري

أولاً: الأوزان والمكاييل:

امتاز نظام الأوزان والمكاييل بأنه تتنوع وحداته ومتباينة من بلد لآخر ومن مدينة لأخرى وكانت الدولة تولي اهتمامها لهذا النظام وتوكل لهذه المهمة عدداً من المحتسبين، إذ إن الوصف الشرعي للموازين هو **(أصح الموازين وضعاً ما استوى جانباه واعتدلت كفتاه وكان الثقب علاقته في وسط العمود)**[1].

وقد أولى القرآن الكريم أهمية كبيرة للأوزان والمكاييل، باعتبار أن الإســـلام يأمر بالعدل والإنصـــاف في الكيل وعدم الغش وجاء ذلك من خلال الآيات الكريمة حيث قال تعالى چ ﯛ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې چ[2]. ومن هذا المنطلق كان لزاماً على أصحاب الوزن والكيل أن يراعوا الأوصاف الشرعية التي وصفت الأوزان مع اختلافها من مدينة لأخرى. ولذلك نبه العلماء أنه **(لا يجوز تغيير ما قرره الشرع من الكيل والوزن بنقص ولا زيادة)**[3].

1. الأوزان:

---

(1) ابن الأخوة، معالم القربة، ص144.

(2) سورة المطففين، الآيات 1-3.

(3) ابن الرفعة، أبو العباس نجم الدين (ت 710هـــ-1310م): الإيضـــاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تحقيق محمد احمد إســـماعيل الخاروف، جامعة الملك عبد العزيز (مكة المكرمة: 1980م)، ص45.

من أهم أجزاء الأوزان هي كالآتي:

- الهباء:

هو عبارة عن غبار يشـــبه الدخان الســـاطع في الهواء، والذي يســـاوي في المقادير 1741824/1 من الحبة، أو ما يعادل 0.00000029 من الغرام[1].

- الذرة:

تعد هذه الجزيئة من الأوزان النظرية فقط والتي لا يتم اســتخدامها في الجانب المادي الملموس، وتساوي 0.0000002 غرام أو هي جزء 248832/1 من الحبة[2].

- القطمير:

وهو من الوحدات الوزنية الضئيلة جداً، إذ هي فرضية تبلغ جزءاً من 20736 جزءاً من ستة وثلاثين وسبعمائة وعشرين ألفاً من الشعيرة والتي يبلغ وزنها 0.045 غراماً[3].

- النقير:

وهي أيضاً من الأوزان الافتراضية التي تضرب مثلاً للشيء الضئيل، ويكون كل ستة منها تعدل فتيلاً، وبذلك يكون الفتيل نظرياً جزءاً من 2592 جزء من الشعيرة التي يكون وزنها 0.045 غم خمسة وأربعون من الألف[4].

- الفتيل:

(1) رضا، احمد: معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، (بيروت: 1959م)، ج5، ص594.
(2) المرجع نفسه، 85/1.
(3) هنتس، المكاييل والأوزان، ص40.
(4) المرجع نفسه، ص40.

كذلك عبارة عن وزن ضئيل وهو أيضاً نظري ويساوي 432/1 من الحبة[1].

- الطسوج:

وهو مقدار من الوزن، وعبارة عن حبتان من الشـــعير والدانق هو أربعة طساسيج[2].

لذلك فإن الدرهم الشـرعي هو أربعة وعشـرون طسـوجاً، لأن الدرهم الشـرعي الذي هو ستة دوانق يعادل بالوزن الشرعي 2.975 غرام[3].

- القيراط:

القيراط يســاوي دائماً 24/1 من المثقال أو هو 14/1 من الدرهم في كل من جزيرة العرب ومصر وسوريا[4].

- الرطل:

يعد الرطل من أكثر وحدات الوزن استعمالاً، حيث استعمله المسلمون كوحدة وزن، ويقسم الرطل إلى (12) وحدة كل وحدة تسمى أوقية[5]. أي أن كل أوقية (40) درهماً.

لذلك فإن الرطل المصـــري يســاوي مائة وأربعون درهماً، وأوقيته هي اثنا عشــر درهماً[6]. والدرهم هنا يعني وحدة وزن وليس قطعة نقدية.

---

(1) هنتس، المكاييل والأوزان، ص39.

(2) العاملي، إبراهيم ســليمان: الأوزان والمقادير، مطبعة صــور الحديثة (لبنان: 1962م)، ص80.

(3) رضا، معجم متن اللغة، 608/3.

(4) هنتس، المكاييل والأوزان، ص10.

(5) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص182.

(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 445/3.

وأما الرطل الشامي فهو يساوي ستمائة درهم وأوقيته خمسون ردهماً[1].

وفي حلب كان الرطل يسـاوي سـبعمائة وأربعة وعشـرون درهماً وأوقيته 60و 3/1 درهماً[2].

- القنطار:

بالنســـبة للقنطار كوحدة وزن، فلم يختلف عليه أحد في تحديد قيمته، إذ أنه يعادل (1200) أوقية [3]، ويساوي (100) رطل[4].

- المن:

وهو من الأوزان القديمة المعروفة منذ عهد الســـومريين، وكان يســـتخدم في بعض مدن العراق لوزن الســـمن والحبوب، والذي يكون مقداره رطلان وليس من الكيل، ويساوي (260) درهماً وأوقيته هي (26) أوقية[5].

ويساوي شرعاً رطلين، وكل رطل (130) درهماً ويساوي 5 و812 غم[6].

والمن كوحدة وزن كان يوزن به الزعفران وزهرة البنفسج في مصر [7].

وفي بلاد الشام كان يستخدم للعطور والبضائع[8].

2. المكاييل:

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، 16.
(2) المصدر نفسه، ص16.
(3) المصدر نفسه، ص16.
(4) ابن الأخوة، معالم القربة، ص38.
(5) القلقشندي، صبح الأعشى، 445/3.
(6) هنتس، المكاييل والأوزان، ص47.
(7) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص362.
(8) الشيزري، نهاية الرتبة، ص16.

هذا النوع أيضاً شاع استخدامه في كثير من المعاملات التجارية، وكان محط اهتمام كتب الحسبة، حيث وصف ابن بسام[1] المكيال الصحيح بأنه **(ما استوى أعلاه وأسفله في الفتح والسعة من غير أن يكون محصراً ولا أزير، ولا بعضه داخلاً وبعضه خارجاً)**.

واختلفت وتنوعت المكاييل في أحجامها، وهي كالآتي:

- الأردب: وهو مكيال مصـري معروف للحنطة يتكون من (6) ويبات، والويبة هي أربعة أرباع والربع هو أربعة أقداح، والقدح مائتان واثنان وثلاثون درهماً[2]. وهذا النوع ذكره النبي ρ في معرض حديثه فعن أبي هريرة τ قال: قال رسول الله ρ: **(منعت العراق درهمها وقفيزها ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصر أردبها ودينارها. وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم)**[3].
- الصاع: ويعد الوحدة القياسية في أكثر الأمور ويساوي (4.8) أرطال مصرية[4].
- المكوك: يساوي المكوك صاعاً ونصف أو نصف ويبه[5]، والمكوك يعد مقدمة لتقدير القفيز، إذ أن في بلاد الشام فهو يعادل (7) ويبات بالكيل المصري[6]، ومكوك طرابلس نفس مكوك حلب أي (7) ويبات[7].

---

(1) نهاية الرتبة، ص183.

(2) العمري، مسالك الأبصار، ص81.

(3) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261هـ-874م): صحيح مسلم بشرح النووي، منشورات دار الكتب العلمية، ط2 (بيروت: 2003م)، ج18، ص16.

(4) الريس، محمد ضياء الدين (دكتور): الخراج والنظم الإسلامية (القاهرة: 1969م)، ص335.

(5) الويبة: تعادل (22) مداً، القلقشندي، صبح الأعشى، 441/3.

(6) المصدر نفسه، 216/4.

(7) المصدر نفسه، 233/4.

- القفيز: يساوي القفيز في مصـر ثمانية مكاكيك، أي (12) أو (24) صـاعاً، ويســاوي أيضــاً (128) رطلاً[1]. وفي بلاد الشــام يســاوي (14) ســنبل[2]، ويساوي (44.816) كغم[3].
- الكيلجة: تساوي الكيلجة (1 و2/1) صاعاً[4]. وهي تساوي (6.3) لتر[5].
- المد: وهو عبارة عن كفين مملوءة بالطحين أو التمر أو أي شــيء آخر، وهو مكيال مشتهر في مصر وبلاد الشام ويساوي 4/1 الصاع[6].

وبنظرة ســـريعة للأوزان والمكاييل، نجد أن الرطل يعد وحدة الوزن الأكثر انتشــاراً للبضــاعة الصــغيرة في العالم الإســلامي، أما الدرهم فهو الوحدة القياسـية الصــغرى للرطل وأســاس نظام الأوزان الإســلامية، وكانت أجهزة الأوزان والمكاييل تتعرض للتآكل من فترة إلى أخرى وذلك لكونها مصـــنوعة من الحديد وأحياناً من الحجارة ونتيجة لذلك كانت تكســى بالجلد لحمايتها من التآكل وكانت تختم في دار العيار[7].

ولقد اهتم دار العيار بالمكاييل والأوزان وتم تعيين محتســب لها للتحقيق من صحتها[8].

3. المقاييس:

---

(1) هنتس، المكاييل والأوزان، ص66.

(2) السنبل: يساوي 1 و2/1 رطل، الشيزري، نهاية الرتبة، ص17.

(3) هنتس، المكاييل والأوزان، ص68.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص181.

(5) هنتس، المكاييل والأوزان، ص72.

(6) المرجع نفسه، ص74.

(7) المقريزي، الخطط، 178/1.

(8) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص332.

استـخدم المسـلمون وحدات قياسـية ثابتة للمقاييس، وتقسـم هذه المقاييس إلى قسمين:

القسـم الأول: هي مقاييس طولية كالأصــبع والقبضــة والقدم وغيرها. والقسـم الثاني هي مقاييس المساحة كالقبضة والأشل[1] والقفيز والجريب[2].

1. المقاييس الطولية:

- الأصبع:

استعمله المسلمون كوحدة قياسية صغيرة في الأطوال واعتبروه جزءاً من (24) جزءاً من الذراع الشرعية[3].

وفي مصر يبلغ الأصبع 3.125 سم[4].

- القبضة:

وهي تكون أربعة أصابع من حيث الأساس 6/1 ذراع[5].

- الشبر:

وهو الذي حدد الشـــارع به مســـاحة الكر، وهو من طرف الإبهام إلى طرف الخنصر من مستوى الخلقة[6].

---

(1) الأشل: هو سلسلة أو حبل، وسيتم الإشارة إليه في موضعه.
(2) هنتس، المكاييل والأوزان، ص81.
(3) ابن الرفعة، الإيضاح والتبيان، ص78.
(4) هنتس، المكاييل والأوزان، ص81.
(5) المرجع نفسه، ص94.
(6) العاملي، الأوزان والمقادير، ص66.

- القدم:

وهي وحدة قياس تبلغ (4) قبضـــات، وعلى هذا الأســـاس يكون مقدار القدم الشرعية الواحدة 15.4 سم(1).

- الخطوة:

وهي مســافة ما بين القدمين عند المســير، أي يقصــد بها الخطوة المتوســطة والتي يطلق عليها بالشرعية حيث تقدر بثلاثة أقدام معتدلة، وتعادل ذراعاً شرعياً أي 46.2 سم(2).

- الذراع:

الذراع يكون عبارة عن أربعة وعشــرين أصــبعاً، والأصــبع ســت شــعيرات معتدلات معترضات(3).

- الفرسخ:

هو وحدة قياس طولية بمقدار ثلاثة أميال، أي ما يعادل 5540 م(4).

ويذكر هنتس(5) بأن الفرســخ يتألف من (3) أميال وكل ميل (100) باع وكل باع أربعة أذرع شرعية أي أن طول الفرسخ حوالي (6) كم.

2. مقاييس المساحة:

- القصبة:

---

(1) ابن الرفعة، الإيضاح والتبيان، ص78.

(2) المصدر نفسه، ص78.

(3) المقريزي، الخطط، 166/1.

(4) ابن الرفعة، الإيضاح والتبيان، ص77.

(5) المكاييل والأوزان، ص94.

كان قياسـها يتم بقصـبة وتعرف بالحاكمية زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي (ت 386-410هـ-996-1020م) فنسبت إليه[1]. ويكون طولها ستة أذرع[2].

- الأشل:

عبارة عن سلسلة أو حبل طوله (60) ذراعاً هاشمية، وهو بذلك يكون 39.9 م[3].

- القفيز:

وهو مقياس للأرض ويكون عشر الجريب، وهو يساوي 159.2 متر مربع[4].

- الجريب:

هو مقياس للأرض أيضـاً ويسـاوي (100) قصـبة أي إنه يكون 1592 متر مربع[5].

---

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، 446/3.

(2) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت 450هـ-1058م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق خالد الجميلي، دار الحرية للطباعة (بغداد: 1989م)، ص239.

(3) هنتس، المكاييل والأوزان، ص98.

(4) المرجع نفسه، ص98.

(5) المرجع نفسه، ص96.

ثانياً: النقود الإسلامية:

النقد هو وســـيلة للتعامل بين الناس وذلك لغرض الحصــــول على الحاجات الإنسانية.

وقد أدت النقود دوراً بالغ الأهمية وذلك بســـبب المدى الواســـع من المبادلة وطبيعة الدوافع الاقتصــــادية، فلولا وجود النقود لكان من الصــــعب التعبير عن ثمن معين للسـلع المعروضــة في الأسـواق، ومن الضــروري أن ما تمتاز به أية دولة هو وجود أثمان للمبيعات وقيم الأعمال[1].

وحينما جاء المماليك إلى دفة الحكم نهجوا نهج الأيوبيين حيث **(ابقوا ســـائر شـــعائرهم، واقتدوا بهم في جميع أحوالهم وأقروا نقدهم على حاله، من أجل أنهم كانوا يفخرون بالانتماء إليهم)**[2]. وامتازت النقود المملوكية عن ســـواها من نقود العالم الإســـلامي عامة ونقود مصــر خاصــة بكونها نقود مضــطربة ذلك عائد إلى الظروف المملوكية في تلك الحقبة، فضـــلاً عن أن النقود المملوكية كانت من حق السلطان الشخصــي، أي أنها عائدة إليه ومرتبطة بقوته وضـعفه وتستمد منه بقاؤها وتداولها، فهي نقود تتمتع بالثقة والقبول ما بقي السلطان على عرشـه حتى إذا ما آل أمره إلى غيره أصبحت نقوداً عتيقة وضرب غيرها جديدة[3].

(1) الكبيسي، حمدان (دكتور): أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1 (بغداد: 1988م)، ص5.

(2) المقريزي، شذور العقود في ذكر النقود القديمة والإسلامية، تحقيق محمد سيد بحر العلوم، المكتبة الحيدرية (النجف: 1967م)، ص30.

(3) الحســـيني، محمد باقر (دكتور): الكنى والألقاب على نقود المماليك البحرية والبرجية في مصر والشام، مجلة المورد، مج (4) – ع (1) (1975)، ص55.

ولما قامت دولة المماليك البحرية في مصـر وبلاد الشـام، والنقود التي يتعامل بها الناس هي الدراهم الكاملية نسبة إلى الملك الأيوبي الكامل الذي أمر بضربها سنة (622هـ-1225م)[1].

وهذه النقود كانت على نوعين، الأول من الفضة النقرة بحيث كانت ثلثا الدرهم من الفضـة الخالصـة وثلثه من النحاس، والثاني الفلوس النحاسية وهي مصنوعة من النحاس، وهذه كثر استخدامها بعد الأزمة الاقتصـادية التي حدثت عام (630هـــ-1333م)[2].

وكانت الفلوس الكاملية مصـــنوعة من النحاس وذلك لغرض تســـهيل عمليات البيع والشراء على الناس، والسبب في ذلك هو أن الدنانير الذهبية والدراهم الفضية لم تكن متوافرة لكل الناس، حيث أن الدرهم الكاملي كان يســاوي ثمانية وأربعين فلســاً، والفلس مقسوم إلى أربع قطع بهدف تسهيل عمليات الشراء على العامة[3].

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقسم النقود إلى ثلاثة أقسام وهي كالآتي:

1. الدنانير الذهبية. 2. الدراهم الفضية. 3. الفلوس النحاسية.

1. الدنانير الذهبية:

هذه الدنانير كانت دائماً من الذهب، وهي أساس النقد تتغير بكثرة الاستعمال أو بواسطة إعلان رسمي من السلاطين، وكان تلاعب السلاطين في العيار والتغيير في الوزن والتبديل في الحجم أثر كبير في أن تكون غير موثوق بها ســـواء من قبل التجار أو من غيرهم[4].

(1) مبارك، الخطط التوفيقية، 40/2.
(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 443/3.
(3) المقريزي، إغاثة الأمة، ص68.
(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 198/7.

وهذا يعني أن العملة الذهبية في ذلك العصـر لم تستقر لتعرضـها للنقص، إذ يشـير القلقشـندي[1] إلى ذلك النقص بقوله **(إن الغالب فيها نقص في أوزانها وكأنهم جعلوا نقصها في نظير كلفة ضربها).**

والدنانير الذهبية التي ضـــربت في تلك الحقبة كان يكتب عليها عبارات إما آيات قرآنية وإما اسـم السـلطان، إذ أن السـلطان الناصـر محمد بن قلاوون ضـرب دنانير ذهبية، فكتب على الوجه الأول **(لا إله إلا الله وحده لا شـــريك له، أرســـله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون)** وعلى الوجه الآخر اسم السلطان الذي ضرب في زمنه وتاريخ الضرب[2].

وفي عصر السلطان الأشرف شعبان، قام الأمير صلاح الدين بن عرام نائب الإسـكندرية بضــرب دنانير في مدينة الإسـكندرية، زنة كل دينار منها مثقال وكتب على أحد الوجهين (محمد رسول الله) وعلى الوجه الآخر **(ضرب الإسكندرية في دولة الأشرفية شعبان بن حسين عز نصره)** إلا أن هذه الدنانير لم يكتب لها الإكثار ولا الاشتهار[3].

ويبدو أن ظاهرة الاكتناز التي لجأ إليها أصـــحاب الأموال والتجار، قد أثر بشكل في حجب كميات كبيرة من الذهب عن التداول، فضلاً عن قلة الذهب الأوربي الذي كان يصــل إلى مصــر وبلاد الشـام وذلك بسـبب انتشـار ظاهرة المقايضـة فخضــعت الدنانير الذهبية إلى متغيرات من حيث الوزن والعيار فضــلاً عن العرض

(1) صبح الأعشى، 441/3.
(2) المصدر نفسه، 466/3.
(3) المصدر نفسه ، 340/3.

والطلب وتحت رغبة السـلطان في الكسـب والشـراء بضـربه نقوداً ذهبية لحسـابه الخاص[1].

وهذا الأمر أدى إلى ضـرب البنادقة لعملة ذهبية عرفت بالدوكات أو الأفرنتية[2]، وامتازت هذه العملة بوزنها الثابت الصـحيح وعيارها غير المتغير وسـمكها المحدد، مما جعلها تحوز على ثقة التجار المتعاملين فيها، ووصـفها القلقشـندي[3] بأنها **(معلومة الوزن وكل دينار فيها بتسـعة عشـر قيراطاً ونصـف القيراط... وعلى أحد وجهيها صورة الملك وعلى الوجه الآخر صورتا بطرس وبولس حواري السيد المسيح عليه السلام).**

2. الدراهم الفضية:

في ظل هذه الاضـطرابات التي شـهدتها عملية النقد، بقي النقد غير مسـتقر لمدة عقد تقريباً من تاريخ المماليك، إلى أن تولى الظاهر بيبرس دسـة الحكم فقام بضرب دراهم فضية في مدينة القاهرة **(وجعلها كل مئة درهم من سبعين درهماً فضة خالصـة وثلاثين نحاسـاً، وجعل رنكة[4] على الدرهم، وهو صـورة سـبع فلم تزل الدراهم الكاملية والظاهرية بديار مصـر والشـام إلى أن فسـدت في سـنة إحدى وثمانين وسبعمائة بدخول الدراهم الحموية)**[5].

---

(1) فهمي، عبد الرحمن (دكتور): النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (القاهرة: 1964م)، ص91.

(2) الدوكات (الأفرنتية): الدوك اسم الملك، والأفرنتية أصلها فرنسية وقيل إفرنجية، اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص102.

(3) صبح الأعشى، 441/3.

(4) رنكة: الرنك هو الشعار الذي يتخذه الأمير لنفسه عندما يتولى السلطة، إذ كان لكل أمير رنك خاص، ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، 521/2.

(5) المقريزي، شذور العقود، ص31.

ومن أحسـن أنواع الدراهم وأجودها هي الدراهم النقرة لأن **(أصـل موضـعها أن يكون ثلثاها من فضــــة وثلثها من نحاس، وتطبع بدور الضـــرب بالســـكة السلطانية)**[1].

وبقيت هذه الدراهم نقوداً رسمية متداولة حتى سنة (781هـ-1379م) في عهد السلطان علاء الدين علي بن السلطان الملك الأشرف شعبان (778-783هـ/1377-1381م)[2].

وشـهد العصـر المملوكي بعد طرد المغول من بلاد الشـام اضـطرابات بسـبب تباين النقود تبايناً كثيراً، ولم تســتقر تلك النقود على حال، حيث أصــبحت بعيار أو وزن غير ثابت وليس لها قطر أو سـمك معينة. فزادت نسـبة الغش فيها إلى الثلثين والثلث، أي أصبح نسبة النحاس ثلثين ونسبة الفضـة الثلث لذلك قام التجار بتفضـيل استخدام الفلوس النحاسية بدلاً منها[3].

3. الفلوس النحاسية:

الفلوس هي ليســـت لفظة عربية الأصــــل بل هي يونانية معربة، وقد أخذتها اليونانية قبلاً من اللفظ اللاتيني فلوس (Folis)[4].

وفي بداية الأمر كانت هذه الفلوس أقل أنواع العملات تداولاً واســـتخداماً في التعامل التجاري حيث كان **(لا يشـــترى بها من الأمور الجليلة، وإنما هي لنفقات البيوت ولأغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها)**[5].

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، 439/3.
(2) المقريزي، شذور العقود، ص31.
(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 430/3.
(4) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص104.
(5) المقريزي، إغاثة الأمة، ص70.

وأصـــبحت الفلوس النحاســـية فيما بعد هي النقود المعتمدة في العصـــر المملوكي، حيث دفعت الرواتب بالفلوس النحاســـية، وهي على نوعين، الفلوس المطبوعة بالسـكة والتي يكون زنة كل فلس منها مثقال وكل فلس يســاوي قيراط من الدرهم، وكان يكتب على أحد وجهيه (لا إله إلا الله محمد رســـول الله) وعلى الوجه الآخر اسم السلطان، وكان يضرب منها بالأرطال[1].

وأما الفلوس غير المطبوعة فهي عبارة عن نحاس مكســـر من الأحمر والأصـــفر يطلق عليها بالعتق أي أنها قديمة في التعامل من غيرها، وكان زنة كل رطل منها بدرهمين[2].

وإذا كانت النقود المملوكية قد سـكت منذ أوائل عهد المماليك، إلا أنها لم تكن مقررة لغير العمليات التجارية البسيطة الخاصة في النفقات اليومية ونحوها. ففي عهد السلطان كتبغا (694-696هـ/1294-1296م) أكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم وكذلك أخذت الأموال من الناس فضـــربت الفلوس لكن الناس لم يرغبوا فيها وذلك لخفتها، الأمر الذي تطلب في سنة (695هـ-1295م) بأن توزن الفلوس بـالميزان وأن يكون الفلس زنــة درهم، ثم نودي على الرطـل منهـا بدرهمين[3].

وساءت الأحوال سنة (705هـــ-1305م) عندما احتكرت الدولة سك النقود وفرض تداولها في كافة البلاد، فضـــلاً عن ضـــرب الفلوس الخفيفة[4]. مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتزايدت الأزمة سنة (720هـــ-1320م) بسبب كثرة الفلوس المزيفة فأصـبح درهم الفضــة يسـاوي ثمانية وأربعين فلسـاً من ضـرب السـلطان، حيث قاموا

(1) المقريزي، السلوك، 206/2.
(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 469/3.
(3) المقريزي، إغاثة الأمة، ص70.
(4) المقريزي، السلوك، 391/2.

بتخفيف وزن تلك الفلوس حتى صار وزن الفلس الواحد سدس الدرهم، وكذلك فرضوا على دمشق التعامل بالفلوس المسماة (قراطيس) والقرطاس يساوي ستة فلوس[1].

وأصبح الدرهم يساوي أربعة وعشرين قرطاساً، وهذه القراطيس نوع من الفلوس النحاســـية، مما أدى إلى زيادة الأســـعار فقام الناس بالشـــكوى منها، وأغلق الباعة حوانيتهم واضطر السلطان –تحت هذا الضغط– بمنع ضربها وأمر بنقلها إلى مصر حيث خلطت بفلوس عليها سكة السلطان[2].

وضرب في مدينة دمشق فلوس **(ضرب بها كل فلس زنته درهم، وصار الدرهم بثمانية وأربعين فلساً مثل معاملة مصر)**[3].

وفي سنة (756هـــ–1355م) في سلطنة الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (755–762هـ/1354–1361م)، أمر بضرب فلوس أطلق عليها اسم الفلوس الجدد، حيث **(رســم بضــرب فلوس جدد على قدر الدينار، كل أربعة وعشــرين فلســاً بدرهم وكان قبل ذلك الفلوس العتق كل رطل ونصف بدرهم)**[4].

وفي سـنة (759هــــــ–1357م) في سـلطنة الناصـر، ضـربت الفلوس الجدد وكـانـت **(زنـة كـل فلس منهـا مثقـال، وكـل فلس منهـا قيراط من الـدرهم، مطبوعـة بالســـكة الســـلطانية.. وبطل ما عداه من الفلوس، وهي أكثر ما يتعامل به أهل زماننا)**[5].

ورغم تداول هذه العملة إلا أنها نفذت من الديار المصرية، وذلك بسبب غلاء سعر النحاس[6].

---

(1) المقريزي، السلوك، 26/3.
(2) المصدر نفسه ، 27/3.
(3) المصدر نفسه، 27/3.
(4) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص577.
(5) القلقشندي، صبح الأعشى، 440/3.
(6) القلقشندي، صبح الأعشى ، 469/3.

ومع هذا كله فإن ســـلاطين المماليك كانوا يتناولون هذه الفلوس بالنقص والتبديل وأجبروا –أحياناً– الأهالي في التعامل بها وفق ما يحدده السلطان[1].

وشهدت سنة (778هــ–1376م) إلغاء التعامل بهذه الفلوس العتق في مدينة دمشق[2].

مما يلاحظ على نقود المماليك أنها جاءت خالية من أســـماء وألقاب الخلفاء العباسـيين في مصـر، أي أنها غير منقوشـة بأسـمائهم وألقابهم سـوى خليفتين هما المســتنصــر بالله (659–661هــــ/1260–1262م)، والحاكم بأمر الله (161–701هـ/1262–1301م)[3].

وفيما يلي جدول يوضـــح الكنى والألقاب التي نقشـــت على نقود المماليك البحرية مع ذكر سنة نقشه والمدينة التي ضرب فيها، ونوعية النقد إضافة إلى الاسم الذي ورد في العملة سواء كان خليفة أم سلطان مع ذكر ألقابهم.

(1) المصدر نفسه، 444/3.
(2) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، 196/1.
(3) الحسيني، الكنى والألقاب، ص57.

ثالثاً: طرق التعامل التجاري.

إن ازدهار النشاط التجاري في مصر وبلاد الشام كان كبيراً، وذلك لما شهده العصر المملوكي من فعاليات تجارية كبيرة اشترك فيها تجاراً مسلمين وغير مسلمين.

وهذه الأنشـطة التجارية كان لابد لها من طرق ونظم يتعامل بها هؤلاء التجار في بيعهم وشــراءهم، حتى تتم السـيطرة والمتابعة والمراقبة على بضـائعهم ومداولة أموالهم.

ومن هذه الطرق:

1. النقد:

كان التعامل الســائد في دولة المماليك هو بالنقد ســواء الدنانير الذهبية أو الدراهم الفضـية، وراجت زمن المماليك التعامل بالعملة الأفرنتية، والتي حملها التجار البنادقة إلى مصـر وبلاد الشـام، فقد كان سـعرها آنذاك حوالي (17) درهماً[1]. وقد انتشـرت هذه العملة بكثرة على حسـاب العملة المملوكية بسـبب خلوصـها وتباينها واستقرارها الأمر الذي جعلها تحوز ثقة التجار[2].

على أن هذا لا يعني إلغاء التعامل بالعملة المحلية، حيث أنه في ســنة (747هـ-1346م) قام عدد من التجار بشراء غلال الحواصل السلطانية، ودفعوا أثمانها مباشرة ثم تسلموا البضاعة[3].

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، 442/3.

(2) فهمي، طرق التجارة، ص259.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية، 274/14.

2. المقايضة (المبادلة).

هي مبادلة سلة بسلعة وكذلك هي ضرورة اجتماعية نشأت عن التخصص وتقسيم العمل، وذلك نتيجة قيام الوحدة الاجتماعية بإنتاج أكثر مما تحتاج إليه، وبنفس الوقت تحتاج إلى بضائع ومنتجات لإشباع حاجاتها والتي لا تمكنها ظروفها الاقتصادية من إنتاجها(1).

وكان لاضطراب العملة المملوكية وعدم استقرارها في عمليتي الوزن والعيار(2)، من جملة ما دعا التجار للعمل بنظام المقايضة.

ونظام المقايضة قديم ويعني تبادل سلعة بسلعة إلا أنها لم تلبِ رغبات الأطراف دائماً فانتقلوا إلى استعمال السلعة الوسيطة فكانت في العراق القديم الحبوب (الشعير) والمعادن (الفضة)، ثم ظهر الشيقل وحدة وزن عند السومريين والأكديين والبابليين ثم الأشوريين.

ومن ضمن الأسباب التي دعت التجار المسلمين وغيرهم للتعامل بالمقايضة في التجارة الخارجية هي:

أ. زيادة أعداد السفن التجارية البحرية واستمرارها في نقل البضائع والسلع بانتظام إلى الموانئ المصرية والشامية(3).

ب. كذلك أن البندقية حاولت استخدام الفضة بدلاً من الذهب في تعاملاتها التجارية، وهذه المحاولة رفضت من قبل بلاد الشام التي كانت تفضل التعامل بالدوكات الذهبية(4).

---

(1) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص107.

(2) قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص67.

(3) اسكندر، توفيق: نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العهد الوسيط، المجلة التاريخية المصرية، مج (6)، السنة (1957م)، ص40.

(4) المرجع نفسه، ص40.

ج. القيود التي فرضـــت على التجار الأوربيين من قبل حكوماتهم، والتي من خلالها حرمت عليهم الاستدانة والاقتراض والشراء والبيع بالآجل، الأمر الذي دفعهم إلى المقايضة[1].

وقد أكد المقريزي[2] هذا النوع من المقايضـــة المتبع في المعاملات التجارية، سواء في التجارة الداخلية أو الخارجية، فقد كان تجار بلاد الشام يقايضون سلعهم من الزبيب والزيتون والزيت بالسمك المجفف مع سكان جزر البحر الأحمر القريبة لميناء العقبة.

ومن الســـلع المســـتخدمة في المقايضـــة والتي قامت مقام العملة هي التوابل والفواكه الجافة والمعادن غير النفيســة[3]. وكذلك العســل والصــابون والبندق واللوز، وتمت أيضــاً مقايضــة الفلفل بالفضــة وقوالب النحاس وسبائك القصــدير والرصــاص والشمع[4].

3. نصف مقايضة.

وهو نظام تجاري آخر ظهر في تلك الحقبة، حيث اســـتخدم في المعاملات التجارية، فقد كان بموجبه يدفع نصف ثمن السلع نقداً والنصف الآخر سلعاً[5].

4. الصيرفة.

هذا النظام هو نسبة إلى المشتغلين بصرف النقود، ثم توسع ليشمل معاملاتهم في قبول الودائع وكذلك تسليف النقود[6].

---

(1) اسكندر، نظام المقايضة، ص41.

(2) إغاثة الأمة، ص69.

(3) اسكندر، نظام المقايضة، ص39.

(4) فهمي، طرق التجارة، ص364.

(5) المرجع نفسه، ص364.

(6) الدوري، عبد العزيز (دكتور): تاريخ العراق الاقتصـــادي في القرن الرابع الهجري، ط2 (بيروت: 1974م)، ص130.

ويعد النصارى واليهود أول من مارس هذه المهنة في بداية العصر الإسلامي، حيث كانوا يقومون بتحويل الدنانير إلى الدراهم وبالعكس، ثم شــمل تعاملهم التوســط بين الناس وذلك بأخذ الذهب والفضـــة وإعطاء مقابلها نقوداً تعادلها في القيمة الاسمية[1].

وكذلك اشــتهر من بعدهم اليهود في عمل الصــيرفة، حيث أن يوســف بن فنحاس وهارون بن عمران هما أشهر صيرفين[2].

وكان عمل الصيارفة شبيه بعمل البنوك في الوقت الحاضر، فقد لجأ إليهم في التعامل معهم بســبب تنوع العملات النقدية[3]. حتى أن الناس كانوا يودعون أموالهم لدى كبار التجار للمتاجرة فيها، وهؤلاء هم من يقومون بالعمليات المصـــرفية[4]. وكانت لهم سجلات خاصة يقيدون فيها الحسابات وتكون حججاً على أصحابها[5].

وكان لتجار الكارم دور في عملية الصـيرفة، إذ أن المصــارف تقوم بضـمان عقود الشراكات فيما بين تجار الكارم والتجار الأجانب[6]. فهذا التاجر يقوم بدفع ماله للصيرفي الذي بالمقابل يعطيه صكاً بالمبلغ المدفوع، وكلما اشترى التاجر شيئاً سدد ثمنه بهذه الصكوك المحولة إلى الصراف[7].

(1) ابن الأخوة، معالم القربة، ص68.
(2) التنوخي، أبو علي الحسن بن أبي القاسم علي بن محمد (ت 384هـــ-994م): نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، (بيروت: 1973م)، ج8، ص38.
(3) الباشا، الفنون والوظائف في الآثار العربية، (القاهرة: 1965م)، ج2، ص704.
(4) فهمي، طرق التجارة، ص343.
(5) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، 132/2.
(6) المقريزي، السلوك، 465/2.
(7) فهمي، طرق التجارة، ص342.

وكان لبعض عوائل البندقية دور كبير في العملية المصــرفية، حيث كان لآل (مورســيني) مصـــارف لها فروع في حلب وبيروت ودمشـــق تمارس كافة الفعاليات المصرفية[1].

5. السفتجة (الحوالة).

وهي إحدى وســائل التعامل التجاري المســتندة إلى الائتمان، وهي **(أن يعطي مالاً لآخر، وللآخر مال في بلد المعطي فيوفيه إياه فيستفيد أمن الطريق)**[2].

وهذه العملية جاءت لكي يتم تجنب أخطار المواصـــــلات وحفظ المال من الضياع، ويقوم صاحب المال بإرسال كتاب إلى وكيله يخوله بدفع مالاً قراضاً يأمن به خطر الطريق[3].

وقد لجأ كل من تجار مصـــر وبلاد الشـــام إلى مثل هذه الفعاليات التجارية، وذلك لإمكان اســـتغلال جزء كبير من رؤوس الأموال في التجارة ويتم التســـديد في معظم الأحيان بعد البيع وضماناً لصاحب رأس المال المقرض، فإنه يسحب شيكات أو سفاتج على المقترض ويقوم الصيارفة بتحصيل المبالغ لقاء عمولة[4].

وقام ســـلاطين المماليك باســـتخدام الحوالات في الوفاء بديونهم مع التجار الأجانب وغيرهم، حيث أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون اشترى سنة (711هـ-1311م) جواهر وبعض البضائع من تجار الإفرنج ما يقدر بستة عشر ألف دينار،

---

(1) ديل، البندقية، ص184.

(2) الفيروز آبادي، محي الدين محمد بن يعقوب (ت 847هـ-1414م): القاموس المحيط، دار الفكر، (بيروت: 1978م)، ج1، ص194.

(3) الدمشقي، عبد الغني بن طالب الميداني (ت 1298هـ-1881م): اللباب في شرح الكتاب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، دار الكتاب العربي، (القاهرة: 1961م)، ج2، ص160.

(4) فهمي، طرق التجارة، ص345.

فأحالهم الســـلطان إلى وكيله كريم الدين أكرم بن عبد الكريم، وهؤلاء التجار قاموا بمطالبة كريم الدين بأن لا يؤخرهم أكثر من ثلاثة أيام إلا أن كريم الدين لم يكن معه المبلغ المذكور، وفي اليوم الثالث وصـــل التجار إلى كريم الدين وتزامن ذلك بمجي أحد تجار الكارم والذي كانت له شـــراكة مع أحد تجار الإفرنج بمبلغ عشـــرين ألف دينار فقام الإفرنج **(وأحالوا الكارمي على كريم الدين بســـتة عشـــر ألف دينار وهي التي وجبت لهم عليه بحوالة الســـلطان ودفعوا أربعة آلاف تتمة عشـــرين ألف للكارمي)**[1].

6. البيع الآجل (السندات المؤجلة).

وهو أيضاً من الفعاليات التجارية التي كانت سائدة في مصر وبلاد الشام، إذ أن تجار مصـــر وبلاد الشـــام كانوا يســـتخدمون عمليات التحويل التجاري بالســـندات المالية المؤجلة الدفع على آجال طويلة أو قصـــيرة، وهذه الحالة لجأ إليها التجار لكي يســـتغلوا جزء كبير من رؤوس أموالهم في التجارة واعتاد هؤلاء التجار في التعامل بالآجل مع تجار الشـــام ويســـمون هذا النوع من التعامل (بالجديدة) الأمر الذي أدى إلى غلاء الأسعار، خاصـة الأقمشـة كالقماش البعلبكي، وهذا الغلاء صـاحبه شكوى المماليك منه مما دفع المحتســـب إلى إغلاق حوانيت التجار، وكتب عليها أن لا يشتروا البعلبكي من تجار الشام بالآجل في الدفع[2].

(1) المقريزي، السلوك، 2/469-470.

(2) فهمي، طرق التجارة، ص284.

رابعاً: الضرائب والمكوس:

1. الضريبة ومدلولها.

لقد فرض المماليك مجموعة من الضـرائب على مختلف أنشـطة الدولة، وكان يطلق عليها مجازاً اســم (مكوس) حيث وصــفت بأنها (**... وهذه الضــريبة في عهد المماليك امتدت إلى أمور لم تكن موجودة قبلهم، وشملت كل شيء إلا الهواء الذي أخلى سبيله وحده وبقي حراً**)[1].

إن هذا النص رغم مبالغته في وصف الضرائب المفروضـة من قبل المماليك، إلا أنه يشـير إلى حقيقة ثابتة وهي أن الضــرائب كانت ثقيلة على الناس وهي كثيرة، الأمر الذي تطلب الاشتكاء منها وإنها ضرائب مستحدثة وربما تكون غير شرعية.

والضرائب كانت تفرض على التجارة الداخلية والخارجية وسجلت إيراداً للدولة، ولم تكن نســبتها ثابتة بل تفاوتت بين الزيادة والنقصـــان، وذلك لاعتبارات المصـــالح الاقتصادية للبلاد، فتتراوح هذه النسبة بين 25/10% من قيمة البضائع الواردة[2].

وهذه الضــرائب كانت ترتبط بحاجة البلاد إلى توفير السـلع في الأسـواق، إلا أنها تزداد عند وجود الفائض من السلع وتقل في حالة حاجة البلاد إليها[3].

وكانت الضـرائب تفرض بالقوة من قبل المماليك على الأفراد من التجار وممن يتعامل معهم من الأجانب، ويكون تحصــــيلها إما نقداً أو عيناً، وفي الحين الآخر يوكل جمعها عن طريق الضمان[4].

(1) البيومي، النظم المالية، ص187؛ ماجد، نظم المماليك، 72/1.

(2) فهمي، طرق التجارة، ص353.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 463/3.

(4) البيومي، النظم المالية، ص187.

وإذا ما أحست الدولة بأنها بحاجة إلى المال نتيجة تأخر الجبايات، فإنها تلجأ إلى التضييق على التجار والفلاحين في سبيل زيادة الجباية[1].

ومما يجدر قوله هو أن كثيراً من هذه الضرائب لم تفرض في عصر سلاطين المماليك ولم تكن من صــنيعهم، بل إن بعضــها كان موروثاً من العصــور الســابقة، والبعض الآخر اســتحدثت في عصـــر المماليك الذين لم يتبعوا نظاماً ثابتاً في تقدير الضرائب نظراً لحالة السوق والأوضاع السياسية للتجارة[2].

2. الضرائب المفروضة على التجار.

أ. الضرائب المفروضة على التجار المسلمين.

بالنسبة للتجار المسلمين، فقد كان يفرض عليهم زكاة أموال التجارة والتي هي فرض عين على كل مســلم بالغ عاقل تام، وفريضــة الزكاة طريقة شــرعية لتحصــيل الأموال، وذلك لمواجهة النفقات، وتكون على الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والزروع والثمار وعروض التجارة والماشية وغيرها[3].

وقد مثلت زكاة أموال التجار قيمة كبيرة من الأموال المســتحصــلة، ففي ســنة (742هـ-1341م) أخذ أحد رجالات الدولة وهو سيف الدين الفخري من التجار مبلغاً قدره مائة ألف وسبعة آلاف دينار، وهذا المبلغ كان حصيلة زكاة أموالهم لمدة سنة[4].

وكان يؤخذ منهم أيضـــاً ضـــريبة الخمس[5] على متاجرتهم، وكذلك مكس الوكالة، وهذا حصـــل لقاء ما تقوم به الدولة من خدمات للتجار في الوكالات التي استخدموها مع الساحات المحيطة بها[6].

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص281.
(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 459/3.
(3) سابق، الشيخ سيد، فقه السنة، مؤسسة الرسالة، ط1، (بيروت: 2002م)، ج1، ص317.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية، 249/14.
(5) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، 539/3.
(6) ابن كثير، البداية والنهاية، 318/14.

وبالنسـبة للضـرائب التي كان التجار المسـلمين يدفعونها في حالة مرورهم في الدول الأجنبيـة وكذلـك مزاولـة التجارة معهم، فيذكـر الرحالـة ابن جبير[1] ذلـك بقولـه **(أثناء انتقالنا من دمشـــق إلى عكا مررنا بحصـــن بثنين الإفرنجي وهو موضـــع تمكيس القوافل، وصــاحبته أم ملك عكا.. والضــريبة فيه دينار وقيراط من الدنانير الصـــورية على الرأس، ولا اعتراض على التجار فيه لأنهم يقصـــدون عكا، حيث موضـع الملك، وهو محل التعشير والضريبة فيه قيراط من الدينار وأربعة وعشرين قيراطاً)**.

ب. الضرائب المفروضة على التجار الأجانب.

وأما بالنسـبة للتجار الأجانب فكان يؤخذ منهم العشـور وهي عبارة عن رسـوم تفرض على البضـــائع التجارية الأوربية ومقدارها العشـــر، إلا أنها لم تكن ثابتة بل كانت متفاوتة وأشـار إلى ذلك القلقشـندي[2] بقوله **(وأعلم أن المقرر في الشـرع أخذ العشر من بضائعهم التي يقدمون بها من دار الحرب إلى دار السلام، ولكن مذهب الشـافعي أجاز للحاكم أن يزيد المأخوذ من العشـر وينقصـه إلى نصـف العشـر أو يرفعه نهائياً، إذا رأى فيه المصـلحة.. وكيفما كان الأخذ فلا يزيد فيه على مرة من كل قادم بالتجارة في كل ســـنة حتى ولو يرجع إلى بلاد الكفر ثم عاد بالتجارة في سنته، لا يؤخذ منه شيء إلا أن يقع التراضي على ذلك...)**.

وهذا كان سـائداً في كل من مصـر وبلاد الشـام، حيث أن **(ما يسـتأدي من تجار الروم الواردين في البحر عما معهم من البضائع للمتجر بمقتضى ما صولحوا عليه، وربما بلغ ما يستخرج منهم عما قيمته مائة دينار ما يناهز خمسـة وثلاثين**

(1) رحلة ابن جبير، ص274.

(2) صبح الأعشى، 459/3.

ديناراً، وربما انحط عن عشـرين ديناراً ويسـمى كلاهما خمسـاً، ومن أجناس الروم من يؤخذ منهم العشر ولذلك ضرائب مقررة)[1].

وترتبط حركة نقل البضـائع والسـلع بين المدن الإيطالية ومصـر وبلاد الشـام بمسألة الضرائب التي يدفعها التجار الإيطاليون في الموانئ المصرية والشامية، فكان كل تاجر يصـل على ظهر السـفينة يدفع ضـريبة قدرها 2% من قيمة ما معه من سبائك أو عملة نقدية[2].

وحددت المعاهدات التجارية التي وقعتها المدن الإيطالية مع سلاطين المماليك نسـبة الضـرائب التي تجبى من التجار الإيطاليين، فقد نصـت المعاهدة التي وقعتها مدينة جنوه مع السلطان المنصور قلاوون سنة (689هـ–1290م) على الرسوم التي يدفعها تجار جنوه في مصر، فالمنسوجات والأقمشة بأنواعها وكذلك الأخشاب كانت تدفع عليها رسوماً قدرها 10%، وأما السلع التي يتم وزنها كالزيوت والحبوب فيدفعوا رسوماً قدرها 12%، وأما الرسوم المتعلقة بالذهب والفضة فكانت تصل إلى 4%، في حين كانوا يدفعون عن السبائك الذهبية 6%[3].

وبالنسـبة لضـريبة سـبائك الذهب إذا تم إعطاؤها من قبل التجار لدار السـكة لضربها كدنانير عربية، فتقدر الضريبة بـــ 5% بناءً على ما ورد في المعاهدة التي وقعت في حلب سنة (602هـ–1205م) أيام الأيوبيين، في حين أصبحت نسبتها في عصر المماليك سنة (746هـ–1345م) 2% على الذهب والفضة[4].

وهذا الأمر جعل تجار البنادقة يتقدمون إلى سـلاطين المماليك بالهدايا والتودد إليهم من أجل الرفق بهم وعدم ظلمهم، كذلك طلبوا أن لا يؤخذ منهم أكثر مما هو

---

(1) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص326.

(2) عاشور، المجتمع المصري، ص55.

(3) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص236.

(4) اسكندر، نظام المقايضة، ص38.

مقرر في المعاهدات التي بينت القيمة، فتم لهم ذلك وأمر بأن **(يأخذ منهم على كل مائة دينار دينارين، وكانوا يؤدون عن المائة أربعة دنانير ونصــف دينار ليكثر الإفرنج من بلادهم جلب البضائع)**[1].

وكان يؤخذ منهم أيضاً رسم السفن لقاء دخول سفنهم الميناء، ثم يتم تحصيل ضريبة رسم السماح بالدخول حيث يدفع كل تاجر دوكة ليسمح له بدخول المدينة، ثم تأتي مرحلة أخرى وهي رسـم العبور وقيمتها دوكتين على الشـخص الواحد، ثم يدفع كل تاجر 2% على جميع ما يحمله من أموال وبضائع[2].

وهناك ضرائب أخرى مثل ضريبة على الخمر والجبن التي يستخدمها التجار الأجانب في الموانئ المصرية والشامية[3].

وضــريبة أخرى وهي أن يقوم التجار الأجانب بدفعها في حالة بيع بضــائعهم كاملةً سواء بيعت داخل الجمرك أو خارجه[4].

وقد وضع سلاطين المماليك قيداً على الصادرات، حيث أنه لم يسمح للتجار الأجانب بشراء أي سلعة إلا من ميناءي دمياط والإسكندرية[5].

وهذا يعني أن التجار الأجانب أحسن حالاً من تجار الشرق الأقصى، وذلك لأن تجار الغرب كانوا يدفعون الضــرائب الجمركية مرة واحدة ثم يحملون بضــائعهم إلى بلادهم، أما تجار الشـرق فقد كانوا ملزمين بدفع هذه الضـرائب مرة ثانية في كل ميناء مملوكي ينزلون به في الطريق إلى بلادهم[6].

---

(1) المقريزي، السلوك، 418/3.
(2) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص235.
(3) البيومي، النظم المالية، ص188.
(4) زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص237.
(5) ضومط، الدولة المملوكية، ص248.
(6) الشاوي، تجار الكارم، ص266.

3. مراكز تحصيل الضرائب.

أ. المراكز الضرائبية الواقعة على نهر النيل.

كان النظام السائد في المراكز الواقعة على نهر النيل كمدينة القاهرة مثلاً، هو أن يقوم الموظفون المسؤولين عن جباية الضرائب بالصعود إلى مراكب التجار التي تصل إلى موانئ النيل ليتم تفتيشها وتفتيش من على ظهرها(1).

وحددت نسبة الضرائب المفروضة على البضائع بـــ 10-25% من القيمة، فمثلاً كانت نسبة الضريبة تصل إلى (4000) دينار وذلك عن ثمن البضاعة المقدرة بـــ(200) ألف دينار، وكذلك البضائع التي قيمتها بـــ(300) ألف دينار نسبتها هي (5000) دينار، إضـــافة إلى الهدايا التي كان يدفعها التجار للموظفين المختصـــين بجباية الضرائب من قبل المماليك في سبيل إخراج البضاعة وحمايتها(2).

والمقصود بالهدايا هنا الرشوة وذلك لأن الإسلام لا يسمح للموظف أن يأخذ هدية جراء عمله هذا.

وفي مدينة الفسطاط كانت نسبة الضرائب المستحصلة على البضائع الواصلة إليها هي العشر(3).

ب. المراكز الضرائبية الواقعة على البحر الأحمر.

ومن أشـــهر مراكز البحر الأحمر هي عيذاب، والتي كانت تعد مركزاً لتجمع التجار لاسيما تجار الحبشة واليمن، وكان يتولى هذا المركز الضرائبي والي يقوم أحد سلاطين المماليك بتعيينه وتكون مهمته النظر في شؤون تحصيل الضرائب، ويقوم بمســـاعدته ناظر معين أيضـــاً من قبل ســـلاطين المماليك وذلك حتى يتمكنوا من

(1) المقريزي، الخطط، 175/1.
(2) فهمي، طرق التجارة، ص127.
(3) الشاوي، تجار الكارم، ص262.

السيطرة والإشراف الكلي على هذا الميناء لأهميته التجارية، وكانت الحصيلة السنوية لهذا الميناء بقسمته بنسبة الثلث والثلثين على التوالي[1].

وكذلك مدينة جدة الواقعة على البحر الأحمر وتعد ميناء مكة، وهي أقصى ما تصل إليه سفن الصين والهند في البحر الأحمر[2].

ويشـــرف على عملية جمع الضـــرائب متولي خاص بها من قبل ســـلاطين المماليك، حيث عليه أن يجمع ضـــريبة الوارد والبالغة 10%[3]. إضـــافة إلى رســـوم أخرى تصل أحياناً إلى 15%[4].

والجدير بالذكر أن ســـلاطين المماليك عملوا جاهدين على حماية التجار من الضـــرائب، وخاصـــة تجار الكارم الذين ألغيت عنهم الضـــرائب غير الشـــرعية التي تفرض عليهم في بلاد الحجاز، وقد أدت هذه الضرائب إلى تقليص تجارتهم ونشاطهم التجاري معها، إلا أن هذه الضـــرائب كانت بين الإلغاء والإعادة وذلك بحســـب إرادة السلاطين الذين يتولون الحكم مجدداً، وكذلك بحسب طبيعة المستجدات التي تطرأ[5].

ونتيجة لاضمحلال الدور التجاري لعيذاب في المدة الواقعة بين سنتي (760-780هـــ/1358-1378م) ظهر نجم مينائي الطور والسويس نحو القمة، فحلا محل عيذاب، وأقيم في مينا الطور مركزاً لتحصيل الضرائب الواقعة على تجار الكارم[6].

(1) ابن بطوطة، تحفة النظار، 340/1.
(2) فهمي، طرق التجارة، ص169.
(3) المقريزي، السلوك، 365/3.
(4) المصدر نفسه، 421/3.
(5) المصدر نفسه، 61/2.
(6) المقريزي، الخطط، 327/1.

ولأهمية هذا الميناء كانت تصـــله ســنوياً أكثر من مائة مركب، وتؤخذ منها الضرائب والتي بلغت أكثر من عشرين ألف دينار[1].

وأيضـــاً ميناء القصـــير الذي كان فرضـــة قوص، وقام تجار الكارم بنزوله، وفرضـت عليهم الضـرائب التي يقوم والي قوص بتحصـيلها منهم ومن ثم ترسـل إلى السلطان المملوكي[2].

ج. المراكز الضرائبية الواقعة على البحر المتوسط.

هذه المراكز اختصـــت بالتعامل مع البضـــائع والســـلع التي ترد إلى أوربا والصـادرة منها[3]، ومن حيث الأهمية فتعد مدينة الإسـكندرية في مقدمة تلك المراكز التي تتعامل مباشـــرة مع تجار الكارم والتجار الأجانب، حيث زودت هذه المدينة بجهاز إداري يرأسـه ناظر الإسكندرية سنة (767هـــ-1365م) ويكون هذا الجهاز مسؤولاً عن جباية الضرائب للبضائع الواردة، إضافة إلى عدد من الموظفين الرسميين الذين يعملون بصـفة قبانيين ومترجمين وسـماسـرة لكي يقوموا بتسـهيل عمليات البيع والشـراء، كذلك تم تزويدها بمجموعة من الحمالين والجمالين والمراكبية لخدمة التجار عامة والكارم خاصة[4].

ومن الإجراءات المفروضـــة على الســفن الواردة على هذا المركز، هو القيام بنزع أشـــرعتها ودفتها حتى لا تتمكن من الرحيل إلا بعد دفع جميع ما عليها من الضرائب للسلع الواردة والصادرة[5]. ثم تعطى الإذن بالرحيل، ويسمح للتجار بعد ذلك

(1) ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص14.
(2) القلقشندي، صبح الأعشى، 404/2.
(3) فهمي، طرق التجارة، ص129.
(4) الشيال، تاريخ مدينة الإسكندرية، ص140.
(5) القلقشندي، صبح الأعشى، 41/3.

بالنزول بعد تسجيل أسماؤهم وما يحملونه في ديوان القبان ليصير لهم حق المتاجرة في البلاد[1].

وكان ثغر الإســكندرية يزود الدولة المملوكية من الإيرادات الكثيرة، حيث بلغ إيراداتها أكثر من ألف دينار في اليوم[2].

وكانت تفرض فيها رسوم العبور والتي تعني رسوم دخول الميناء الذي يساوي 25% من قيمة السلعة الواردة[3].

وفي هذا الميناء يتم الإعفاء من ضرائب الوارد على الجواهر والأحجار الثمينة والمعادن النقدية المباعة بدور الضرب[4].

وهذه الضرائب (الوارد) لم تكن تدفع إلا بعد أن يتم بيع البضاعة الواردة التي تم تسجيلها مع قيمتها باسم صاحبها في دفاتر ديوان القبان، وبعدها تكون مرحلة المحاسبة في آخر الموسم قبل رحيل السفن، حيث تصدر بذلك المخالصة الضرائبية والتي هي بمثابة التصريح بالخروج من البلد[5].

وهذه العملية برمتها يكون المسؤول عليها هو ناظر الإسكندرية والذي يقوم بجباية ضريبة الوارد[6].

(1) فهمي، طرق التجارة، ص457.
(2) ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص41.
(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 464/4.
(4) اسكندر، نظام المقايضة، ص38.
(5) فهمي، طرق التجارة، ص445.
(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 416/4.

وبالنسبة لضريبة الصادر، فإن التجار الأجانب يقومون بدفعها بنسبة 5%[1]، وعن كل خمسين حملاً يدفع خمسة أرفنتيات كرسم إضافي على التوابل الصادرة من أي ميناء ويشترط في دفعها أن لا تقل الحمولة عن ذلك[2].

وفضلاً عن الضرائب المفروضة على البضائع الصادرة والواردة، فقد كانت هناك ضرائب خارجة عن نطاق الاتفاق أو لم يرد فيها نص كضريبة القبان والسمسرة وكان مقدارها 10% على الأعمال التجارية التي كانت تتم نقداً بين تجار الكارم والتجار الأجانب[3]. كذلك حق المترجم والذي يدفع له بعد شـــراء التوابل 4% على الأعمال التجارية[4].

وتعد مدينة بيروت من أكثر مراكز الشام تحصيلاً للضرائب، حيث تمر بها البضائع والسلع التي تصل إلى دمشق من البحر المتوسط، أو التي تخرج منها إلى أوربا[5].

وكان يتم تحصيل الضرائب في كل من صور وصيدا وعكا وطرابلس الشام، وهذه الضرائب المستحصلة كانت تتم لصالح نواب الشام وليس لسلطان مصر[6].

وعدت مدينة قطيا مركزاً برياً مهماً لتحصـــيل الضـــرائب، وكان لها والياً يجبي الضرائب من التجار، وكذلك القيام بتفتيش الأمتعة وقدرت النسبة بعشر ما يحملونه

---

(1) المقريزي، الخطط، 167/1.
(2) فهمي، طرق التجارة، ص445.
(3) المرجع نفسه، ص406.
(4) البيومي، النظم المالية، ص188.
(5) علي، خطط الشام، 268/2.
(6) القلقشندي، صبح الأعشى، 471/3.

من أموال[1]. وكانت الضــرائب المســتحصــلة من هذه المدينة يصــرف في صــيانة الجسور والخانات المملوكية[2].

4. طرق جباية الضرائب.

كانت هناك عدة طرق تجبى فيها الضرائب وذلك تبعاً للظروف والأحوال التي تطرأ على الساحة السياسية والاقتصادية. فقد كان هناك موظفون مختصون في جباية الضــرائب يطلق عليهم (مباشــري الختم) حيث يختمون البضــائع بختم خاص إشــارة على اســتيفاء الضــرائب وأشــار إلى ذلك المقريزي[3] في حوادث سـنة (738هـــــ-1337م) قائلاً **(وفيها قدمت عدة تجار من الشـــام بثياب بعلبكي كثيرة فختم عليها وأخذ عنها ما جرت به العادة للديوان من المكس، ثم أمر النشـو[4] بأخذها جميعها بقيمة اختارها، ثم طرحها على تجار القاهرة بثلاثة أمثال قيمتها وألزم مباشـــري الختم إلا يختموا قماشاً حتى يستأذنوه)**.

هذا النص يشـــير إلى أن طريقة الجباية كانت عائدة بالدرجة الأســـاس إلى (النشـــو) وله فقط حق التصـــرف بالبضـــائع وبالســـعر الذي يناســـبه، ثم أن هؤلاء الموظفون كانوا غير أحرار في مزاولة أعمالهم المنوطة بهم إلا بعد الرجوع إليه.

ولم يقتصــر الأمر على ذلك بل أن المماليك اتبعوا ســياســة جديدة في جباية الضرائب، حيث قاموا بتوزيع الضرائب على شكل إقطاعات، حيث أشار القلقشندي[5] إلى ذلك في معرض حديثه عن الضـــرائب وجبايتها بقوله **(وصـــارت الاقطاعات ترد من جهة الملوك على ســـائر الأموال من خراج الأرضـــيين والجزية وزكاة المواشـــي**

---

(1) الصيرفي، أنباء الهصر، ص351.
(2) الشامي، مدن مصر، ص58.
(3) السلوك، 236/3.
(4) النشو: هو الوزير شرف الدين المشهور وتمت الإشارة إليه.
(5) صبح الأعشى، 117/13.

والمعادن والعشـــر وغير ذلك، ثم تفاحش الأمر وزاد حتى اقطعوا المكوس على اختلاف أصنافها).

وهذا النص أيضـاً يشـير إلى الحالة المتردية التي وصـلت إليها الأوضـاع المعيشـية، مما تطلب الأمر إلى إسـناد جباية الضـرائب لأشـخاص على شـكل اقطاعات يقطعونها لهم لقاء جبايتهم الضرائب.

جدول الكنى والألقاب على نقود المماليك البحرية(1)

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
1	شجرة الدر 648-648هـ 1250-1250م	المستعصية الصالحية ملكة المسلمين والدة الملك المنصور خليل أمير المؤمنين الملكة والدة الملك المنصور	648 647 648	القاهرة دمشق	ذهب نحاس	عبد الله بن المنصور المستنصر بالله 640-656هـ (خليفة عباسي ببغداد)	الإمام المستعصم بالله أب احمد أمير المؤمنين
2	أيبك 648-655هـ 1250-1257م	(ورد اسمه فقط)	634 652 652 654 654 655 655 655 656 657	– الإسكندرية القاهرة القاهرة القاهرة الإسكندرية القاهرة	فضة ذهب فضة فضة فضة ذهب فضة	نفسه المنصور بن محمد الظاهر بأمر الله 623-340هـ (خليفة عباسي ببغداد) أيوب بن الملك الكامل (أيوبي)	الإمام المستعصم الإمام المستنصر بالله أبو احمد المنصور بالله أمير المؤمنين
3	علي بن أيبك	الملك المنصور	657	الإسكندرية	ذهب	محمد بن احمد (والدانوب)	الملك الصالح نجم الدين

(1) هذه الجداول أخذت من الحسيني، محمد باقر (دكتور): الكنى والألقاب على نقود المماليك، ص71-87.

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
	655-657هـ	نور الدين		القاهرة	فضة	عبد الله بن المنصور	الملك الكامل
	1257-1258م		–	الإسكندرية	ذهب	المستنصر بالله	
				=	ذهب	640-656هـ	الإمام المستعصم بالله
				القاهرة	ذهب	(خليفة عباسي ببغداد)	أبو احمد أمير
4						أيبك (والد علي)	المؤمنين
	قطز	المظفر	657 658	دمشق		–	
	657-658هـ	سيف الدين	658				
	1258-1259م		658				الملك المعز
			659				–
			6××				
		الملك المظفر		القاهرة	فضة	–	
		سيف الدينا والدين		–	نحاس		
5	بيبرس (الأول)		659	الإسكندرية	فضة		
	البندقداري	الصالحي الملك	–	الإسكندرية	ذهب	–	–
	658-676هـ	الظاهر ركن	660	=	ذهب		
	1259-1277م	الدنيا والدين	650	دمشق	فضة		
			=				–
			661				
			=				
		الصالحي السلطان	662	القاهرة	ذهب		

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
		الملك الظاهر ركن الدنيا والدين – قسيم أمير المؤمنين	663 664 664 665 666 666 666 667 667 668 668 668 668 669 669 670 670 671 672 673 673 674 674 674 674 675	– القاهرة دمشق حماه الإسكندرية القاهرة = = = الإسكندرية القاهرة حماه القاهرة دمشق القاهرة دمشق الإسكندرية القاهرة	= فضة = = ذهب فضة = = = ذهب فضة = = = = = = =	احمد بن المنصور الظاهر بأمر الله 659–661هـ (خليفة عباسي بمصر) محمد بن احمد الناصر لدين الله 622–623هـ (خليفة عباسي ببغداد) احمد بن الحسن القبي 661–701هـ (خليفة عباسي بمصر) نفسه	الإمام المستنصر بالله الإمام الظاهر أمير المؤمنين الإمام الحاكم بأمر الله أبو العباس

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
	بيبرس (الأول)		675	دمشق	=		الإمام الحاكم بأمر الله
	البدقداري		676	الإسكندرية	ذهب		أمير المؤمنين
	658-676هـ	الصالحي السلطان	676	القاهرة	فضة		
	1259-1277م	الملك الظاهر ركن	676	دمشق	=	نفسه	
		الدنيا والدين – قسيم	667	القاهرة	=		
		أمير المؤمنين	673	دمشق	=		الإمام الحاكم بالله
			675	القاهرة	=		(هكذا) أبو العباس
				=	=		أمير المؤمنين
				حماه	=		
				دمشق	=		
				=	=		
			662	=	=		
				=	نحاس		
				القاهرة	فضة		
				دمشق	=		
			662	القاهرة	=		
				=	=		
				حماه	فضة		

ت	اسم صاحب النقد	ألقابه	السنة	المدينة	النوعية	الاسم الذي ورد على النقد	ألقابه
		السلطان الملك الظاهر ركن الدنيا والدين – قسيم أمير المؤمنين	– –	دمشق القاهرة ؟ دمشق	= = = =	احمد بن المنصور الظاهر بأمر الله 659–661هـ (خليفة عباسي بمصر)	الإمام المستنصر بالله أبو القسم
	بيبرس (الأول) البندقداري 658–676هـ 1259–1277م		– 658	القاهرة	ذهب	المنصور بن احمد الناصر لدين الله 622–623هـ (خليفة عباسي ببغداد) والد احمد	الإمام الظاهر
		السلطان الملك الظاهر ركن الدنيا والدين قسيم أمير المؤمنين				احمد بن الحسن 661–701هـ (خليفة عباسي بمصر)	الإمام الحاكم بالله أبو العباس أمير المؤمنين
			– – – 667	القاهرة	ذهب	–	

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
		الصالحي الملك		–	فضة		الإمام الحاكم بأمر الله
		الظاهر ركن الدين		–	=	احمد بن المنصور الظاهر	أبو العباس
			676			بأمر الله 659–661هـ	–
			676				
		الملك الظاهر	676			(خليفة عباسي بمصر)	الإمام المستنصر بالله
			677				أمير المؤمنين
			677			احمد بن الحسن 661–	
			678				
			678			701هـ	
			678	دمشق	فضة	(خليفة عباسي بمصر)	الإمام الحاكم
						–	
		الملك الظاهر (ركن)	678				–
		الدنيا... علم الدنيا		–	فضة		
		والدين				–	
			678				
		السلطان الملك		–	نحاس		–
		الظاهر ركن الدنيا		–	=	احمد بن المنصور الظاهر	
		والدين	678	–	=	بأمر الله 659–661هـ	
			681				
			681	دمشق	نحاس	(خليفة عباسي بمصر)	الإمام المستنصر بالله

ت	اسم صاحب النقد	ألقابه	السنة	المدينة	النوعية	الاسم الذي ورد على النقد	ألقابه
6	بركة بن بيبرس (الأول) 676-678هـ 1277-11279م	السلطان الملك الظاهر	681 683	الإسكندرية	ذهب	–	–
			682	دمشق	فضة	بيبرس (الأول) البندقداري 658-676هـ (والد بركة)	الملك الظاهر قسيم أمير المؤمنين
		السلطان الملك الظاهر ركن الدين	684	القاهرة	=		
			685	دمشق	=		
			685	القاهرة	=		
7	سلامش بن بيبرس (الأول) 678-678هـ 1279-1279م	الملك السعيد ناصر الدنيا والدين خان	687	=	=		
			688	دمشق	=		
			692	دمشق	=		
			–				
			682	القاهرة	فضة	بيبرس (الأول) البندقداري 658-676هـ (والد سلامش)	الملك الظاهر قسيم أمير المؤمنين
8		السلطان الملك العادل بدر الدنيا والدين	687 688 689 689	القاهرة	فضة	– نفسه	–

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
	قلاوون 678-689هـ	الصالحي الملك					
	1279-1290م	العادل بدر الدنيا		القاهرة	نحاس		الملك الظاهر قسيم
		والدين	690	القاهرة	ذهب		أمير المؤمنين
			690				
			690	دمشق	فضة		
		الملك العادل بدر	691				
			692				
		الدنيا والدين	692	القاهرة	فضة		
			–	الإسكندرية	=		
	قلاوون 678-689هـ	السلطان الملك	–				
	1279-1290م	المنصور سيف الدنيا		القاهرة	=		
		والدين		الإسكندرية	=		
			690				
		الصالحي قسيم أمير		القاهرة	=		
		المؤمنين	–	الإسكندرية	=		
				القاهرة	ذهب		
		السلطان الملك	69×	=	=		
			707				
		المنصور سيف الدنيا	710	=	=		
		والدين	710	–	نحاس		
			711			–	

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
9	خليل بن قلاوون 689-693هـ 1290- 1293م	الصالحي قسيم أمير المؤمنين (هكذا) الملك المنصور سيف الدين السلطان الملك المنصور سيف الدنيا والدين أمير المؤمنين الصالحي السلطان الملك المنصور سيف الدنيا والدين السلطان الملك المنصور سيف الدنيا والدين	711 7×2 713 713 715 719 724 730 730 730 731 733 733 734 734 735 735 736 736 737 737 738 738 739 739	دمشق دمشق = = حماه الإسكندرية دمشق القاهرة القاهرة = الإسكندرية – القاهرة	ذهب فضة = = فضة ذهب = = = = = فضة ذهب	– – – – –	– – – – – –

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
10	خليل بن قلاوون 689-693هـ 1290- 1293 محمد بن قلاوون حكم ثلاث مرات 693-694هـ 698-708هـ 709-471هـ 1293-1294م 1298-1308م 1309-1340م	السلطان الملك الأشرف صلاح الدين ناصر الملة المحمدية محي الدولة العباسية السلطان الملك الأشرف صلاح الدين قسيم أمير المؤمنين السلطان الملك الأشرف صلاح الدنيا والدين الملك الأشرف صلاح الدنيا والدين السلطان الملك الناصر ناصر الدنيا والدين	739 740 740 741 741 7×× 7×× 7×4 – – – – 720 720 722 732 733	دمشق دمشق القاهرة = حلب القاهرة دمشق القاهرة دمشق القاهرة دمشق حماه = القاهرة	فضة نحاس ذهل = نحاس = ذهب = فضة ذهب = فضة = ذهب	قلاوون 687-689هـ والد خليل نفسه – قلاوون 687-689هـ (والد خليل) نفسه	الملك المنصور مولانا السلطان الملك المنصور –

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
			734	حماه	فضة		
			–	حلب	–		الملك المنصور
				دمشق	–	نفسه	الصالحي
			694				
			695	=	–		
				حماه		نفسه	المنصور
				القاهرة			
			–	حماه	فضة		أمير المؤمنين
			695	دمشق	=		
				=	نحاس		
				حماه	فضة		
			695	حماه	فضة		
	محمد بن قلاوون حكم			دمشق	نحاس		
	ثلاث مرات			حلب	فضة		
	693-694هـ		–	دمشق	نحاس		
	698-708هـ			–	ذهب		
	709-471هـ			القاهرة	=		
	1293-1294م		697	–	=		
	1298-1308م			حلب	فضة		

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
	1309–1340م			دمشق	ذهب		
		السلطان الملك		القاهرة	–		
		الناصر ناصر الدنيا	–	دمشق			
		والدين		القاهرة	–		
			696	دمشق	=		
			695				
				طرابلس	فضة		
				حلب	نحاس		
			709	القاهرة	فضة	–	
						–	
							–
				حماه	نحاس		–
				–	نحاس	–	
				طرابلس	نحاس	قلاوون 678–689هـ	
						(والد محمد)	–
			709	–	فضة		المنصور
						–	
		السلطان الملك	709	القاهرة	نحاس		
		الناصر		دمشق	=	–	–

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنـة	المدينـة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
	محمد بن قلاوون حكم	السلطان الملك		القاهرة	=		
	ثلاث مرات	الناصر ناصر الدنيا		دمشق	=		–
	693-694هـ	والدين قسيم أمير		دمشق	=		
	698-708هـ	المؤمنين	709	=	=		
11	709-471هـ	السلطان الناصر		حماه	=		
	1293-1294م	الناصر	742				
	1298-1308م	مولانا السلطان الملك		القاهرة	فضة		
	1309-1340م	ناصر الدنيا والدين		القاهرة	=	–	
	كتبغا بن قلاوون	السلطان الملك ناصر					
	694-696هـ 1294-	الدنيا والدين					–
	1296م	الملك الناصر		–	نحاس		
			–	دمشق	ذهب	–	
						–	
							–
			–	القاهرة	فضة		–
						–	
							–
			742				

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
12 13	لاجين بن قلاوون 696-708هـ 1296- 1308م بيبرس (الثاني) بن قلاوون	السلطان الملك العادل زين الدنيا والدين قسيم أمير المؤمنين المنصوري السلطان الملك العادل السلطان الملك العادل ناصر الملة المحمدية زين الدنيا والدين السلطان الملك العادل زين الدنيا والدين قسيم أمير المؤمنين الملك العادل زين الدين قسيم أمير المؤمنين السلطان الملك المنصور حسام الدنيا	742 743 743 743 744 744 744 744 745 745 746 746 743 744 745 746 746 746 746 – 746 747 747	– القاهرة دمشق دمشق – طرابلس	نحاس ذهب نحاس ذهب = فضة	– – – – –	– – – – –

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
14	708–709هـ 1308–1309م لم يذكر زامباور له نقود	والدين أبو الفتح المنصوري السلطان الملك المنصوري السلطان الملك المنصور ناصر الملة المحمدية حسام الدنيا والدين السلطان الملك المظفر ركن الدنيا والدين المنصوري	– 746 747 747 747 – – 747 748 749 749 750 751 752 756 756	– – طرابلس القاهرة	فضة فضة نحاس ذهب	– – –	– –
15	أبو بكر بن الناصر محمد بن قلاوون 741–742هـ 1340–1341م	السلطان الملك المظفر ركن الدنيا والدين قسيم أمير المؤمنين	756 757 757 758 758 758 759 759			محمد بن قلاوون 678–689هـ (والد أبو بكر)	– الملك الناصر

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
16	(لم يذكر زامباور له نقود) كجك بن الناصر محمد 742-743هـ 1342-1343م	السلطان الملك المظفر ركن الدنيا والدين أبو الفتح قسيم أمير المؤمنين المنصوري السلطان الملك المظفر ركن الدنيا والدين	759 759 760 760 761 761 762 762	القاهرة - -	فضة فضة	- - -	- -
17	(لم يذكر زامباور له نقود) احمد بن الناصر محمد 742-743هـ 1341-1342م إسماعيل بن الناصر محمد 743-746هـ 1342-1345م	السلطان الملك المنصور سيف الدنيا والدين السلطان الملك الأشرف علاء الدنيا والدين الملك الأشرف علاء الدنيا والدين	- 749 750 - - 760 759 760 761 762 762 - 956	القاهرة حماه القاهرة القاهرة حلب القاهر حلب حماه دمشق = القاهرة	ذهب فضة فضة ذهب نحاس ذهب نحاس فضة = = ذهب	محمد بن قلاوون 678-689هـ (والد إسماعيل) محمد بن قلاوون 678-689هـ (والد إسماعيل)	الملك الملك الناصر الملك الناصر

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
	(لم يذكر زامباور له		752	دمشق	فضة		
			753				
	نقود)	السلطان الملك	754	حلب	نحاس		
		الناصر شهاب الدنيا	755	دمشق	نحاس		
			755				
		والدين		=	=	–	
				القاهرة	=		
				=	=		–
			652				
		السلطان الملك	هكذا	حلب	=		
		الصالح عماد الدنيا	755	حماه	=		
18			762				
		واليد	762	دمشق	=		
			762	–	نحاس		
			763	دمشق	ذهب		
			763				
			764	=	فضة	محمد بن قلاوون	
			764	القاهرة	ذهب	678-689هـ	
19							
	شعبان (الأول) بن			حلب	فضة	(والد شعبان)	الملك الناصر
	الناصر محمد			دمشق	نحاس		
	647-747هـ			دمشق	ذهب	–	
	1345-1346م		–	القاهرة	=	محمد بن قلاوون	
		الملك الصالح	–	دمشق	فضة	678-689هـ	–

ت	اسم صاحب النقد	ألقابه	السنة	المدينة	النوعية	الاسم الذي ورد على النقد	ألقابه
	حاجي (الأول) بن		761 762	حماه	نحاس	(والد حاجي الأول)	الملك الناصر
20	الناصر محمد		763	حلب	=	–	
	1346–1347م		764	–	=		
			762 763	دمشق	ذهب		–
			764	القاهرة	=	محمد بن قلاوون	
			–	دمشق	=	678–689هـ	
	الحسن بن الناصر	الملك الصالح قسيم...	764 765	القاهرة	=	(والد الحسن)	مولانا السلطان
	محمد (حكم مرتين)	السلطان الملك الكامل	765	=	=	نفسه	الشهيد الملك
	748–752هـ	سيف الدنيا والدين	766	=	=		الناصر
	755–762هـ		766 766	=	=		الملك الناصر
	1347–1351م		766 767	الإسكندرية	=		
	1354–1360م	الملك الكامل	767	دمشق	=		
		السلطان الملك المظفر	767	–	=		
		سيف الدنيا والدين	768 768	القاهرة	=		
			769	دمشق	=		
		الملك المظفر	770 771	القاهرة	=		
			771	الإسكندرية	=		
		السلطان الملك المظفر	771	=	=		

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
		السلطان الملك	772	القاهرة	=		
		الناصر ناصر الدنيا	772 774	دمشق	=	قلاوون	
		والدين	773	الإسكندرية	=	(والد الحسن)	
			773 773	دمشق	=		الملك المنصور
			774	القاهرة	=		الملك الناصر
			774 775	دمشق	=		
			775	القاهرة	=		
			776 776	=	=		
			777	دمشق	=		
			777	القاهرة	=		
			777 778	دمشق	نحاس		
			778	=	=	–	
			778	حلب	=		
			77× 764	طرابلس	=		–
			765	–	فضة		
			766 767			–	
			768	القاهرة	نحاس		
			769	=	=	محمد بن قلاوون	–

ت	اسم صاحب النقد	ألقابه	السنة	المدينة	النوعية	الاسم الذي ورد على النقد	ألقابه
			770	=	=	678–689هـ	
	الحسن بن الناصر		770 773	دمشق	=	(والد الحسن)	الملك الناصر
	محمد (حكم مرتين)		773	القاهرة	=		
	748–752هـ		774 775	حلب	فضة	–	الملك المنصور
21	755–762هـ		776	دمشق	نحاس		
	1347–1351م		776 776			–	–
	1354–1360م		777	القاهرة	ذهب		
			777 778	القاهرة	=	محمد بن قلاوون	–
		الملك الناصر	765	القاهرة	=	378–389هـ	
	صالح بن الناصر		770	القاهرة	=	(والد صالح)	الملك الناصر
	محمد		771 773	حماه	فضة		
	752–762هـ		773			نفسه	
	1351–1360م	السلطان الملك				قلاوون	
22		الناصر	778 778	–	ذهب	(جد صالح)	الناصر
		ناصر الدين	779			محمد بن قلاوون	الملك المنصور
		السلطان الملك	779 780	حلب	نحاس		
		الناصر	780	القاهرة	ذهب	–	السلطان الشهيد
			781	الإسكندرية	=	حاجي (الأول)	الملك الناصر

ت	اسم صاحب النقد	ألقابه	السنة	المدينة	النوعية	الاسم الذي ورد على النقد	ألقابه
			781	–	فضة	بن محمد	–
			781 782	دمشق	ذهب	(والد محمد)	الملك المظفر
	محمد بن حاجي	السلطان الملك	–	القاهرة	=		
	(الأول) بن الناصر	الناصر ناصر الدنيا	781	=	=	محمد بن قلاوون	
	محمد	والدين	782 783	الإسكندرية	=	(جد حاجي)	
	764-762هـ	السلطان الملك	–				الملك الناصر
	1362-1360م	الناصر ناصر	–			حاجي (الأول)	
		السلطان الملك	–			بن محمد	
		الصالح صلاح الدنيا	–	دمشق	نحاس	(والد محمد)	السلطان الملك
		والدين	–	حماه	=	–	(المظفر)
			–	القاهرة	ذهب		
				=	=	حاجي (الأول)	–
			783	=	=	بن محمد	
	محمد بن حاجي		784 784	=	=		الملك المظفر
	(الأول)		–	دمشق	نحاس	محمد بن قلاوون (جد	
	بن الناصر محمد		–	=	=	محمد)	
23	764-672هـ			=	=		الملك الناصر
	1363-1360م	الملك الصالح	783	حماه	=		

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
		السلطان الملك	-	القاهرة	ذهب		
		المنصور صلاح الدنيا	791	=	=	محمد بن قلاوون	
		والدين		دمشق	=	(جد شعبان	
			791	القاهرة	=		الملك الناصر
			792	دمشق	=		
			-	حماه	فضة		
	شعبان (الثاني)		-	الإسكندرية	ذهب		
	بن حسين			حلب	فضة		
	764-778هـ			القاهرة	ذهب		
	1362-1376م		783	الإسكندرية	=		
		الملك المنصور	-	دمشق	=	نفسه	
			-	حماه	=		
			-	القاهرة	=	قلاوون (الجد الثاني	السلطان الشهيد
				دمشق	فضة	لشعبان)	
			783	حماه	-		السلطان الشهيد
				القاهرة	ذهب		
		السلطان الملك		دمشق	=		
		المنصور		القاهرة	=		

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنـة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
				دمشق	=		
				حلب	=		
		السلطان الملك الأشرف ناصر الدنيا والدين		دمشق	=		
				الإسكندرية	=		
				القاهرة	=		
				–	=		
				دمشق	=		
	شعبان (الثاني) بن حسين 764-778هـ 1362-1376م			القاهرة	=		
				الإسكندرية	=		
				دمشق	=		
				القاهرة	=		
				حلب	=		
				الإسكندرية	=		
				القاهرة	=		
				حلب	=		
				حماه	=		
				القاهرة	=		
				–	=		

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنـة	المدينة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
				القاهرة	نحاس		
				=	=	محمد بن قلاوون	
				=	=	(جد شعبان)	
		السلطان الملك		=	=		الملك الناصر
		الأشرف ناصر الدنيا		=	=		
		والدين		=	=	نفسه	
				=	=		
				الإسكندرية	=		السلطان الملك الناصر
				القاهرة	=		
				الإسكندرية	=	قلاوون	
				القاهرة	=	(الجد الثاني لشعبان)	
				=	=		الملك المنصور
				=	=		
				الإسكندرية	=		
				طرابلس	=		
				الإسكندرية	=		
				القاهرة	=		
				=	=		

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنـة	المدينـة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
				حماه	نحاس		
				دمشق	=		
		السلطان الملك		دمشق	=		
		الأشرف		حلب	=		
24				القاهرة	نحاس		
						محمد بن قلاوون	
	شعبان (الثاني) بن			دمشق	ذهب	(جد شعبان)	
	حسين			القاهرة	=	شعبان بن قلاوون	السلطان الملك الناصر
	764-778هـ			دمشق	=	(والد علي)	
	1362-1367م			القاهرة	=		السلطان الملك
				=	=	نفسه	الأشرف
				دمشق	=		
	علي بن شعبان			القاهرة	=		
	(الثاني)			الإسكندرية	=	محمد بن قلاوون	الملك الأشرف
	778-783هـ			دمشق	=	(جد علي)	
	1376-1381م			القاهرة	=		
				طرابلس	نحاس		الملك الناصر
				دمشق	نحاس	–	

ت	اسم صاحب النقد	ألقابه	السنة	المدينة	النوعية	الاسم الذي ورد على النقد	ألقابه
				=	نحاس	شعبان بن حسين	
				=	=	(والد علي)	
		الملك الأشرف		الإسكندرية	=		–
				حماه	=		الأشرف
				طرابلس	=		
				الإسكندرية	فضة	شعبان بن حسين	
		الملك الأشرف		حلب	=	(والد علي)	
25				طرابلس	نحاس		
		السلطان الملك				شعبان (الثاني)	الملك الأشرف
		المنصور علاء الدنيا		القاهرة	ذهب	(والد حاجي)	
		والدين		دمشق	=		
				القاهرة	=		الملك الأشرف
				–	فضة		
				دمشق	ذهب		السلطان الملك
						محمد بن قلاوون	الأشرف
				الإسكندرية	نحاس	(جد حاجي)	
	حاجي (الثاني)			طرابلس	=	–	
	بن شعبان (الثاني)			القاهرة	ذهب		

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنـة	المدينـة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
	حكم مرتين	الملك المنصور				شعبان (الثاني)	الملك الناصر
	783-784هـ	السلطان الملك				(والد حاجي)	
	791-792هـ	المنصور		دمشق	نحاس		–
	1381-1382م			=	=	–	
	1388-1389م			الإسكندرية	=		الملك الأشرف
				حلب	ذهب		
		السلطان الملك				شعبان (الثاني)	
		المنصور ناصر الدنيا				(والد حاجي)	–
		والدين		القاهرة	نحاس		
		الملك السلطان		حلب	=	–	
				حماه	=		الملك الأشرف
		السلطان الملك		–	فضة		
		الصالح صلاح				–	
		الدنيا والدين		دمشق	نحاس		–
						–	
							–
		السلطان الملك					–

ت	اسم صاحب النقد	ألقـابه	السنـة	المدينـة	النوعيـة	الاسم الذي ورد على النقد	ألقـابه
		السلطان الملك المنصور صلاح الدنيا والدين السلطان الملك المنصور السلطان الملك المنصور ناصر الدنيا والدين الملك الصالح السلطان الصالح صلاح الدين السلطان الملك الصالح صلاح الدين					

الخاتمــة

بعد أن تم –بعون الله وتوفيقه- إكمال المادة المتعلقة بالنشـــاط التجاري في مصر وبلاد الشام، نرى أنه لا بد من تسجيل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

1. دلت لفظة (مماليك) على الجموع العديدة من الرقيق الأبيض وغيره والذين تحولوا إلى رقيق عن طريق الحروب والبيع والشـــراء، فهي عكس العبيد، فكل عبد يولد من رقيق بينما المملوك يولد من أبوين حرين.
2. كان للمماليك –بصـــورة عامة- دورٌ مهمٌ في التاريخ الســياســي للدولة العربية الإسلامية، إذ أنهم برزوا جلياً منذ أيام الخليفة المتوكل حيث تركوا بصمات في عهده، وتطور الأمر أكثر في عهد الأيوبيين فعلت مكانتهم وتدخلوا في عملية تولية الأمراء وعزلهم، وأصبحوا مؤهلين للسيادة.
3. وأثبتت الدراســة أن تسـمية (البحرية) هي ليســت نسـبة إلى نهر النيل، وإنما المقصود بها أنهم جاؤوا من وراء البحار.
4. أدى المماليك خدمة جليلة للإسـلام وذلك من خلال تصـديهم للأخطار الخارجية المتمثلة بالغزوين الصليبي والمغولي. فقد دحروا الصليبيين في حملتهم السابعة وطردوهم من بلاد الشام، وكذلك المعركة الفاصلة في عين جالوت ضد المغول الذين ولوا مدبرين.
5. إن تسـلم المماليك لدفة الحكم لم يأت من فراغ، بل إنه جاء نتيجة ظروف عديدة أحاطت بالوضـع القائم آنذاك، فهي لم تقم على أيادي خارجية ولم تكن ثورة، بل أنها جاءت من رحم الظروف الداخلية التي عاشـــتها، وكانت امتداد للســـلطة الأيوبية.
6. من الأمور الملاحظة في حكم المماليك هي تعدد الســـلاطين وبروز ظاهرة التولي والعزل للسلاطين خاصـة في أيامهم الأخيرة وذلك بسبب تدخل الأمراء في ذلك، إضـافة إلى صـغر أعمار السلاطين في تلك الفترة أدى إلى زوال دولة المماليك البحرية.
7. وكان لموقع مصـر وبلاد الشـام أثرٌ كبيرٌ في تقدم الحياة الاقتصـادية بشكل عام، فمصـر كانت مشـرفة على البحر المتوسـط والبحر الأحمر والنيل، إضـافة إلى توسـطها القارات الثلاثة. وبلاد الشـام أيضـاً التي حدتها الجزيرة من المشـرق، وتتصـل بعدة حدود مكنتها من التواصـل المباشـر مع مصـر الأمر الذي سـهل عملية التبادل التجاري.
8. أدرك سـلاطين المماليك أن سـر تقدمهم يكمن في الاهتمام بالزراعة وتطويرها، فعملوا على حفر الترع وإقامة الجسـور. إضـافة إلى تقسـيم الأراضـي الزراعية لتسـهل عملية المسـح ومن ثم توزيعها لزراعتها. كذلك تنوع وسـائل الري أدى

إلى تقدم الحياة الزراعية وإنتاج العديد من المحاصـــيل الزراعية وبروز العديد من المدن المصــرية والشــامية في تنوع المحاصـيل المزروعة على أراضـيها وتبادلها وتصديرها إلى الخارج.

9. امتازت الأراضـــي المصـــرية والشـــامية بوجود المعادن الغنية والتي احتكر البعض منها ســلاطين المماليك وذلك لندرتها وغلاءها. كذلك تنوع الصــناعات كالنسيجية أمثال الكتان الذي صدر منه كميات كبيرة لأوربا وغيرها. وصناعة السفن والصناعات الغذائية، كل هذه الصناعات تواجدت بكثرة وأعطت لمصر وبلاد الشام مركزاً مرموقاً على الصعيد الخارجي بفضل صناعاتها المحلية.

10. برزت ظاهرة الأسـواق المصـرية والشـامية خلال العصـر المملوكي، إذ أن الأســواق تعد الظاهرة الاقتصـــادية المهمة لأي دولة. لذا فإن الأســواق كانت مزدهرة ونشــطة وتبادلت فيها البضــائع والســلع المتنوعة ســواء داخل المدن المصرية والشامية أو المدن الخارجية. وكانت هذه الأسواق مقسمة إلى موسمية وســنوية ومحلية، حيث تعددت فيها الاختصــاصــات وذلك لما تقتضــيه حاجة السكان، فكانت هناك أسـواق للثياب واللحوم والسـلاح والكتب وأسـواق عديدة أخرى اختلطت فيها أجناس التجار من كل حدب وصـــوب لمزاولة نشـــاطهم التجاري.

11. ومن أجل ضمان استمرار الحركة التجارية وديمومتها، قام سلاطين المماليك بالإشـــراف على المنشـــآت التجارية التي كانت الملاذ الآمن للتجار الأجانب كالفنادق والقياســر والخانات وغيرها، وفي هذه المنشـآت تمتع التجار الأجانب بالأمان ومزاولة الحريات الشـــخصـــية التي لا تمس تعاليم الإســلام، وكان لسـلاطين المماليك دور في جذب التجار إلى هذه المنشـآت لما شـهدته من تقديم الخدمات الكبيرة لهم.

12. إن عملية البيع والشـراء ومزاولة الأعمال التجارية لابد أن تخضـع لمسـؤول يشــرف عليها ويُقيّم أداؤها حتى تتم العملية بإتقان وأمان، فكان للمحتســب دور كبير في مراقبة عمل الأســواق والإشــراف عليها ومعاقبة المقصــرين، فكان اختيارهم يتم عن طريق السـلاطين وغالباً ما يكون المحتسـب من العلماء وذلك لأنه يكون عالماً بهذه الأحكام ويسـتطيع مزاولة الأعمال المنوطة به بكل أمانة، فكان المحتسب يمنع الغش وحالات نقص الميزان، إضافة إلى قضية التسعير.

13. وامتازت التجارة الخارجية المملوكية بانفتاحها وســعتها وتشــعب علاقاتها الخارجية، فكانت الطرق الخارجية بفرعيها الداخلية والخارجية منتشــرة ومستخدمة من قبل التجار بصورة مستمرة. ويكون سلوك هذه الطرق بواسطة الدواب وغيرها، وكذلك السفن التجارية.

14. زاول التجار عملياتهم التجارية بكل حرية في المراكز التي أقيمت في المدن التجارية، كالقاهرة ودمياط وجدة والطور والإســكندرية وطرابلس ودمشـــق

وحلب وغيرها من المدن. حيث كانت هذه المدن مراكز كبيرة مليئة بالبضـــائع والســـلع المجلوبة من البلدان القريبة والبعيدة، وكان التجار يعدون ركيزة هذا العمل الواسع وتفننوا في استيراد وتصدير البضائع.

15. وكان لسـلاطين المماليك دور كبير في دعم التجارة الخارجية وذلك من خلال تشـــجيع التجار الأجانب وحماية الطرق التجارية، حيث عملوا جاهدين على إرســـال وفود للتجارة الأجانب يرغبونهم بالمتاجرة في دولتهم وكذلك حرســـوا الطرق التجارية من الاعتداءات الخارجية.

16. وتمثلت العلاقات التجارية للمماليك بصـــورة ملفتة للنظر، إذ أن علاقاتهم التجارية شـملت مختلف الدول، ولم يقف العداء السـياسـي حائلا أمام النشــاط التجاري فكانت علاقاتهم مع المغول وأوربا والدولة البيزنطية والهند.

17. وتنوعت البضـــائع التجارية الصـــادرة والواردة لدولة المماليك، إذ أنها حوت الفواكه والخضر والزيوت والمنسوجات والمواشي والمعادن والتوابل.

18. اتســـم النشـــاط التجاري المملوكي بأنه ذا نظام مالي وتجاري يعبر عن مدى الدقة في مزاولة الأعمال التجارية، والتي ارتبطت بهذا النظام فهي لم تقم بصورة عشوائية، بل على مستوى من التنظيم والتدقيق والمراقبة.

19. ونجد أن عملية الأوزان والمكاييل والنقود كانت تخضع لجملة من الإجراءات التي تحدد أساس التعامل التجاري، فكان لزاماً على أصحاب الأعمال التجارية أن يدققوا ويراقبوا وحدات الوزن والكيل كي تكون مطابقة للشريعة الإسلامية، أي تصـــبح أوزان ومكاييل إســـلامية. كذلك النقود والتي تطورت في عصـــر المماليك البحرية، فقام ســـلاطينهم بضـــرب الدنانير الذهبية والدراهم الفضـــية والفلوس النحاســـية، والملاحظ على هذه النقود أنها لم تكن ثابتة بل كانت تتغير بتغير الســـلطان، إضـــافة إلى أنها كانت تفتقر في بعض الأحيان إلى المعيار الشرعي الأمر الذي أفقدها الثقة عند بعض المتعاملين بها.

20. ونتيجة للمعاملات التجارية الكبيرة كان لابد من وجود أكثر من طريقة لهذا التعامل، لذلك نجد أن التجار كانوا يتعاملون بالنقد في حالة توفره لدى الطرفين، ونجدهم يتعاملون أحياناً بالمقايضـــــة في حالة وجود المواد الزائدة عندهم والمرغوبة لدى التجار الأجانب، فتتم المقايضـــة على هذا الأســـاس، ومن بين الطرق الأخرى الســـفتجة والبيع بالآجل، كل هذه الطرق بينت مدى هيكلية النظام التجاري السائد في تلك الفترة والتي عكست صورة الوضع القائم آنذاك الذي لاحت عليه علامات الارتقاء والتميز في عالم التجارة.

21. وأخيراً وليس آخراً فإن دخول التجار المســلمين إلى بلاد الأجانب ودخول التجار الأجانب إلى بلاد الإســـلام لم يكن دخولاً كيفياً، بل أن هناك إجراءات حكومية متبعة من خلالها تخضع البضائع التجارية إلى فرض الضرائب عليها

وكانت هناك مراكز متعددة منتشــرة في أرجاء دولة المماليك تجبي الضــرائب من هؤلاء التجار وبما يتناســـب مع حجم تلك البضـــائع آخذين بنظر الاعتبار الدولة التي جاء منها التجار وما تعرضـــوا له من مخاطر وبنفس الوقت كان التجار المسـلمين يدفعون الضـرائب مرتين، الأولى يدفعونها للسـلطة المملوكية التي تفرض عليهم الضرائب على ما يأتون من بضائع ومواد، والثانية يدفعونها لحكام الدول الأجنبية التي يدخلونها ويتاجرون معها.

وهذا كل ما توصــلت إليه هذه الدراســة المتواضــعة والتي أســأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في تقديم الشـــيء اليســير منها، فما كان من صـــواب فمن فضـــل الله وتوفيقه وما كان من خطأ فمن نفسي.

والحمد لله أولاً وأخرا

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ملحق رقم (1)

الخلفاء العباسيون في مصر الذين عاصرهم سلاطين المماليك البحرية[1]

ت	الاســـم	تاريخ الحكم
1.	أبو القاسم احمد المستنصر بالله	659-660هـ/1260-1261م
2.	أبو العباس احمد الحاكم بأمر الله (الأول)	661-701هـ/1262-1300م
3.	أبو الربيع سليمان المستكفي بالله (الأول)	701-740هـ/1300-1339م
4.	أبو إسحاق إبراهيم الواثق بالله (الأول)	740هـ/1339م
5.	أبو العباس احمد الحاكم بأمر الله (الثاني)	740-752هـ/1339-1351م
6.	أبو الفتح أبو بكر المعتضد بالله (الأول)	753-762هـ/1352-1360م
7.	أبو عبد الله محمد المتوكل على الله (الأول)	763-778هـ/1361-1376م
8.	أبو يحيى زكريا المعتصم بالله	779هـ/1377م
9.	المتوكل على الله (الأول) (مرة ثانية)	779-784هـ/1377-1382م

(1) ابن إياس، نزهة الأمم، ص288.

ملحق رقم (2)

جدول بأسماء سلاطين المماليك البحرية وتاريخ حكمهم

ت	الاســـــــم	تاريـــخ الحكـــــم
.1	شجرة الدر	648هـ/1250م
.2	المعز، عز الدين أيبك	648-655هـ/1250-1257م
.3	المنصور، نور الدين علي بن أيبك	655-657هـ/1257-1259م
.4	المظفر، سيف الدين قطز	657-658هـ/1259-1260م
.5	الظاهر، ركن الدين بيبرس (الأول) البندقداري	658-676هـ/1260-1277م
.6	السعيد، ناصر الدين محمد بركة خان بيبرس	676-678هـ/1277-1279م
.7	العادل، بدر الدين سلاميش بن بيبرس	678هـ/1279م
.8	المنصور، سيف الدين قلاوون	678-689هـ/1279-1290م
.9	الأشرف، صلاح الدين خليل قلاوون	689-693هـ/1290-1293م
.10	الناصر، ناصر الدين محمد بن قلاوون	693-694هـ/1293-1294م
.11	العادل، زين الدين كتبغا	694-696هـ-1294-1296م
.12	المنصور، حسام الدين لاجين	696-698هـ/1297-1299م
.13	الناصر، محمد بن قلاوون (ولاية ثانية)	698-708هـ/1299-1308م
.14	المظفر، ركن الدين بيبرس (الثاني) الجاشنكير	708-709هـ/1309-1310م
.15	الناصر، محمد بن قلاوون (ولاية ثالثة)	709-741هـ/1310-1341م
.16	المنصور، سيف الدين أبو بكر بن الناصر محمد	741-742هـ/1341م
.17	الأشرف، علاء الدين كجك بن الناصر محمد	742هـ/1341-1342م
.18	الناصر، شهاب الدين احمد بن الناصر محمد	742-743هـ/1342م
.19	الصالح، عماد الدين إسماعيل بن الناصر محمد	743-746هـ/1342-1345م

ت	الاســــــــم	تاريـــخ الحكــــــم
20.	الكامل، سيف الدين شعبان بن الناصر محمد (الأول)	746-747هـ/1345-1346م
21.	المظفر، زين الدين حجاج (حاجي) بن الناصر محمد (الأول)	747-748هـ/1346-1347م
22.	الناصر، بدر الدين حسن بن الناصر محمد	748-752هـ/1347-1351م
23.	الصالح، صلاح الدين صالح بن الناصر محمد	752-755هـ/1351-1354م
24.	الناصر، بدر الدين حسن (ولاية ثانية)	755-762هـ/1354-1361م
25.	المنصور، صلاح الدين محمد بن حجاج (حاجي)	762-764هـ/1361-1363م
26.	الأشرف، زين الدين شعبان بن حسن (الثاني)	764-778هـ/1363-1377م
27.	المنصور، علاء الدين علي بن شعبان	778-783هـ/1377-1381م
28.	الصالح، صلاح الدين حاجي بن شعبان (الثاني)(1)	783-784هـ/1381-1382م

(1) زامباور، معجم الأسـر الحاكمة، ص162-163، ماجد، التاريخ السـياسـي لدولة سـلاطين المماليك، 105-106.

ملحق رقم (3)

المنشور الذي أصدره السلطان المنصور قلاوون للتجار الأجانب للتجارة مع بلاده

-رسم- أعلى الله الأمر العالي- لا زال عدله يحل الرعايا من الأمن في حصن حصين، ويستخلص الدعاء لدولته الزاهرة من أهل المشارق والمغارب، فلا أحد إلا وهو من المخلصين، ويهيئ برحابها للمعتفين جنة عدن من أي أبوابها شاء الناس دخولاً: من العراق من العجم من الروم من الحجاز من الهند من الصين- إنه من أراد من الصدور الأجلاء الأكابر التجار وأرباب التكسب وأهل التسبب، من أهله هذه الأقاليم التي عددت والتي لم تعدد، ومن يؤثر الورود إلى ممالكنا إن أقام أو تردد – النقلة إلى بلادنا الفسيحة أرجاؤها. الظليلة أفياؤها وأفناءها، فليعزم عزم من قدر الله له في ذلك الخير والخيرة، ويحضر إلى بلاد لا يحتاج ساكنها إلى ميرة ولا إلى ذخيرة، لأنها في الدنيا جنة عدن لمن قطن، ومسلاة لمن تغرب عن الوطن، ونزهة لا يملها بصر ولا تهجر للإفراط في الخصر، والمقيم بها في ربيع دائم وخير ملازم ويكيفها أن من بعض أوصافها أنها شامة الله في أرضه. وأن بركة الله حاصلة في رحل من جعل الإنسان فيها من قراضة والحسنة من قرضه، ومنها ما إذا أهبط إليها آمل كان له ما سأل، إذا أصبحت دار إسلام بجنود تسبق سيوفهم العدل، وقد عمر العدل أوطانها وكثر سكانها واتسعت أبنيتها إلى أن صارت ذات مدائن، وأيسر المعسر فيها فلا يخشى سورة المداين، إذ المطالب بها غير متعسرة، والنظرة فيها إلى ميسرة، وسائر الناس وجميع التجار لا يخشون فيها من يجور فإن العدل قد أجار.

فمن وقف على مرسومنا هذا من التجار المقيمين باليمن والهند والصين والسند وغيرهم، فليأخذ الأهبة في الارتحال إليها والقدوم عليها ليجد الفعال من المقام أكبر، ويرى إحساننا يقابل في الوفاء بهذه العهود بالأكثر، ويحل منها في بلدة طيبة ورب غفور، وفي نعمة جزاؤها الشكر وهل يجازي إلا الشكور، وفي سلامة في النفس والمال وسعادة تجلي الأحوال وتحول الآمال، ولهم منا كل ما يؤثرونه من معدلة تجيب داعيها وتحمد عيشتهم دواعيها، وتبقي أموالهم على مخلفيهم وتستخلصهم لأن يكونوا متفيئين في ظلالها وتصطنعهم، ومن أحضر معه بضائع من بهار وأصناف تحضرها تجار الكارم فلا يخاف عليه في حق، ولا يكلف أمراً يشق، فقد أبقى لهم العدل ما شاق ورفع عنهم ما شق. ومن أحضر معه منهم مماليك وجواري فله في قيمتهم ما يزيد على ما يريد والمسامحة بما يتعوضه بثمنهم على المعتاد في أمر من يجلبهم من البلد القريب فكيف من البعيد: لأن رغبتنا مصروفة إلى تكثير الجنود، ومن جلب هؤلاء فقد أوجب حقاً على الجود، فليستكثر من يقدر على جلبهم ويعلم أن تكثير جيوش الإسلام هو الحاث على طلبهم: لأن الإسلام اليوم في عز لواؤه المنشور وسلطانه المنصور. ومن أحضر منهم فقد أخرج من الظلمات إلى النور، وذك بالكفر أمسه وحمد بالإيمان يومه، وقاتل عن الإسلام عشيرته وأهله.

هذا مرسومنا إلى كل واقف عليه من تجار شأنهم الضرب في الأرض (يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله)، ليقرؤا منه ما تيسر لهم من حكمه، ويهتدون بنجمه، ويفتذون بعلمه، ويمتطون كاهل الأمل الذي يحملهم على الهجرة، ويبسطون

أيديهم بالدعاء لمن يستدني إلى بلاده الخلائق ليفوزوا من إحسانه بكل نضارة وبكل نظرة، ويغتنمون أوقات الربح فإنها قد أدنت قطافها، وبعثت بهذه الوعود الصـــادقة إليهم تحقق لهم من حسن التأميل، وتثبت عندهم أن الخط الشريف حاكم بأمر الله على ما قالته الأقلام ونعم الوكيل[1].

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، 13/340-342.

ملحق رقم (4)

رسالة ملك الحبشة إلى السلطان المنصور قلاوون

أرسـل ملك الحبشــة (يجباصــيون) كتاباً يطلب فيه الصــلح ومع الكتاب هدايا كثيرة، ونص الكتاب:

إنه ما هو مثل والده. وإني أحفظ المسلمين في جميع مملكتي ومولانا يحفظ النصـارى في بلاده حتى نصير مشورة واحدة ويداً واحدة وتتواصل الرسل بين الجهتين. والذي جرت العادة به عند إنفاذ المطران من الخدام والجواري والذهب والأصد، ويصل مع رسـولي. وكان يطلب يسـير ذلك صـحبة رسـوله يوسـف ولكن تأخر لأجل المطران الصـريان، الذي أتلف البلاد في زمان والدي – وهو من أعداء المسـلمين وأشـتهي أن تحضر المطران المطلوب صحبة رسول السلطان وصحبة رسولي وأنا أنتظر جواب السلطان بما يصلح المسلمين والنصارى حتى تنصلح بلاد الحبشة، ولا يقول السلطان ما وصـــلتني العوايد التي جرت العادة بها عند طلب المطران. فإذا وصـــل صـــحبة رسول السلطان ورسلي عملت بما يشتهيه السلطان ويوصي على البطرك[1].

(1) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص170.

ملحق رقم (5)

يمين الولاء الذي تعهد به (شكنده) ملك النوبة للسلطان الظاهر بيبرس سنة 674هـ

والله والله وحق الثالوث المقدس والإنجيل الطاهر والسـيدة الطاهرة العذراء أم النور والمعمودية والأنبياء والمرسـلين والملائكة والحواريين والقديسـين والشـهداء الأبرار، وإلا أجحد المسـيح كما جحده يودس وأقول فيه ما يقول اليهود وأعتقد ما يعتقدونه، وإلا أكون يودس الذي طعن المسيح بالحربة: إنني أخلصـت نيتي وطويت من وقتي هذا وسـاعتي هذه للسـلطان الملك الظاهر ركن الدنيا والدين بيبرس، وإنني ما دمت نائبه لا أقطع ما قرر عليّ في كل سنة تمضي، وهو ما تفضل عن مشاطرة البلاد على ما كان يحصل لمن تقدم من ملوك النوبة، وأن يكون النصف من المتحصل للسـلطان مخلصـاً من كل حق، والنصـف الآخر يرصـده العمارة البلاد وحفظها من عدو يطرقها، وأن يكون عليّ في كل سـنة من الإفيلة ثلاثة، ومن الزرافات ثلاث، ومن إناث الفهود خمس، ومن الصـهب الجياد مائة، ومن الأبقار الجياد المنتخبة أربع مـائة، وإنني أقرر على كل نفر من الرعية الذي تحت يدي في البلاد من العقلاء البالغين دينارً عيناً، وأن تفرد بلاد العلى والجبل خاصاً للسلطان، وإنه مهما كان لداود ملك النوبة ولأخيه شـكنوا ولأمه وأقاربه ومن قتل من عسـكره بسـيوف العسـاكر المنصـورة، أحمله إلى الباب العالي مع من يرصـد لذلك وإنني لا أترك منه شـيئاً قلّ ولا جلّ ولا أخفيه ولا أمكن أحداً من إخفائه، ومتى خرجت عن جميع ما قررته أو شـيء من هذا المذكور أعلاه كله كنت بريئاً من الله تعالى ومن المسـيح ومن السـيدة الطاهرة وأخسر دين النصرانية وأصلي إلى غير المشرق وأكفر بالصليب وأعتقد ما يعتقده اليهود، وإني لا أترك أحداً من العربان ببلاد النوبة، ومن وجدته منهم أرسـلته إلى الباب السـلطاني في وقته وسـاعته ولا أنفرد بشـيء من الأشـياء إذا لم تكن مصلحته، وإنني وليّ من والى السلطان وعدو من عاداه. والله على ما نقول وكيل[1].

(1) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، 47/7.

ملحق رقم (6)

الأمان الذي بعثه السلطان المنصور قلاوون إلى الملك المظفر شمس الدين صاحب اليمن بعد انتصار المماليك على المغول سنة 680هـ

بسـم الله الرحمن الرحيم. هذا أمان الله سـبحانه وتعالى وأمان سـيدنا محمد صـلى الله عليه وسلم وأماننا لأخينا السلطان الملك المظفر شمس الدين يوسف ابن عمر صاحب اليمن المحروس. إنا داعون له ولأولاده مسـالمون من سـالمهم معادون من عاداهم. ناصـرون من ناصـرهم، خاذلون من خذلهم، لا نرضـى له ولأولاده إلا ما رضـيناه لأنفسـنا، وإنا لا نقبل في حقه سـعاية سـاع ولا قول واشٍ، ولا تناله منا مضـرة مدى الدهر وأعمارنا، ما دام ملازما لشـروط مودتنا التي شـافهنا بها الأمير مجد الدين رسوله. فكتب له بذلك على قميص. وكتب له أيضاً يوم السبت سادس عشر رمضان المعظم سنة ثمانين وستمائة. وهذا خطنا شاهد علينا. والله على ما نقول وكيل[1].

(1) المقريزي، السلوك، 525/1.

ملحق رقم (7)

الهدنة بين أهل جنوة وبين السلطان المنصور قلاوون

نسخة هدنة مولانا السلطان مع الجنوية وذلك بحضور الأساقفة والرهبان.
أقول- وأنا ألبرت أسـبينولا رسـول البوذ سـطابا لرام ذكر كان والكنطامية أوبرت وكرات دورنا، والمشـايخ وأصـحاب الرأي والمشـورة كميون الجنوية - أحلف بالله والله العظيم، وحق المسـيح وحق الصـليب المقدس وحق الإنجيل المقدس، إله واحد، وحق السـت مارية وحق الأربعة أناجيل: لوقا ومتى ومرقص ويوحنا، وصـلواتهم وتقديساتهم، وحق الصوت الذي نزل من السماء على نهر الأردن فزجره وحق الآباء المعمودية، وحتى الإنجيل المقدس وحق ديني ومعبودي: إنني ألتزم لمولانا السـلطان الملك المنصـور السيد الأجل العالم العادل سيف الدنيا والدين سلطان مصـر والشـام والحلب، سـلطان اليمن والحجاز، سـلطان بيت مكة البيت العالي –أعزه الله تعالى- سلطان القدس والبلاد المقدسة وبلاد الساحل وفتوحات المسلمين وفتوحاته، سلطان طرابلس الساحل إلى طرابلس الغرب سلطان الشرق والغرب، سلطان الملوك، ملك سائر العرب والعجم، سلطان جميع الإسلام قلاوون الصـالحي وولده السلطان الملك الأشـرف صـلاح الدنيا والدين خليل – الله يحفظهم وينصـرهم- بمرسـوم البوذسـطا والكنطابية والمشـايخ كمون الجنوية – المذكورين وجميع الجنوية: أنهم يحفظون ويحترمون، ويكرمون جميع المسـلمين لمولانا السـلطان الملك المنصـور ولولده السلطان الملك الأشـرف الذين يجيئون إلى بلاد مولانا السلطان والذين يخرجون من بلاد مولانا السلطان من سائر البلاد والأقاليم من بلاد الفرنج والروم والمسلمين، من الرسـل والتجار وغيرهم، سـالمين ومكسـورين في السـفن والمراكب والطرائد والشـواني وغيرها من المراكب والبضـائع والنفوس، وأموالهم ومماليكهم وجوارهم في مراكبهم في البر والبحر، وفي جميع أماكن كمون الجنوية وما يفتحونه من البلاد ويحكمون عليه من تاريخ هذه الهدنة، وما دامت الليالي والأيام والشـهور والسـنون والأعوام دائماً، وإن جميع الجنوية يكرمون ويحترمون ويحفظون جميع المسـلمين الذين يحضـرون إلى بلاد مولانا السـلطان والذين يخرجون ويسـافرون منها في البر والبحر، لا يتعرضـون إليهم ولا يمكنون من التعرض إليهم بأذية ولا ضـرر ولا عدوان، لا في نفس ولا في مـال، لا في مجيئهم ولا في رواحهم، ويكونون آمنين مطمئنين في نفوسـهم وأموالهم وأرواحهم من جميع الجنوية، ومن تحت حكم كمون الجنوية، على ما تقدم ذكره –وأنهم يحفظون جميع التجار المسـلمين وغيرهم الذين يسـافرون في مراكب الجنوية وغيرهم رائحين وجائين في جميع الأماكن التي لكمون الجنوية وغيرهم من بلاد الفرنج وبلاد الروم وبلاد المسـلمين. ويكون من يسـافر من المسلمين معهم ومع غيرهم محفوظين آمنين مطمئنين لا يتقوى عليهم أحد ولا يؤذيهم في سفرهم ولا في مقامهم ولا سكناهم، وإن سافر أحد من المسلمين في مركب غير مراكب الجنوية من أعداء الجنوية أو غيرهم، لا يتعرضـوا لأحد من المسـلمين، وإن أخـذوا عـدوهم يكون المسـلمون جميعهم محفوظين آمنين في نفوسـهم وأموالهم ومماليكهم وجوارهم، وفي رواحهم ومجيئهم ولا يعوقهم الجنوية بسـبب أحد، ولا يأخذوا المسلم عن غيره، ولا يطلبوه بدين ولا بدم، إن لم يكن ضامناً ولا كفيلاً.

استقرت هذه الفصول وهذا الصلح وهذه الشروط بين مولانا السلطان الملك المنصور وولده الملك الأشرف، وبين البوذسطا والكنطابية والمشايخ والمشيرين من أصحاب الرأي والمشورة كمون الجنوية المذكورين وحلف على ذلك ألبرت اسبينولا الرسول المذكور بحضور بونفاص صور لاودانيال تنكرد وأمر بجكيرروب، وروميز بوكيكر روافوا القنصـــل وتنكوك فليري. وكتب بتاريخ ثالث عشـــر مالي (مايو) ســـنة ألف ومائتين وتسعين سنة لمولد عيسى عليه السلام.

وكتب بين السطور بالفرنجي نسخة ذلك سطراً سطرا وكلمة كلمة وكتب الرسول خطه أعلى هذه الهدنة بالفرنجي بيده، والكاتب بالفرنجي بين السطور بحاكم البلنكير الجنوي كاتب الرسول وكمون الجنوية.

نسخة خط الأسقف الذي حلف الرسول:

حلف الرسـول المذكور ألبرط أسبينولا ومن حضـر صـحبته من القناصـلة وتجار الجنوية على نسخة هذه اليمين والصلح والفصول المشروحة فيها، بتاريخ رابع عشر أيار سنة ستة آلاف وسبعمائة وثمانية وتسعين بحضوري وأنا الحقير بطرس أسقف مصـر، والإنجيل المطهر بين يدي ويد الرسـول وهو واقف مكشـوف الرأس. وكتبت ذلك بخط يدي شـــهادة عليهم بأنهم حلفوا اليمين العظيمة على الإنجيل والصـــليب بحضور من شيع خطة من الكهنة والرهبان.

نسخة خطوط من حضر هذا الحلف.

حضرت ذلك وشهدت به وكتب الوجيه كان وهو الآن أرساني.

غيره: حضرت ذلك وشهدت به وكتب أرساني الريس بدير القصر.

غيره: حضرت ذلك وشهدت به وكتبه الثبرس متى.

غيره: حضـر ذلك وشـهد به ميخائيل الراهب من دير طورسينا. وبعد ذلك بالفرنجي خطوط جماعة بونفاص القنصـل الجنوي، أنسـكيز صـاحب السـفينة التاجر، دانيال شعار التاجر، رافو القنصل، المحتشم دنيسره بركة تنكره.

تحررت هذه الفصـول المذكورة في يوم الأحد ثاني جمادى الأول سـنة تسـع وثمانين وســـتمائة، أحســـن الله خاتمتها، وقرأ ما فيها من القلم الفرنجي المنقول إلى العربي شمس الدين عبد الله المنصوري وترجم عليه لتحقيق التعريب والشهادة بصحبة سابق الدين الترجمان وعز الدين أيبك الكلي الترجمان في التاريخ المذكور.

ونســـخة اليمين التي حلف بها الرســـل وكتبوا خطوطهم عليها بالفرنجي بحضـــور الأسقف.

والله والله، وحق المسيح وحق المسيح وحق المسيح ، وحق الصـليب وحق الصـليب وحق الصـليب، وحق الأب والابن والروح القدس، وحق الست مارية أم النور، وحق الأناجيل الأربعة التي نقلها متى ومرقص ولوقا ويوحنا، وحق التلامذة والحواريين، وحق الصـــوت الذي نزل على نهر الأردن فزجره، وحق ديني ومعبودي واعتقادي في دين النصـرانية، وحق اللاهوت والناسوت والثالوث وحق السيد اليسوع المسيح الرب المعبود: إنني لم أخف شـيئاً مما وجد لهؤلاء التجار المسـلمين من أموالهم ولا بضـائعهم ولا اطلعت على أنه بقي منهم أحد في الأسـر، ولا على أنه بقي لهم شـيء عند أحد من الجنوية وأخفيته وكاسرت عنه، وإنني والله وحق المسيح لم أحضر معي

ولا رفقتي مبلغاً عوض ما عدم لهم من الكمون، ولا من الجنوية أخذته غير ما أحضرته ثمن السكر والكتان والفلفل، وثمن المركب وهي ألف وستمائة دينار، ولم أحضر زيادة ذلك، وإن هذه الجملة المحضرة هي التي أبيع بها المركب والسكر والفلفل والمركب وعدتها من غير زيادة على ذلك ولا نقص، وإن ظهر بعد هذا اليمين ما يخالف شيئاً منها وظهر أن نحن أخفينا أحداً من هؤلاء المسلمين أو شيئاً من مال هؤلاء التجار أو خبأناه أو تركناه وراءنا ولم نحضره، أو أحضرنا صحبتنا مبلغاً عوض ما عدم لهم وشهد علينا بذلك من جنسنا، وممن يقبل قوله من غير جنسنا كان علينا غرامته وقيمة ما يظهر. وإنني والله، وحق المسيح، ما أخفيت شيئاً من ذلك، وإن كنت قد أخفيت شيئاً من ذلك من مالهم وبضائعهم أو أعلم من أخفاه فأكون محروماً من ديني معتقداً ما يخالف المسيح ولاهوته، وإنني لم أعلم غير ذلك.

نسخة الشهادة عليهم

شهدت – وأنا بطرس أسقف مصر الملكي – على جميع ما في أعلى هذه الورقة على رسول الجنوية واسمه ألبرت أسبينولا رسول الجنوية وكتبت خطي نهار الخميس تاسع أيار سنة ست آلاف وسبعمائة وثمانية وتسعين[1].

(1) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص165-169.

ملحق رقم (8)

الهدنة بين صاحب صقلية وبين السلطان المنصور قلاوون

التمس الريدراكون البرشلوني ملك أراغون وأخوه صاحب صقلية بواسطة رسلها صلحاً وهدنة مع السلطان الملك المنصور قلاوون فأجابهما إلى ذلك وعقدت بين الطرفين هدنة هذا نصها:

استقرت المودة والمصافاة والمصادقة بين مولانا السلطان المنصور السيد الأجل العالم العادل سيف الدنيا والدين. سلطان الإسلام والمسلمين سلطان الديار المصرية والبلاد الشامية وحلب، سلطان الملوك، ملك المشرق بأمره، سلطان النوبة -بلاد الملك داود- سلطان البيت المقدس، سلطان البيت العالي الشريف بمكة، أعزها الله، سلطان اليمن والحجاز. سلطان جميع العرب، سلطان الإسلام جميعهم، سيد الملوك والسلاطين، أبي الفتح قلاوون وولده -ولي عهده المولى الملك الأشرف السيد الأجل العالم العادل صلاح الدنيا والدين خليل- والملوك وأولاده وبين حضرة الملك الجليل المكرم الخطير الباسل الضرغام المفخم المبجل دون ألفونش الريدراغون وأخيه الملك الجليل المكرم الخطير الأسد الضرغام الري دون جام صاحب صقلية وأخويهما دون فلدريك ودون بيدروا، من تاريخ يوم الثلاثاء المبارك ثالث عشر شهر ربيع الآخر سنة تسع وثمانين وستمائة للهجرة النبوية المحمدية -صلوات الله وسلامه وتحياته على صاحبها- الموافق ذلك لسبع بقين من شهر أبريل سنة ألف ومائتين وتسعة وثمانين لمولد السيد المسيح عيسى عليه السلام، وذلك بحضور رسل الملك الريداغون وهم: الزعيم الرسول ابن لنجيد ستفنس، وريمون الملمان قراري برشلونة، والحكيم داود بن سحداي الإسرائيلي -وزير حضرة الملك الريدراغون- وكتابه بكتابه المختوم بختم الملك المذكور المقتضى معناه أن تصدقهم في جميع ما يقولونه ويقررونه من قواعد الصلح والمودة والصداقة، وما يتكلفونه من الشروط التي يشترطها مولانا السلطان الملك المنصور على الملك الريدراغون، وإنه يلتزم بجميع هذه الشروط الآتي ذكرها، ويحلف الملك المذكور عليها، هو وإخوته المذكورين. ووضع الرسل المذكورين خطوطهم بجميع الفصول الآتي ذكرها بأمره ومرسومه، وإن الملك الريدراغون وإخوته ملتزمون بها.

وهي:

استقرار المودة والصداقة من التاريخ المقدم ذكره على ممر السنين والأعوام وتعاقب الليالي والأيام، براً وبحراً، سهلا ووعراً، قرباً وبعداً على أن تكون بلاد مولانا السلطان المنصور وولده الملك الأشرف والملوك أولاده وقلاعهم وحصونهم وثغورهم وممالكهم وموانيهم، بلادهم وسواحلها وبرورها وجميع أقاليمها ومدنها وكل ما هو داخل في مملكتهم ومحسوب منها ومنسوب إليها من سائر الأقاليم الرومية والعراقية والمشرقية والشامية والفراتية واليمنية والديار المصرية والغرب. وحد هذه الأقاليم والبلاد وموانيها وسواحلها من البر الشرقي والشامي من القسطنطينية والبلاد الرومية والبلاد الساحلية واللاذقية وطرابلس الشام وجميع المواني والبرور إلى ثغر دمياط وبحيرة تنيس، وحدّها من البر الغربي من تونس وإقليم أفريقيا وبلادها وموانيها وطرابلس الغرب وثغورها وبلادها وموانيها إلى ثغر الإسكندرية ورشيد

وبحيرة بني لبيس وســـواحلها وبلادها وموانيها، وما تحويه هذه البلاد المذكورة والممالك التي لم تذكر والمدائن والثغور والســـواحل والمواني والطرقات في البر والبحر والصـــدور والورود والمقام والســـفر من عســـاكر وجنود وتركمان وأكراد وعربان ورعايا وتجار وشواني ومراكب وسفن وأموال ومواني على اختلاف الأديان والأنفار والأجناس، وما تحويه الأيدي من الأصـــناف والأموال والأســـلحة والعدد والأمتعة والبضـــائع والمتاجر، قليلاً كان أو كثيراً، قريباً كان أو بعيداً، براً كان أو بحراً، آمنة على النفوس والأرواح والأموال والحريم والأولاد من الملك الريدراغون ومن إخوته المذكروين أعلاه ومن أولادهم وفرسانهم وخياليهم ومعاهديهم وعمائرهم ورجالهم ومن كل ما يتعلق بهم. وكذلك كل ما ســيفتحه الله على يد مولانا الســـلطان المنصور وعلى يد أولاده وعساكره وجيوشه من القلاع والحصون والبلاد والأقاليم.
وأنه يجري عليه هذا الحكم، وعلى أن تكون بلاد الريدراغون وبلاد إخوته وممالكه المذكورين وهي بلاد أرغن وثغورها وأعمالها، ما يرقه وأعمالها وبلادها، بلنســـية وأعمالها وبلادها، إقليم برشـــلونة وأعمالها وبلادها، صـــقلية وجزيرتها وبلادها وأعمالها، برنولية وأعمالها وبلادها، جزيرة مالطة وقوصـــرة وبلادها وأعمالها، ميرقة ومانسة وبلادها، وأربسوبات وأعمالها وما سيفتحه الملك الريدراغون من بلاد أعدائه الفرنج المجاورين له بتلك الأقاليم، آمنة من مولانا الســلطان الملك المنصـــور وأولاده وعســـاكره وجنوده وشـــوانيه وعمائره، وهي ومن فيها من فرســـان وخيالة ورعايا وأهل بلاد آمنين مطمئنين على الأنفس والأموال والحريم والأولاد في البر والبحر والصـــدور والورود، وعلى أن الملك الريدراغون هذا وإخوته أصـــدقاء من يصـادق مولانا الملك المنصـور والملوك أولاده، وأعداء من يعاديه من سـائر الملوك الفرنجية وغير الملوك الفرنجية.
وإن قصـــد الباب برومه أو ملك الفرنج، متوجاً كان أو غير متوج، كبيراً كان أو صغيراً، أو من الجنوية أو من البنادقة أو سائر الأجناس على اختلاف الفرنج والروم، والبيوت بيوت الأخوة الديوية والاستبارية وجميع أصـناف النصـارى مضـرة مولانا السـلطان بمحاربة أو أذية يمنعهم الملك الريدراغون ويردهم ويعمر شـوانيه ومراكبه هو وإخوته، ويقصـدون بلادهم ويشـغلونهم بنفوسـهم عن قصـد مضـرة بلاد مولانا الســـلطان وموانيه وســـواحله وثغوره المذكورة وغير المذكورة ويقاتلونهم في البر والبحر. بشـوانيهم وعمائرهم وفرسـانهم وخيالتهم ورجالهم، وعلى أنه متى خرج أحد من معاهديهم على مولانا السلطان من الفرنج بعكا وصور وبلاد الساحل وغيرها عن شـــروط الهدنة المســـتقرة بينه وبينهم ووقع ما يوجب فســـخ الهدنة لا يعنيهم الملك الريدراغون ولا إخوته ولا خيالته ولا فرســـانه ولا أهل بلاده بخيل ولا خيالة ولا ســـلاح ولا مال ولا نجدة ولا ميرة ولا مراكب ولا شـــواني ولا غير ذلك. وعلى أنه متى طلب الباب برومية وملوك الفرنج والروم والتتار وغيرهم من الملك الريدراغون أو من إخوته أو من بلاد أنجادا أو معونة أو خيالة أو رجالة أو مال أو مراكب أو شواني أو سلاح لا يوافق على شيء من ذلك لا في سر ولا جهر، ولا يعين أحداً منهم ولا يوافقه على ذلك. ومتى اطلع على أن أحداً منهم يقصـــد بلاد مولانا الســـلطان بمحاربة أو بمضرة يسير من يعرف مولانا السلطان بخبرهم وبالجهة التي اتفقوا على

قصـــدها في أقرب وقت قبل حركتهم من بلادهم، ولا يخفيه شـيئاً من ذلك، وعلى أنه متى انكســـر مركب من المراكب الإســـلامية في بلاد ملك الريدراغون وبلاد إخوته ومعاهديه يكون كل من فيها من التجار والبحارة والمال والمماليك والجوار آمنين على الأنفس والأموال والبضـــائع. ويلتزم الملـك الريـدراغون أن يحفظهم ويحفظ مراكبهم وأموالهم، ويساعدهم على عمارة مركبهم، ويجهزهم هم وأموالهم وبضائعهم إلى بلاد مولانا السـلطان. وكذلك إذا انكسـرت مركب من بلاد الريدراغون وبلاد إخوته في بلاد مولانا السـلطان يكون لهم هذا الحكم المذكور أعلاه، وعلى أنه متى مات أحد من تجار المسلمين ومن نصارى بلاد مولانا السلطان أو ذمه أهل بلاده في بلاد الريدراغون وبلاد إخوته وأولاده ومعاهديه لا يعارضـــونهم في أموالهم ولا في بضـــائعهم ويحمل مالهم وموجودهم إلى بلاد مولانا السـلطان ليفعل فيه ما يختار. وكذلك من يموت في بلاد مولانا السـلطان من أهل مملكة الريدراغون وبلاد إخوته ومعاهديه فلهم هذا الحكم المذكور أعلاه. وعلى أنه متى عبر على بلاد الريدراغون رسل من بلاد مولانا السلطان قاصدين جهة من الجهات البعيدة أو القريبة صادرين أو واردين، أو رماهم الريح في بلاده يكون الرسـل وغلمانهم وأتباعهم، ومن فضـل معهم من رسـل الملوك وغيرهم آمنين محفوظين في الأنفس والأموال وتجهزهم إلى بلاد مولانا السـلطان. وعلى أن الملك الريدراغون لا يمكن الحرامية ولا الكرسـالية من التزود من بلاده ولا حمل ماء، ومن ظفر به من الحرامية يمســكه ويفعل فيه الواجب، ويسير ما يجده معهم من الأسرى المسلمين، ومن البضائع والحريم والأولاد إلى بلاد مولانا السـلطان وكذلك إن حضـر أحد من الحرامية إلى بلاد مولانا يجري الحكم فيه لبلاد الريدراغون وعلى أنه متى جرى من واحد من بلاده قضـــية توجب فسخ هذه المهادنة، كان على الملك الريدراغون طلب من فعل ذلك وفعل الواجب فيه. وعلى أن الملك الريدراغون يفســخ لأهل بلاده وغيرهم من الفرنج في أنهم يجلبون إلى الثغور الإسلامية الحديد والبياض والخشب وغير ذلك، وعلى أنه متى أسر أحد من البلاد شـرقها وغربها أقصـاها وأدناها، ووصـلوا به إلى بلاد الملك الريدراغون وبلاد إخوته ومعاهديه ليبيعوه فيلزم الملك الريدراغون فك أســرهم وحملهم إلى بلاد مولانا السـلطان. وعلى أنه متى كانت بين تجار المسـلمين وتجار بلاد الريدراغون معاملة في بضـــائعهم وهم في بلاد مولانا السـلطان كان أمرهم محمولاً على موجب الشـــرع الشـــريف، وعلى أنـه متى ركـب أحد من المسـلمين في مراكب الملك الريدراغون وحمل بضـــاعته معهم وعدمت البضـــاعة كان على الملك الريدراغون ردها إن كانت موجودة أو قيمتها إن كانت مفقودة. وعلى أنه متى هرب أحد من بلاد مولانا السـلطان الداخلة في هذه المهادنة إلى بلاد الملك الريدراغون وبلاد إخوته، أو توجه ببضـــاعة لغيره وأقام بتلك البلاد، كان [على] الريدراغون رد الهارب والمال معه إلى بلاد مولانا السلطان ما دام المذكور مسلماً وإن تنصـر فيرد المال الذي معه خاصـــة ولمملكة الريدراغون ولمملكة أخيه فيمن هرب من بلادهم إلى بلاد مولانا السـلطان. هذا الحكم المذكور أعلاه. وعلى أنه إذا وصـل من بلاد الملك الريدراغون وبلاد إخوته ومعاهديهم من الفرنج من يقصـد زيارة القدس الشـريف، وعلى يد كتاب الملك الريدراغون وختمه إلى نائب مولانا السـلطان بالقدس الشـريف يفسـح له في

الزيارة مسموحاً بالحق ليقضي زيارته ويعود ’مناً إلى بلاده مطمئناً في نفسه وماله، رجلاً كان أو امرأة، بحيث أن الملك الريدراغون لا يكتب لأحد من أعدائه ولا من أعداء مولانا السلطان في أمر الزيارة بشيء، وأن الملك الريدراغون يحرس جميع بلاد مولانا السلطان من كل مضرة، ويجتهد في ان أحداً من أعداء مولانا السلطان لا يصل إلى بلاد مولانا السلطان ولا ينجدهم على مضرة بلاد مولانا السلطان الملك المنصور ولا بلاد ولده السلطان الملك الأشرف ولا رعاياهم، وإنه يساعد مولانا السلطان وولده الأشرف في البر والبحر بكل ما يشتهونه ويختارونه، وعلى أن الحقوق الواجبة على من يصدر ويرد ويتردد من بلاد الملك الريدراغون إلى ثغري الإسكندرية ودمياط والى الثغور الإسلامية والممالك السلطانية وسائر أصناف البضائع والمتاجر على اختلافها تستمر على حكم الضرائب المستقرة في الدواوين المعمورة إلى آخر وقت، ولا يحدث عليهم فيها حادث. وكذلك يجري الحكم على من يتردد من البلاد السلطانية إلى بلاد الريدراغون.

تستمر هذه المودة والمصادقة على حكم هذه الشروط المشروحة أعلاه بين الجهتين على الدوام والاستمرار وتجري أحكامها وقواعدها أجمل الاستقرار، فإن المملكتين بها قد صارتا شيئاً واحداً ومملكة واحدة لا تنتقض بموت أحد من الجانبين، ولا بعزل وال وتولية غيره، بل تؤيد أحكامها وتدوم أيامها وشهورها وأعوامها، وعلى ذلك انتظمت واستقرت في التاريخ المذكور أعلاه، وهو يوم الثلاثاء ثالث عشر شهر ربيع الآخر سنة تسع وثمانين وستمائة للهجرة المحمدية صلوات الله وسلامه على صاحبها، الموافق لسبع بقين من شهر أبريل سنة ألف ومائتين وتسعة وثمانين لمولد السيد المسيح عيسى عليه السلام(1).

(1) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص156-162.

ملحق رقم (9)

الصلح بين صاحب القسطنطينية الأشكري وبين السلطان المنصور قلاوون

وردت في شهر رمضان من عام 680هــ رسل الملك الأشكري تحمل رسالة منه مع نســخة يمين حلف بها بالولاء للســلطان قلاوون. فلما عربت كان تاريخ حلفه موافقاً لأواخر المحرم سنة 680هـ ونسختها كما يلي:

إذ قد أراد السلطان العظيم النسبي العالي العزيز الكبير الجنس الملك المنصور سيف الدين قلاوون صــاحب الديار المصــرية ودمشــق وحلب أن يكون بينه وبين مملكتي محبة، فمملكتي أيضاً تؤثر ذلك وتختار أن يكون بينها وبين عز سلطانه محبة. ولهذا وجب أن يتوســط هذا الأمر يمين واتفاق لتدوم المحبة التي بهذه الصـــورة فيما بين مملكتي وعز ســـلطانه ثابتة بلا تشـــويش. فمملكتي من هذا اليوم وهو يوم الخميس الثامن من شــهر أيار التاريخ التاسـع لسـنة سـتة آلاف وسـبعمائة وتسـع وثمانين لآدم يكون أواخر المحرم سنة ثمانين وستمائة تحلف بأناجيل الله المقدسة والصليب المكرم المحبي أن مملكتي تكون حافظة للسلطان العظيم النسب العالي، وأن لا يحصل للتجار الواردين من عز سلطانه إلى بلاد مملكتي جور ولا ظلم بل يكون لهم مباح أن يعملوا متاجرهم، ونظير هذا التجار الواردين إلى عز ســلطانه من بلاد مملكتي من أهل بلاد ملكي يقدمون بالحق الواجب على بضـائعهم، فليقم كذلك التجار الواردين من بلاد عز ســلطانه إلى بلاد ملكي بالحق الواجب على بضــائعهم، وإن حضــر من بلاد ســوداق تجار وأرادوا الســفر إلى بلاد عز ســلطانه فلا ينال هؤلاء تعويق في بلاد ملكتي بل عبورهم وعودهم يكونوا بلا مانع ولا عايق بعد القيام بالحق الواجب على بضــــائعهم في بلاد ملكي، ومثل ذلك إن وافى تجار من أهل بلاد عز ســـلطانه، وأرادوا العبور إلى بلاد ســـوداق يعبروا من بلاد مملكتي بلا عايق ولا مانع، وكذلك إذا عادوا، وهذا كله بعد القيام بالحق الواجب، وهؤلاء التجار الذين من أهل بلاد عز ســـلطانه والذين من أهل سوداق، إن حضر صحبتهم مماليك وجوار فليعدوا بهم إلى بلاد عز سلطانه بلا عائق ولا مانع ما خلا أن كانوا نصارى لأن شرعنا وترتيب ديننا لا يسمح لنا في أمر النصــارى بهذا. ولما أن كان في بلاد عز سـلطانه مماليك نصــارى روم وغيرهم من أجناس النصارى متمسكين بدين النصارى ويحصل القوم منهم العتق فليكن للذين معهم عتائق مباح ومطلق من عز ســـلطانه أن يعودوا في البحر إلى بلاد مملكتي. وكذلك إن أراد أحد من أهل بلاد عز سـلطانه أن يبيع مملوكاً نصــرانياً هذه صــورته لأحد من رســل مملكتي أو لتجار وأناس من بلاد مملكتي أن لا يجد في هذا تعويقاً بل يشــتروا المذكور ويعدوا به في البحر إلى بلاد مملكتي بلا عايق، وأيضــاً إن أراد هذا السلطان العظيم النسيب أن يرسل إلى بلاد ملكي بضـايع متجر، وأرادت مملكتي أن ترســل إلى بلاد عز ســلطانه بضــايع متجر فليكن هذا. وهو أن أراد عز ســلطانه أن تكون بضــايع متاجره في بلاد ملكي منجاة من القيام بكل الحقوق فلتكن أيضــاً بضــايع متاجر مملكتي في بلاد عز ســـلطانه منجاة من مثل ذلك من كل الحقوق، وإن أراد أن تقوم متاجر ملكي في بلاده بالحقوق الواجبة فلتكن أيضــاً متاجر عز سـلطانه تقوم في بلاد ملكي بالحقوق الواجبة مثل ذلك.

وأيضـــاً أن يطلق عز ســلطانه لملكي أن يرســل أناســاً من بلاد مملكتي إلى بلاد عز سلطانه فيسيرون لي خيلاً جياداً ويحملونها إلى بلاد ملكي.

وكذلك إن أراد عز ســلطانه شــيئاً من خيرات بلاد ملكي فمملكتي أيضـــاً تطلق لعز سلطانه أن يرسل أناسه ليسيروه ويحملوه إلى عز سلطانه.

ولما كان في البحر كرســـالية من بلاد غربية، وقد يتفق في بعض الأوقات أن يعملوا خســـارة في بلاد ملكي، كذلك يجدون هؤلاء الكرســـالية قوماً من بلاد عز ســـلطانه فيعملون لهم خسـارة، ثم أن هؤلاء الكرسـالية يفعلون هذا بالاتفاق في تخوم بلاد ملكي لأجل هذا صـار إذا حضـر قوم من بلاد مملكتي إلى بلاد عز سلطانه بمتجر يمسكون من أهل بلاد عز سـلطانه ويفرحون، ولهذا فليصـر مرسـوم من عز سـلطانه في كل بلاده أن أحداً من أهل بلاد مملكتي لا يغرم بهذا الســبب ولا يمســك، وإن عرض أن يقول أحد من أهل بلاد عز ســـلطانه أنه غرم أو ظلم من أحد من أهل بلاد ملكي فليعرف ملكي بذلك، وإن كان الذي صـــنع الغرامة من أهل بلاد ملكي، فملكي يأمر وتعاد تلك الخسـارة إلى بلاد عز سـلطانه. وكذلك إن قال أحد من أهل بلاد مملكتي إنه ظلم أو غرم من أهل بلاد عز سلطانه يأمر عز سلطانه وتعاد الغرامة إلى بلاد ملكي.

وأيضـاً إذ قد أزمعت المحبة أن تصير بهذه الصـورة وتكون الصـداقة بين ملكي وعز سلطانه خالصة حتى أنه أرسل يقول لملكي على معونة ونجدة ملكي في البحر لمضرة العدو المشترك، فمملكتي تفوض هذا الأمر إلى اختيار عز سلطانه أن يرتب في نسخة اليمين مع بقية الفصول المعينة فيه كيف وبأي صورة تعين وتنجد مملكتي في البحر، وإن كان لا يريد نجدة ومعونة مملكتي فمملكتي تسـمح بهذا الفصـل أن لا يضـعه عز سلطانه في نسخة يمينه، وهذه اليمين إذاً يحفظه ملكي لعز سلطانه ثابتاً غير متزعزع إن كان هو الســـلطان العظيم يحلف لي يميناً مثلها، وأنه يحفظ المحبة لمملكتنا ثابتة غير متزعزعة. والسلام(1).

(1) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، 7/229-231.

ملحق رقم (10)

رسالة أبو نكبا صاحب سيلان إلى السلطان المنصور قلاوون سنة 680هـ

أريد رسـولاً يحضـر إلى عندي صـحبة رسـولي، ورسـولاً يقيم في عدن. والجواهر عندي كثيرة، والياقوت عندي. واللؤلؤ والمركب عندي، والفيلة عندي والقماش عندي من البز وغيره، والبقم والقرفة وجميع ما يجلبه الكارم عندي، والرماح ونشـــأتها عندي، ولو طلب مولانا السلطان كل سنة عشرين مركباً عندي أسيرها له، ويطلق تجار مولانا السلطان إلى البلاد. ورسول صاحب اليمن جاء إلى عندي ورددته محبة في مولانا الســـلطان. وأنا لي ســـبعة وعشـــرين قلعة خزائنها كلها مملوءة جواهر وياقوت، والمغاصات لي وكل ما يحضر منها فهو لي[1].

(1) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص52.

ملحق رقم (11)
نمـــــاذج نقـــود مملوكيـــة[1]



دينار مملوكي باسم الظاهر بيبرس ضرب بالإسكندرية سنة 659هـ



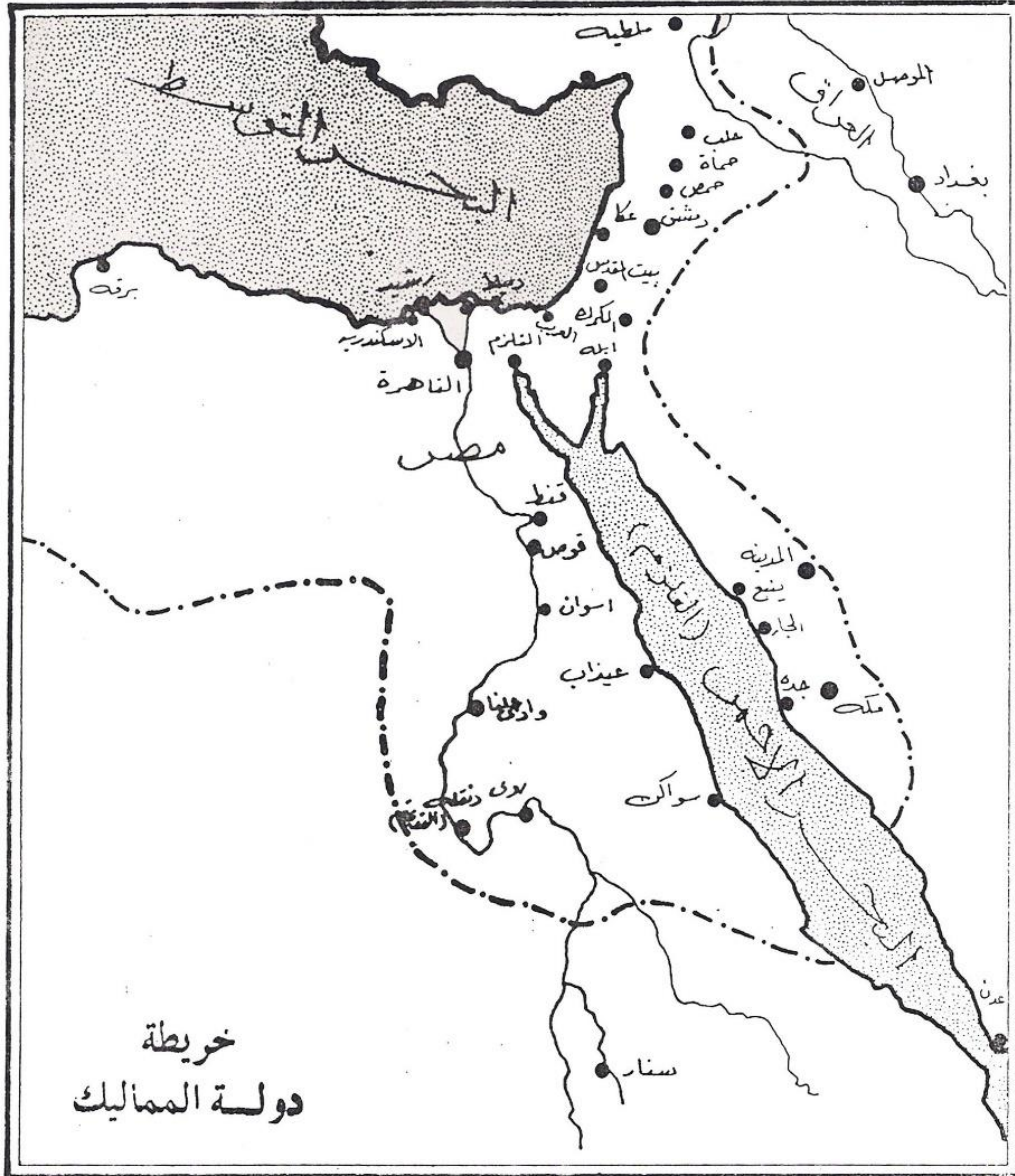
دينار مملوكي باسم حسام الدين لاجين ضرب بدمشق



دينار مملوكي باسم المظفر حاجي الأول ضرب بالقاهرة سنة 743هـ

(1) النبراوي، رأفت محمد محمد (دكتور): النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، مكتبة زهراء الشرق، ط1 (القاهرة: 2000م)، ص، 385-386.

خارطة رقم (1)[1]



(1) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص144.

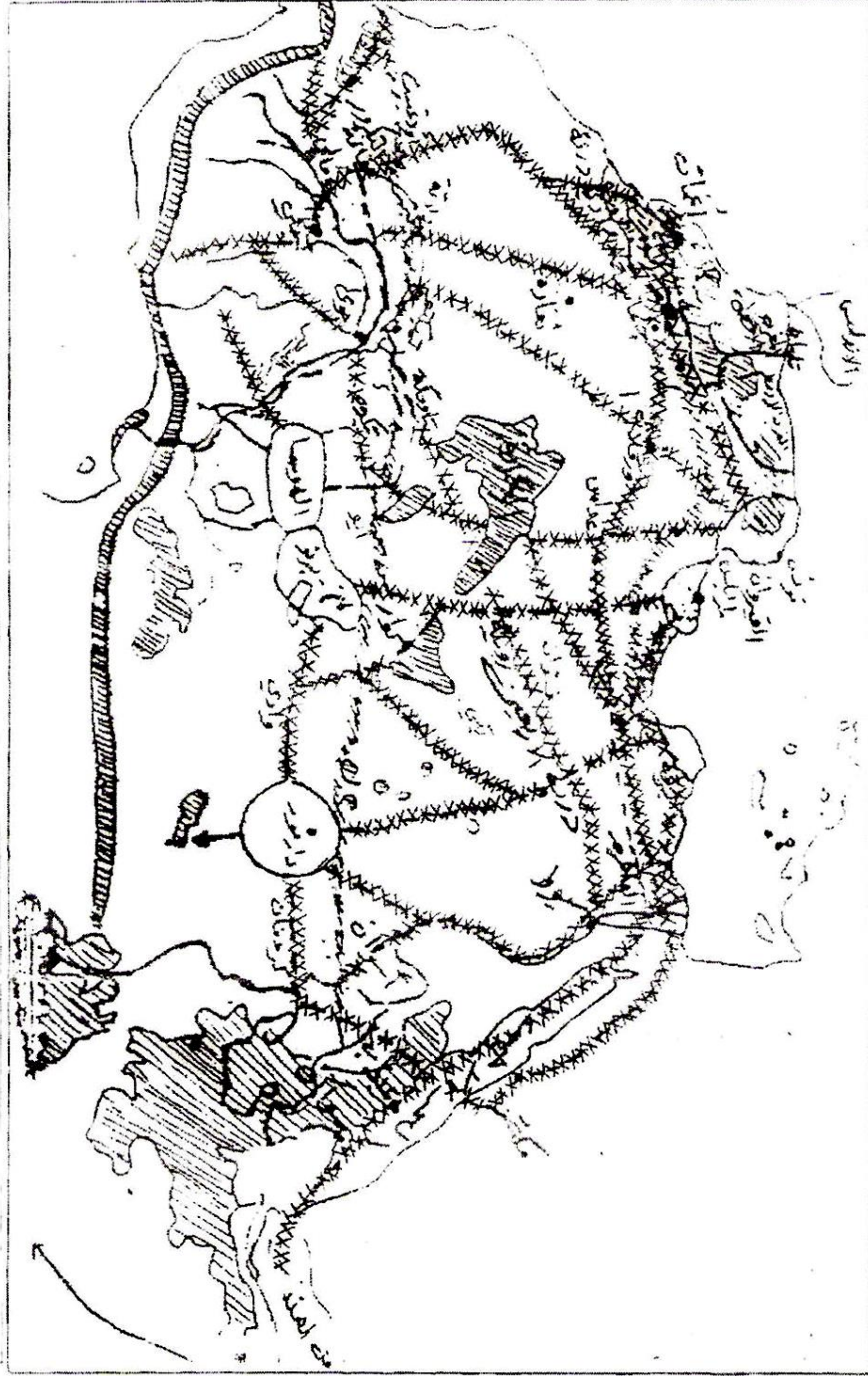
خارطة رقم (2)[2]



(2) عاشور، العصر المماليكي، ص259.

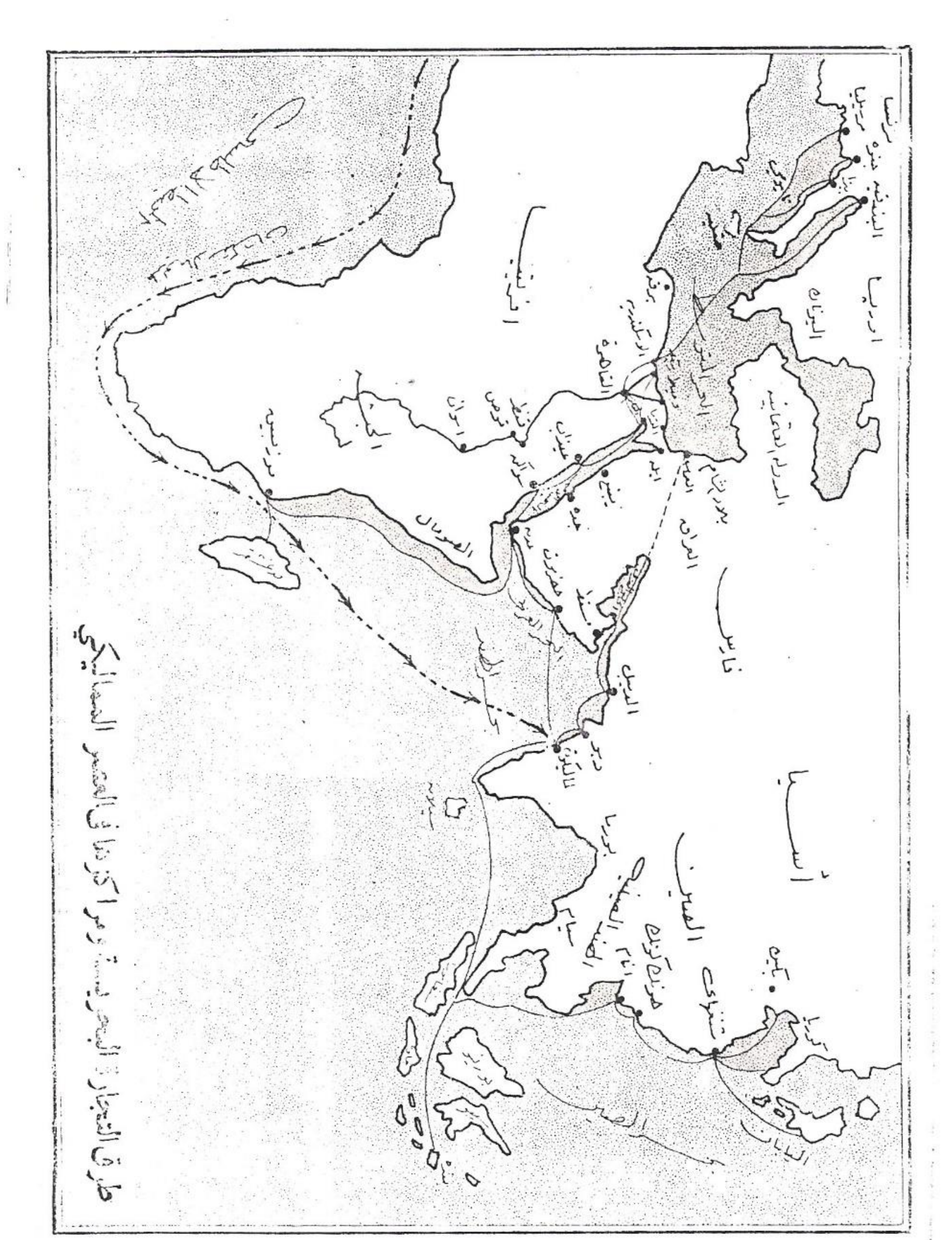
خارطة رقم (3)[3]

الطرق البرية بين مصر وأفريقيا



(3) الشيخلي، صباح، تاريخ الإسلام، ص49.

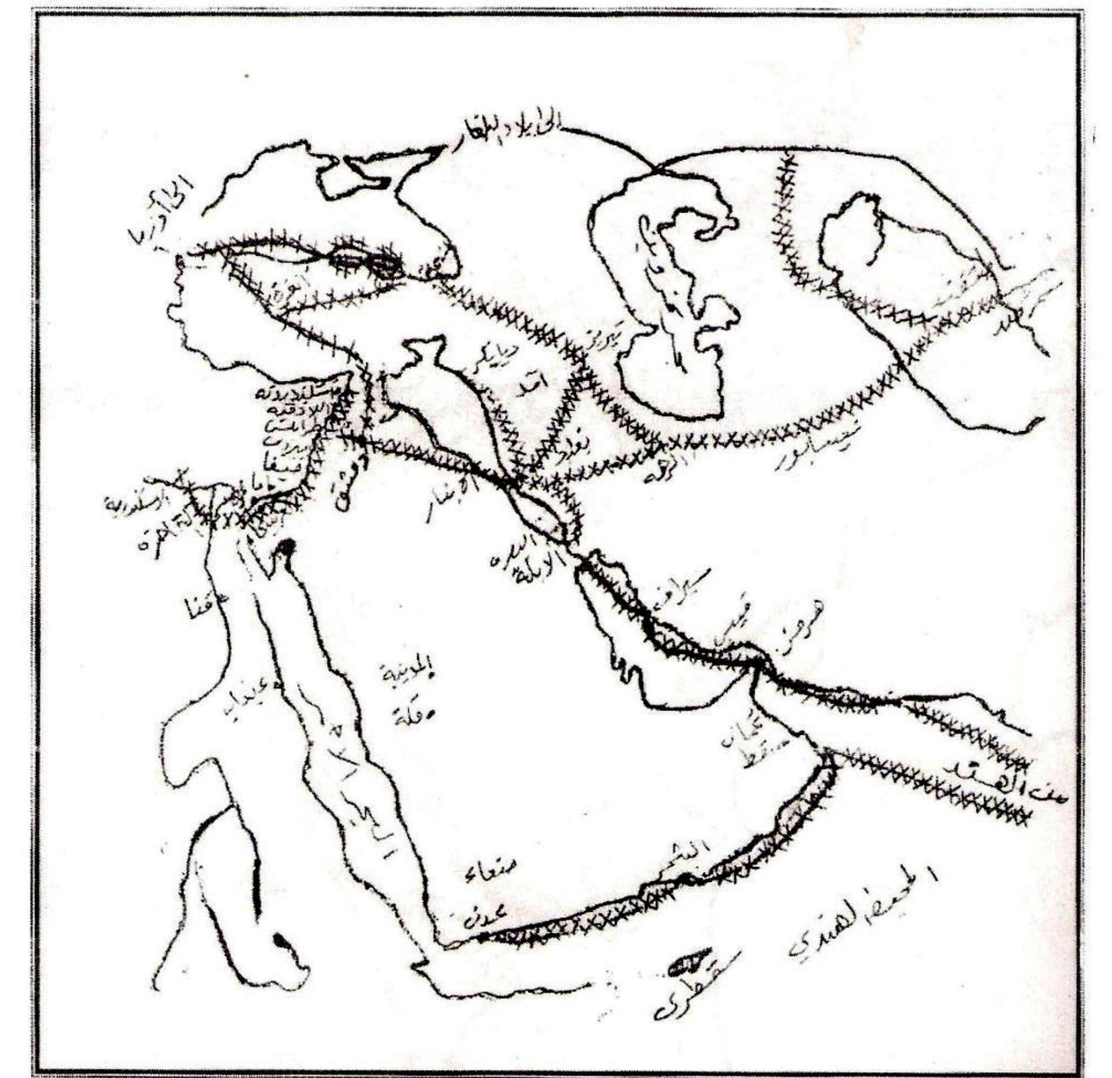
خارطة رقم (4)[4]



(4) اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص144.

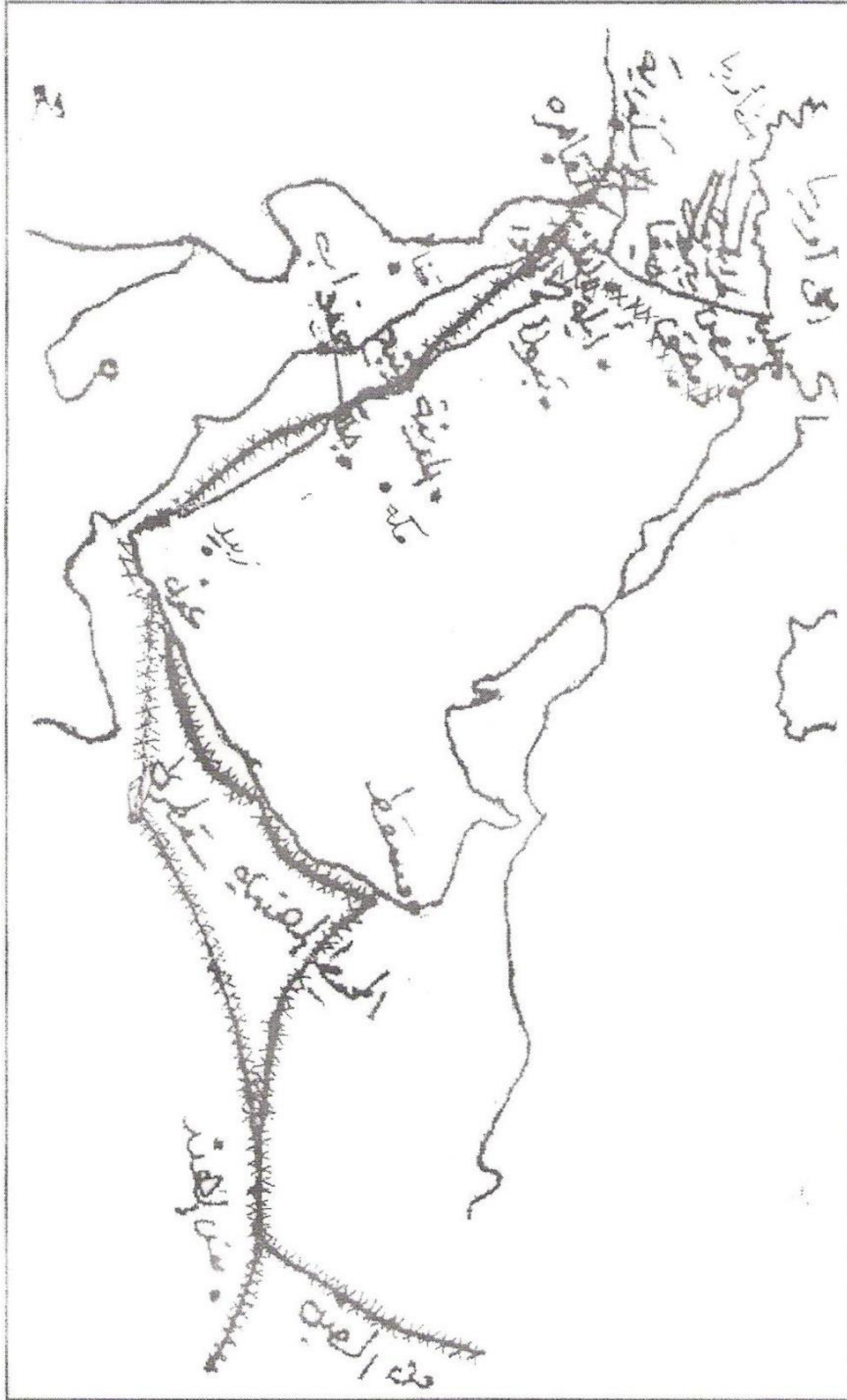
خارطة رقم (5)[5]

الطريق البحري من الهند إلى الخليج العربي



(5) فهمي، طرق التجارة ، ص507.

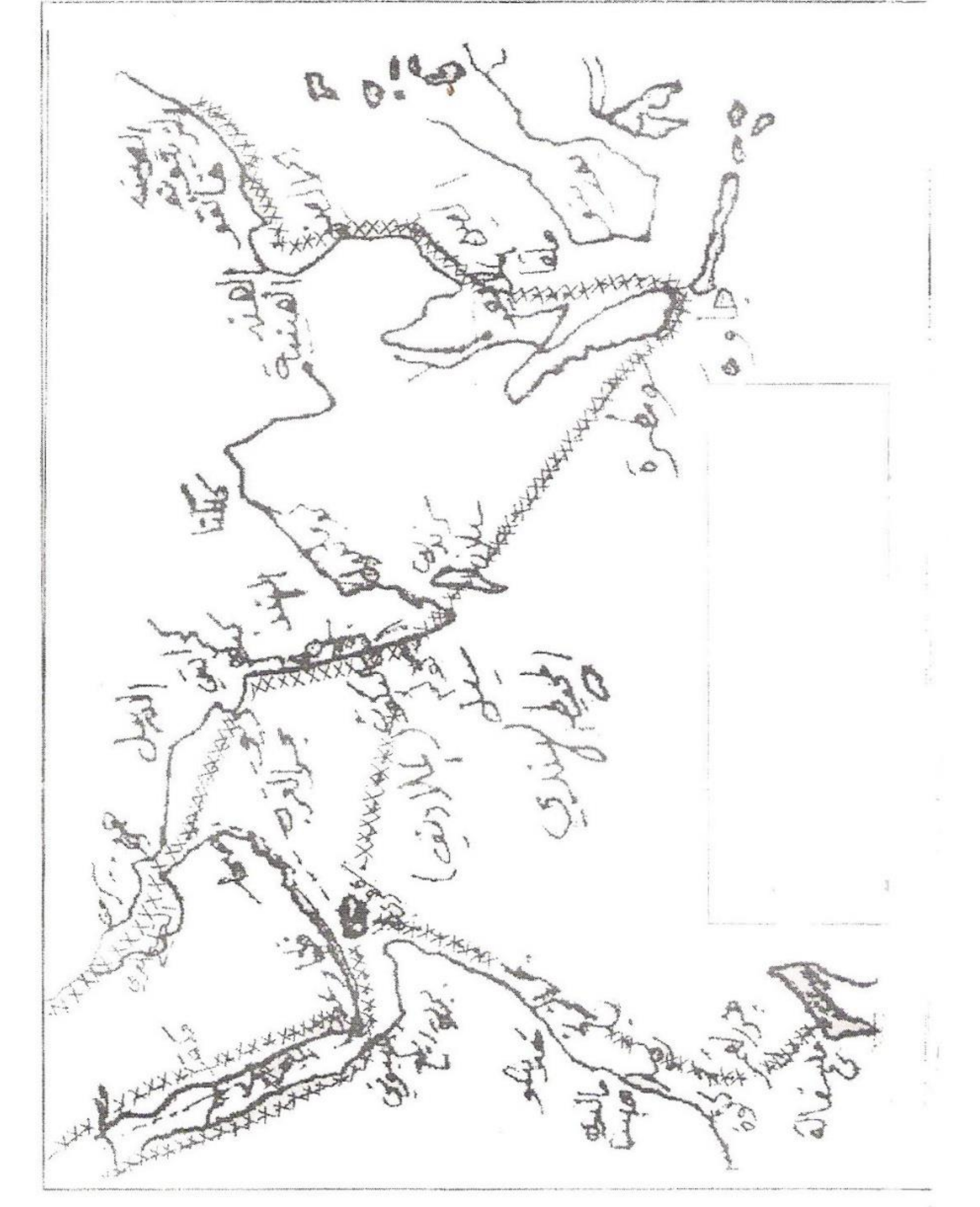
خارطة رقم (6)[6]
الطريق البحري من الصين والهند



(6) فهمي، طرق التجارة ، ص506.

خارطة رقم (7)[7]

الطريق البحري من الصين إلى الهند والخليج العربي والبحر الأحمر



(7) حبيب، تجارة المحيط الهندي، ص99.

المصـــادر والمـــراجـــع

- القرآن الكريم.

أولاً: المصادر الأولية:

- ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد (ت 630هـ-1232م):

1. الكامل في التاريخ، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، الناشر دار الكتاب العربي، ط4، (بيروت: 2004م).

- ابن الأخوة، محمد بن محمد بن احمد القريشي (ت 729هـ-1328م):

2. معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق الدكتور محمد محمود شعبان والدكتور صديق احمد عيسى المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة: 1976م).

- الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت 560هـ-1164م):

3. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (روما: 1970م).

- الاسحاقي، محمد بن عبد المعطي (ت 1060هـ-1970م):

4. أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول (القاهرة: 1303هـ).

- الأصبهاني، عماد الدين الكاتب (ت 957هـ-1200م):

5. الفتح القسي في الفتح القدسي، تحقيق محمد محمود صبح (القاهرة: 1965م).

- الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (ت في النصف الأول من القرن الرابع الهجري):

6. مسالك الممالك، تحقيق الدكتور محمد جابر عبد العال الحسيني، دار القلم (القاهرة: 1960م).

- ابن إياس، محمد بن احمد الحنفي (ت 930هـ-1524م):

7. بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى زيادة (القاهرة: 1963م).

8. نزهة الأمم في العجائب والحكم، تحقيق الدكتور محمد زينهم محمد عزب، الناشر مكتبة مدبولي، ط1 (القاهرة: 1955م).

- ابن بسام، محمد بن احمد التنسي (ت أواخر القرن السادس الهجري):

9. نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق محمد حسام السامرائي (بغداد: 1968م).

- ابن بطوطة، شرف الدين أبي عبد الله بن محمد إبراهيم الطنجي (ت 779هـ-1371م):

10. رحلة ابن بطوطة، المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار (القاهرة: 1928م).

- البغدادي، عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي (ت 629هـ-1231م):

11. الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، تحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله، منشورات دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، مطبعة التعليم العالي (بغداد: 1987م).

- البكري، أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز (ت 487هـ-1094م):

12. المسالك والممالك، مكتبة المثنى (بغداد: 1857م).

- البلوي، خالد بن عيسى (ت 775هـ-1373م):
13. تاج المفرق في تحلية علماء المشـــرق، تحقيق الحســـن الســـائح، نشـــر اللجنة المركزية (الرباط: 1978م).
- بيبرس المنصوري (ت 725هـ-1324م):
14. التحفة الملوكية في الدولة التركية، نشـــر وتقديم الدكتور عبد الحميد صـــالح حمدان، الناشر الدار المصرية اللبنانية، ط1 (القاهرة: 1987م).
15. زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق دونالد س. ريتشاردز، المؤسسة الألمانية للبحث العلمي، ط1 (بيروت: 1998م).
16. مختار الأخبار، تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة 702هـ، تحقيق الدكتور عبد الحميد صـالح حمدان، الناشـر الدار المصـرية اللبنانية، ط1 (القاهرة: 1993م).
- ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت 874هـ-1169م):
17. حوادث الـدهور في مـدى الأيـام والشـــهور، تحقيق وليم بوير (كـاليفورنيـا: 1931م).
18. المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق احمد يوسف نجاشي، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة: 1956م).
19. النجوم الزاهرة في ملوك مصـــر والقاهرة، ط1 مطبعة دار الكتب المصـــري (القاهرة: 1932م).
- التنوخي، أبو علي الحسن بن أبي القاسم علي بن محمد (ت 384هـ-996م):
20. نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي (بيروت: 1972م).
- ابن تيمية، تقي الدين احمد بن عبد الحليم (ت 728هـ-1327م):
21. الحسبة في الإسلام (القاهرة: 1318هـ).
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد إسماعيل (ت 429هـ-1038م):
22. لطائف المعارف، تحقيق إبراهيم الأبياري وحســن كامل الصــيرفي، دار إحياء الكتب العربية (بيروت: 1960م).
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ-868م):
23. التبصـــر بالتجارة في وصـــف ما يســـتظرف في البلدان من الأمتعة الرفيعة والأعلاف النفيسة والجواهر الثمينة، تصحيح وتعليق حسن حسني وعبد الوهاب التونسي، ط2 مطبعة الرحمانية (القاهرة: 1953م).
24. رسـائل الجاحظ (رسـالة إلى الفتح بن خاقان في مدح الترك)، تحقيق عبد السـلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، ط1 (القاهرة: 1979م).
- ابن جبير أبو الحسن محمد بن احمد الكناني (ت 614هـ-1217م):
25. رحلة ابن جبير، تحقيق الدكتور حسين نصار، مكتبة مصر (القاهرة: 1992م).
- ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت 737هـ-1336م):
26. المدخل إلى تنمية الأعمال بتحســـين الثبات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شـــناعتها وقبحها، طبع على نفقة مصـــطفى فهمي الكتبي وشريكيه، المطبعة الشريفة (القاهرة: د. ت).

- ابن حبيب، الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر (ت 779هـ-1377م):
27. تذكرة التنبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق الدكتور محمد محمد أمين، مراجعة وتقديم الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب (القاهرة: 1976م).
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين احمد بن علي (ت 852هـ-1449م):
28. أنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق حسن حبشي (القاهرة: 1969م).
29. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق محمد ســـيد جاد الحق (القاهرة: 1975م).
- الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت 727هـ-1326م):
30. الروض المعطار في غرائب الأمصار، تحقيق إحسان عباس، دار القلم (بيروت: 1975م).
- ابن حوقل، محمد بن علي (ت 367هـ-977م):
31. صورة الأرض، ط2 مطبعة فؤاد بيبان وشركاؤه (بيروت: د. ت).
- ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت 300هـ-912م):
32. المسالك والممالك، مطبعة بريل (ليدن: 1889م).
- خسرو، ناصر علوي أبو معين الدين القبادياني (ت 481هـ-1088م):
33. سفرنامة، رحلة ناصر خسرو إلى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية في القرن الخامس الهجري، ترجمة يحيى الخشاب، ط2 دار الكتاب الجديد (بيروت: 1970م).
- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله السلماني (ت 726هـ-1374م):
34. نفاضـــة الجراب في علالة الإغتراب، تحقيق احمد مختار العبادي، مراجعة عبد العزيز الأهوائي، دار الشؤون الثقافية (المغرب: د. ت).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ-1405م):
35. تـاريخ ابن خلـدون، المســـمى العبر وديوان المبتدأ والخبر في تـاريخ العرب والبربر ومن عاصـــرهم من ذوي الســلطان الأكبر، ضــبط المتن الأســتاذ خليل شحاذة، مراجعة الدكتور سهيل زكار، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت: 1988م).
36. المقدمة، دار الفكر (بيروت: د. ت).
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد (ت 681هـ-1282م):
37. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحســان عباس، دار صــادر (بيروت: د. ت).
- ابن دقماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدم العلائي (ت 809هـ-1406م):
38. الانتصـار لواسطة عقد الأمصـار، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة (بيروت: د. ت).
- الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي (عاش في القرن السادس الهجري):
39. الإشـارة إلى محاسن التجارة، تحقيق البشري الشـوربجي، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط1 (القاهرة: 1977م).
- الدمشقي، عبد الغني بن طالب الميداني (ت 1298هـ-1881م):

40. اللباب في شــــرح الكتاب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط4 دار الكتاب العربي (القاهرة: 1961م).
- الداوداري، أبو بكر عبد الله بن أيبك (ت 736هـ-1335م):
41. كنز الدرر وجامع الغرر المســـمى (الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية)، تحقيق أولرخ هارمان، مطبعة عيســـى البابي الحلبي وشـــركائه (القاهرة: 1971م).
- الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان (ت 748هـ-1347م):
42. تاريخ الإســلام ووفيات المشــاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد الســلام تدمري، الناشر دار الكتاب العربي، ط1 (بيروت: 1988م).
43. العبر في خبر من غبر، تحقيق صلاح الدين المنجد، ط2 مطبعة حكومة الكويت (الكويت: 1960م).
- ابن الرفعة، الو العباس نجم الدين (ت 710هـ-1310م):
44. الإيضــــاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تحقيق محمد احمد إســـماعيل الخاروف، جامعة الملك عبد العزيز (مكة المكرمة: 1980م).
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت 1205هـ-1790م):
45. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الســـتار احمد فراج، (الكويت: 1965م).
- الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت 550هـ-1155م):
46. الجغرافية، تحقيق محمد حاج صـــادق، الناشـــر مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة: د. ت)
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت 771هـ-1370م):
47. معيد النعم ومبيد النقم، ط1 (بيروت: 1986م).
- ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى (ت 685هـ-1286م):
48. كتاب الجغرافيا، تحقيق إسـماعيل العوبي، منشـورات المكتب التجاري للطباعة والنشر (بيروت: 1970م).
49. النجوم الزاهرة في حلى حضـــرة القاهرة، تحقيق حســـين نصـــــار (القاهرة: 1970م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ-1505م):
50. تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد أبو الفضــــل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة: 1985م).
51. حسـن المحاضـرة في تاريخ مصـر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضـل إبراهيم، ط1 مطبعة عيسى البابي الحلبي (القاهرة: 1975م).
52. كوكب الروضة في تاريخ النيل وجزيرة الروضة، تحقيق محمد الششتاوي، دار الآفاق العربية، ط1 (القاهرة: 2002م).
- أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل (ت 697هـ-1266م):
53. الذيل على الروضتين، طبع بعنوان تراجم القرنين السادس والسابع، نشر عزت العطار، ط2، دار الجيل (بيروت: 1974م).

- ابن شاهين الظاهري، غرس الدين بن خليل (ت 873هـ-1468م).
54. زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تصحيح بولس راوايس، المطبعة الجمهورية (باريس: 1892م).
- ابن الشحنة، فهد بن الوليد (ت 883هـ-1478م):
55. الدر المنتخب من تاريخ حلب (دمشق: 1984م).
- ابن شداد، عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم (ت 684هـ-1285م):
56. الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق ونشر دومنيك سورديل (دمشق: 1953م).
- شيخ الربوة، شمس الدين أبي عبد الله محمد (ت 727هـ-1327م):
57. نخبة الدهر في عجائب البر والبحر (ليبزخ: 1923م).
- الشيزري، عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله (ت 589هـ-1193م):
58. نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق ونشر الباز العريني (القاهرة: 1946م).
- ابن صصري، محمد بن محمد (كان حياً في نهاية القرن الثامن الهجري):
59. الدرة المضـــية في الدولة الظاهرية، تحقيق وليم م. بريز، مطبعة جامعة كاليفورنيا(بيركلي: 1963م).
- الصيرفي، علي بن داود الخطيب (ت 900هـ-1494م):
60. أنباء الهصر بأبناء العصر، تحقيق حسن حبشي (القاهرة: 1970م).
61. نزهة النفوس والأبدان في تواريخ أهل الزمان، تحقيق حســن حبشـــي (القاهرة: 1973م).
- طافور بدرو (عاش في القرن التاسع الهجري):
62. رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشـــر الميلادي، ترجمة حســـن حبشـــي (القاهرة: 1968م).
- ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي الصالحي (ت 953هـ-1546م):
63. أعلام الورى بمن ولى نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق عبد العظيم حامد خطاب، مطبعة جامعة عين شمس (القاهرة: 1973م).
- ابن ظهيرة، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم (ت 891هـ-1471م):
64. الفضـــائل الباهرة في محاسـن مصـر والقاهرة، تحقيق مصـطفى السـقا وكامل المهندس، مطبوعات دار الكتب (القاهرة: 1969م).
- العباسي، أبو محمد الحسن بن عبد الله بن عمر (ت بعيد 717هـ-1317م):
65. نزهة المالك والمملوك في مختصر سيرة من وليّ مصر، تحقيق الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، ط1 (بيروت: 2003م).
- ابن عبد الحق، صفي الدين المؤمن البغدادي(ت 793هـ-1338م):
66. مراصـد الاطلاع على أسـماء الأماكن والبقاع، تحقيق علي محمد البجاوي، ط1 (لبنان: 1954م).
- ابن عبد الحكم، أبو القاسـم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم (ت 257هـــــ-871م):
67. فتوح مصر وأخبارها، نشر تشارلز توورى (ليدن: 1920م).

- ابن عبد الظاهر، محي الدين أبو الفضل عبد الله (ت 692هـ-1292م):
68. الألطاف الخفية في السيرة الشريفة السلطانية الملكية الإشرافية، نشر سويدية (ليسبك: 1902م).
69. تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق الدكتور مراد كامل، مراجعة محمد علي النجار (القاهرة: 1961م).
70. الروضـــة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيف، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1 (القاهرة: 1996م).
- ابن العديم، عمر بن احمد (ت 660هـ-1261م):
71. زبدة الحلب من تاريخ حلب، تحقيق سامي الدهان (دمشق: 1951م).
- العصامي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك (ت 1049هـ-1639):
72. ســمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، المطبعة الســلفية (القاهرة: 1380هـ).
- العمري، شهاب الدين أبي العباس احمد بن يحيى (ت 749هـ-1349م):
73. التعريف بالمصــطلح الشــريف، تحقيق محمد حســين شــمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت: 1988م).
74. مســالك الأبصــار في ممالك الأمصــار، تحقيق دوروتيا كرافولكســي، الناشــر المركز الإسلامي للبحوث، ط1 (بيروت: 1986م).
- العيني، بدر الدين محمود بن احمد (ت 855هـ-1451م):
75. عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق محمد محمد أمين الهيئة العامة للكتاب (القاهرة: 1988م).
- الغزي، كامل بن حسين بن مصطفى بن بالي (ت 1271هـ-1854م):
76. نهر الذهب في تاريخ حلب، المطبعة المروانية (حلب: 1926م).
- الغياثي، عبد الله فتح الله البغدادي (ت بعد 901هـ-1495م):
77. التاريخ الغياثي، دراســة وتحقيق طارق نافع الحمداني، مطبعة أســعد (بغداد: 1975م).
- أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل (ت 732هـ-1331م):
78. التبر المســبوك في تواريخ الملوك، تحقيق الدكتور محمد زينهم محمد عزب، الناشر مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة: 1995م).
79. تقويم البلدان (باريس: 1840م).
80. المختصر في أخبار البشر، ط1 المطبعة الحسينية (القاهرة: د. ت).
- ابن الفرات، ناصر الدين محمد عبد الرحيم الحنفي (ت 807هـ-1405م):
81. تاريخ الدول والملوك، المعروف بتاريخ ابن الفرات، تحقيق الدكتور قســطنطين زريق والدكتورة نجلا عز الدين، منشــورات كلية العلوم والآداب، المطبعة الأميركانية (بيروت: 1939م).
- ابن أبي الفضائل، المفضل بن أبي الفضائل المصري (ت 672هـ-1273م):
82. النهج الســديد والدرر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد (ذيل تاريخ ابن العميد)، تحقيق بلوشيه (باريس: 1919م).

- ابن الفوطي، أبو الفضل عبد الرزاق البغدادي (ت 723هـ-1323م):
83. الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة الســابعة، نشــر مصــطفى جواد (بغداد: 1351هـ).
- الفيروز آبادي، محي الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ-1414م):
84. القاموس المحيط، دار الفكر (بيروت: 1978م).
- ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر احمد بن محمد (ت 851هـ-1448م):
85. تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق عدنان درويش (دمشق: 1977م).
- القرماني، أبو العباس احمد حلبي احمد بن يوسف (ت 1019هـ-1610م):
86. أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، عالم الكتب (بيروت: د. ت).
- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت 682هـ-1283م):
87. آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر للطباعة والنشر (بيروت: 1960م).
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت 646هـ-1248م).
88. تاريخ الحكماء وهو مختصر الزوريني المسمى المنتخبات الملتقطات من كتاب أخبار العلماء بأخبار الحكماء (بغداد: 1903م).
- القلقشندي، أبو العباس احمد بن علي (ت 821هـ-1418م):
89. صــبح الأعشــى في صــناعة الإنشــا، المؤســســة المصــرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (القاهرة: د. ت).
- الكاتب، ناصر الدين شافع بن علي بن عباس بن إسماعيل (ت 730هـ-1330م):
90. حسن المناقب السرية، تحقيق ونشر عبد الله الخويطر، ط1 (الرياض: 1976م).
- الكتبي، محمد بن شاكر بن احمد (ت 764هـ-1362م):
91. عيون التواريخ، تحقيق نبيلة عبد المنعم والدكتور فيصــل الســامر، دار الحرية للطباعة (بغداد: 1984م).
92. فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس، دار صادر (بيروت: 1973م).
- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت 774هـ-1372م):
93. البداية والنهاية، دار أبي حيان، ط1 (القاهرة: 1996م).
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت 450هـ-1058م):
94. الأحكام الســلطانية والولايات الدينية، تحقيق خالد الجميلي، دار الحرية للطباعة (بغداد: 1989م).
- ابن المجاور، محمد بن مسعود بن علي النيسابوري (ت 630هـ-1232م):
95. تاريخ المستبصر (ليدن: 1954م).
- مجهول:
96. تاريخ سلاطين المماليك، نشر زيترشتين (ليدن: 1919م).
- أبو مخرمة، أبو محمد عبد الله الطيب (ت 947هـ-1540م):
97. تاريخ ثغر عدن (ليدن: 1936م).
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت 346هـ-957م):
98. مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (بيروت: د. ت).

- المقدسي، شمس الدين محمد بن احمد البشاري (ت 380هـ-990م):
99. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2 مطبعة بريل (ليدن: 1906م).
- المقري، أبو العباس احمد بن محمد التلمساني (ت 1041هـ-1642م):
100. نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي (بيروت: د. ت).
- المقريزي، تقي الدين احمد بن علي (ت 845هـ-1441م):
101. إغاثة الأمة بكشف الغمة، تقديم سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الهلال (مصر: د. ت).
102. السلوك في معرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1 (بيروت: 1997م).
103. شذور العقود في ذكر النقود القديمة والإسلامية، تحقيق محمد سيد بحر العلوم، المكتبة الحيدرية (النجف: 1967م).
104. المقفى الكبير، تحقيق علي العيلاوي، دار المغرب الإسلامي (بيروت: 1990م).
105. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف (بالخطط المقريزية)، الناشر مكتبة الآداب (القاهرة: د. ت).
106. النزاع والتخاصم فيما بين أمية وبني هاشم، تحقيق الدكتور حسين مؤنس، دار المعارف (القاهرة: 1988م).
- مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261هـ-874م):
107. صحيح مسلم بشرح النووي، منشورات دار الكتب العلمية، ط2 (بيروت: 2003م).
- ابن مماتي، الأسعد المهذب بن مينا أبو المكارم (ت 606هـ-1209م):
108. قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية (القاهرة: 1991م).
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ-1311م):
109. لسان العرب، دار المعارف، (القاهرة: د. ت).
- الناصري، أبو العباس احمد بن خالد السلاوي (ت 1315هـ-1897م):
110. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر وخالد الناصري، دار الكتاب (الدار البيضاء: 1954م).
- النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ-1332م):
111. نهاية الأرب في فنون الأدب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (القاهرة: د. ت).
- النويري السكندراني، محمد بن قاسم بن محمد (ت بعد عام 775هـ-1372م):
112. الإلمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية، تحقيق الدكتور عزيز سوريال عطية (حيدر آباد: 1973م).
- ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم بن نصر الله المازني (ت 697هـ-1298م):

113.مفرج الكروب في مناقب بني أيوب، تحقيق الدكتور حسنين محمد ربيع، مطبعة دار الكتب (القاهرة: 1972م).
- ابن الوردي، سراج الدين عمر بن مظفر (ت 749هـ-1348م):
114.تاريخ ابن الوردي، ط2، منشورات المطبعة الحيدرية (النجف: 1969م).
115.خريدة العجائب وفريدة الغرائب (القاهرة: 1923م).
- ياقوت الحموي، شهاب الدين بن عبد الله (ت 626هـ-1228م).
116.معجم البلدان، دار صادر (بيروت: 1995م).
- اليعقوبي، احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب (ت بعد عام 292هـ-904م):
117.البلدان، مطبعة بريل (ليبزك: 1892م).

ثانياً: المراجع الثانوية:

- الأوتاني، احمد (دكتور):
118. دمشق في العصر الأيوبي، تقديم الأستاذ الدكتور سهيل زكار، التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ط1 (دمشق: 2007م).
- آشتور، أ. س:
119. التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: 1985م).
- الباشا، حسن (دكتور):
120. الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي (القاهرة: 1957م).
121. الفنون والوظائف في الآثار العربية (القاهرة: 1965م).
- البراوي، راشد إبراهيم:
122. حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ط1، مكتبة النهضة المصرية (مصر: 1948م).
- البستاني، بطرس:
123. قطر المحيط، الناشر مكتبة لبنان (بيروت: 1869م).
- البيومي، إسماعيل (دكتور):
124. النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: 1998م).
- جواتين، د. س:
125. دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب وتحقيق عطية القوصي، منشورات وكالة المطبوعات (الكويت: 1980م).
- حبيب، شوقي عبد القوي عثمان (دكتور):
126. التجارة بين مصر وأفريقيا في عصر سلاطين المماليك، المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة: 2002م).

127. تجارة المحيط الهندي في عصـر السـيادة الإسـلامية (41-904هــــ/661-1498م)، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: 1990م).
- حتي، فيليب:
128. لبنان في التاريخ، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة للطباعة والنشـر (بيروت: 1959م).
- الحجامي، محمد عبده:
129. قوص في التاريخ الإســـلامي، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب (القاهرة: 1982م).
- الحجي، حياة ناصر (دكتورة):
130. السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، مكتبة الفلاح، ط1 (الكويت: 1983م).
131. العلاقات بين سـلطنة المماليك والممالك الإسـبانية في القرنين الثامن والتاسـع الهجري، ط1 (الكويت: 1980م).
- حسن، حسن إبراهيم (دكتور):
132. تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب وسوريا وبلاد العرب، ط2 مطبعة النهضة (القاهرة: 1958م).
- حسن، حسن إبراهيم، وعلي إبراهيم (دكتور):
133. النظم الإسلامية، ط2 مكتبة النهضة المصرية (القاهرة: 1959م).
- حسن، علي إبراهيم (دكتور):
134. تاريخ المماليك البحرية، مكتبة النهضة المصرية، ط4 (القاهرة: 1967م).
- حسن، زكي محمد:
135. فنون الإسلام، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة: 1948م).
- حمزة، عبد اللطيف (دكتور):
136. الحركة الفكرية في مصـر في العصـرين الأيوبي والمملوكي الأول، دار الفكر العربي، ط8 (بيروت: 1968م).
- حمود، عبد الوهاب:
137. صـفحات من تاريخ مصـر في عصـر السيوطي، المؤسـسـة المصـرية العامة للتأليف والأنباء والنشر (القاهرة: د. ت).
- حوراني، جورج فضلو:
138. العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصـــور القديمة وأوائل العصـــور الوسطى، ترجمة يعقوب بكر، مكتبة الانجلو المصرية (القاهرة: 1950م).
- الحويري، محمود (دكتور):
139. أسوان في العصور الوسطى، ط2 (مصر: 2002م).
140. مصـر في العصـور الوسـطى، الناشـر عين للدراسـات والبحوث الإنسـانية والاجتماعية (القاهرة: 2003م).
- الخربوطلي، علي حسن (دكتور):

141. مصــر العربية الإســلامية، منشــورات مكتبة الانجلو المصــرية (القاهرة: 1963م).
142. دائرة المعارف الإســلامية، مراجعة احمد الشــنتاوي وآخرون، دار الفكر (بيروت: 1933م)
- دراج، احمد (دكتور):
143. المماليك والفرنج في القرن التاســع الهجري، دار الفكر العربي (القاهرة: 1961م).
144. الوثائق العربية المحفوظة في دور الأرشيف الأوربية (مصـر: الإسـلامية)، ضــمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مطبعة دار الكتب (القاهرة: 1970م).
- الدوري، عبد العزيز (دكتور):
145. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط2 (بيروت: 1974م).
- دياب، صابر محمد (دكتور):
146. سياسة الدول الإسلامية في حوض البحر المتوسط، عالم الكتب، ط1 (القاهرة: 1973م).
- ديل، شارل:
147. البندقية جمهورية ارســتقراطية، تعريب الدكتور احمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر، دار المعارف (القاهرة: 1948م).
- رزق، علاء طه (دكتور):
148. دراســات في تاريخ عصــر ســلاطين المماليك، عين للدراســات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1 (القاهرة: 2008م).
- رضا، احمد:
149. معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة (بيروت: 1959م).
- الرفاعي، أنور:
150. النظم الإسلامية، دار الفكر (بيروت: 1973م).
- الريحاوي، عبد القادر:
151. مدينة دمشق تراثها ومعالمها التاريخية (دمشق: 1969م).
- الريس، محمد ضياء الدين (دكتور):
152. الخراج والنظم الإسلامية (القاهرة: 1969م).
- رينسمان، ستيفن:
153. تاريخ الحروب الصــليبية، ترجمة الســيد الباز العريني، ط1 (بيروت: 1968م).
- زامباور، أدوارفون:
154. معجم الأنسـاب والأسـر الحاكمة في التاريخ الإسـلامية، ترجمة زكي حسـن وحسن محمود (القاهرة: 1952م).
- زيادة، نقولا (دكتور):

155. دمشـق في عصـر المماليك، نشـر بالاشـتراك مع مؤسـسـة فرنكلين للطباعة والنشر (بيروت: 1966م).
- زيتون، عادل (دكتور):
156. تاريخ المماليك، جامعة دمشق (دمشق: 2002م).
157. العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار دمشق، ط1 (دمشق: 1980م).
- أبو زيد، سهام مصطفى:
158. الحسـبة في مصـر الإسـلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصـر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: 1986م).
- زيدان، جرجي:
159. تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن، ط2 مطبعة الهلال (مصر: 1911م).
- زيود، محمد احمد (دكتور):
160. حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العهد الطولوني وحتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر (دمشق: 1992م).
- سابق، الشيخ سيد:
161. فقه السنة، مؤسسة الرسالة، ط1 (بيروت: 2002م).
- سالم، السيد عبد العزيز:
162. طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، مطابع رمسيس (الإسكندرية: 1976م).
- سرور، محمد جمال الدين:
163. تاريخ الحضـارة الإسـلامية في الشـرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصـف القرن الخامس الهجري، ط2، دار الفكر العربي (بيروت: 1967م).
164. دولة بني قلاوون (القاهرة: 1947م).
165. دولة الظاهر بيبرس في مصر (القاهرة: 1960م).
- سعداوي، نظير حسان (دكتور):
166. صـــور ومظالم من عصـــر المماليك، مكتبة النهضـــة المصـــرية (القاهرة: 1966م).
- سلام، محمد زغلول (دكتور):
167. الأدب في العصر المملوكي، دار المعارف (القاهرة: 1970م).
- سليم، محمود رزق:
168. عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، الناشر مكتبة الآداب، مطبعة المتوكل (مصر: 1947م).
- الشامي، عبد العال عبد المنعم (دكتور):
169. مدن مصر وقراها عند ياقوت الحموي، ط1 (الكويت: 1981م).
- الشاهري، مزاحم:
170. الأوضـاع الاقتصـادية في المغرب على عهد المرينيين، دار الشـؤون الثقافية العامة، ط1 (بغداد: 2001م).

- شبارو، عصام:
171. تاريخ المشرق العربي الإسلامي، دار الفكر اللبناني (بيروت: 1999م).
- شلبي، احمد (دكتور):
172. موســوعة التاريخ الإســلامي، مكتبة النهضـــة الإســلامية، ط8 (القاهرة: 1990م).
- الشيال، جمال الدين (دكتور):
173. تاريخ مدينة الإســكندرية في العصـــر الإســلامي، دار المعارف (القاهرة: 1967م).
174. تاريخ مصر الإسلامية، الناشر دار المعارف، ط2 (القاهرة: د. ت).
- ضومط، أنطوان خليل:
175. الدولة المملوكية، التاريخ السياسي والعسكري والاقتصادي، دار الحداثة، ط1 (بيروت: 1980م).
- ضيف، شوقي:
176. العلاقات التجارية بين مصــر والدول الأفريقية في عصــر ســلاطين المماليك (القاهرة: 1975م).
- طرخان، إبراهيم علي (دكتور):
177. النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة: 1968م).
- طقوش، محمد سهيل (دكتور):
178. تاريخ المماليك في مصر والشام، دار النفائس، ط2 (بيروت: 1999م).
- عاشور، سعيد عبد الفتاح (دكتور):
179. بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى (القاهرة: 1977م).
180. العصـــر المماليكي في مصـــر والشـــام، النهضـــة المصـــرية، ط1 (القاهرة: 1965م).
181. قبرص والحروب الصليبية (القاهرة: 1975م).
182. المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (القاهرة: 1962م).
183. مصر في عصر دولة المماليك البحرية (القاهرة: 1959م).
- عاشور، فايد حماد (دكتور):
184. العلاقات بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الأولى، تقديم ومراجعة الدكتور جوزيف نسيم، دار المعارف (القاهرة: 1974م).
- العاملي، إبراهيم سليمان:
185. الأوزان والمقادير، مطبعة صور الحديثة (لبنان: 1962م).
- العبادي، احمد مختار:
186. قيام دولة المماليك الأولى في مصـــر والشـــام، دار النهضـــة العربية للطباعة والنشر (بيروت: 1969م).
- العبادي، وسالم، السيد عبد العزيز:

187. تاريخ البحرية الإسـلامية في مصـر والشـام، دار النهضـة العربية (القاهرة: 1981م).
- عبد النبي، ناجلا محمد (دكتور):
188. مصر والبندقية العلاقات السياسية والاقتصادية في عصر المماليك الجراكسة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1 (مصر: 2001م).
- عثمان، محمد عبد الستار:
189. المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: 1988م).
- العريني، السيد الباز (دكتور):
190. تاريخ أوربا في العصـور الوسـطى، دار النهضـة العربية للطباعة والنشـر (بيروت: 1968م).
191. المغول (بيروت: 1967).
192. المماليك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر (القاهرة: 1967م).
- علي، محمد كرد:
193. خطط الشام، ط3 (دمشق: 1983م).
- عمار، حامد (دكتور):
194. علاقات مصـر بالدول الأفريقية في العصـور الوسـطى، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1 (القاهرة: 1996م).
- عنان، محمد عبد الله:
195. العلاقات الدبلوماسـية بين القاهرة والممالك الإسـبانية النصـرانية في العصـر المملوكي، ضـمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مطبعة دار الكتب (القاهرة: 1971م).
- غانم، حامد زيدان (دكتور):
196. صـفحة من تاريخ الخلافة العباسـية في ظل دولة المماليك، دار الثقافة للطباعة والنشر (القاهرة: 1978م).
- الغنيم، عبد الله يوسف:
197. جغرافية مصـر من كتاب المسـالك والممالك لأبي عبيد البكري، المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الرياض: 1979م).
- غوانمة، يوسف درويش (دكتور):
198. تاريخ شـرقي الأردن في عصـر دولة المماليك الأولى (القسـم الحضـاري)، وزارة الثقافة والشباب (عمان: 1979م).
- الفاسي، الحسن بن الحسن الوزان:
199. وصف أفريقيا، ترجمة محمد صبحي ومحمود خضير (الرباط: 1980م).
- الفقي، محمد كامل (دكتور):
200. الأدب في العصـر المملوكي، الهيئة المصـرية العامة للكتاب (القاهرة: 1976م).
- فهمي، عبد الرحمن (دكتور):

201. النقود العربية ماضـيها وحاضـرها، المؤسسـة المصـرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (القاهرة: 1964م).
- فهمي، نعيم زكي (دكتور):
202. طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشـرق والغرب، (أواخر العصـور الوسطى) الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: 1973م).
- ڤييت، جاستون:
203. القاهرة مدينة الفن والتجارة، ترجمة الدكتور مصـطفى العبادي، مكتبة لبنان (بيروت: 1968م).
- قاسم، قاسم عبده (دكتور):
204. أسـواق مصـر في عصـر سـلاطين المماليك، مكتبة سـعيد رأفت (القاهرة: 1978م).
205. دراسـات في تاريخ مصـر الاجتماعي (عصـر سـلاطين المماليك)، دار المعارف، ط2 (القاهرة: 1983م).
206. في تاريخ الأيوبيين والمماليك، الناشـر عين للدراسـات والبحوث الإنسـانية والاجتماعية (القاهرة: 2007م).
- الكبيسي، حمدان (دكتور):
207. أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1 (بغداد: 1988م).
- لابيدوس، ايرامارفين:
208. مدن الشـام في العصـر المملوكي، نقله إلى العربية وقدم له الدكتور سـهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، ط1 (دمشق: 1985م).
- لوبون، غوستاف:
209. حضـارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، مطبعة عيسى البابي الحلبي (القاهرة: 1969م).
- لوتورنو، روجيه:
210. فاس في عصر بني مرين، ترجمة نقولا زيادة، مؤسسة فرنكلين للطباعة، ط1 (بيروت: 1976م).
- لويس، ر. أرشيبالد:
211. القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسـط، ترجمة احمد محمد عيسى، مراجعة محمد شفيق غربال، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر (القاهرة: 1951م).
- ماجد، عبد المنعم (دكتور):
212. التاريخ السياسـي لدولة سلاطين المماليك في مصـر، مكتبة الانجلو المصـرية (القاهرة: 1988م).
213. نظم دولة سـلاطين المماليك ورسـومهم في مصـر، مكتبة الانجلو المصـرية، مطبعة الرسالة (القاهرة: 1964م).
- ماهر، سعاد:

214. البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية (مصر: 1967م).
- مبارك، علي:
215. الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة (القاهرة: 1969م).
- متز، آدم:
216. الحضـــارة الإســـلامية في القرن الرابع الهجري، نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط3 لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة: 1957م).
- المنوني، محمد:
217. ورقات عن الحضـــارة العربية في عصـــر بني مرين، مطابع الأطلس، منشورات كلية الآداب والعلوم (الرباط: 1979م).
- مونتابث، بدرو مارتينث:
218. العلاقات الدبلوماسية بين مصر وقشتالة خلال القرن الثالث عشر الميلادي، ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (القاهرة: 1971م).
- موير، السير وليم:
219. تاريخ دولة المماليك في مصر، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن، الناشر مكتب مدبولي، ط1 (القاهرة: 1995م).
- المياحي، علي حامد:
220. المغرب في عصـر أبي عنان المريني، دار النشـر المغربية (الدار البيضـاء: 1986م).
- الميرالاي، إسماعيل سرهنك الدارس:
221. حقائق الأخبار عن دول البحار، المطبعة الميرية (مصر: 1314هـ).
- النباهين، علي سليم:
222. نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك في مصر، دار الفكر العربي، ط1 (القاهرة: 1981م).
- النبراوي، رأفت محمد محمد (دكتور):
223. النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، مكتبة زهراء الشرق، ط1 (القاهرة: 2000م).
- النخيلي، درويش:
224. السفن الإسلامية على حروف المعجم (القاهرة: 1979م).
- النقاش، زكي (دكتور):
225. العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصـــادية بين العرب والإفرنج خلال الحروب الصـــليبية، منشـــورات الكتاب اللبناني للطباعة والنشـــر (بيروت: 1946م).
- هاو، سونيا:
226. في طلب التوابل، ترجمة محمد عزيز رفعت ومحمد النحاس (القاهرة: 1957م).
- هايد، توماس:

227. تاريخ التجارة في الشـرق الأدنى في العصـور الوسـطى، ترجمة احمد محمد رضا (القاهرة: 1985م).
- هنتس، فالتر:
228. المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة كامل العسلي (عمان: 1970م).
- يانج، المستر جورج:
229. تاريخ مصـــر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إســماعيل، تعريب علي احمد شكري، مطبعة الرحمانية (القاهرة: د. ت).
- اليوزبكي، توفيق سلطان (دكتور):
230. تاريخ تجارة مصر في البحرية في العصر المماليكي (الموصل: 1975م).
- اليوسف، عبد القادر احمد (دكتور):
231. علاقات بين الشـــرق والغرب بين القرنين الحادي عشـــر والخامس عشـــر، منشورات المكتبة العصرية (بيروت: 1969م).
- يوسف، جوزيف نسيم (دكتور):
232. علاقات مصـر بالممالك التجارية الإيطالية في ضـوء وثائق صـبح الأعشـى، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: 1973م).

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- حسين، جميل حرب حمود:
233. المنصور سيف الدين قلاوون، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد – كلية الآداب (1973م).
- الشاوي، عبير كريم عبد الرضا:
234. تجار الكارم، أثرهم الاقتصـــادي والحضـــاري من القرن الرابع وحتى القرن التاسع الهجري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد – كلية التربية للبنات (2005م).
- الطوني، يوسف جرجيس جبو:
235. جهود العراقيين الحضـارية في بلاد الشـام ومصـر (656-803هـــ/1258-1400م) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد – كلية الآداب (1990م).
- العاني، عفاف عبد الجبار:
236. الجوانب الاقتصـــادية في كتابات المقريزي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد – كلية التربية للبنات (2006م).
- القيسي، إيلاف عاصم مصطفى:
237. التجارة الكارمية في عصـر المماليك في مصـر، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد (2006م).
- مصلح، حفظ الله ناصر عبد الله:

238. العلاقات بين المغول والصـــليبيين وأثرها على الأمة العربية والإســـلامية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة دمشق – كلية الآداب (2006م).
- منصور، احمد إبراهيم عبد:
239. النظام الاقتصــادي والاجتماعي في مصــر المملوكية مع إشــارة خاصــة لفكر المقريزي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد (1966م).

رابعاً: الدوريـــات:

- إسكندر، توفيق:
240. نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العهد الوسيط، المجلة التاريخية المصرية، مج (6)، السنة (1957م).
- الحسيني، محمد باقر (دكتور):
241. الكنى والألقاب على نقود المماليك البحرية والبرجية في مصــر والشــام، مجلة المورد، مج (4)، ع (1)، السنة (1975م).
- رضا، محمد سيعد (دكتور):
242. أهمية الحج في تعميق الصلات بين مغرب الدولة العربية الإسلامية ومشرقها، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ع (3)، السنة التاسعة عشر (2000م).
- الزقرطي، إبراهيم موسى:
243. صــناعة الســكر في غور الصــافي في العصــر المملوكي، الجمعية الأردنية لتاريخ العلوم، المؤتمر الثالث (عمان: 2001م).
- زيادة، محمد مصطفى:
244. بعض ملاحظات جديدة في تاريخ دولة المماليك بمصــر، مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة، مج (4)، ج (1)، (1936م).
- سلمان، وليم (دكتور):
245. القاهرة في مصر المملوكية، مجلة الطليعة، ع (2)، السنة الخامسة (1969م).
- طرخان، إبراهيم علي:
246. الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة في العصور الوسطى، المجلة التاريخية المصرية، مج (8) (القاهرة: 1959م).
- عبد الرزاق، احمد (دكتور):
247. العلاقات الأســرية في المصــطلح المملوكي، المجلة التاريخية المصــرية، مج (23) (1976م).
- عبد الهادي، يوسف:
248. الإعانات في معرفة الخانات، نشــر حبيب زيات، مجلة المشــرق، الســنة (36) (بيروت: 1938م).
- العصفور، سعود محمد (دكتور):

249. الجواري في العصـــر المملوكي، مجلة دراســـات تاريخية، ع (100-99) (دمشق: 2007م).
- العمري، آمال:
250. دراســة لبعض وثائق تتعلق ببيع وشــراء خيول من العصــر المملوكي، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج (10)، ج (1) (القاهرة: 1964م).
- غوانة، يوسف درويش (دكتور):
251. التجارة الدولية في مناطق شـــرق الأردن (من جنوب الشـــام) في العصـــر المملوكي، مجلة دراسات تاريخية، ع (23)، السنة السابعة (دمشق: 1986م).
- لبيب، صبحي:
252. التجارة الكارمية، المجلة التاريخية المصرية، مج (4)، ع (2) (1952م).

خامساً: المراجــــع الأجنبية:

253. Ency of ISI (avt mamluk) 2nd . 3
- Heyd, w.,
254. Historie du commeredu Levant au mojon – 99e (2 vol., Leipziq: 1923).